

١٩٢٤
الأدب على كتاب اللمع

السفر الأول من الشرح المشرق والنفا العبقه التي طبع بالجمع سناها

منهين وقضيت تفسير
معاني لمع الامين

مما ولي شين
بنو ذها

ونظم عقودها
ونظم عقودها

سعدا المقام الاعظم والطور الشايع
الشقيقه الشارعه في بحر الامان

يوسف بن احمد محمد

برعثمان ملا لله مبدية

وحرر من اسوان بحنه

محمد والمالطاهرين

لبن الله ربي

منه يمدى العهد الاثر والكرم على الامم المطهرين على يد محمد
حفظ الله تعالى وامه يحنونه وعفي عنه وغفر له ولوالديه محمد وآله
مارح شهر صفر الحرام سنة ١٢٧٧

والنفس الاخر كنه كوك

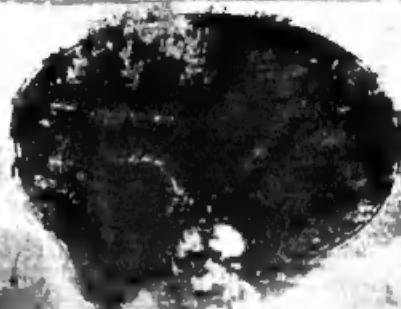
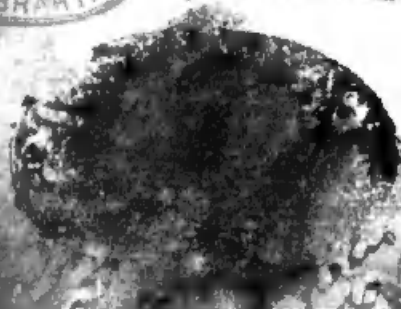
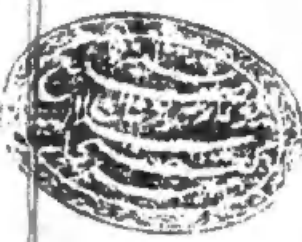
بمحل خط العهد الاكرم محمد بن محمد

العسكري صاحب شهاب

محل سداي على عسل على محمد

عاده مكرام ربي

والله على سيدنا محمد وآله وسلم



رقم المخطوط
٢٢٦٢
٣٩٥

هذا الكتاب عاونه الطاهر
اعاونه حاكمه محمد بن محمد
صلى الله عليه وآله وسلم
ودونى من حاكمه محمد بن محمد
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي سنن لعباده مسالك الرشاد. وأوضح لهم سبل الهدى
 مناهج العباد. وأنعم عليهم بنعمته الباطنة والظاهرة الفاتحة للتعباد
 والصلوة على من شرفه واصطفاه وقطع به دابر العناد **الحمد لله** والموافاة
 السادة الأجداد. وعلى جميع ملئكته وأنبيائه الشهود عند الله يوم النشأة
ولعل فانه تكرر الطلب من جماعة من الأخوان الصالحين والفضلاء
 المتقين لجمع تعليق على كتاب للمع بطابق ما تلقى عليهم في حال التمرن واجتهد
 إلى ذلك قضا الحق الاخوة في الله سبحانه واعانه لهم على تحصيل الفائدة في حال
 هذا التعليق يفوق على كثير من تعاليق هذا الكتاب بثلاثة اشياء الاولى
 الا فاولا في مواضعها المستطهر من كذا الناقل لها ونظير قلبه. والثاني في جمع
 محاشن الانظار المتفرقة في سائر التعاليق **الثالث** في كثير من الكلام
 المنظورة والعبارة المتشعبة والله سبحانه استل الاعانه على ذلك وان يصلح
 لنا الفتيات ويضاعف لنا بذلك الحسنات انه وفي كل خير وموتية
 وبسببه الخير وهو على كل شيء قدير **قال** **استبد** يا محمد الدين اعلم اننا قبل ان
 نكلم على كلام الكتاب تذكر بلامت فوايد الاولى في فضل العلم على سبيل الحمد
 والثانية في ذكر هذا الفن والثالثة فيها مدح لطالب العلم **اما الفائدة**
الاولى التي تدل على فضل العلم جهتان العقل والنقل **اما العقل**
 فوجوه ثلثة الاولى انه محسن عند كل عاقل تحمل الضرر لطلب المنفعة كالنفس
 والجحامة ومشاق الاستفان واشرف المنافع وابلغها منفعة الثواب التي هي النور
 بالحسنة والنجاة من النار وتلك المنفعة لا تحصل الا بالعلم الثاني التفرقة
 الضرورية بين الجهل بالحق والجهل به وان الجهل بغيره ووضيعة والجهل
 ودرجته من فساد التاليف ان العلم هو الفارق بين الاعجم والناطق وهو الذي
 تفاضل به العالم الاخر منهم والسابق ففضل المليك على سائر الانبياء
 بتأدية العلم والعمل وفضل الانبياء على العلماء بالعلم والعمل من تزلزل وفضل
 العلماء على العوام بعزف تضرعاتهم في الاقدام والاحجام **واما جهة النقل**
 فثلاثة اوجه وهي الكتب والسنة والاجماع واعلم ان الاطراف من ذلك بقدر
 التجليات وتنقسم به المصنفات ولكان ذلك كوطر فاما من ذلك مكررا
 وهو على عادة اهل التعاليق **اما الكتاب** فقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون

طاك لا يعلمون وهذا وقد على سبيل الهدى والاكثار وقوله تعالى من
 الله برأيه وامرهم والتبين وقول العلم درجات قال بن عباس يعني من فهمهم في الدين
 امنوا بمرجات وقوله تعالى من يوت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا **واما**
 النبوة فمات واه الامام الزمخشري عنه صلى الله عليه وآله قال قال بن العالم
 والعايد مائة درجة بين كل درجة خضر الجواد المظهر سبعين سنة واما
 زواه الحاكم عنه صلى الله عليه وآله قال قال من اكد ساعده في العلم قبل عبادة
 عشرين الف سنة وروى ابو عيسى الترمذي في كتابه عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله طريقا الى الجنة قال وروى
 انه قد مر رجل من المدينه على ابي الهيثم بن ابي وهيب مشوقا الى ابي قد مر
 يا اخي فقال احب بيت بلغني نكحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله فقال ما حبيت
 الحاجة قال لا قال اما قد مت لتجارة قال لا قال ما حيت الا في طلب هذه الجنة
 قال في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول من سلك طريقا يسعي فيه
 علما سلكه الله له من نفا الى الجنة وان المليك لنضع اخراجه الى الجنة وان
 العالم ليس بغيره من في السموات ومن في الارض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم
 على العابد فضل القمر على شمس الكواكب ان العلماء اوتوا الانبياء ان الانبياء
 لم يوزنوا دينهم الا بما واثقوا العلم فمن احب به فقد احب محظوظا **قال**
 وروى كثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اجل ان احبها العابد والاخر عالم
 فقال صلى الله عليه وآله فضل العالم على العابد كفضل علي بن ابي طالب قال صلى
 ان الله وملائكته واهل السموات واهل الارض من حتى النمل في حشرها وحش
 الخيت ليصلون على معلم الناس الخير واما الاجماع فلا خلاف وان اطلب العلم
 افضل للمجاهد وكسبه اشرف المكاسب **واما الفائدة السابعة**
 وهي في ذكر لفظة هذه الفائدة مستعمله على ثلث فوائد الاولى في
 حقيقة الفقه والثانية في فضله وحكمه والثالثة في خضر ابوابه وترتيبها **اما**
 حقيقة الفقه هي العلم هو عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه فيما يتعلق
 بعض غرض **واما** في الاصطلاح عبارة عن علم بالاحكام الشرعية العملية
 المستعمل على اعيانها بحيث لا يعلم ضرورة لكل احد قولنا العلم
 قد خل فيه المتشابه الاجماعية والمخلافية بين الفقهاء وان كان لم يفرق
 طبعا فالحكم لها قطعي فلنا بالاحكام احترازا عن العمل بالذوات والصفات

عباد الله ما اضع قولكم
 وارضى لاجلهم الدنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

قلنا الشريعة احتراماً عن الأحكام العقلية كفتح الظاهر وحسن التصديق قلنا
العقلية احتراماً عن العلم بكون الاجتماع والقبائل وخبر الواحد بحجة هذه
أحكام شرعية وليست من العقيدة وقولنا المستدل على أعيانها لتخرج المقلد
قلنا حيث لا يعلم ضرورة احتراماً عن العلم بوجوب الصلوة والركن فليست فيها قلنا
لكل أحد من الناس احتراماً من الصحابة فانهم قد علوا ما سمعوا عن رسول الله
صلواتهم مع فقهاء **وأما الثاني** وهي في فضل هذا الفن وحكمه أما
فضله فانه يدل على ذلك العقل والشرع **أما العقل** فحيث ان الأول
ان الشيء شرف شرف معلومه ومعلوم هذا هو العلم المطلوب من كتاب الله تعالى
وتشتمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها كالشجرة ومسايل الفقه ثم ذلك
الثبت **الوجه الثاني** ان فضل الشيء يستفاد من حصول نفعه والحاجة اليه
ولا اشكال في نفع الفقه وعظم الحاجة اليه في جميع الاحوال من الماكولات والمشروبات
والمنظومات والمشروعات والمنكوحات وعين ذلك مما يتبدل في الابدان والامور
واما النفع في الكتاب والسنة والاحكام **أما الكتاب** فقوله تعالى فلو لا نفر من
كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذرن اقومهم اذ امر جعل اليهم
قل لما انزل الله عيسى بن مريم لما فقهين لتخلفهم عن الجهاد قال المومنون والله
لا يتخلف عن عرو ولا عزوهان رسول الله ولا سرته املك فلما امر الرسول بحديث هذا
بالعز وخرج المسلمون من الملب بئنه فقال **عالي** فلو لا نفر من كل فرقة منهم
طائفة للمعنى والمعنى طائفة لتفقهوا في الدين بما ينزل من الوحي وليتفقه
قومهم وهم الطائفة الذين خرجوا للفرز واذا عاد اليهم فامر الله سبحانه وتعالى
الخروج الى الفرز ومن جمعهم لاجل التفقه وفي الآية معنى آخر وهو المعنى ان تعبد
لقبر **لما** لطلب العلم من قول الله فلو لا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا
ولينذرن اقومهم الباقين اذ اخرج المتفقهون ذكر هذا المعنيين في الكشاف
ولينزل المراد بالعقيدة في الابد علم اصول الدين لان ذلك فرض على الاعيان وهذا وترد
موتة من وفاء الكفايات **وأما السنة** فبان واه الترمذي فانه صلاه
انه قال من يدين بالله به خير يفقه في الدين وشاوي عنه علم انه قال فقيه
اشد على السيطان من ألف عابد من غير التوحيدي وعنه صلياً انه قال خيار
امتى علياً وها وخيارت علياً فقهها وها الاوان لكل يبي عماد او عماد هذا الدين
الفقه والفقيه واحداً اشد على السيطان من ألف عابد واما الاجماع فلا خلاف

في فضل هذا الفن

في فصل هذه الفن - واما حكمه فيقسم الى فرض عين - وهو معروف بالعبادات
الواجبة وشرطها ففرض من اعلم الخلف وفرض الجاهل السؤال - واما فرض
الكفايه فتسايل المعاملات وما يتعلق بها - واما الثالثة وهي في
حصر ابواب العقدة وتقسيمها - فقد حصر ذلك الفقهاء في اربعة اقسام - الاول
العبادات واستعمل على الصلوة والزكوة والصوم والحج والثاني المعاملات
واستعمل على البياعات والامارات والولاءات والثالث الحسابات
واستعمل على المقاضات والمبايعات والمكاييد والارباع الحكومات
واستعمل على الدعوى والبيانات والمكاييد فترد بقاها العبادات لوجوبها
وبين المعاملات لوقوعه بين العباد وهذا تقسيم ثم ان القسم الاول اتفق
العلماء على يقين منه لعموم العبادات للمكلفين ويكفيها وهي تنقسم الى ثلثة
اقسام يندب عليه كالصلوة وما يندب محضه كالزكوة والمنش ومندب
في حال وما يندب في حال كالصوم والحج وقبلها جعوا على يقين من الصلوة لاق وجوبها
بعم الزكوة والاشي والحج والعبد - وقد قيل اول ما ينشأ عليه العبد
الصلوة واول ما يعاقب عليه الصلوة وفي الحديث اذا كان يوم القيامة
يؤتى بنوم فيؤمن من هم الى ثلثة فقبل يان سول الله او مضلون كما نزل
عليه رسول الله لاسباب الاعمال لصلوة لافاضل الدين وشاهد ذلك كانت
الطهارات شرط من شرطها وعباد الصلوة الحناير التي فيها طهارات وصالوة
بها الزكوة وكان لقبها من يقرب من الصلوة لانها تدب نيات وتلحق اليها
بالبدن فيكون تركها هذا لان تركه استحق وقد يكره في القول ثم الصوم لانه تنكر
للحلق والحج في العزم واذا اجبت بعد طهارة فالجواب بالله والثاني
والثالث فحبه بعد موت بالملكية لانه اصل الطهارة وطه من فضا الحاجة
لانه مقرب من الفعل وصاحب له فبهم النجاسات لافاضل من حيث
انه لا طهارة الا من نجاسته والامن في ذلك قريبا - واما القاب
الثالثة وهي فيما ينبغي لطالب العلم فينبغي له اسباب منها الاجتهاد في
تقصده لان الاعمال بالنيات وتروى في كتاب الترمذي عنه صلى الله عليه
من طلب العلم ليجازي به العلم او ليماري به الشفها ونصرف وجوب
الناس اليه اذ خله الله الثان وتروى عنه صلى الله عليه انه قال من علم لغيا الله
او ازيد بعد بر الله فلينبؤ امق عليه من الثان ومنها حسن التأليف

اي والصلوة
لا مع سائرهم

الاولى في الزكوة
في الكواكب

وزميلة على شجرها بلوق فولي الحبيب عند فعل الله عليه ليس التماس
من خلق المومن لا في دليل احده ومنها الحديث عن شواهد لقراء وهي العجب
والقراء وما تقتضي اليه المتخاطبة من اجنبية وغير ذلك ومنها حسن القراءة
ومنها حسن التسوال وحفظ الجواب فحسن لقراء الاستمرار الى موضع الفصل
ثم الوقوف عليه ويختص بغير عدم التهجئة والحق. واما حسن التسوال فغير
قبيل التسوال على قلته اقتسام سوال في وجه المسئلة وسوال في قضاياها
وسوال على الضواب فالذي في وجه المسئلة ان يسأل في حال التماس الشيء للذات
او حال قراء القاري فمثلا لا يستحق جوابا لانه يمنع الشيء عن لقائه وتبين ذلك
ويشغل خاطره وكذلك في حال القراء لانه يمنع من التماس. واما السوال
الذي في وجه المسئلة فهو ان يسأل عن باب قبل تقديم او تاخر لان الحال لا
يقضيه فلا يستحق جوابا. واما الذي على الضواب في ان يسأل عما انت كل
عليه في ذلك الباب من كلام الكتاب او كلام المفسر بعد قوله من لا لقائه
فهذا هو الذي يستحق الجواب. واما حفظ الجواب فعليه ان يقترن قلبه
لحفظه وقصده لئلا ينسى وعينه تحفظ وعلى السمع ان يسمع من الكتاب اذ
وايضاح عبارة انما خفيت عليه وتبينها ان قصرت ثم الجواب ان يحسن
او النظر فيه ان غمض ولا يقل للمنتهي ولا يعكس للبدن في ثم بعد هذا
يعود الى كلام الكتاب في ذلك كمن وجهه بغيره الامير محمد الله باسم
وتثبت من الله وتسلية بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
الحكمة. اما ما وجه اليه ما سمع الله فلو من ان بعد. الاول الاقصدى بالكتاب
الكرام فان الله تعالى يلهي في ذلك كتابه وفي كل سورة. الثاني في الامتنان لما جا
في الحديث بطريقين وغيره وفي غيره من كلامه في كل سورة ذي بال ليريد قبله باسم
فصل بين وقيل اقطع وخبر وي اخلصون وي يخلصون والمضى من هذه الاقاص
انه ناقص لكونه بركه من روعة وقوله ذي بال قبل معناه خطر على البال
والبال اسم القلب ومنه يقال ما خطر هذا الامن به الى قبل معنى ذي
بال اي ذي حال لان البال الحال. قال الله تعالى فما بال القرون الاولى لم يلطمو
واللبنان معجبين اخرين وعين هذا الحديث احد ههنا الشان قال الله
تعالى فما بال النصارى اي ههنا الشان في لوقا العيش وشعبه يقال فلان
زحى لبان اي في العيش وكثر هذه المعاني الاربعة في الضميمة. الثالث افعال السالك

ويتمها

على الاقاص

على الافتتاح بمحمد الله في الاقوال والافعال قبل الا ان يكون كما غضب
او يترك لعنه فافتتح بك هذه التسمية كما جده من وراء لان فيها
فيك العهد واسم الله امان فلا يكتب في انبيك ذكر في الكشاف وعين
ابن عيسى وويل في الانفال سورة واحدة وعن عثمان بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوضعت مفاتيح الانفال لان والانفال ذكر العهد وفيه انبيك وقد كتب
التسمية في الوضوء وعند النسخ الحجة الرابع الذي ذكره في قيل انه الاسم
الاعظم والفضل به في الكتاب المقدس قال الله تعالى انه من سليمان
وانه اسم الله الرحمن الرحيم والفضل به في التسمية خطا كما نذكر في
الحجبة لفظان في الزمخشري ان عثمان بن عبد العزيز قال لكانت
طول الباء واظهر السينات ودور الهم ومن فضله شرف معناه فارادها
من بحاله على ما ساقى واما وجه التسمية بحمد الله فلو جوه اربعة
ايضا الاول الاقرب بالكتاب اكثر عرفان الله تعالى في كتابه بالحمد
الثاني امتثال الحمد لله تعالى وقد روي عنه عليه السلام كل من ذكر
بال حمد لله حمد الله فصولا وتروى له سب فيه وعنه صلوات الله
كلام لا يثبت فيه حمد الله فهو اجتم والاجتم المقطوع والمعنى انه
ما قصص الثالث اتباع الاجماع السلف لفضل الرابع ان يحب معينية الشكر
فاذا ذكر الشكر قيل ذكر ما قصد كان سبحانه في اريد قال تعالى لم شكرتم
لا تزيدكم واما وجه التسمية بالصلوة على الرسول صلى الله عليه واله وسلم
فلو جوه اربعة ايضا الاول الآية الكرمة فان الله تعالى يقول ومن احسن
ذكرتك قال بعض المفسرين يعني قرب ذكره بذكر في وكذلك في الشهادتين
والاذان والاقامة والتشهد والمخطف في غير موضع من افعال مثل والله
وسبحه احق ان يزوجه ومن بطع الله ورسوله واطيعوا الله واطيعوا الرسول
وفي تسميته رسول الله ونبي الله الثاني الامتنان في الحمد لله لما نوره عنه
عليه السلام انه قال لا بد عوني كقبح الركب فمنه عن الغافل عن
ذكره لان لكل كمال لا يعلق به الا بعد فراغه من شرب من حله الثالث
اجماع السلف لفضل الرابع الذي ذكره صلى الله عليه وسلم ولجل النجاة
لما قصد في الحمد لله ما معناه ان افتتاح الابواب بالصلوة
على الرسول صلى الله عليه وسلم سبب الاجابة الدعاء واما الصلوة على كبه

وهو كذا في الكواكب

معنى عنده السلام

فلقوله صلى الله عليه وآله لا تصلوا على الصلوة البتري قيل وما الصلوة
البتري قال ان تصلوا على من تركوا الى ما شرع معاني الفاظ بحطبه قوله
لسم الله الرحمن الرحيم ويلى بن عيسى الرجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم لا يقبل من مدي مودب فقال له المودب
قل لسم الله الرحمن الرحيم فقال عيسى وما بسم الله قال المودب لا ادرى فقال
عيسى بالحق ان الله والشهيد تسبنا الله والهم ملكه وقال الحسن المهرمجة والبا
وسم الله للاشقة الله مثل كتمت بالقلم فالمعنى ان يندى متبركا باسم الله
والاول حقيقته في اللغة من تالذ اليه العلوب ونفرع اليه كل مكره
عند النوايل التي تنوب واخذلوا عمل هو مشتق ام لا فقبل البتري مشتق
وقيل بل هو مشتق واخذلوا فقبل من التخيير قال الزنجري لا الاوهام
تخيير في معرفة المعبود وصل من الاحتجاب وعليه قول الشاعر
لا اله فاعزمت يوما محارجه ياليتها خربت حتى رأيتها
واما حقيقته في الشرع فهو قول العباد ولا يقال من يستحق العبادة لانه
يؤدي الى عدم الاستحقاق في الازل من حيث انه لا يكون مستحقا الاوثر
مستحق عليه او الى حصول المستحق عليه في الازل ولا مشارة له في القديم
والرحم اسم الله تعالى لا يجوز اطلاقه على غيره فان قيل فقد ثبت النبوة المر
تور الرحمة بهذا الاسم فجوابه انها لم تستمر ذلك ولكل معنى السورة التي تذكر
فيها الرحمة واعلم ان اطلاق هذا الاسم على الله تعالى على سبيل المجاز لانه
مشتق من التعطف والمحن وذلك لا يمنع على الله تعالى قال الحاجب وهذا الذي
لم يستعمل في حقيقته بل في مجازه . واما الرحيم فقد يطلق على غير الله كما
يقال فلان رحيم با ولادة . قيل لكنه يستحسن جدا لانه والام وان لا
تذكر الا بمعرفته فلا يقال فلان رحيم بل رحيم با ولادة . **قوله** من اهل
البيت عليه وسلم ان يستعمل في اهل البيت من القرآن الكريم . وعند الحنفية
يعتبر في القرآن وانما ذكرت للفصل والبركة واليقاق انها من القرآن في وسط
القول ويلى بن عيسى عن ابن عباس عن من تركها فقد ترك ما به واربع عشرة اية
من كتاب الله ومنه ههنا اية كما مسلمة وعن بعضهم هو ما يليها اية وسيا في آياته
لخلاص ان شاء الله تعالى قوله الحمد لله الذي تفرقنا بها اعمالنا الحميد لله
معنيان اعم واخص فالاعم هو المدح وحقيقته الشنا الحسن والوقفة جميل

وعلى قول الشافعي

الحمد لله

وعليه قول الشاعر
يا صالح الحاج دلي صوكا اني انا لانا نرجو وكما يشوقنا
ففسر الحمد بالثناء والاخص هو الشكر وحققت هو الاعتراف بشكر المنة
مع صفة من العظم والفرق بين هذين المعنيين من وجوه اربعة الاول
ان الاعم باللسان فقط والاخص باللسان والقلب والجوارح وعليه قول الشاعر
افادكم النعماني لا فده يدي وليتاني والغير المحبنا
فباللسان النطق بالعظيم والاعتراف وبالقلب عنقاد شكره ويظهر مني ان
الحاج لخدمته المحسن ان كان اذ ميا على حسب ما يليق وفي قوله
تعالى كثر من الشكر وغيرها وكذا الفرق بين قول بعضهم انها
وجبت شكرها والحمد لها وجبت لكونها الطفا في الواجب العقبه الفرق
الثاني ان فقيض الاحم الذم وبقبض الاخص كفر النعمه الفرق الثالث
ان الاخص لا يكون الا في مقابلة نعمه والاعم في مقابلة نعمه وغيرهما من صفات
الكمال ونوع المحامد ملائمة الحمد على الاختصاص بصفات الكمال
والحمد على الاحسان الى الغير والحمد على الاحسان الى المحامد نفسه فالاول
فضا العقل بحسنها من غير وجوب والآخر فض العقل بوجوبه والشرع في
وجوب الحمد لله على الثلاثة وهي الاختصاص بصفات الكمال وانعامه على الخلق
لانعامه على المحامد وخالف لشرع العقل في حق الله تعالى الفرق الرابع ان كل
واحد منها عام من حيث خصوصه الاخر فعموم الحمد من حيث الله في مقابلة نعمه
وغيرها بعد دخول بحته الاحق من هذه الوجه وعموم الشكر من حيث الله
باللسان والقلب وشا بين الجوارح والاعم باللسان فقط بعد دخول بحته لشكر
من هذه الوجه واللام في قوله هو للاستحقاق قوله بالبقا اريد البقا الذي
يعني البوامه وان البقا اللغوي وهو ما وجب في وجهين فانه يطابق على العلم
انه باق بعد المعنى وانما البقا وقت الفتا لبلاد جلال الخيم والثاني في هذا
الوضع قوله وانما تلك بالها الامن تلك هو الاستعمال والبقا المعنى وهو
الوجه وصفاته وهذا من صفات الاجسام تعالى الله عن ذلك وانما جازي ذلك
على سبيل التجويد والاستعارة وفي الكلام الربا في اخر السطر ليعبر بآردى
والعظمه ازانة المعنى انه تبارك بالعظمه لكن يقال اطلاق الاستعارة على الله تعالى
والجواز انما لا يجوز شباكه من شئ على ما الذي ابا جاز لنا ان نجوز في صفته
بالان تلك والبقا وليس لنا ان نقول من وصف نفسه بالان تبارك لانه تحتل منه

وتحتملها الحمد على كل حال

خذوى وخنوى وصل من هبه
سبحه ويد ومنه وهبه
عطيه وان فضيله ولهم
رسمه هذه الاسماء منتقده

اداد النعانه محرمه

١١

لا تخلقوا فتنة
بيننا وبينهم



المصنف

الصفوة وهو صفوهم. وفي الحديث انا صفو الصفوة ولاخرة قوله في
 الانبياء بقا خيرهم يسكون الياء مفتوحة قال في الصحاح والضياء كلاهما بمعنى الاختيار
 قال الله تعالى ان يكون لهم الخيرة قال في الصحاح قال في ترمذ المفاضلة قلت
 بل كروا لمؤنت بحك فلها ومع الخا قال في العالي حين من مشرك وهذا بطل قول
 من قال ان حيرة يسكون الياء مفتوحة وبفتحها بمعنى الاختيار وهذا في تعليق
 الفقيه بن ح. ع. والاول اصح قوله محمد. والاه الاتقيا محمد بن محمد بن محمد
 وشي بك لك لك كثره محامده صلواتهم وقوله والاه هو معطوف على قوله بصفوة
 اي اذ ارجع عليهم بالنبي صلى الله عليه وآله وانما كانت الاثرية حاضلة بهم لكون
 صلواتهم اهل بيتي كشيعة نوح من تركها نجا ومن طعن عنها فرق وهو
 وقوله صلواتهم اهل بيتي كشيعة نوح من تركها نجا ومن طعن عنها فرق وهو
 والاه على قوله محمد لان المعنى تحتل ويلزم منه ان يكون الاخير من الانبياء
 وليست كذلك وذلك لان قوله محمد بيان للصفوة فانه جعلت الال معطوفة
 عليه شارة كونها لا مضطفا والال في اللغة هم الاتباع قال تعالى ادخلوا الدار
 اسجد العذاب. وامم في السرى مثال لشوان هم الاتباع ايضا وبطل
 وجانته وبطل قريش ومن ههنا هم اهل البيت لقوله الله هم ان هو لا
 اهل بيتي الخيرة ونزلت لايه وهو قوله ايمان بالله حقيقة لك ومكمل من صل
 لمن ذكره فاطمة وحنان والامام يحيى انهم بنو هاشم ومكره في مسلمة المشرك
 من الانبياء والمراد على الاقوال الاخيرة دون الاشوائ والانتقيا جمع
 والنتقى الخائف قال تعالى ان كنت تقيا اي خافا قوله البرية الاولى
 البرية جمع بان وهو من فعل البر والبر خلاف العقوف عبد قال الزمخشري
 البرية من لا يودي الفدية قوله مضايح الظلم اراد بالظلم الجهالات وهي
 لانهم مجالون لقوله وفامقا تبليهم البهائم جمع البهائم والبهائم الخيرة
 ويقال لاهت البامبة اغلقتة تشبها بالبحر وسكنها لليلقة المبهمة
 لجعلهم مفاتيح للكمالات التي خلقت فلا تتركها لاهت قوله على غوايق
 العمل الخيرة الغوامض جمع غامض وهو يقبض الواضحة قاله في الصحاح والكم
 هو المستور قال تعالى واكنتم في انفسكم واكنه في انفسكم اي سيرة
 ويقال ككنتم لعلهم يكونون والشعر ظاهر قوله ومضمونه اي ما
 تضمنته السيرة وسخه ومضمونه وهو مثل المكنون قوله فضلووا الله

قال سيدنا الخواري
 الا ان يودي ولا يودي
 وهذا

وعليهم وسلامه اعلم ان في الصلوة قايدين الاثنى في معناها. والثاني في
 حكمها. اما معناها فمعناها الاشهر في اللغة الله عاقل تعالى صلوا عليهم
 اي ادع لهم. وقال الشاعر عليك مثل الذي صليت اي مثل الذي رعت
 واما في الشرع في اتم للصلوة ذلك الركوع والسجود قال ابن خالويه رحمه
 ما استعملت فيه الصلوة حصة الله عا وهو الاسهل والرحمة والصلوة
 ذلك الركوع والسجود ولكن اقرن اليهود قال تعالى وبيع وصلوات والصلوات
 الذين هم العرقان والعظمان المفقونان على الكذب يقال صلوات
 واما حكم الصلوة على الرسول صلى الله عليه وسلم فلهما خمسة اقسام واجبة
 في الصلوات الخمس وخطبتي الجمعة ومشتونته في السنن مثا لصلوة وفي
 خطبتي الجدين وعند ذكره صلى الله عليه وسلم في ليلة الغزاة واليوم الآخر وهما
 ليلة الجمعة ويومها على الاشهر وجعل ليلة الاثنين ويومها واما
 المنبذ في شتاير الايام وقد جعل بعض الصالحين عبادته الصلوة على الرسول
 صلى الله عليه وسلم المكرمة فعند قضاء الحاجة واما المحطورة فاذا كان الصلوة
 تؤدي الغنى والاعتناء بالباغث على الصلوة منك وقد في موضعها ومبطل
 الصلوة من الله بمعنى الرحمة ومن لم يركه بمعنى الاستعفاف ومنه معنى
 البها ومبطل بحسب عند ذكره لقوله صلى الله عليه وسلم من ذكرته عندك ولم يرض
 علي فعد بهنات فابعه الله قال الشيخ في الاحتياط الصلوة عليه
 عند ذكره بعد العبد مث ومبطل بحسب في العزم. واما الصلوة على غيره
 الانبياء فان كان على سبيل التبعحان ذلك اجماعا لقولنا اللهم صل على محمد
 وآله وآله واجه ان لم يكن بها فظاهر المذهب الخواص لقوله تعالى هو الذي يصلي
 عليكم ومليكمته وقوله وصل عليهم وحول النبي صلى الله عليه وسلم على الي
 اوقاف ومبطل لا يخفى لان ذلك شفا لا انبياء وقال الشيخ في تذكره واما
 السلام معناه الامان اي التخليص من لئان والامان منها. **فان الله اعلم**
 ان بقلوب اهل البيت عليهم السلام اولامن بقلوب غيرهم لو حوز بلائهم
 الاول الثاني من الله سبحانه ومن سوره عليه تعالى ما بين بين الله لا اله الا
 وقال عليه السلام في تارككم فيكم الخير وقوله اهل بيتي خير من الدنيا وما فيها
 من تشييم المحموده من العلم والدين وشبه الوتر وصحة الاعتقاد الثالث
 ان كل قسمة يرجع بها قول العبد من تشييم وعلم اودين في فيهم اشهر واطهر

واما قوله مثل الكرمي قريشا فان عالمها ملا الارض علما وقيل المراد
القسم عليه وقيل المسافعي وقيل با على الجبای وقيل استبدل على ان
نقل يد هم اولى بقوله تعالى فاستأوا اهل الذکر واستأوا اهل النبي صلى الله
عليه وسلم بطريق قوله تعالى ذكرنا من سواي لنا ويل المظاهير خلا وهذا
وهو ان اهل الذکر العلما واستبدل بقوله تعالى قل لا اسئلكم عليه اجر الا اني
في القربى ولا مودة مع علم المتابعة والاستبدال هذا فيه نظر ويحسب
ذلك بطون في سائر ان شاء الله تعالى الكلام في احكامهم وما يتعلق به قوله
اما بعد وقل هي في فهمكم فالتعريف العرب لانها تضمنت الاضراب والافتناح
وقيل ان اول من قالها علي عليه السلام وقيل قريش شاعبه وقيل داود صلوات
عليه وسلم وقيل بقوله تعالى وفصل الخطاب وقيل فصل الخطاب للمبينين والشيخين
عموما وقيل فصل الخطاب للبينه على المبدع والمبين على المبدع عليه قال في
بعض النفاسير لانه كان في شريعة داود وسلم سلسله معلقة من السما
لا ينالها المبتطل فاختمتم اثنان من غضب احدهما على غيره ما لا وار دخله
وشبه ستره فتنازعوا في المبدع يد الى السلسله فقالوا ثم ان المبدع عليه
قال المبدع ذلك الذي الذي خبا فيه المال وتناول السلسله بعد دعواه
ان ما عنده ما ادعى عليه فتنازعوا في السلسله فنزل البينه على المبدع
والمبين على المبدع عليه فولد لما اطلعت وقال بعد هذا لا بد تركها غايه
يتروى فيه سوال وهو ان يقال كيف وضعت نفسك بالاطلاع ثم قلت لا تدرك
لها غايه وهذا متناقض وجوابه من وجهين الاول ذكره القميه
قال معنى اطلعت اي على الاكثر وهو معنى مطلقا وقوله لا تدرك لها غايه
يعني لا يمكن الاحاطه جميعها الخامت الثاني ذكره القميه قال هذا طبع
كما قال وجوله لا بد تركها غايه يعني لا يجيد واجتنابا ولهذا عمنه
سعيدا لفظه ولا حظا في لغته والتباين والتباين معنى وهذا مجاز
والادراك والنيل معنى والفايه والنهايه بمعنى قوله ومعنى الامعار الا
يقال المعن الفرس في مشيه اذا لعب قاله في الصحاح قوله مانيها
يعني صولها التي بينت عليها وسجده معانيها وسجده تباها وجماع
وسجده متباينها اي لم تنافض قوله وما تنافضت به فلفظه
يعني البسره لانه جرد مدم انه بعيد الفطنه قوله ونصرت عن الاطفال

تقولون في قولكم كرمي قريشا
ما يجوز في قولكم الانباء

قال في التمهيد الايضاح السيرة الشريفة والامعان فيه والمعنى هنا المبالغة
قوله والاضاح اي البخول في الشيء الغامض وهو الخفي ومنه يقال
مغاض الاضاح للبولض الجفيف قوله لمع ما وضعوا اللوح والحساب
والنفس معناه واحد قوله الى البحر فصل سمي هذه الاسم لانه حزن
البحر عن غيره وميل لانه قوم متسايله وعملها ما خود من بحر
الصبي للخط وقيل لقب ط كنيه وميل بولك له يسمي طالبا قوله
كالا سراجا مكا والتسبيه لانه لم يخط بجميع متسايل العزير ولا يرتب
على جميع ابوابه ويحتمل انه جابها لان حقيقة الاساس البناء هو ما حاز
قوله كل كتاب هذه مقتضى بكتابه الكتاب والمحواله والضمان فليست
ابوابا ولا مواضع قوله الاثنته كتب ففترت ابوابا يعني الابواب
التي في كتاب البحر وهذه السلامه هي كتابه لطيفه وكما له لقب الو
فاختلف في الثالث فقيل هو كتاب الحاد و لانه قسم انواعه الى مواضع
والانواع في القصر ابواب وميل الشرحه لانه جعلها ابوابا في القصر ما شئت
المنا وضه وباب شرحه العنان وقد قسم هذه في اللوح الى مواضع لكنه لم يقسم
الابواب كلها بل اقلها مرجع انه لم يقسم شرحه الايمان والوجود والاملا
ولا يعترض بالصوم لان مقتضوه رمضان واما ذكر الانواع في صدر الكتاب
على سبيل المحرر وكذا لا يعترض بالطلاق لانه قد قسمه الى مواضع واما ذكرها بالكتاب
والايل واللعان بعد على سبيل التبع فلا يقال لجميع فترقه وهي ابواب وقد
قسم كل باب قوله فوايد تعليقاته اي تعليق شرحه لانه تعليق للشرح
للمحرر ولكن حلت في المضاف واقام المضاف اليه مقامه واضطلاح المتعديين
اي اول ما يوضع على الكتاب شرح وما ياتي بعده يسمى تعليقا هي كتابها وضع
على المحرر والقريب والافاده قوله التي هي كتاب عن افيها يعني في الفوائد
وفتحه فيه يعني التعليق وانما في الفوائد ما يتبع المسئلة من خلا او تعليق
او فائدة في غير من الاحتجاج وانما في الفصول ما تفرده من غير يد ولم ينقله
من شرح ط قوله وجعلت مكان من المحرر شرحه مطلقا ومزجه ومكان
من غير هو اقل من الملقوس ولم يفرقه من كتابها فافاد في كتابه مبالغة
وليت من هذا قوله مستوفى بالكتاب بمقا لبا اخترا من شيء ينقله من
مراده ولا يشبهه الى كتابه ومن فقد غير ولا يشبهه الى كتاب لك كذا الغير

الفوائد

كما زعموا من بعده وهو الضعيف وعن جعفر بن بعض المواضع قوله
 كعلي بن الاقادة اي علق بن سرحا وشرحها للاستناد ولها تعليلنا للما
 ريد وعلق بن عبد الباعث وقد تم فيه كلام مرادنا وسئل علق بن
 الاقادة الذي يطلق في الجمع للمعنى وبه وحكي علق بن عبد الباعث
 قوله ومجئني الشيخ على خليل لانه جمع فيه بين الاقادة والنزادات واسمه
 علي بن محمد بن الخليل واسم ابي مصر شرح بن المويدي وكان هذا المويدي
 قاضيا للمريانة فيل والامانة وابن ابي الفوارس وضف من عاصم
 مرادنا وهو عليه وكانت قراه ضف على طاكرو وهي على التثنية كثر
 وبعد هو لا على خليل وهو مضموم على ضف بان ضف بن يروي عنه
 وكان المويدي ابو شرح يروي عن ضف بن لان الزمان جال به الى زمان
 واذا قال في الجمع وفي العلق فما مراد علق بن ابي الفوارس فيل المكنية
 ان قال في العلق فهو نقل من نقل الضف بن واذا قال وفي علق بن الفوارس
 فالنقل من هذا العلق الاخير والله اعلم قوله فهو المويدي يعني والثاني
 لغير مرادنا قوله مستوفى في فاعله علق بن يروي من سي فادته بطلقة من
 الكتب ليس له ولا ينسبه الى فاعله كمسلة البلغم ومسلة العرش
 فيها لا في غير ذلك غيرهما لكن يقال ان مع هذه الاستثنى لا يسمع
 المتعلق من مرادنا بما اطلقه من هذه الكتب لان كل مسلة تذكر
 منها يجوز انما لغير مرادنا وتصير مسلة كمن يروي جملة من لا يروي
 وقال هذه عن الرسول مسلة الا واحد منها فانه لا يجوز العمل على جميعها
 ولعل هذه المسألة بل قبل استقرت بعد الامير محمد بن محمد بن محمد
 وما غيره قوله صحافة اهل الاسلام فيل ان كان لا تستعمل في
 قوله لما خروته اي تصبته قوله منه ولطفه فيل ان هنا هو
 الانعام لا المبالغة هو بعد الانعام على جبل التفرع فانه قد يجمع
 ويصير في مدح الله تعالى ما منان غير منان الاول بمعنى الانعام
 والثاني المن بما اعطاه له معان غير معان معنى القطع كقوله تعالى
 غير منون وغير ذلك وقال الحكم انما يقع المن من غير الله تعالى
 محض المن على المنون عليه لا في خواصه تعالى لاننا لا نقدر على
 اول من منه تعالى فيه استنداعا الى الطاعة واللفظ ما يكون الاستناد

قال سواد حديد من اجاره له وعلقه
برود در قفسه و دست

واما الاصطلاح

فقد ذكرت حقايق كثيرة منها ما قاله العيني في النسخة من الاستحالة في المظهر
 او احدها اقامه الشرع مقامها على الصفة المشروعة ازايا بالمظهرين الماء والتراب
 والذي اقامه الشرع مقامهما الاسلام والاستحالة والخفاف ونحو ذلك على الصفة
 المشروعة ازايا مع حصول النية والعتبة والترتيب وما اعد في المظهرين
 في ان بعد عشر وعي الماء والتراب والحجارة والاسلام والاستحالة والاستحالة وفي الايات
 النصوص في النجس والمكان والمفرق للمضامين والخفاف في اولادها لا يוכל والرائق
 في الاقوال والجمع والتمسح على الصقيل بعض هذه يجمع عليه وبعضها يختلف فيه
 محكم الذكاة واللب باع والتعبد والتمسح على مخرج والامام في حرمه في
 اتم مشترك فلا يمكن حرمه جميعه حتى يبين السائل ما اذا من المعاني والام
 يستحق جوابا وامس الغايبة الثانية قاله دليل على الطهارة الكتاب والسنة
 والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى وثيابك فطهر فانه الكشاف امره بطهارة ثيابه
 من النجاسة وذلك واجب في الصلوة مستحب في غيرها وميل امره ان لا يجزئ
 على الارض من غير كراهة العرب وميل امره بطهارة الثياب مما يستعمل في
 بدل على الطهارة العينية وعلى الحكمه قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
 انفسكم فان روى انه مسلم من جهات وهو غسل ثوبه من نجاسة فاما ما في ذلك
 ودر موج عينيكم الا من له الماء الذي في تركه انما يغسل ثوبه من البول والغائط
 والدم والقي والمني وامس الاجماع فلا خلاف في وجوبه على الجملة وامس الظاهري
 الثالث وهو ينقسم الى طهارة فعلية كالاستحالة والخفاف والنصب والى
 طهارة بصلها وهذه تنقسم الى عينية وحكيمة والعينية بما يع وهو غسل
 النجس وبما يدعى الاستحالة والتمسح على الصقيل والحكمية صرنا بها ما في النجس
 وبما يع وهو غسل كالتغسل من الخنا به والخيف ويحتمل كالمضيق في الطهارة
 صرنا انما غرض من هذا يكونه انما بالالف واللام وهو الاستغراق ولم يكن الا انما بين
 وترى في بقية الامم عشر من قال والطهارة بالماضيات فاحتمل بكونه ذكر الحكمة
 وفهمك العينية فقال في النسخة انما يدعى ذلك الطهارة التي يلهي للاحياء طهارة
 بالتيتم فانه لا يلد حديثا فقال في الشرح انما اذا الطهارة الواجبة لاجل الحدث
 فاحتمل من المستوفات قال في النسخة انما يدعى ذلك الطهارة التي يلهي للاحياء طهارة
 ولا يحتمل من الوضوء على الوضوء لانه متكامل على ما يكون تارة بالماء وتارة بالتراب
 وليست في التراب طهارة على طهارة وحده والنجس الذي هو واجب للغسل واجب يعني اذا

سئل عن النجس
 العيني في النسخة
 من الاستحالة في المظهر

الاجماع في النجس
 خلاف في النجس
 عليه ما لا يدرى
 وفي دليل كلام على طهارة

احسن الحدس الاكبر والاصغر الكف بغيرهم واحد ونحوه واحد بالما بعد صفه
 التي هي له تان على سوا هذه التي تكلم عليه والشرح وهذا الوجهان
 يعلمان في كل واحد من المتيقنات قوله الاسيا الجسم اثنا عشر نوعا
 في هذه فامدقات وجميعها الخاصة وقسمتها اما حقيقيا فقال وشرح
 الابانده عي من وجودها صفة الصلوة وقال غيرة عي من خصوصية ليجرح
 الشوب المخصوص والحدس حكم منع وجوده صحة الصلوة. واما صفة الجاهات
 فهي تنقسم الى مخفف ومغلظ فالمخفف الدم والقي والقيح واللبن يعني عن دون
 مل اللحم من القي وعن دون القطر من الباقي واما المغلظ فما عدا ذلك
 وظاهره انه لا يعني من سبيته الا ما تحمله الدابة على ما ساقى وقد
 نص على هذه الافادة وذكره في شرح ضابطه وشرح الابانده عي على ان قليل
 الدم يخرج كقليل البول قال سبح في الابانده وقد وافقنا الهادي ان لم
 يغسل من سب البول فكذا من سب الدم. وقال في الجواهر ذكر الخفيف
 وضابطه عن سب البول فجعلنا الجاهات متخففة قال في حواشي الافادة
 فخره ضرف من قوله في الافادة انه يعني عن سب الدم وما في حكمه من القيح
 الاصفر وغيره مثال المزاج بالعبارة البول لان نجاسته ما منه بالسنة وغيره
 عن سب الدم ونجاسته ما منه بالسنة ما منه بالسنة وغيره
 بالغير الما الاصغر كمن نجاسات وقب حكي عن من جعفر مثل كلام ضرف
 يخرجها لهم باله ايضا والخفيف يقتضون الجاهات شارب مغلظ يعني منه الدم
 وذلك حكاية للدم والبول والحرة وما دون تيج المي من مخفف كقولنا بول
 ذكره في الطي من كتبهم قال سبح جمع البحر بعث بر في المايح المغلظ مسبوغة الدم
 وفي الجاهات ومنه والضعيف عنده يتعارض النظيف وعند صاحب
 بالاختلاف قوله من سب ما لا يؤكل اهلا من الحادج من السبيل من البول
 وانزل اما من كول او عيذ ان كان من كول فهو طاهر الا شديين احدا
 اذ ترق لبساج والبط على الخلاف. والثاني ما يخرج من الجلاء قبل الاستجماله
 وان كان من غير ما كول مصغر الاشقيين احب جهول الضعيف على الخلاف
 والثالث الجهنم من الجاهات على ما نقي قال في الكل الجاهات
 استثنى من بين الاولين الادوية لانها يشد كاست تحت من ثوب
 الرسول صلى الله عليه واله وهو يصلي قال في الكل وفي من سب الجاهات

في قوله
 والاصغر الكف
 بغيرهم واحد
 ونحوه واحد
 بالما بعد صفه
 التي هي له تان
 على سوا هذه
 التي تكلم عليه
 والشرح وهذا
 الوجهان يعلمان
 في كل واحد من
 المتيقنات قوله
 الاسيا الجسم
 اثنا عشر نوعا
 في هذه فامدقات
 وجميعها الخاصة
 وقسمتها اما
 حقيقيا فقال
 وشرح

كلامه

ملته اوجه احدها انه طاهر الا من الكلب والخنزير والثاني انه نجس والثالث انه
يعتبر بالعلم ان اكل فطره هو الا نجس وحجتنا خبر عن ابي عبد الله عليه السلام
لا يصلح فيه ذكره في شرح الابانده ولا في غيره وفي وجوبه خبر اخر ايضا كانت تغسله وهو
يفعل قال في الشفا اولم تعلم به عيسى او يكون مخاطبا في منية وقد ذكره صل الله
في المحدث وطاهر اطلاقه ان النبي طاهر سواء خرج وهو مسجي ام لا وقد ثبت ان
ان ذلك ان خرج وهو غاسل لم ينجس لانه ذكره والطاهر خلافه الثاني بول الصبي الذي
لم ياكل الطعام ولا فرق بين ابن امه وغيره على عموم كلامهم فقال يكفي بغيره
بما قاله الامام يحيى في خلاف شرحه في كيفية التطهير لا في نجاسته واشتق
حججنا من الاول البعير عن عبد الخليل عكا في الزيادات والثاني في شرح الطيوس
قال الشيخ ابوالسهايم طاهره قال داود الابوالوالان بال طاهره الا من بني آدم
قوله من بول وزيل وغيرهما يرد بالخبر الذي في وجوبه وكذلك العلقه نجس ذكره
في شرح الابانده وشرح من يرد وعرض من وجها قال في الانصاف في العلقه
والمضغ وجمان الطهاره كالكبد وهذا هو المختار لانه وجهها عن جوف البهائم
والخناشع ككبد الخبيث قوله وعند مراد ببول الصبي عجنه وبعد نقر في
الزيادات ان ذكر في بول الفطر طاهر فيكونان قولين وقيل ان للصفدي
بهم فلا يكونان قولين قال في الشرح ولا ينجس لما يموت الصفدي فيه عند مراد
وافق قال ان بولها نجس قوله الثاني في الخبر قال بعض الاماميه والحنفي وجماعه
هي طاهره والحنفي شرحها قوله فليها وكثيرها وقال بعض عن جوف البهائم
في كل اذا غرس من العنكبوتات خراجهم ولم ينجس ما جاوره وكذا
التياب للخرج قوله فيه كانت او مطبوخة خلافا للاح فقال في الاطعمه
العنب قبل ان يصير خمرا وذهب ثلثه طهر دون المتكسر في كل حال
هذه الشروط الثلاثة الحاكم والنرجسي قال في الشرح ويوافق في اوجه
اشياء مما لم يثبت بطلانها وفي نبيك التمر والزبيب في الخبر قوله كل شيء
كثيره الى الحق الزاد اذا استكر لاجل المعالجة لا اذا استغبر عن افضل الخلقة
كالبنج والحشيشه والجوزاء ذكر ذلك السيد في ايقوته وناه العقيقه
عن المسح عطيه والعقيقه روعن بعضهم انه يحسن في دواءه وقليله اشارة
الى خلافه وعند به دون المتكسر طاهر خلافا من الاماميه وكذلك من نتج
الزبيب من طاهره اذا طهر اذا طهر ذكره هذه في كتاب الخفيف قوله وسببه

وكذا البهائم ودمها نجس
في الانصاف قال ويخرج لونه
قال في الشفا اولم تعلم به عيسى
لان ما على راسه
من اثار البول معقولة

وقيل انه كثر البول
في شفتيه

اذ لم يطهر اذا طهر

كل ما في هذا من
أحد الحسنيين

فصل المراسم المتخذة من الجيوب كوسمها كالمختلطة من الحسنة قطعة والزاج
 البهم قال في الانتصان وعن الحسن بن صالح كل ما طابا هذه الايام المحب من
 وكان هذا الحسن معظما واليه تنسب فتقدم من لزيدية يقال له الصالح يتولى
 بامامة الشيعة وعنه قوله والكافة في كل ما لا يخلو لذات ومقال
 بطريقه قال دمه كنفهم المسلم قوله من سبلي ما لا يخلو لحمد وجيل
 انما يخلو قليل منه لفضله الخارج ميلهم ان لو اشتجبت المراه بفرج دونه
 الفطيرة ان يكون طبا هذا يرجع عن هذا وقال بجا سته وان استجبت واليه
 اشارة في مجموع على جليل لان الخارج يختلف حكمه بالمحل قوله اطلاق
 اصحابنا يريد الهادي قوله كالبهم الذي سبق في لزوق نفهم من هذا ان دم
 العزوة طبا هذا في الاكل والقيام خلاف قوله في وجوب جعل لعل الحما معه انه
 في كل دم دمه يعني انما له وهو الحكم انه طبا فمن متى انفصل فيها قوله ان
 في لما لا يخلو منهم من هذا ان مراد به بواحد في وجهه شوال وهو ان يقال
 وضابطه ان لا يخلو دمه بغيره وجيل وجب احب بوجوه الاول ما ذكر في التفسير
 ان ذلك اجماع منع من المخالفة الثاني انه ليس بدم حقيقه بل ليل انه مفضل ذاقه
 في الشرح في هذا الموضع الثالث لا يضر ان المراد صغارا لمنك الى لادم لها فاما
 الكبار فيجبها وجب قال في المجموع يحتمل انه اراد الضعفات او ان ما لا
 يعثر الا في لما لا يخلو دمه فيه وجب مع طوع ومع مراد به شر وانما مراد به
 في شرح الابانه وديالهم عموم الآية والحسن قوله وما دم البق البق هو
 كبا في البعض واعلم ان حكمة الامير وطاهر اهل لا يفهم منه
 ان عنده وطب انه طاهر ولو لم يزل وبصره الامير بذلك وجيل المختل
 بينهم الا في حد لسائل وهو الفطن او ما اراد على وسر الا بكون الفطيرة
 فما فيهما محض وفاقا ومفاد وسر الا بكونه وفافا والخلاف فيما بين
 ذلك واخذ هذا من قوله في الشرح للاول انه ليس بدم سايل وكان طبا هذا
 وشر مع مراد به وجب مع طوع واعلم ان قول الشرح ليس بدم سايل يحتمل انه قليل
 كما ذكره العيني ويحتمل انه اراد ان صفته بخلاف صفه السائل
 ولهذا قال في الشرح فوجب ان يحكم بطهران تصح الكبد والطحال فلهذا
 لهما لاجل القلة قال الامام يحيى والعيني ودم الكبد كالبق في كل الا
 ان سعد بن الاحمر ان منه فضي بطهران تيم عنده الجميع قوله ثم قال بعد ذلك

في مسلك الشرح
والعزوة والاشكال

انظر

انه با هذا اعلان كلام عوط كما تقدم في الحق وامامنا هب والله ما اصاب
 و ابو حنيفة ان للم قولين قال الامام الحسن هذا مما يخرج عند قمعه فاما قوله
 فلا شبهة في طهارة وقال الصبي ليبي للم قولان بل هما طهارة حسب قال
 بطهارة انه انما بد منه التناقض وحسب قال من جاسته انما يخرج عند قمعه وقال
 البصير للم قول واحد ان ذرة طهارة من و هو واحد ان يخرج عند قمعه
 بحسب انما بد على حجة النزول وقولان في قبضه وحسب انما يخرج عند قمعه
 متغيرا والصحيح ان قوله في الذرة قول اكثر فربما يده لانه قال في الزيادة
 ودم البزغب طهارة وهو مسبه بذكره فخرج بكونه دما والمثبه ايضا
 غير المثبه به وحكي في الزيادة عن صاحب المتقن ان ذرة طهارة بحسب انما يخرج
 فلا يعنى عنه في سبيل وانما كان له قولان في البر عوت لابي الحق منسك
 للبر عوت معك لتعجيل فيها قوله وامامنا العزوق اعلم ان دم العزوق
 يمشي اقوال الذي دل عليه كلام المتقدم ومن واه في لياقوته عن ضرب
 انه يعنى عنه في الاكل والنياب وقواه العسكة والذي خرج على خليل
 للم انما يخرج في مجموع لا من ماله قال ما اللحم طهارة لان حرته من اللحم
 لاسم اللحم ففهم منه انه لو كان من اللحم كان نجسا ولو كان والعزوق
 وقال في الحنفى على الصحيح والافيد في الاستاذ في حقه انه
 يغنى عنه في الاكل دون الباب قال في لياقوته وروى هذا عن طهارة
 الاستحسان ويعنى عن الدم الباقي في المنخر لا نه لم يعلم احب او حب غسله وذكر
 الفعالة انه لا يحب غسل الدم لان الرسول عليه السلام دفع بدمه في الحج والاعل
 من الحج وحسب من المرق ولم ين وانه غسل الدم وحسب ذكر الفعالة وفي كافي
 الشيباني على سبيل الزماني الذي ضمه على من هب العادي والفتنم السجيب
 غسله وينكر على من لم يغسله قوله الذي يتعقد على من يخرج غلله
 مراده بانه استحالة لا محذور وان المسلمين لا يتوفون منه اثر الحمامة والفتنم
 غسله ويعرف الاستحالة فان موضع في ما لا ينما بل يغتسل فانما
 فهو نجس قوله وحسب ذلك الما الامم وحسب هذا اذا لم ينما بل يغتسل
 نجس ولم يغتسل اذ ليس بخارج من واحد ولا فخرج ولا معد وقد استاذ في الشرح
 الى انه لا نجس وان انش لانه قال في مساله ذوق الدجاج اذا انش المرق
 فانه لا يكون نجسا وهذا مثله حوله والمرب الثالث وان كان ذوق

هذا هو في جملة

وهذا التعليل بالامانة
هو الحق والعدل

قال القاضي في تفسيره انما يخرج
في وقت الشاة من الحج
فانه قد اشكال على ذلك
بما يعطى من الحديث

ذكر الامام في شرحه
ان الامام اذا نزل به
في قول العبد بحسن
لست ادرهم ان يكون
عبد لهم

من مخرج الامام
والا فاسم

ذلك هو ظاهر العلم ان الاية قد حكيت بنجاسة الساجد بقوله تعالى او دما
مستغنيا عما ولدك من اجل اني قد بينت الساجد وحكمه ما دونه اما بقية الساجد فيحصل
طأه ولبنة العبد وعن القسم معذرات نصف ظفرا لا لاهام وعن موقول للسودا
في شرح الابانة للمناصر ان ادعى في من لا يبر وجهه القدر بل قال فيه وعند من
وجع ما را د على قدر ما لدرهم واللبنة هم احب ما يكون عندهم وفي المزمع عنه قال
ابو مضر هو مثل ظفر الالهام واسما حكمه ذلك الساجد وظاير كلام الهادي
والفستق انه طاهر وهو قول لا لانه تعالى سطره لكونه رجسا يكون مستغنيا
وقالهم ليس انه يحسن معفو عنه لعموم خبره ان فاضل في من لا يعبد الله
الطاهر هو الذي طاهر بعبوديته لخالقها حكم الاحتياط بحكم الاوتار وكلمتي
والشهور والخفقت بين والابلاب ولا فاضل فاضل ومن لا يعبد الله ينضم
معفو عنه الى مثله فيصير عين معفو ثم ان من لم يذكر من من قال هذا خلاف
عبارة وفيه فاضل الخلاف اذا لم يكن من غنائه لم يحب عبد الهادي وبحسب
قال العبد بحسن را حرم وعينه نظرا ان عنبه ما عني عنه لا تعدد الاحتراز
عني عنه لغيره ولكن الغاية انه يكون من خصه عند مراد لا عبد الهادي وقال
الامام في الانصاف فاضل الخلاف انه عنبه لشخصه في معذرة الدم بحسب عنته
عند لا الاصل الخطر ولا يحسبه عبد الهادي لان الاصل الطهارة قال في الشرح
ودم الحرام والاوراق بحسن لانه ساجد **فان** اذا انفصل قليل من الدم
من كثير مع من الله انه طاهر وكذلك ذكره القمي وهو الطاهر من كلام
اهل المذهب وذكره القمي انه بحسن وادع على الامام المهدي احرى من الحسد
عليه قول القمى المفضل قال في مجموع علي حليل عا سته القمى اجاع لانه
دم طاهر وخالف في المفضل قوله الاول والثالث يعني الثاني لا يتأنا
فيه قبح ولا مفضل **فان** قال في الانصاف وهو من الحقيق علي مذهب وان
ما لا حاسن والوان منه وهو كذا طاهر وهو قول في الاستاذ فاضل
في الانصاف وقال في النواحي وعلي حليل انه بحسن وذكره من الله في مذهب
حوايه التي الحان من المذهب التي مضمونة والمذهب بكسر الميم وسكون العين ويح
انضاب في المذهب وكثير العين لغنا ان ذكرها في الضياء قوله اذا كان قد
من القمى في حليل وحليل لكان يغلبه بالحق ورجع قال في شرح الابانة وعند من
ان على وجه القليل والكثير على شوا ولعله بن يد ما را د على البزهر

وعنه ادق

ايضا

وفي السور بعد

وعند محمد بن ابي طاهر لما هزل انه صقيل لا يخلط به الحاسه قوله غير ان
 والقي هذا استثناء منقطع لانه استثنى الطاهر من الجسد والاستثناء من
 الجسد منقطع والاستثناء من غير الجسد منقطع والمصل الاستثنائي
 من الجسد قوله من داخل الحلق خلافا لاف لكر من الله تاول في المبادات
 كلامه على وجه من المعنى قوله ثلاثة انواع هذا لا يضر لا لله
 وارايد لا تفارق اتفاقا هل البيت لا يخرج ويخرج خالفان والثاني قوله عندنا
 ليس من الجسد خلافا لقوله لانه الحلق منه لا بد ان يكون متعينا في هذا التعليل
 نظرا فانه قد لا يتغير في كل السبيل الاعراض فما كان من المعنى
 فانه يكون بالنفي والعكس ذكر في كتابه المذكور انه يكون نجسا باحد هذه
 الامرين وقد فهم من عموم كلامه بالله هنا انه اذا اتقى ما كان نجسا
 فليس له وكثيره خلافا لمحمد بن حنبل قوله فانها تصد ببل هذا في بلادهم لكثرة شربها
 ولم يقبل بومض بكلامه صريحا على ما افاد قوله بومض قوله ذكره كذا والله
 في الافادة قال الله في شأنه لم يصرح بذلك في الافادة وانما قال فيها لا يجوز التمسك
 بالمحرمات كالخنزير ولين مالايوكل وهذا محتمل لانه ربما يقول انه طاهر لا يحمل
 شره كما قال من الله في لبن الخيل وقد اشار في الشرح الى عكسه ايضا فانه
 قال في مسنده طاهر من لبن الماكل محتمل لسوء بوله ولينه كما لا يؤكلان
 مالا يوكل لما كان لينه نجسا فكذلك بوله وهذا اشار الى الخاصه في شرح الايات
 فيسئل وانما كان نجسا لانه من فضلة الطعام فاسببه المنى والبول وهذا ساقط
 الى هذا التعليل في الشرح لانه قاله بل مالا يوكل مستحيل مما يتناول اوله فاشبهه
 اللبن وانما خرجت الادمية للاطعام والضرورة الاسترضاع فليس ملكه انه
 لو خرج من ادوية كان نجسا وقوله المسألة فيسئل وان قال بطهارة الكافر
 فليسها نجسا لانه من فضلة الطعام وفي الشرح ما يدل على ان الخلاصة ليست
 كزطه بلها لانه قال لان الكافرة نجس وهو مبني على نجاستها وقوله
 في حال الحيض وانما جعل الموت فنجس لانه لا ضرورة وقد قال لان الميتة
 نجس ويوجب التحريم فاما لبن الماكل نجس لموت فقوله انه نجس بالمخاوم
 وقال صرح انه طاهر لان لبنه وبين الميتة بله لا يحملها الحيض فيجاء اول
 واشارت الى هذا فخرج له المخاوم لما في طاهر قوله وان لم ينقض عليه نجس
 في كلامه بطل لانه لا يخرج من السكوب وقد اشارت الى قول الخليل

فصل في كلام الشرح
 انه نجس لا ينجس

في كلام الشرح
 انما لا ينجس نجسا
 وكما لا يؤكل نجسه طاهر لانه
 اسجد له من الدم نجس

لانه سببه بالشعر وقال لا يجزى الحاء والهمزة قوله والثاني من الكل
 وقال انه طاهر واما انه مأكول عندك ولم يوجد تصريح بذلك في شيء
 ولا كتبنا وشعره طاهر عندنا لناظر والحنفية ذكره في شرح الابانة قوله
 وجب عليه غسله ووجدت في غيره من سوان سوطا طاهرا لان الماء
 لا يجزى الا ما عير احب او ضايقه عليه وقال امير المؤمنين اخذ انه طاهر
 فان قيل لم قال لغيره عليه غسله والماء لا يجزى الا ما عير احب
 او ضايقه عنده وسبب جوابه ان الله قوله الناظر للحنفية واحبنا طاهر
 كانه طاهر وقال لناظر والناظر والناظر سعة طاهر حمله في شرح الابانة
 وقال في شعره بحسب حق الانساق به وجب قال القسمة من الحنزية به افضل
 فيحمل ان نقول بطهارته او نقول بحسب ما يحسب شعره عندنا وان كانا لم نجزم
 له حمله لقوله تعالى فانه تخرج من الحنزية في الشعر يدخل في اجزائه قوله
 والعاشرا الكاف في قول القسمة في الحنزية والناظر في قوله تعالى انما
 المصروع بحسب وقال امير المؤمنين طاهر وهو قول في شرح الشافعي في قوله لان
 السوط طاهر فوضي من مزاجه مصرعه ولم يروا انه غسلها وعمرها بركنا فخذوا
 مع رسول الله فاشرب من نبيذة المشركين ونظف في قبابها وهو قوي لهذا
 الامير الحسين وهو قول صاحب قال والمحدث ويعلم من تحت الاقارن المسلمين
 كما نوا لا يجزى من شرب المشركين والباقي واما الآية فواتر في قوله تعالى
 كما نوا لا يجزى من شرب المشركين والباقي واما الآية فواتر في قوله تعالى
 كما نوا لا يجزى من شرب المشركين والباقي واما الآية فواتر في قوله تعالى
 ان طاح السوط طاهر ولم يروا انه غسلت قوله والحادي عشر الميتة في كل حامل الكلام
 انما لم تكن لها نفس بل طاهر واحب في الناظر وشعره معفو فلا يجزى المايه في
 القبول للشركان كان لها دم سائل فغير الادوية فيجوز اتفاق الا السكون والادوية ان
 كان كافرا فيفضل اتفاق وان كان كافرا في الشرح بل في قوله يخرج طوح للفتنة
 انه يجزى الميت ولا يطهر بالقتل وهو احب قولين واحب قولين انه لا يجزى الميت
 وفي رواية عن ابن عباس قال لا يجزى الميت ولا يطهر بالقتل فلا يجزى المايه في قوله فيه
 احب غسله وطحا لغيره الغسل بطهر حمله لاجل الصلوة عليه قوله ان في عشر
 ما قطع من الجيوب ناسب ووجهه قوله سليلها ان من لم ينجس في موضعين وظاهره
 هذا ان يجاسسته مغلظة فلا تعرف عن شيء وبذلك على ذلك قوله من عذب في الشعر
 الا اصول جميع ذلك فحمل اصل الشعر نجسا فيقول في ذلك المذكور ان الله تعالى

مغذو النري

لا يمكن ان يكون
 الا بغيره من
 مشددا بالوقت
 في سبب

جبهة النري

حبة الدرع عما انفصل من العقب والرد الشلا فاما مع الاتصال فيصير
 عن الكبير ومثله عن راسه وقال تعالى عما انفصل من الذي به من مدحه مطلقا
 وكذا ما انفصل مع شعرا لا يبطقل في الاستئذان والمشيبه نجته اذا انفصل
 لقوله ما ارب من ملي فهو ميت واذا قطع من الشكة او من الجرد قطعه فوجها
 ميت هذا الحديث ولا يجوز وهو المختار لقوله صدق الله جل لكم ميتا والخبر
 قوله سورة وعرقه هذا منك هبنا في سورة لما كوله وغيره الا من الصلب
 والمختار من الصلب قال في شرح الابانه وعند ح الاستاذ رحمه الله طاهر وذلك
 من الادعي والمأكول ويجوز من ماله فانه من السباع ومكروه وذلك من المعز والديج
 المختلطة وسباع الطير والحشرات ومسكوكه من لبخل والحمار فاذا عديم الما
 توفيه ويتم قوله الاصل ذلك فان الحيوة تحله في هذه العباد
 نظره وصاها فانه بجوار ما محله الحيوة ومسكوكه بل اصله فيه حيوة ولتحلوا
 في لعنهم والعصب نقول لغتته وخرجوه للهادي ان الحيوة تحله وهو قول
 فيكون بجسامة لعله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم وقال ح لا ينحسار الحيوة
 مجازا كقوله تعالى يحيى الارض بعد موتها الاعظم الانسان وان لم ير في كل
 وهو قولان قوله فبمخللات احل لرواين عن القسمة وط انه طاهر وانما
 الثانية من القسمة وهو قول مانه نجس قال في الشرح وجب قيل انه اجزاء وهذا
 قوله القياس لان القياس انوط هو لكونه مأكول اللحم قوله ذكي ولم يكن
 سيرا المصالحح وهو فقا لا يظهر الحيوانات بالذكاة حتى الكلب الا لا بد في
 حصاه في شرح الابانه قوله الانثى واحد وهو ما لا محله للحيوة هذا هو الذي
 محله طومر وهو قول صحيح وقال المزنضوع متى انفصل الشعر وعرقه عن
 المأكول فهو نجس قال ط عرق شوا انفصل من حي وميت من دم او غيره
 وخطاها ط وهذه المستلزمات ايضا من الشا معيه قوله وحل
 واعلم ان جميع ما وجد من اصيل هذا الفضل فيه نظره من وجهين احدهما
 انه اطلق قوله من الحيوان ولا من شره بل لا ذكر له الا ما لا يقال جميع ما
 وب من ذكروه وجب بدم مخفقا ومغلظا وهذا انما يرجع الى الخلط ويمكن
 ان يحاب عن هذا بان يقال انه قال من الاشياء الغضة والمسير من ادم وكوه
 طاهز فخرج هذه اللفظة قوله اذا كان سيرا الما هو ان هذا راجع الى
 ما محله النجس والمأكول الذي يارب في كل انه يرجع الى محله النجس فاما

وقال في بيان ان الدرع ليس بالحيوان
 ونحوه في شرحه ولا يجوز ان يكون
 قال في شرحه ولا يجوز ان يكون
 قال في شرحه ولا يجوز ان يكون

المفتر له
 لا يجوز
 لا يجوز
 لا يجوز

الاول في معنى ولو كثر واحتمل فواكك الحسين ومالك العبد على كلام المحدث
 دون القطر من المايح ومقتل الحسين من خمر الفارة من الحامد وفي مجموع علي
 اذا كان يدرك بالمر لا بالطرف وهكذا في الزاوية والامير الحسين في
 ولا يفرق العاليان ان يستقبل الريح عمدا ام لا كما الصيام اذا اوجع فاه حتى يدخل
 الدخان فوله هكذا الحجة والحديثان وفي حواشي الافادة عن طائفة لا يعنى
 عن شيء من خمر الفارة فيسئل وانما قد مر ما لا بد بالحسين انك من خبر العانة
 مع واليهم وهي حجة انما قلنا في عهد عفي عن منعتن بها فيقارن عليا بالحنا وقال
 الامام علي بن محمد في العباس بطر من وحوه ملته وحيث الحسين اكثر من المنع من
 الثاني انهم قاسوا الحسن على المنع الثالث الحيوانات بطر بلعاف وطهر
 منعد اها قال علي حليل ومفهوم كلامه ما لا بد لا يعنى عن اكثر وقال
 الحقيقى يعنى عن ثلاث حبات في الكوكبة وهو في بطر من لا مرر فيلزم ان
 يعنى على كبر في كبر قال في الزاوية ولا يعنى الا في الطعام وما يباشر الفارة لا في
 غيره وقال علي حليل يعنى عموما ولا فرق بين ان يلقى عمدا او يغيب حجابا لان
 ما يعنى منه لئلا لا احترام على عنه في محله وغيره **فان** قال علي حليل
 وكذا يعنى عمدا محله الرابع من مراد لست وان وكذا ذكر الامام والاستصا
 ونرا داسيا منها ما يعلق بالباب من لظن المخلوط بالشر من والاموال المتخمة
 لمنفعة الاحتراز فوله **وهكذا** واعلم ان هذه الاسباب الخمسة الى ارضه من بعض
 كلامه الحسن والمحسن فاما الحسن فمبني على مسلمات البيع والاستنفاع اما البيع فمفهوم
 ان الحسن على ضربين احب في الاجور بعد بالاجور وهو العدة والبيعة والخمر والدمر
 والثاني **يختلف** فيه وذلك كقولنا لا بيعك قال من استعجل اجور ببيعه وعندك ومن
 يحوز ببعده واما الاستنفاع وطا فمطلق الكتاب انه لا يجوز ولا في استعماله ولا في
 استعماله لا في جاف والرطب قال علي حليل فبعض الاحكام انما لا يفتنع به في
 الجاف **قالا** **البيع** الاستنفاع في الاستعمال كالجمع على جواز وقال صواب الله في
 ان يجوز الاستنفاع به من غير رطب وذكره في لسان جلود التعاليك واليه اشارة
 ط في العود بقوله في عظم القبل انه لا يستعمل الا بهما ان الرطب وقال **محمود**
 الاستنفاع به والاستعمال دون الاستعمال كتحطيم بيت ذكوان في الافادة
 وحواشيها واما المنع فهو على ضربين الاول يمكن بطهيرة وذلك كالسلع
 ومحموها فاما لا خلاف في جواز الاستنفاع به وبيعه ومحب غسله ان كان حياسته

هو الزيل
 والشر من والشر
 معاً شر من بالفتح

فان ساء وكذا الاستعمال
 بيعه اقول بالاستعمال
 الاستعمال لا يجوز الاستعمال
 بجمع البيعة لا بالاستعمال

كالمبي

كما بين في سابق العيون والى لا يمكن كالمعنى المستحسن وهو كلام
الكامل به كالحسن لا يحسن الاستماع به مطلقا ولا السمع وقال موصى بالله بحسن
مع بيان عيبه وعجزه الانه في القسم من عجزه مع الصلابة قال في الشرح
وحكى عن مراده توقف في هذه المسألة حين حدثت وفي سرج الموضع عن مروط
انه لا يحسن الاستماع به قال وهذا احتياط ط لا يحسن به قال في الشرح ويزوي
حوال الاستصباح عن علي عليه السلام وابن مسعود وعبد الله بن عمر وعنه الاول
ان الرسول صلى الله عليه وآله ما رآه ما يقع فيه الفناء ولو جازيعة والاشفاق به لم
يأمنه ذلك لان لا يحسن اضاحة المال حجه الثاني جواز العيب والوصية به قوله
ولا يحسن سقيده الطير وفي المروا اذا كان الحيوان نجسا لذات جاز اطعامه
النجس وقال ح بحسن سقيده البهايم اذا لم يتغير قوله عقلا وشرعا فسل لعقل
يستخيه وينفذه لانه يجوز تحريمه **الموضع الثاني** في وجع العين بحمل الذهب
وحمل الحديد قد حكى ذكر ابو مضر وقد شرط الحنفية ان يمتنع تحنن طاهر وان
يكون الممنوع صفيلا وان لاسي للصبيان وسحقا رطبه وقيل جافه وط
لا يحل الحنفية في الشروط هذا من تعليق الفقهاء وميل ان الحنفية نبت فيها
على ان الحب مطهر وانه يعمل عن وراثة البهائم وط يحل الفهم في هذا الاصل فيمكن
في كلامه نظرا ورايد بالشرح الشرح الكبير ووجه قوله انه قد عفي عن غيره
من النجس بعد الغسل بالماء فكذلك هنا زالت الاجزاء الصلبة وعفي عن الخفيفة
ووجه قوله ان الشرع انما يرد بالطهارة بالماء قوله ان يغسل بالماء سريحا
ح فاعمل عملك طهرا بما يحسن كالحل وما الوراء وقوله الطهارة لغية محذرة
المستعمل في الخلاف فيه قوله بلاما وهذا من ذهب م ويحظر طهارة هذا
العمل بخبر الاستيفاء وعنه ط قال في سرج الاياه ومعه ريد والنا ضر كوله
صلاكم دج ما يربحك الى ما لا يربحك واسفب فليكن وقال ش ان كانت
عين الحاكفت غسلة واحب له حبر ان عرقا لكانت اصلوه غسلي الغسل
من اجنابه متبعها وغسل الثوب من لبول سبع مرات فليبول رسول الله
صلواته فينا لجة جعلت الضلوة خمتا والغسل من اجنابه مرة وغسل الثوب
من لبول مرة والمستحب ثلاثا لغير الاستسقاء فاعل قط ش ودليله من المذهب
قوله يغسل الانا من ولوع الصلابة في اخذه عذب نا انما يستغفر كمن شفا
عينه وقال ش سبعا احدا من التراب وقال احمد والحسن والثامنة بالتراب

قال حنبل والبيهقيان
وقوله يجوز شفعه قال في سرج
والحنفية بالخبر وبها وان
كانت غير متلفة فالتكليف عليه
في جميع النجس ان لا يطعم لانه الزكج
وقال لا ما يحسن ان يشرب كور انما
لهذا مستند

قال ابو مضر محل الخلاف بين الساجدة اذا غسل واحدة او اثنتي من يحصل له
 طهر بالطهارة فان لم يحصل له او طهر النجاسة وحيث الثالثه وفاقا بينهم واذا
 غسل الثالثه وطقن الطهارة او لم يحصل له طهر لم يحل له الرابعة وفاقا فان طهر النجاسة
 وجبت الرابعة وحيث كلامه ما يدل على انها لا يجب وكذا ذكره في الجواهر
 عن **ع** ومما انه الحكم لطهارة **فايد** اذا السمع من الغسلات فقال الامام في
 الاستصحاب اذا السمع من الاولى وجب مسئلة وان كان من الثانيه وجب عند ما
 لا عيب طوقيل يكون عيب في الغسل بعد ما نقي على قول من اعتبر العيب في
 لان السمع وحيث لم يترك العيب هذا كغير ما يحالونه وحيث لا يخرج وفيه
 نظر وهو ان يقال انه لا يغتسل الى ساكن قلبه ويجب باهم لم يخرجوا من مجرد
 التذكير بل لابد انضم اليه وبينه وهي انهما فصلان بيانه كيفية التطهير
 وما يحتاج اليه فلو كان هذا شرطاً ما انفك عنه مع قصد في اليك الشروط قوله
 ان يغسل بالماء حتى يزول عيشة الخلاف ان وال العين واجب لكن مذهبا
 بالماء وعن ح وصار له بالعروة وح نقول والجواب حكما تقدم قوله وجب بل لا
 العدة هناك خرج من ذلك من قوله لا يقتصر الا بالمرح الا ان المأخوذ بعد بالاعتماد
 في غسل وفيه نظر لانه محتمل ان يريد بالماء اذا ثبت هذا فقد عطلت قائل
 يجب استعمال الحوادث لا يفتي في ضرب من القسم انه يجب حكما نفس عليه م والبرادات
 وترا واذا والى وابد عن النفس فيه لقوله صلتم في المني امطبه عنكم بازغزة وميل
 والذى ذكره الاحرار في الشرحين والناصوص والقرائن ان انه لا يجب لقوله
 صلتم في ذلك الخيض حتى يراقضيه برأضيه ~~فلا يضره~~ اثره في كل
 ولا يجب الاستعمال للمسح وفاقا **ق** لا يجب ستمتع بالحد في المسح قال
 الفقهاء **س** احمد ولا يجب لما يعني منه وان نقي من كثير وميل واعلاما بالقبائل
 لا القواعد الخواص قال في الانتصاف واذا نقي اثر بعد الغسل بالماء استوى تخيير
 لونه لان طهره من انه صلتم كان بل لم يبق من حيث عايشه بالحناء
 قوله يعني على قول ع هذا لا مبرر وانما اوله لان اصله لا يعتبر العيب وفي الشرح
 اشار الى ان طهره من المني تبيها وغيرها وقيد ذكر هذا في التقرير عن ع وط
 قال لان الماء يحسن عند نوال العين ويغسل الثاني بيقينه يبقى من العين قوله
 وجب مراقبته هذا مبني على ان غسله غير ممكن وفي التقرير عن ح والله واني
 انه يمكن غسله بان يمسك في انا ويصر بالماء يسكن ويشق بشفله حتى يخرج الماء

واما الغسل فلهذا في قوله هو الا لا
 وصورة الغسل على وجهين احدهما ان
 الماء على القلوب وفيها من وانما يبعد ان
 لغسل بالماء من كل شيء في الماء فانما
 فيا من كل شيء من كل شيء منه وفيه
 وصحة كونه لم يطهر على من
 وقال الكشي في هذا من وثبها
 للوجه الخفي في قوله انما انما
 يحال له

مستعمل في

[illegible]

لا افسس في مشاكلي والاعلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا من قبله فرقا

على الحكم وهو قولنا في هاشم ووطي نقول بدخوله بالعباس فالجارية لا توافق من هاشم
قوله ومن العلماء من قال هو خاص قال في الترمذي وهو الخفيف قال لا يلحق بالعباس الاما انكم
في الجواف بعد زوال العسل واعلم ان الخبر ان وزد مطا بقا للقياس فمس عليه غيره
وذلك كقولهم صلته لا ينعوا البر بالبر الى اخره فتقار النيرة وان ورد على خلاف
القياس فاما ان يرد معللا ام لا ان ورد بمعللا كخبر البر بدخل معه غيره
بالنقض عند م ما نده وبالعيب من عنده وان لم يعدل فان لم يكن تعليله
لم نقس عليه بلا اشكال وان امكن محكي براس غير يمس سري ثوابا بدراهم فيها
حرام فقال لا يقاس عليه وقال طيقاتي سري فلو استرد دارا بدراهم من حرام
لم يصح فيها الصلوة وح يفتح شايير لما يعامت التي جعل عمل لما بالزرق وشاير
المحال بالغم لم ينفق في هذه المسئلة سامن الشرح قوله وفي الكتاب
يعني الزيادة امت هذا اصطلاح ابي ضر وعلى جميل اذا قال وفي الكتاب
به الاقادة قوله والعبي اذا قال لنا لا فرق بين العبي والعبيير والذين وغيره
قوله واما جزة الخيرة الى اخره هذه الكلام قد تضمن ذكر الخيرة والخيرة والمعرفة
اما الخيرة فظهر اذا استجالت خلا من غير معلله وسياق الخلاف ان استجالت
واما المعرفة فانها تظهر لاجل نصر ومه ذكر ذلك ابو مضر والافكان القبان ان
تكون اعلاها تحت الازن الخيرة ينفق ويمنع لم ينفق بعد ذلك ويمنع في الخبر
احال في الخيرة التي في اعلا الدين وقال الامام احمد بن سليمان بن الخيرة باق على الخيرة
فمنع من الخيرة على وجه لا يجاوز اعلا الدين بان ينفق سفله او يترع ومعه نظر
لان ذلك خلاف على المستلزم لان الخيرة في حقاير لما اتصل به من اعلا الدين
فكان محال ان ينجس كل هذا يخرج الامام واما من هبه فان الخيرة لا يظفر
بالاستحالة واما المعرفة فظهر في لاجل نصر ومه ايضا ولا فرق بين ان
ممكن اخراجها ام لا على عموم كلام الكتاب وقد ذكره السيد غيره
وفي الكتاب ما يظهر اذا كانت مسئلة وقد خفي هذا عن مرش
وفيه نظر قوله فسألي في كتاب لا طعه لم يترك ذلك في كتاب لا طعه
وذكر العمة انها بطهر باستحالة النجس في اجوافها وهكذا اشياء كثيرة
في الكافي لانه قال اذا صلبت نجسة على الخنطة فاضربت بها فاذا اغسلت وطهرت
ولم يوجب فيها زلعة الخيرة ولا طهر فلا بأس بملكه فان كان خلاف ذلك لم تترك
بالاجماع واما قولنا صر عليه ان الله جاحه بحيث فلا والله سبحانه والبقرة

قال في الاستحالة
على ما يوجب في
من خسر فاست
سنة في حقه

والساقية

١٩١٥

والناقد اربعة عشر يوما هذه الزوال كراهة اكل لحم الجلالة وقال في
 الكافي للقسريته والعهود الحسنة على ما رواه ولم يوفقوا قوله والثاني ان
 تغلب لما التانج فبطل بيانه الغلبة ان يحتمل ان هناك عين فابعه
 لا الحسنة لما وقع في مزعم ما من عباس بن ابي النضر بن جهم حتى يرضى
 تنبع من قبل الحجاز الاسود فقال الحسن بن علي بن فضال خلاف هذا بخلاف
 بقوة التانج وضعفه واسأله ونطشه فبطل وهذا الشرط الثاني مبني على
 ان تعبنا وان التغير صار لما طبع لا اذ لو كان كثيرا امكننا بالشرط
 الاول فلو التفتت رجعا الى الاصل فان كان كثيرا فبطل البرج حكما بالظهور
 وان كان طيلا او ملتصقا فلا بد من التخرج حتى تغلب لما التانج قوله وبحسب الترتيب
 هذا لفقهاه والله وامام بالله معب قال في الزبادات انفا فخرج من اهلا البيوت
 بالبدن كفي ويعني عن الباقي قوله اولم يغلب ونزل الى قرا لبيد النور والحب
 مع عدم الغلبة لا معها قوله ويرج بالعضاع ومن يموله بكفي الدلا قوله
 طيما ترشش منها ابو مضر يقول اذا اصابه الطاهر ففعل طهارة قد قياها
 كفا سيار وعن من بالله ومع الخفي طهارة قد حكم وضرة مطهر شوا
 اصابه الطاهر ام لا الا التانج فقال من بالله في الموت ب معضل ما اصابه
 قوله وحده لكبر هو ما لا تغلب على الظن هذا الجواب ذكره في الشرح على الاخير
 وفيه نظر من وجهين الاول انه يدحل فيه الملتبس وعن من جعفر في غير شرح
 النصحت ما تغلب على الظن ان الجاسد لا يستعمل باستعماله معج الملتبس
 انه يودي الى مصر العليين كذا كما لو كان لما في لغة حميد هجر جاز وقع في
 طرفه جاسد واما ج متشوش يوصف في الجانب الاخر ويودي الى مصر العليين
 قلب لا كما لو وقع في مكة مدرر بها جسر ونحو ذلك ولا يقال الطنون بخلاف
 لان كل احد متعبد بظنه فبطل وطاهر كلامهم انه يعمل بالظن
 الغالب فبطل وقوع الجاسد وعبد واليه من انه يعمل به فبطل لانه تنقية على
 الاصل لا اسعاف واما عبد وقوع الجاسد فلا بد من العلم عند ط والمقاسم
 عندهم بالله قوله ما لا يشترط شيئا ويظهر هذا الجواب بطله من بد في الشرح
 وحكامه في شرح الابا انه على الهادي فبطل وجب بدت القوافل كقافله
 بدت وهم بالمهايد ووضعت عشق وفريقا لا يسعون راحله ذكره في الشبهة
 ويفسر الجاسد لكون في هذا لظن لانه في هذا غاية اللبس لا ان لا يبري كم يجر

وهو لا يحسن التوضيح اذا كانت
 مستعملات للجاسد وما كانت
 واما اذا كانت الطهارة
 او مستعملات للجاسد
 او مستعملات للجاسد
 او مستعملات للجاسد

وهل يكون شربهم قبل الاعتراف او بعده واول هذا قوله صلوات لا يتناول احدا
في الملاذ لم يرد مقتضى فيه من جنابه وقال القاص وشرا لصغير قلتان مقلال
هو ومسله عن صراحه واليه ياتي حسب بعد بر القلتين تحتها رطل بالعرش
قال القزالي في الوجيز اودع وبع عرشا ودرع وربع طولاً ودرع وربع عمقا بالدرع
الحاسي ولا يصح قولان هل هذا حب يدك وقرب فاذا امكن حب يدك وبال
الصكوب في القلتين لم يتجس وان وقع منه تجس لانه لم يقص ولا احتجب بقوله
صلوات اذا كان الما فالتين لم يحتجب حدثا وهذا قول الاكثر انه تحتها رطل
لا تحتها مقلال وقال بعض من الف تطل البغلة ذى وقال القفال والسجوي في جنابه
وقال الاصمعيه والحسن صاع الحبر كرو هو بلا مالا في رطل وقالت الخنفيه
ما اذا مررت في احد جانبيه لم يخرجك الاخر والشرح الابان قال بعضهم باليد
وبعضهم بالاغتسال وهو الصحيح وفي جميع المخرجين ويقدر بعشرة اذرع طولاً
وعشرة عرضاً وعمقه لا يتجاوز الغرف قال صاحب رطب وكلام الخنفيه عن قولنا
وقال السجوي في المخرجين دكر جدي على الحسبي لما ذهب لها دلي حبه منه اذ
عرضا ومثلهما طولاً ومثلهما عمقا اذا حب هذا فالحاصل الكلام ان النجاسة
لا تخط امانات بغير فعل وصفه لما لم لان لم ففانك والحسن ودرود
انه طاهر لقوله صلوات خلق الما طهورا لطلب مت وهو مروي عن الحسن واخبار
الحسين رحمه وقال الاكبر انه متصل طهر كبراً وكذا وان كان وليا بحس وان طهر
عليه نجس اعماعا في الارضه فان زال بغيره طهره ذكر من بالله والروايب وكذا
ذكر القميه فحصل في غسل السرج ما يدل على نجاسته وفي مذهب ش
اذا زال بغير بوتره وما عليه او ينقصان منه والباقي ملتان طهره وكذا
اذا زال المغير بنفسه لا اذا تغيرت سائر حكا الكافور وفي التراب قولان بطله
لانه مغبر ولا بطله لانه سائر قوله فكلام من ياتيه محتمل الى اخره قال في شرح الباب
عند القاص والمجدي وشي لا فرق بين ما الدير وعينه لجوم الادله وعنده ردي
ح فترق الحال وعبد النرج حكما في الكتاب لان عليا عليه السلام امر بان يترج
من بئر عند وقعت فيها فارة واصحابه عليه السلام فمعت قال في
الكتاب انه محتمل والحق انه كقول المجدي وقوله في الافادة اذ وقعت
فارة بين يمين يمين القيت وترج ما وها الى ان يعلل لما النار يعني على انه
قليل ان لو كان كثيرا لكان وترج عسرون دلو قوله او موضع العجاسة لعله

واحسان الامام في رواه
عن امير المؤمنين وروى عن
سما جعل مثل النور قال
وطول السرج الدرع كالدرع
معي

مر
وحكا عن الحسن بن علي
وعنه عن الحسن بن علي
سعد بن الحسين بن علي
ابن ابي طالب بن علي
والنور والسجوي في
سبحان من اداهم بالخرج
والحق

اذا لم يوج

اراد موضع النجاسة ما يحسها والمجاورة لما حولها وساقى من هذا ان اساقفا
 قوله عشرون ذلوا قال بوجوه هو عسر ارجلها وثلاثة في الكافي عن محمد بن
 منصور وقال في جميع البحرين ووافهم بالوسط قوله ان يعلى حمص ذكره
 في الكافي بحرف الحاء ومثل انزل على يد صغير النجاسة وكبرها قال في
 الكافي عن محمد بن الحسن فان كان كالفان والثلث كالبجعة ولو خرج من بين
 فيها فانها الى بيوتها فان عشرون ذلوا كانت هذه البيوت كافيها ثلاث
 فان كانت في الكافي ايضا وهذه الاستقفا انما يكون بعد اخراج النجاسة ولا يحكم
 لما قبل الاخراج ومن الجبل لخرج لم يجعل المجاورة الثاني بحسب ما كان النجس على شبل
 التعبد قوله فان بلغ بعد الجدي يخرج مع ما البير هذا اذا لم يعلب لما الشان
 فان يعلب ان يكون فيه عين لم يحسب استقفا بعد ما البير في الواقع في مخرج من قبل
 واما مخرج غير مكان واقفا عتب وقوعها متصل ويلحق بما البير ما كان صبي المرات
 على قولهم لان يصير من كلب النجاسة في ذلك المكان على وجه يستعمل في تنوعها
 وفي هذا نظر قوله واما ما بين البيوت في كل اراد من ذلك ما امكن غسله الى خارج كالجواب
 الحق من قوله باللب لك يعني في الجسم ونحوه والعوض يعني في البيوت قوله
 من عراقي الب لو العن اجمع عن قول قال في الضياء وهي الخشبة المعتزلة على اثر
 الب لو الجسد الثاني وجه قوله ان شرط الطهارة النجس ولم يوجد قوله
 مع الما تبعا لهذا لاحتكام بدخل فيه ما لو احتج الما المتضمن بم شريته الامر
 وما لو بدخل في الارض حال لا يعيد حال لانه جعل لعله انزل عن النجاسة دخلت
 الارض تبعا لها هل تحب على طهارة الارض والخبر على طهارة الما التابع للخبر
 وهو قوله مسلم خلق لما طهروا الخبر وفست في حد من الطرفين في كل
 وفي الجمع نظرا ان الطهارة يخرج النجس مسلة الارض لا في البير قال القم
 ولا يحتاج الارض الصلبة الى ذلك لطهارة قابل من وثلة ما عليها والرخوم بالجم
 لحب من الاعراض من قال مسلم لما بال الاعراض المسجوب صبروا عليه ذنوبا ما
 ولم يذ كر البكن ويجب لايب منه والخبر وثلة في لصب والتمل ويلحق ثلاث
قواعد الاولى ان طهارة البير طهارة علم على لها هروما في العتبات وفي
 القمصة والعمامة هي التي من ترابها والصلوة عليها ويجب بلها
 فلا بد من ذلك لان التراب مجاور ثان وعليه دل كلام على جليل لانه جعل التراب
 مجاور ثانيا **الفائدة** الثانية ان الحفر كالآيات واما اذا استقيت الارض

في ما يظهره

حيث شئت من تشبه
 مسلة البير وحيث شئت
 حاله في حاله لا يسهل لان
 رطبا هو من المستعمل

وحيثما كان
البرق يمشي

بما نجس فميتصل ومعه انما يطهر بالحناف حكم ذلك في خلق العنكبوت
الشرح ان الارض لا تطهر بطول السور وهو بالفتح وانما يطهر بالغسل عندنا و
وقال صاحبنا يصلى عليها ولا يقيم منها ولا يمسها واما ان يقيم منها وهكذا
قال لا يطهر النعال والحناف لا يغسل عندنا واما ان يمسها واما ان يمسها
بما فيه ولما جرت طهرت بالحك ومحتنا في مسألة الارض قوله مسلم في بطء الاعتراف
صواب عليه ذنوبا من ما الفقيه الثالث ذكرها العنكبوت ان تروى السطح
اذا كان عليه نجاسة عينة فغسله بجميعه فوقع عليه ما طاب من حتى قطر فالتقط
طبا من فان كان النجس متخللا لجميع التراب فاول قطرة نجس وما بعد ها طبا من
وهذا اقتبنا بالمجاء وتراست وهذا فيه نظر **الجملة الثانية** في وجهيتها
مسألة المكثرة وعبد صور على خليل بالاولى والامر بالكمال كما في الكفا
وهو قولهم ان ذلك ان تطل من الماء الى اخره واما الاول في فاذ وقعت قطرة من البول
في ثيابك فامسح بها ولا تلمس بها فان وقعت قطرة من هذا الى ثيابك
فامسح بها وان طاب من عنده نجس غدير وم فان وقعت قطرة منه الى ثيابك
فامسح بها فان طاب من ثيابك فامسح بها وفي هذا التصريح سوال وهو ان يقال
هل ذلك تحقيق وعمل للابان فقال الامام في الانصاف هل تمثيل وليست
تعميم لان الترابية الارطال نجسة لثقلها والعنكبوت يروى هذا عن الشيخين
ولكن كلام على خليل يدل على خلاف هذا لانه قال انما تاتي في الفرق بين النجس
والاوان وايضا فاذ النجس الما ليس له يفرق عمله وان كان نجسا وهو طبا من
والعنكبوت قال بخله ليجال لان الابان لا يمكن غسلها والاوان يمكن
فذكر الاله في غسل للابان اذ امت ذلك هذه المسئلة خرجها على خليل
وابو جعفر لا طمن صلين ولاع وروى عن صاحب فلا طمن قوله ان النجس كافي
في غسل النجاسة التي لا تترك عينها قبل كلامه ان الما لا ينجس بوجه ووجه
عليها اذ لو نجس لم يطهر المحل كما لو كانت عينها من ربه قال على خليل ولا
يقال انه هذا مخالف للاجماع من حيث ان شق قوله ينجس الما بوجه ووجه على
الظاهر من قوله اولاد يقول نجس في النجس لان هذا اخذ من كل قول
يطرف قال ولا يقال بعد قاطب سبيل ولا سيما بغير النجس الاعلا لانه
اذا نزل بالاسفل لم يامن ان نجس من ربه اخرى بالما المنفصل من لا علام ان
نجا من ربه لا مركه لانه ما منع من ذلك من حيث انما اسقط به الفرض بغير مستغلا

النجس
منه على

منه ولو قل

وان لم ينجس

وان لم يقصد به القربة فلا يظهر به الاسفل وهذا سهو من علي حبيب لان
علي بن ابي طالب ولا نه وب غسل الاسفل قبل ذلك ولان التنجين كالعضو
الواجب لا يغير ما احبها مستقولا للاخره الاصل الثاني ان الخفيه لما قالوا
لبن الميت طاهر لان لبه حايكه بينه وبين الميتة قال طاهر ما قالوا
قال ابن طاهر من ميتة نه نقول ان الطاهر من لا ينجس بملاواه عين ما ينجس بملاواه
النجاسة وغزله لاوعوم من اعتبارات هي الغسلات الثلاث بمجملا المانجس
على النجاسة الخفيه وملاواه ما ينجس عين النجاسة لكون في هذه التخرج من
وجوهين الاول ان الغسلات واثمة بخلاف لقياس لان القياس ان لا يطهر
المحل كما ذكره من ان ياد اتم لان كل غسله ينجس ما بقي من الغسله الاولى
لكن قضا الشرع على ثلاث للضرر والثاني ان في سلة الغسلات
تعليلا للنجاسة الاولى مسألة الارتطال ونحوها والنجاسة باقية ثم انه يعتبر
هذا التخرج بان نقول لا ينجس بخلاف هذا وهو ان الماء القليل ينجس
بملاواه النجس من عين بفصل ونحوه لعب هذا الى جميع الفاظ العكس
في القسم الثالث فانه لا ينجس بوقوع هذا الماء وان كان نجسا يعني عند
ومر واما غيب ط فهو طاهر قوله او اخلط المجاوز الاول والاني هذا كم
من كونه في حصر الاستام لكنه ذكر لمزيد فائدة وجعل حكمه كالقسم
الاول ولكن بشرط ان يكون الاول اكثر او مستويا فان كان قل
كان ما يعلوكم المجاوز الثاني لم يذكر القسم الثاني لان حكمه يوضح
من الثالث قوله ما هو اكثر منه في الاخر والمقبل لفظان مترادفان
لان الاخر هو المقبل وبطل والطاهر على قول ط ان الكثرة مكنى عن
اعتبارات المشايخ وعلى كلام لا يلب من اعتبارات هي الحجب الاعراض لان
الدعوى ان بعد ان طال واكثر ما يكون البول من طهرين قوله على قول الجميع
يعني اذا وثره عليها لكن يقال هذا قياس الاصل على الاحد قوله لا نه
لما كان الماء لا ينجس بمجاوثة فيه بطر لان ذلك يلزم منه طهارة المجاوز
الاول قوله ثمانية اماله كل ذكر العصب انه نجس وان كان
دفعه واحدا لان المقصود المصكثرة وقا العصب لا بد من دفع
الواحدة في الغسلات وقوله العصب قوله فان نجس الماء القليل الى اخره
فيلخص في مترادف علي حبيب فقال العصب وميزه لما قلنا ان اذا تغير

12

عنك لقوله تعالى حزمت عليكم الميتة وقوله صلتم لا ينفع من الميتة
 ما هاب ولا غصب وهذا عام في كل ميتة وعندنا طهارة جلد الميتة بالباطح
 الجلب لا نكثان والخبر بروي قال ش ما يغتسل بالموت طهارة بالباطح يخرج من ذلك
 جلد الخنزير والكلب وقال الاوتاعي وابو يونس يطهر بالباطح جلد ما يؤكل لحمه
 ويحتمل قوله صلتم انما يصح في بيع فقب طهارة وشي انما اهاب وفي الثاني
 عن ابن عمر علي ان جلد الميتة يطهر بالباطح وانما يغتسل من ش من هل يغتسل بالباطح
 او لا وهل يغتسل ام لا وهل يباع ام لا فقولنا ويطهر بالاستحالة اما اليوم ام
 من قبلنا او البضعة اذا ضارت فقلنا من ذلك اجماع وكن اما يغتسل على العدة
 وكن الخبز اذا استطحلت خلا بنفسها الا ان رواية طهارة بالمقرب من هل
 المن هبل تمسك في تركه في عصير ما يمنع من عصيره فلو وجب بدل كلاله
 هناك اهل الدين البهم وهكك ذكر الزخشي في موضع وفي موضع اخر ان عذرة
 من بين فرث ودمه واما اذا ضارت نهادا او ملحا او ترابا فالت هبل ذلك
 استحالة بوجه طهارة قال في شرح الابانه وهذا قول الناصر ويريد على و
 وح ومحمد وقال كوش وقلنا بوجه طهارة وشواه في شرح ابي حنيفة عن
 ولا يصح حمان في حمان النجاسة ذكرهما في المذهب قلنا ابو مضر وهكذا
 الجذب به اذا اجبت بالنات فانها بطهر وهكك الاواني قال في الاستحالة
 في الدين المنجس اذا طهر في طهارة ته وحمان المنجس انه يكون طاهرا بالباطح
 قيل وهكك النجس اذا اوجب عليه طهارة اذ لا يصلح للنجس حتى يتحل
 التراب ومثله ذكر التقييد في الباقية قال ويحتمل ان يغتسل النجس
 قيل لا يغتسل من ش اذا طهر اللحم بالما النجس فبطل طهارة بالغسل مع
 العطر وقيل بان يغلى بالطاهر قوله استحالة تامة قيل هو ان لا يبقى لها
 اثر في طعم ولا لون ولا ريح قوله واحسب زعم الله هذا لا مير قوله
 ان لم يكن وجد السكك نصا من ذكر صر الله والزوائد والشافعي
 انما اذا تغير المالك الكبير بالنجس لم يزل بغيره ما د طاهرا فاولى واجزا اذا
 تغير بالطاهر وروى ابو القاسم المقيس عليه في الكتاب في ش والمنة النجس
باب الثاني في غسل قوله تعالى ويؤت عليكم من السماء ماء ليطهركم
 به وقوله صلتم في البهائم الطهارة مما في الحبل ميتة وشي انه صل
 توضي من يرضاعه قال في الصحاح يروي بكسر الباء وضها وفي الضم

في كل ميتة
 يعني ما يذبح
 ميتة الميتة

وغيره من غير ذلك

اسم امرأه ضم اليها وقد تكسر قولها المظهر لغيره نزل على هذا الذي لم يشبه
شيئا بسبب ليلا بعض ما يعبر بمقر ومترج ودواب لما والتراب ويقال المني
النازل من لثمتها او الناجع من الارض الباقي على اصل الخلقة ومن هذه يقال لفلان فحمة
حسنة اي لم يصكبه زهايمه قال في الزوائد يقال فحة او فقاخ ومطلقا لق
وصافي من ضيق والصكل يرجع الى معناه وقال في الصحاح الفقاخ ضم النور الما القوي
قوله لفرس وفيه الخافرة اعلم ان خلاصه قد تضمنت مزين وهما بيان المستعمل
وحكمه اما بيان ان هذا المستعمل في واجب قرينه كما في قوله الاولى من الجنابة
والحيض والوضوء مستعمل اتفاقا وان استعمل في غير واجب كغسل الجمعة
وسائر المستحبات والثانية والثالثة من الحيض والجنابة والوضوء وكذا المستعمل
على الوضوء انه مستعمل ايضا ولا يصح وعنه ان ذكرها في المذهب وان استعمل
في واجب غير قرينه كما لما الذي ظهر عنده المحل الجفت فقولنا على جليل اقله
مستعمل قال في مذهب شافعي هو قول المحققين اعمامهم واختاره الامام والاختصاص
والوجه الاخر لا يصح انه ليس مستعمل وكذا الغسل لما عذب لانه واجب
غير قرينه مرجح فلا يحتاج منه وان استعمل لا في قرينه ولا في واجب كما لا يرد
لذلك مستعمل بعد الاكثر خلافا لما ذكره الطحاوي وانكره غيره من الخفية
واما حكم المستعمل في ذلك اقول ان بعد الاول انه طاهر غير مطهر وهذا
بحسب طه قول من القيد بقرينة وايه لاح وهو قول محمد بن وايله المالك واحدا
من رواة في المجموع قرينه طهارة ته انه لم يلاق نجسا ولا لا نجاسة كما نوبت بارتد
الى غسل وضوء صلوات فيتميم به وانما كان غير مطهرا لانه زال عنه
اسم الماء المطلق وقوله صلوات لا تنوض الرجل بفضل وضوء المرأة ولا المرأة بفضل
وضوء الرجل وانما المتناظر دون ما فضل في الاثنا لم يتناول الامعاء على جواز الوضوء
القول الثاني انه طاهر غير مطهر وهذا قول حماد بن ابراهيم والحسن والسوزي
ون وايله عن حماد والامامية واختاره الامام ودلك لعموم قوله تعالى وانزلنا
من السماء ماء طهورا وقوله صلوات خلق الماء طهورا والفظه فعول لما يبدخله
النجس كرادولات النجاسة كما نوبت بارتد ون الى غسله وضوءه رسول الله صلى
في غسلون لها وجوههم وايضا ضم **القول الثاني** انه نجس وهذا خوجه
من قول الهادي لا ياترث نجسه للجنب والمخاض لان نجاستها لا تمنع من ذلك
وهذا قول في رواية لاح وخلاف في الغسل الاولى فقط لانه ان يلبسها ما منع

من المستعمل في غير ذلك

وهو قول من يرون
عنه من رواة
الامامية من
العلماء

من المصلح

من لصلواته فاشبه غسل الجنس في الثانية والثالثة وباقي المسنون ذكره
 في الكافي ويوافقان عرف الخرج المجاوز طاهر وانه طاهر قبل انفضائه
 وحده هذا القول قوله صلواتكم لا يقول احدكم في الماء البارد ولا يغتسل فيه
 من جنابه فسواء بينهما تشبيهه عليه السلام ان يكون يغتسل به او ساخ الناري عليه
 بالغ الامام يحيى في تضعيف هذا القول حتى قال من ادعى اجاها على خلاف هذا
 لم يكن هذا جزءا لعدم خبرنا لسلف من هذا القول **القول الرابع** انه يزول الجنس
 ولا يرفع الحجب وهذا قول للفرقة في المذهب وجعله كالمغضوب
 واحب قولنا ذكرها في مذهبهم ايضا وذلك لان لما قوتين قولنا
 وكان المترجح ما لبنا الى اخره وبذكر حكم الغالب ولما اذا استويا فقال
 في شرح الابانة انه يغلب ما قبله ولا يسطر به وقوة المذهب في الباقية
 ان وي ابره عن جابي على بن الحسين انه يحكي المظهر به واما اذا التفت
 فان كان احب هما واد اقل حكم للاصل وهو اني اوتي به عليه وان اورد
 حال الخلاف حكما اذا استويا وبلغت **قالب ثان** الاولى انه لا يكون مستعلا
 لبعض العضوين بعض في طهارة واحدة والحكمة في الغسل كالعضو الواحد
 والوجه انه صلواتكم حين اغتسل ترى لمعه في جنه لم يصيبها الماء فاخذ الماء
 في يده فاب لك ذلك المعة. قيل ولا عبرة على المذهب بالانفصال والانفصال
 لانه لو غسل واحد ثم احبث وعليه جنه وحاجبه ما فاجراه على وجهه كان
 مستعلا كان لم ينفصل وعن حكيم من صرح انه يكون مستعلا بعد الانفصال
 وقوله ختان هذا الامام في الانفصال فقال اذا انقض الجنس في ما قبل صار مستعلا
 بعد انفضائه لا قبله ولو قوض قوض وهو مذهبنا لا يخرج الجنس منه والا لزم
 ان من ضل الماء على ضوان يصير مستعلا بلا فاء اول حرة قال **لو ضل الجنس**
 على يده وجرا الى يده لم يصح مستعلا ولو وقع من راسه في الهوى لم يركب
 جسمه صار مستعلا لانفضائه قال ومن صرح من قال يكون مستعلا بلا فاء
 اول جسمه فعمل الامام يحيى لعقرو ولا عضا على سؤد **القالب الثالث**
 اذا اكثر الاستنجاء حتى صارت قلن بين اول استنجاء فلما مر المذهب انك لا ينقض
 حكمه وقيل ذكره صراحة في المذهب. وفي الزوائد عن ابي الفضل
 الناصب في المذهبنا نوسطه به وصرح وجهان ذكرهما في المذهب يتوضي
 لان الكثير اذا صنعت الجنس صنعت الحجب ولا يتوضي به لانه لا يستنج

نعم على من يرد من جنس

وهو باق فيه قوله ففعل التراب عييل فلو كان لا يثبت لم يظهر بمغيرة الان
مكون في مقرة قوله اذا اجتمع قيل لما قال هذا اجتمع لانه قبل التجميع فراح
غير مسويب ولعل هذا ما ذكره من وص باله و يوم مضى انما اذا تغير
بالبحر الجري كان ظهوره بين امته الماخلا والمخجل الجبلي قوله فاما ما له
بم يتايل فان الما يتجس بموته فيه وقال ابن ابي لغوار بن الناصر روح الما لا يتجس
الا في الما لا يتجس بموته فيه من غير فصل بين الماكول وغيره وعند لا يتجس
بما لا كوله ويتجس بعينه وحله يرجع الى قولنا قوله الا الشبهك قيل خرج ابو
انه يخرج الما اذا كان له يتم وهو ضعيف ولما ان لم يتغير انما كان طاهرا
مطهر فان كان هذا الطاهر موافقا لصفة الما كماله وانما انقطعت
فقلنا في الما له ما له تحت بر الاغلب فان استويا لم يجد التوضيه وهكذا
اختار في الاختصار وشواهله من ممة العترة وح و في مذهب شروجه ان
احد ما هذا والثاني انه يفرض لو كان باقي الراحه هل بغيره فلا يجوز التوضي
به اما ما هو قوله كان طاهرا غير مطهر اعلم ان الما لا يمتنع انما اقتسام الاول
السمي لا يمتنع لا يمكن منه الما منه فلا يضر قاله يحوان يقع قطره ماء في حيزه
وكانت فلا يضر من هب في قوله ضللم منه طيبه ومطاهرون لما قال له ابن مسعود
ان في ادواته نبيك ثم الزاد انه نبيك فيه ثم ليرى ملوحه الما وكذا قال وانه يجوز
التوضي من الما الذي شجن في فقم فيوجد ما يحتته فيه قال في الشرح وشواهله انما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وميمونه اغتسل من قصعه فيها اثر العجين
الفصل الثاني ان يكون غيرا فاشايب بيزله منه اسم الما المطلق فلا
اشكال انه لا يجوز التوضي به **الثالث** ان يكون غيرا فلا يضر ان كان له اسم
اسم الما قال في التفسير قال في فضل الاخوان ووض من نبي الهادي انه لا يجوز
التوضي به وفي المحكم ما يرد على الجوات ورت واه في العاوم عن القسم
وهو قوله صلى الله عليه واله في عيسى بن جهم وهو مولى ح ووص قوله نظرفان
كان الجبل الما زجه الى حرة وفي هذه الجملة تدبها ت بلشه الاول عاذا
لفرق بين الطاود والمنا رجه معييل بان يحمل ما في نا الى موضع بالبعد من
فان وجد من فيه زجه فهو مانح والافضل ما وروا الذي اشار اليه في التوضي
والشرح ان الما مانح ان يكون ما بعا او ما بعا ينفقت في الما وسمي لانه وقب
اشا نالي هذا في الما والاوراق لانه قال فاما سعه فيه وما رجه واما قوله من يقول

عن
رواهه في الما بعد التوضي

الوجه في النسخ



يوضع في الغم في سبب الاف فان وجد له طعم فمجان فضعفه ظاهر
 لانه ابطال المزج وابتدأ الطعم وكلامنا في العكس وقد ذكرنا في اياتنا
 لقابله اخرى وهي ان التبين هل الذي يغير طعمه او لا يحده فانه يستدل بان
 لتبين الطعم قال في الاشياء في ديقه وهو اذا كان اسفل الاعراض
 عن المجال لا يبعثنا معناه قول الفقهاء مجاور ومما ح وليست الامجاورة في
 اما المجاورة ان اتصال المايح مع خلد المجان حده اتصاله من غير خلد التبين
 الثاني ان يقال له كان الممانح منع الطهارة دون المجاورة جوابه ان المجاورة
 التغير فيه ليس هو معنى التبين **قال في التبين** ان يقال له مرة فتم يبرأ
 وبين الطعم ففصلتم في التغير بالزج لا في التغير بالطعم جوابه ان يغير
 الطعم لا يكون الا بالمجان حده فمكة م بالله فكان حاصل الاثر ان ما تغير
 بالمجان حده لم يتطهر به مطلقا وما تغير بالمجان حده لم يظهر به مطلقا لكن
 لا يبرح الى هذا قوله اذا تغير من الاجتلاط بالاوتراق قال علي خليل واثار
 ط في التبرج انه يجوز التطهر به مرة واحدة في العلم عن التبين وحكي الغزالي في
 بلائه اقوال تطهره ولا تطهره الثاني انه تعالى عن مرة في الخريف لتعدد اللحم
 او مرة في الربيع لا يغيره ويلحق هذا **قوله** وهي اذا اخذ الطهارة
 قال في ما نحن فعلا على خليل انه محقق التبين به لان ما عفي عنه التغير
 الاحتراز عفي عنه وان لم منعك في الزج لا يستطهر به ولا في وجوه
 اذا لم يبرح عدا في ذلك هم لا يستطهر به لان لما مستغنى عنه وكذا ذكر
 في الاشياء ان كالبان في حديثه العترة والفقهاء ذكر هذه اللفظة
 في المديون والضيا والضاح سقلم الحام على اللام قال في الصيا ضم الطاء واللام
 يضم وينفع وهو الحضر التي تحلوا الما في كل هو تخرجت من على الماء والهم
 من كلام صخر باب انه ما علق بالمجتمعات لانه قال محسن التميمي به اذا نجس
 قوله فان كانت الاوتراق من طيه الى اخره في كل ساعدا غلب والافعال
 فمما ح اليان في كل مكان نجسا فليلا او كثر اوسل ولا يمتنع من التغير
 اليسير والناحش وان هذا اجماع **قوله** في الاوتراق اذا تغير بعض الكس
 قال في الزوضه معن صخر نجس لانه متا واحب وفيه واحد عن الفضل
 ان كان غير المتغير قلتين كنجس والنجس الثانيه اذا تغير الما لاجل
 ميتة نجسه لافيه في الكافي انه يطهر عند السادة والفقهاء ونجس عند

لا يثبت طهره ولا يجل
 الشك في

قال في ما جعل المذهب
 سقلم على خليل

في العلم والافعال
 في كل ساعدا

قال الامام في حقه
 في صورة كبريائه
 لا بما يتكلم به

في صورة كبريائه
 لا بما يتكلم به

والجسد لا يغيب كما يستعمل قوله فاذا وقع في حيز القيود عجزت الارادة والنجس
 والمنجس والماء والماء مع والحار والبارد والثوب واللبان يستعمل قوله جود ما
 جازت هاهنا يعني محاوره لا يوجب النجس فذلك المحاوره الثالث وحاصل المسألة
 ان المستعمل في قوله يكون النجاسه هو كس وقا وان لم يكن كان في الماء
 قليلا لا نجس عنده ما فيه والحق في خلافه فالله عز وجل لم يزل في كونه
 في المهد وب وان كان كسيرا فعليه الحق في قوله هو جازا فالله عز وجل
 قول الحق في انه كس من المحاوره الثالث والاصل في الجواز قوله
 لانه لم يظهر منها هذه الضعيف من بابل لمعان ضده والامراض فالحق
 انه وب حكى عنها انه لا يحسب لتباعد وعن النعم انه لا نجس لما الا ما في
 احده وصافه واحدا الا حقا من فانه لا ينسب الى سلكه قول ولا يستقيم
 ان يقال سكتا لانها ان قضا لان هذا ملحق بم ما فيه فخرج عنها لا غيرها
 الموضع الثاني قوله في قوله لا نجس في قوله وسائر احواد النجس في
 الانصاف هذه الذي يخبره وهو الذي عليه اكثر الامم والافعال واجاز
 صوابه في كل وقوله الامير الحسين وقال لا فرق بين ما يخرج من حجر وسبح
 ولا ما الرية ذلك في شرح الابانه واجازته الاماميه وحكي ان الصادق اثنى به
 وقال لم يردده الا طيبا ولا نجس بالنسب واجازته محقق ومن وايه عن علي بن النعمان
 وقال انه من غير نجس وهو رواية عن علي بن النعمان في نفسه في النجس
 واجازته في نفسه في العتب والماء في كل نجس وبعضهم اجازته
 بالما تخرج قوله المطهر لغيره لخرج المستعمل قوله اذا لم يخرج يعني ما يغلبه
 وبعضهم قال لا نجس قوله اذا لم يخرج لثبوت هذه حيث يحتمل انه ما
 اما لو شك في كل هو قائل ما يبع لم يخرج التوضيح قوله وقوله ان يكون في غيره
 الاخره وذلك لانه يرجع الى الاصل ولا يغلبه الحظ مع وجوه اصله في الصحاح
 العبد من القطعه من الماء في طريق السيل سبب ذلك لان السيل يغيرها اي يغير
 فهي نجس حتى فاعل ما خرد من الغدرة التي هو ترك الوفا وسبب سبب ذلك
 لانها نجس في حالها وقت حاجتهم اليها فهو نجس في حالها والتمسك في
 الموضع الذي يقع فيه الماء اي يحتج ومنه العبد في حاله سبب ذلك
 ان يمنع نفعه من الماء المجرب في قوله في الحاضره من النعمان في حقه
 هذا يحتمل وجهين احدهما انه اكثره الحقائق في حقه والله في ملكه وهو

قال الامام في حقه
 في صورة كبريائه
 لا بما يتكلم به

والثاني انه حفر في مرض الغيرة عصباً واذا كان كذلك فمسلح بحج
 الفوص في المكان ولا عبرة به انا العبرة بالما والوضوح خلافه لصلوح
 لان كواها طاعه وقال لفقها ان بل الوضوح كالصلوح قال العصبه لكنها
 محل على انه يومئذ خارج النهر ومسلح المراد بغير الغائب ولو كان لا جبراً
 على الحفر في مباح كان النهر بما قبيحاً على احتل الا بلاء عند طوعه على الاجل
 عند ممانه كمسألة الخشية قوله ولا من ممانه المراد في مثل الان ما في
 من الاستقبال من تفرق وتلاشا ومسلح انما ذكره لكونه المالحق فمسألة السرب
 والوضوح ومسلح كانه نقل من العرف لان كلامه فيما يتعلق به حق الغيبة
 الا فيما يتعلق به الجس صوله في السابعة منه بالجملة هي بالهز والمراد انما
 المختلط بالطين قال في نصيب الحماء بالطين وما وكذا في الصحاح وفنح ط
 ما الكبريت لانهم اخل في حكم ما الطين هذا لفظ الكتاب ولا يقال
 ان لفظ الكتاب تقرأ مثلاً وما وجهه فيها في كبر من لتعاليق لا معنى لتلك
 واما الحمة فمشتب بداليم هي العير الخارج التي يستقيس بها المزني ومنه قوله
 صلح مسلح العالم كالحمة ذكره في الصحاح والفسيا وقوله تعالى عين
 حية وي بالواو اي ذات طين وقريح عامية اي حارة قال الترمذي
 ولا تنافي بين القرائين فيجوز ان تكون جامدة للوصف وقد قال في
 الشرح عقيب هذا وحده انما الذي يذو عده اصغر فكل الامور المنفرد
 لا والي من فصل بحرف الوضوح بالاصح فالابن مشعور ان غير فعلا لا يجوز
 وقال المشيخ يجوز مع عبد معينه وجب نقرض خلافهم ويجوز بالمتن وكذا
 بما ذهب واما الشمس فهي لا تضار ولا لا يضره ولو قضى في شمس عند
 ائمة العترة وخ وخص وقوله للش وقول اخر يكره في ائمة الضامن
 وهو المختار ولو لم تنزل العترة وفي قول للش تنول قال ولا
 يكره النظرة والغسل من ما من عند ائمة العترة واكثر الفقهاء
 كل لو انصب من ميراثه لغيره وكرهه اوجب في احد الزواجر ومنه على
 في الشفا من لم يرضى اكرهه فيما شمس ائمة الضامن قوله ملاحي الوضوح
 بالما الغضوب ذلك اجماع انه لا عمل يمكن من ان لا يحري وهذا محل الخلاف
 للفقهاء ولا يحسن له قوله وهذا الثاني فيه نطق قال من رتب لافه ناطق
 والثاني من رتب بانه حكمه العام قال العكس هو اهل والجاهل بالحق هذا

قيل هو اسبه الجاهل من حيث اعتقده انه ملك له ومخالفة حيث
 هو عالم ان المعضوب لا يجوز الوضوء به قال القمبي عن ابي ابي بصير
 والاحاجه الى التعليل بكونه جاهلا او ناسيا لا لان مانع من صحة الوضوء
 المعصية ولم يحصل حيث اعتقده انه ملك له لان الاعتقاد بالحقيقة
 يعني ان العلم في استعماله مال لا غير لا يستقطبه الجهل والخشوع لا لا
 ملكه لا يبطئه الجهل والمعصية لا تراخى والعصية قال كلام الله
 ايسر ذلك حنا في الامام عبي كلام الحقيق قيل وهو الذي يأتي على اصل
 في مسئلة القبلة وهو مضمرة في الوضوء قوله يعني ان اهل البيت
 قيل انما لم يحرر هنا لانه يوصى في البتة ومسئلة الضرر يوصى في غيره وهذا
 تذكر القمبي قال والام يتروى من الله في عدم الاجل وقيل انما لم يحرر لانه
 يرجع الى الماء وهو كونه ملكا لا يستثنى منه شرب ولا وضوء لا من يرجع الى المكان
 قوله والى ههنا ذهب من اول المسئلة هي في الاقادة وقد علمها في الاقادة
 وقاله لان ذلك لم يحرر له متى كود بعصية لانه مما طعمه فان كانت البيرة
 خارج البيت لم يكن بذلك بائرا اذا كان طبا من حال ما عصى الله لا يمنع
 فمات للمر باله قول ان ما الابان ملك لا يستثنى منه شرب ولا وضوء
 ملكه ويستثنى الشرب والوضوء والثالث انه حق قوله وهذا اول
 يصح للمر انه ملك يستثنى منه الشرب والوضوء قوله والجزء من
 مع السقييل وقال السيد وان لم يسقط للعرف قوله والثاني من اراج
 الذهب لا الختم وقال في معالم السنن ان ابي ابي النضر وامام الكلا فصيل
 الشجر الذي يذبت بغيرا نبات وهو ما لا مذبت في العادة وقيل الحسين
 قوله في الاولى فانه لا يصح افيها وذلك لاستوائ جانب الخط والاباحه فيها لا
 بجوده الصرورة يخرج من هذه المسلوختين والحرى في الاثار بين الشرب والنجس
 في الثياب حيث يحرق والعصية لان الصرورة يخرج ذلك مع الحرى فيه والامان
 مع انظر بطهارة احبها سطل استوى الحاسبين لان المنع سابق ولا يلزم
 عليه محبة الثقة لان له مزيه على ما ير الامارات ولو كان ثم اصل يرجع اليه مسئلة
 تغير الماء ومسئلة الغلب ومحو كذا وحرق في الشلالة لان الجانب الاباحه اغلب
 والعمل يغالب لظن في حكمية الطهارة جازيها لغسل الواجب وليس فعل
 العمل كمالا فلنا نصلي في الثياب لانه مضمرة بالجس ولم يفرق في نسا الغبش

قال القمبي اذا شرب من
 ماء في جوفه لم يضره
 وان كان فيه نوى
 وانما الوضوء بما يحتمل
 واستبان ان الله
 ولا يفرق بينه وبين
 في السوء ان الشرب
 عباد له لا يضره
 المقاضي خلاف الوضوء
 فانه المعاصي وان
 فانه اذا معصيت
 منكره انما هو ان
 علام الصلوة ولا يصح
 عاده معصية ما قد
 واما ما قد قد قد قد
 صحى ان الوضوء
 الوضوء ووضوء

ما كانت المسئلة
 في جوفه جازا
 في انما انما
 في انما انما

فيمن يحرم قال الامام والانسحاب للاجماع قال سيدنا وبعثوا الاجماع
 فيه نظرا لانه قد سلك الجواز عن لنا ضرر الغرض الى وصي يد فلعلمه يقال لا
 حنا طر في الفزوج ولم يحرقوا واني له النفس فيها انا للغيره كرهه والبرطيد
 والسيد لان فيه الغرام الغير اجتهاده وذكر العصبه انما اذا غصب
 ثمرة فالتبعت بتمه الغير جان الاحد بعالم لظن اذا ثبت ذلك في هذه
 المسئلة فصلان الاول في حكمه المالك هب وذكر الخلاف والثاني فيما يتبع
 من الغوايب ما الفصل الاول فمن هبنا انه يحرق بشرط ان يجه وهو ان يكون
 او في ليل من اكثر والساقى ان لا يكون معه ما يحكمه بطمانته لان يترك
 اليقين الى الظن لا يحرق وخرج على طيل للم الجوار من يجوز به فليد المودون
 في العجوة فكذلك جواز الحرق وان امكنه معايشه العبد وخرجه فيه
 نظرا لان مساله المودون على خلاف العباد ولتوضيح الثقة والارض وجهان
 ذكرهما في المذهب **الثالث** ان يحصل له ظن بالطاهر او بالنفس الرابع
 ان يكون الملبس له اصل في المظهر على ما ذكره من شواحيه في الانسحاب
 وقال من يركب الحرق فان كان الملبس عين الجاسد وهكذا في شرح الابا
 اما لو كان ما وردنا بقطعت لا يعتد به في مذهب شريستولها وكذا
 ذكره صاحبنا واخاره في الانسحاب فيسئل يستعمل عبد دايريد بواجب على
 ما لا يحق التوضيحه وان كان لا وافق ستم لا فكتا ولا امرش وجهان
 احب هما هذا والثاني يحرق وقال شريستول وان لم يظن وانى الطاهر قال في البرطيد
 واحد قوله الثاني لا يحرق مطلقا وشواحيه على علمه وعلى من لم يظن والباقي والصادق
 وموسى بن جعفر وعلى موسى بن احمد وطوالا ما فيه وكذا داود **الفصل**
الثاني في الغوايب وهي ثلاث الاولى اذا لم يحصل له امانه فانه طريق المادكة ابو
 وش ثم وثقتم فان تبين من غير اراقتة فقال ص باييه وابومر يحرقه فان ظن
 احبها لاهن قال ابو ممر يوميه واعاد ما بقي وصته وقال ص باييه لا يحرقه
 لان الاجتهاد لا ينعض الاجتهاد قال ابو ممر يحرقه لم يقض اجتهاد في شريستول
 اما التوضيحه باحبها لظنه انه الطاهر من ظن الطاهر غير ذلك فان
 اجتهاد لا ينعض الا واولا يجيد لصلوة الما صيه واما المستنقذ فقال
 الامام يحيى بن محمد ما وويل يتوضي بالباقي ولو استغفر قلمه لاختلاف
 الحرق في المقتله قال في الانسحاب فلا يمتحن المالك وقال ان النجس لا يحل دونه

يعني في الدار

علم
لعله يشبه يكون
والاولى بالامه لا علم
التحري في الاماين ليست

الثاني في هذا الحذف تحري بلائه وبلائه او اوجار لكن لا يوح احد هم
بصاحبه ذكروه القصة في كل اذ قلنا ان الامام ليس بحاكم وفي النص
بحول يوم وتعين الثاني للبطلان على المؤمنين حيث ان الطاهر ان
من بلائه وقال فيه ايضا اذ كان معه انا في احد فها بحس لم يوم عنده
امه العترة ووج وصر وكر والمخبرات ما قاله ابو ثور من جوار الامام
لان صلوات كل واحد محكوم بضمها وهذا يخالف كلامه الاول
الثالث اذا انقلب بعض الاولى وفي بعضها في ذلك وهو ثلثه
الاول ان التحري لا يبطل الثاني انه مبطل وينتهي وهو كذا وكذا
الثالث ان علي الطبري تنوضي لان اصل لما على الطهارة واستقر به في
الاصوات قبله والثانية فاحيرة ثقة انه بحس في كل بحيرة
وان لم يحصل حين اذ ادين او اجل مكان اذ بصيرة موافقا والمذهب
لثلاث بحيرة منها لا يحس في مكان هذا لشاع بحيرة قوله ما لم يكن
هنا ما يدفعه اعني خبر اخر يقضي بكتب هذا مكان بحيرة اخر
بكميات ته مضيقا الى وقت الاول قوله في الثالثة تعارض وتناقض
انما ذلك اذا اضافا الى وقت واحد فاما الى وقتين ومع الاطلاق فيحكم بالحق
لان الخبرين ناقلا وهو سببه المخرج مع التعبد **يل الموضع الثالث**
قوله لكل الظن يعني ليس اقتسام الظن بعلمها والانتقال من العلم
يعمل بالغايب دون الغالب وبقوته وسببه المراتات لكل ظن وهي اقرب
الى تادية المعنى قوله او يغلب على الظن يعني ويكون مقارن بقوله تيمم وعند
ط تنوضي بلانه لا يستعمل الا بالعلم او الخبر قوله بحس بحيرة وغيره قال القصة
وبعدم ان خبرا ثقتة بحس وان لم يحصل الظن وهنا اعتبر الظن بحس الاول
ويكون معناه بحس بحيرة يعني غير ثقة قوله او غيره يعني سائر الامارات ويكون
خبر الفاسق كسائر الامارات يستقر فيه ان تقارب لكن قوله وهذا لا ينافي
ما قلناه هذا كما هتد بخلاف كلام القصة وان مراده بالخبر الثقة
واذا د المسئلة المثقبة مد مسئلة الاولى لان هذه في الشرح عقيب تلك من
تحليل كما تحليل الامين بينهما قوله في السجادات وذلك لقوله تعالى الامين
سجد بالحق وهم يعلمون ولقوله صلوات على مشايخنا وشهيد والافدع ولكن
هذا اذا امكنه العلم فان تعذر جاز بالظن وذلك مثل الشهادة على البينة

والاعتناء والعبادة وفيهم الملقاب وان وشرايات وما يشهد فيه
 بالاشهاد ان لم شرط فيه الوار والسهادة على الملك باليد ولا طريق للشاهد
 في هذه الى العلم فجاز الظن قوله الامن بعلم انها ليست بحرمه علينا هذه العباد
 فيها نظر لانه يلزم منها ان رجلا لو دخل الى مبد سنة لا يحضر اهله لم يحل له
 نكاح واحد من فتيات الجوازات كما ان تصعت هي وامها من امه او غيرها وكذا
 ولا شك في الحواز وقد ناول هذا بوجهين احدهما ان المراد اذا التفتت صرجه
 بنسبها محضو ترات الثاني ان ملو به بعلم من جهة الظاهر وقال السيد احمد علي
 ان في الفسخ صواب العباد من لا يعلم انها محترمة **قال** سيدنا وهذا وان كان
 محصا في حسنة لكنه يحرمه من هذا الفصل الذي جعله لما جعل فيه بالعلم
 قوله وحال ان يصلي جميع النيات منهم من يحرمها وينها عن مر بالله ومعجته
 الرواية فالله صرجه لانه ييقن بالصلوة وان يبين انه صلى في يوم طاهر
 ومعهها مع صغرها انه لا يبرأ المحصنة من لفاسه وهذا وان كان حاصلا في صل
 في العصر الا انه اكبر ما في وسعه ومنهم من نكحها وقال البعض للمهر
 لانه لا جهل للخطا في هذه الكلام ولعله قيل عن عسرة يوم طاهر وقتعه
 نجسته فعكس الراوي فان قيل الصلوة في النجس محظورة فها فلتر انه يصلي
 عنها قال لما من لوقوع في المحظورة وقد قال **الحمد** في كتاب قواعد الاحكام
 لبعض صرجه وقال لا وجه لقول الزكوة في صلوة صلايين في ثوبين وهذا الاشكال
 يرد على قول ط مع عدم الظن قوله **قال** في فائته هذا الفصل من محو على
 خليل لكونه شرط ابو مضر اعترضه يرجع الى حكاية كلامه على خليل وقال في كتابه
 رجعت الى ما قاله الله قوله **الحمد** فتم صلوات الله بنا على ان فيه المشروطه
 لا يصح قوله قول الحر كقول الهب ويد انها تخرج ذكر ذلك في شرحه كهل عليه
 بر اعبره فاعطاه من الدين ان كان والا لغير الزكوة في ثوبين الا من اجبر
 على تركه كسائي حبيب فابن ان سا الله تعالى قوله من غير الفصل يعني الكلام
 المستفصل وقوله لم اظفر بموضع فيل موضع شذو الى مضر لكنه ذكره
 في غير هذه الموضع وذكر انه يخرج من الحسية قوت النكس او قوت وقت
 الاختيار فلا بد ان يكون (الها) مرا كبر وجعل لا فرق وانما ذكر الاصطلاح والا
 ختبار اذا حدث له الامر في احد لوقتين لكن في هذه اسكال على قول
 لانه يوثق الطهارة على الوقت قوله في النوع الثاني لما جعل على طهه فيل متحكم

ممنوع من الصلاة
 في غير وقتها
 في غير مكانها
 في غير ثوبها
 في غير حالها
 في غير وقتها
 في غير مكانها
 في غير ثوبها
 في غير حالها

سنة ١٢٠٠

٢٥

سوى ظن امر لاكن بناء على الاعلى انه لا بد من حصول الظن في كل قول
الحاكم كمن له شاهد فان كان مقنا بالبرهان لمعكم بشهادته وان كان
غالبكم على ما ذكره مرارته حصل وعبد على ابو نصر عن مرارته حتى ان حصل
العلم بحبر واحد قال ابو نصر فلو حصل ذلك للحاكم حكمه في غير الحب و
لا يفيها لانه لا يحكم بجهل فيها قال ابو نصر بل لو ظن صدق شاهد واحد
حكم به وكلامه اني مقرر بصحة لا يقول عليه في هذه المسئلة قوله وحسن ذلك
في طهارة الاستدلال على الظن العايب محتمل ان يرد به المتأخر لمعكم عبر عنه
بالغالب ويحتمل انه في المسئلة التي جعلها في مسئلة الاواني قوله ونحو
دخول وقتها لمعكم في كل هذا في الغيب قاصدا الى لصق عقيد مرارته
بالمقارب وعند المبرور به بالعلم وينفقون على حوارات بغيرها عمودون
في الصبر قوله فصولا في انواع الى الحرة هكذا ذكر على حليل واعلم ان
كلامه في هذا سئلزم بيا بالظن والشك والوهما ما الظن في حقيقته
بعلت لعل الاجل المحورين واما المسئلة في حقيقته فخطورت امرين بالبال
لا مريه كالحديث على الاحرف لما الوهم هو المرجوح من امرين خافين بالبال
اذ ادعت هذا ظهر ضعف هذا التقسيم بوجوه الاول انه قسم الشيء
عبره فادخل في الظن الشك وهل سئل ذلك الاستسئل من مستحقين او في
استان ونحوه لاني في سماء الشك ظنا وهو خطا في الحقيقة ولا يتقوله ما حصل
فيه مرتبات مستويتان فهو ظن مطاوع وظالم يحصل ذلك فيه فهو
شك لا نه كل ذلك ما دخل في حقيقته الشك في الظن اليك الشك في شها
الوهم وهو المرجوح شك وليست حكمة ذلك الرابع قوله فان اتج الاحتياط
ظن والافتقار سلك الوهم فان الاستان يكون ظنا شاكرا وليس حكمة ذلك
فلو ادا حصل الظن بظن الشك قوله فلو ما ذكر مرارته في سر او في المحور
يعني ذكره حكايه عن ح لانه هكذا في الزيادة وقوله والاقراب
انه حصل الظن هكذا ذكر مرارته في الزيادة يعجب حكايته كلامه
وقد سئل ان كان تعجب بك او غيب فلا ظن والاحصل لظن قوله
واما مثال الثاني فيجوز ان يحبر بحبر ثمة الى اخره غرضه التمثيل
بقوة القرينة وضعفها والا فاما لما يعجب يحصل بحبر الواحد كما ذكره في
اول قوله فالظن الثاني والثالث يتعلق بها الاحكام وهو صريح في الحكم

بان الغالب والمقارب يفرقان حكما ذكر قال الامام يحيى المختار انه
 لا فرق بين الغالب والمقارب في الاحكام لان دليل الظن لم يفضل وقيل
 استويا في القوة والاعتبار للمقارب قوة مخصوصة لا فاعية معلومة فلا
 يصح ان يرد النص كليف بها وقد ذكر معنا هذا العمدة وقال ان لا يفرق
 بين الغالب والمقارب وانما اراجب بالمقارب ما صدر عن امرأة طاهرة
 دون الخيال المتبادر لا عن امرأة ودرجات الظنون والحق لا مضطرب قوله
 انه طلق امراته او عتق عبده او وقف بثلث ثلثه والصحح انه
 يجعل بينها بالغالب غلب مائة والعبد مائة معا كما قالوا اذا غلب طهره ان
 ربيعه حرمت عليهم وكما قالوا اذا غلب في ظننه ان الناحية مثله حرمت
 في حقه ان امراته فعلت بشرط الطلاق قوله كلاما ينفصل عن مذهب
 يحيى مثل من هبه ودك لانه ذكر في الروايات اذا غلب على ظنه بانه اجنب
 يوم كذا فالاولى انه يجب عليه الاعتقال وما ذكر في الكتاب يعني يحيى في
 اليقين فالمراد به الظن وانما بالكتاب الاحكام والذي فيه من موضعي
 سكت في بظهره وهو وجب عليه ان يطهره وما بعد حتى يتيقن انه
 اذا بطهارة الى الحق فحصل طهره واحم بالمعبر وهو قوله صلتم انتم
 الشيطان ليالي حبكم فيخرج من التوبة ولا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا
 وروي او يسمع من جوف ثاوم بالله ما ولد على انه ارجب بالمعقبات الظن قوله
 لا يفرق بين يحيى هذا ليس في صرح ابي خضر والظاهر انه ارجب ط والمعنى لان
 في قوله يحيى قوله عبد لعل ان يحصل منه هيب يحيى ليري في نزع ابي خضر لعل
 انه يحصل منه هيب يحيى وهو الذي يستعمل معه الكلام وقوله مثل هذا
 ومعلوم ان الثياب الى اخره فيه نظير من وجهين احب في ان العلم غير مثلم
 الفوائد الهادي ذكره اشارته الى انه مخالف في امر المرأة وتقول انه لا ينفصل
 وعلى حليل مع طهرها الهادي ووجهه بدخول الهادي كقول م ومنه قوله
 حكما لا يحل لعل فيه غلب ظن فيه بطر لانه ما من الاقوى على الاضعف في النفي وانما
 يستعمل في الاثبات ويماثل الاضعف على الاقوى في النفي لا في الاثبات قوله
 ولو كان مستحب كحمله يعني اذا كان معه ما هبته فاما لو لم يكن معه شوا
 وجب عليه استغوا له ولا ينهم قوله كحل الطلاق والعناق به تقديم ان هذا صواب
 قال في الاسماء الفرق بين التحليل والتحريم في الظن يحكم لان الظن هو العدة

هـ

٢٦

عند الله وكذلك قال السيب فيه نظر لأنه مد على الغالب اباحة القروح قوله
 فاحبره وغيره إلى آخره فيحصل معنى غير بقية صكما تقدم دلوك أن بقية عمل به
 وإن لم يحصل له ظن ولم جاء بالاعتقاد به بمعنى إذا وجب غيره والأوجب أن يحصل
 فيه غيب مراد به قوله وأما النوع الثاني إلى آخره فيحصل هذا موضعه
 من أصل القسم وذكره أصل هذا عارض لكونه أوثر في السؤال فاجاب عنه
 قوله مثل الظن الباطن في حصوله على المصلي هذا قول وأما العهد وبه فافهم فصل
 بين المبتدئ والمبتلى على ما سبق في قوله كما تشهد به معنى العمل بها والحكم
 مع أن الظن عين معتبر قوله والعهد له يريد به حب يلزم له مستند به الظن
 أو حكم الحاكم بعد لقائه قوله وأما واحد يعني عن الرسول صلواته في النوع
 الثالث ما يحوي العمل فيه على الظن المطلق إلى أن قال شرط أن ينضم إليه منته
 هذه العبارة فيها نظر والصحيح أن العمل لم يحز لأجل المطلق لأنه شك ولكن المصح
 للعمل القوي منه وقد ذكر في متا وبه أن الضبي إذا جاء به إلى انسان وقال
 أنا ما أرسله حارثان يعمل على قوله فيحصل وكذا ذكرت الخفية أن الحارثية إذا الغيبة
 أن سيبها أهلبها إلى انسان جاز أن يعمل على قولها وجاز له وطؤها ولو إذا قال
 بطلقي في محلي فرها قال في تعليق الأفاذه هذا إذا لم يعلم التكاح الأمر جهتها
 وقال في شرح الأبا أنه ولو علم من غير ما فيحصل وبعد ذكرهم والمراد إذا لم
 يمكن من محاضمتها وكذا ما في الخلاف في أنه لا فعل قول بطلقي الأفاذه
 إذا لم يعلم أن النبي الذي في ذلك لفلان إلا بقوله وعلى قول شرح الأبا أنه لا فرق
 ومن هذا القبيل إذا أخبرك امرأة بخيضا أو طهرها أو ولد لها فيلزم أن
 حصل ظن غالب عمل عليه وفات في الصديق والكذب وإن لم يحصل معتد
 العهد وبه واجب قول من يعمل به وقوله الثاني لا يعمل به قوله إذا استوى ظن فاه
 فإنه يجب عليه الأفاذه هذا إذا كان من أهل الحرمي والابن على الأقل على ما
 سيب وإن ساء الله تعالى قوله هذا الفضل يعني لما في من قوله لا مير فضل
 قال أبو مضر قوله فيحصل من مجموع على حليل هذا الفضل اطلقة في المجموع
 وليس للمراية هذا مما احتقر منه الأمير قوله لا سقال فيه من القين
 إلى الشك هذه العبارة فيها نظر لأنه لا يجب تركه لتغير إلى الشك عند
 الحب ولكن صوابها وأما الموضع الذي يجب فيه تركه استقصا بل يقين وذلك
 لأن سبب العلم المشاهدة فإذا غاب فات العلم وكثير من متايل الشروع

الخلاصة من تعليقات الأفاذه
 وشرح الأبا أنه في مسلكين وهي
 مسلك الظن في مسلكه
 والمسلك راجع إلى الجميع

يجب فيها الاستصحاب ميلان بطلان رتبة ارض علم لم يغيب وما اسبه ذلك
 وهذه المسائل التي ذكر مخالفة للغير من قوله فانه لا يجوز الاحتجاج ببعض القطع وما
 جرت به عادة المسلمين من الاخبار مع الغيبه ان فلان في حجر ونحو ذلك وهو شرط
 من جهة المعنى فانها قد علم ما احبر به ولهذا وب منطق الشرط كبير من الفضل لا يفتقر
 معصبي به وهو في حجر والامثلة الشرعية لم يترك فيها التمسك الى الشك لكن
 شرط العمل بالنفي ولم يحصل قوله في الدين انخوان تقع على الارض المراد وقوعها
 بخلاف مع الفقهاء كان يكون الذهب مشتورا وادفع على من يكون ان لا يظلم
 منه ميا ونحو ذلك قوله فانما اذا اراد ان يتبعه معك يله اذ بالمشكاه له
 يتكلم بحسب لان لفظ المفاعله يكون بين اثنين ولو اراد بيعه بغيره لم يحج
 الى اعادة الكيل اذا كان كانه في ملكه والمراد بالمسألة اذا اعتلقت بغيره فيه
 البقضاء فاما الوشراء فانه لم اراد بيعه بحسبه وهو في المجلس لم يحج قوله
 لم يحج بزوج بواحدة وعن الناصر وضرب والغزالي يحكي وكذا في المطلقة
 قوله الا ان يكون العلم معلومه ومثال المعلومه الرق في نصير فحب الامم
 والادب في النفي من تاخير لوالدين والمطوق في كونه محرم الوبا في كل
 فاذ اختلطت ثم بين ثم جاز الاخذ بالظن وامكن ذلك ان يقسمه على
 احتياط المحرمه بالاجنبيات وفي الصحيح انه يجوز العيا من علمه فطوق
 لان العيا من ظني وفيه نظر **باب الثالث** قال في شرح الابانة الاستصحاب
 يعلم استعمال الماويح والاستصحاب بحسب بالبحار واختلف في استحقاق الاستصحاب
 فقلا القيني اصله من الجور وهو المحكان المزبوع لما كان قاضي الحاجه مشتق
 من استعمال في غيره ومنه قوله تعالى فالجور نجس كسب باذ اي نزعك على جورة
 من الارض **قال الشاعر** الم تريا النعان كان يجمع من الشرا وان كان ناجية
 وقال صاحب لسائل اصله مشتق من الجور الذي هو القطع لما كان قاضي الحاجه
 يقطع عن نفسه الاذى ومنه يقال تجوز الفجرة اذا قطعها وويل انه مشتق
 من الجور الذي هو الاذى قال في الصحاح النجوم يخرج من الظن والفقهاء يستون هذا
 الباب الاستصحاب والمحدثون النحوي اخذوا له من الخلاف قوله هي معنات المسلمين
 ان كانت المضر معلومه او منطوقه والنهي للتحريم وان كانت معنوية من غير علم ولا ظن
 فلا يكرهه قوله فان علة الطريق في الصحاح فان علة الطريق اعلاية والمراد هنا
 ما نضر المستطرقين وهما حيث الطريق بطريق قوله والمنابر يعني عليها وكذا يبينها

من الجور

من الجور
 من الجور

انما كانت تارة

٢٤

اذا كانت قرات قال الامام محمد بن المظهر وسنوي في ذلك الضاح والطاح
ولقائل يقول لاجله لما قال الحسين كبحوا نزعها عند مراد الله قوله
وسلوا في الاغان في التماجد الشط جانبا للهز واما في النهر نفسه فان قصد
الاستحقاق او كان ينظر فيه او يفتنه وهو يستعمل في حفظه وان لم يحصل
ايضا فغال ص با الله ان كان جازيا او شاكيا وهو كثير فلا كراهه الا
ان يقصد لنفسه الحاجة والاكن قوله تحت الاشجار المثلث بمعنى ان كان فيها ثمر
او لا ولكن الثمر ياتي بالاقوال فان كان لا ياتي الا في الاوقات فلا كراهه
الا ان يكون السجود مستظلا مما قوله الى ان يعين ذلك هذا اذا كان المكان
مباحا اذ لو كان مملوكا او اعدا له ذلك فلا كراهه وقيل ان هذا لا يشر
لكن اختلف في ذلك فقبل ذلك لم يرد المنع فلا يشر في الحال بين الارض والسماء
والاغتراض ومبطل العلم خشية بغير المسجود ولو شجره او كان مغطيا
فلا كراهه واما المنع فقبل جعل للمسجد مكانا للدين وقيل ان
فيما كان يشر قوله مما هو ظاهر معنى ما المصنف فيه ظاهر قوله لا يشر في
بالمنع ولا يشر في معنى لا يشر من ضارة قوله انقول الله اني استقامت للعرش
والوامع المنع عنها محبة لزوج والمتوضي قال الامام يحيى وعينه من الجهد غير اذا كان
لا يشر له لا يشر من الجهد اذا كان متحيرا وكان في محذور او احتشاما لا يشر
ولا يشر من ان يخرج ما يؤيده قال في الاستئذان وقيل نعم صلى الله عليه وسلم عن ذلك قول
انما مسكن الجن وعلم ان سعد بن عباد خرج الى الشام ففتح اهله هاتفا في داره
يقول قملنا سبيدا فخرج سعد بن عباد من مينا به من فلو فخر في
فخرج اهله وفتح فواخبره فكان في ذلك الليله قد مات وقيل ليس بوجوب في غير ذلك
مستأ واما الخرافات فانه لم يكن لها مالكة جاز لا في المصاحف وان عرف ما كان في ذلك
رضاء والا سيع العرف عند اللبس قبل ولا عرف على عدم ولا يشر وان عرف في ذلك
غيره عليه ان الله **الموضع الثاني** اعلم ان لغرض الحاجة اداب متقدمة
ومقارنة ومتوخرة واحكامها في الكتاب قوله فيمنع هذه اللفظة اذا علم
على الالفاظ احتملت الوجوب والاستحباب حتى يبدل بها والمتيقن الاستحباب
بدليل وان دخلت البعد ان لا يشر له تركه ولا يشر منه تركه قوله ان يشر
والوجوب فيمنع من تركه في جنته ولا يشر من مجموع البعد والاستئذان قوله
وان يقدم تركه اليشرك وعند الخرج فقيم البني وفي المواضع الشريفة كالتعبد

ما ان جازي في محذور من
المسجد

معنى في المسجد الباري

هذا الحكم في الاستئذان

هذا الحكم في الاستئذان
في قوله لا يشر في
منه قوله لا يشر في

عكس هذا فقدم البني دخولاً والبشرى حرجاً وفي الفعل ببدل بالهين لانه
صلى الله عليه وسلم كان يفعل فعله هذا اذا خرج من المسجد وضع رجله على حجر فاعلم
ثم بقوله لحد ذلك لانه خرج وجهه ببدل فيه بالهين وفتح عليه بالهين قوله
وقيل الاستغفار قال الامام محمد بن المظهر من جملة الاستغفار التبرع فيك
تعوده قبله ويكسر ويتعود وان كان قد كشف وليس من الاستغفار
قوله من الخشب الحبث والخشب وتروى بضم الباء وهو جمع خبيث والخشب جمع
خبيثه فكأنه يعود من كونه السيات طير وناشره واما الخشب يستلكن الباطل
النواوي وبني وي ايضاً ما ذكره في الاذكار وصاحبه عالم الشان انكر التسليم
ومعناه مع السكون الفساد قال عترة بنيت عزاً عين شاكر نعي والكفر
عجبت ليفس النعم اي مفسده هو كذا في الصالح واما الخشب ففتح الخا والبا
فليس مرادها هنا وهو الخشب ومنه قيل النبوة والغاية الاخباتان قوله
الرجس النجس الرجس هو القدر قال في الضياء رجس الشيطان وسوسنه والنجس
بكر النون قال في الضياء والصالح لا يكثر الا اذا اتى بالرجس والافى مفتوحه قال السكون
انما المشركون نجس قوله ان كان فيه ذكر الله وقال ص لا يكره لانه اذا اثن
في نفسه وفي ذلك اضعاف مال قال مجمل هذا المصنف ويقال ان كان عادته
الفسيان فلا كفاة والاكثرة قال في الزا وايد عن علي بن ابي طالب وهو من
فان دخل وهو معه قلبه يفيض الى ابن كعبه وقبض عليه قوله وان يفتخر على
رجله اليشيرة قيل لان ذلك ابلغ في الخروج قال في الاستصان وسحب التخصيص
ومنه ذكره ملائكة لانه يكون امره في خروج ما بقى قوله ذهبا هو بالسين
المهملة والما المتوحد قال في الصالح المصالح كان الذين الذي لا يبلغ ان يكون
قوله وسلم عليه ضاياه عليه لان الحزم كز قوله حتى تحوي يسبح بفتح اليا
وبضمها المترا فيضوي بمقعدته قوله والسيد مائة لم يفضل وكلامه
هو الصحيح وقد وجه كلامه بان لكسف صبا ولا يامر ان يتنحس وفيه نظر
وم لا يحل له اذا غشي النجس وقد يكون القضاء كالحجران كان يكون بين
الحان ويعود ذلك والعز ان كالفضا كان يكون في شلحه في البنا او شنان قال السعيد
ان سليل الزنجى مكانه يكون حاله عند لا تفاع ككنا ارفع جفن نوبه وفي الاصل
ككنا الحف من رفع نوبه وكسر ومن الادب ان لا تكسر على اتصال وفي الحاجة
وان يكون مبدعاً لا حجاب قوله الامن عليه قال في الصافي او تجله وكذا في السمعين

والان في اللغة
الكان يمشي

الرجس هو الشيطان
الرجس هو الشيطان
الرجس هو الشيطان
الرجس هو الشيطان

بكر النون

الرجس هو الشيطان
الرجس هو الشيطان

الرجس هو الشيطان

في النسخة

عن القسم والناس فيه وان لا يطعم فيل لان للهوى شكك ولانه لا يامن
 ان يترش عليه قوله وان لا استقبال القبلة الى اخره فبحكم في الكتاب
 خمسة اقبال ووب ووب ووب ووب واه ابو هنيرة عنده صلى الله عليه وسلم اذا انا
 احبكم الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستبد برها ووب وقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول وعن عايشة ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان ناسا يكن هو استقبال القبلة نفر وجههم فقال صلى الله عليه وسلم اوقوه
 فعملوا حولوا فمقعد في نحو القبلة وحبكوه حمل احب قال صلى الله عليه وسلم ان ناسا
 حضا بينها وبين احب نالوا باحد ومن حرم حمل احبارا لا باحد على المعلى وروى ابا
 ومنهم الامير الحسين حواها فاسخه ومن فوق ريل الحماري والجران حمل احبار
 الاباحه على العران والسهي على المحاري وانا ابا ح ابو حنيفة الاستبد بار لا نة
 ابلغ في البعد من المشرق والمغرب لكن الخبر يخالفه قوله في المعرة طاب ولسه
 البحر وقوله الا ان الفضا اشهد قال في المشرح لوجوه ثلاثة الاول ان الفضا
 موضع الصلوة وان الاستقبال في الفضا كالمجمع عليه وان الاعتزاز فيه
 يستد وقال من شرح عبد كوك الفضا كالعيران وذلك مكان استقبال راحلة
 لوجباتنا والعيران كالفضا كان تقع بينه وبين الحائط وبها بين المامون
 والامام قوله خرج من اهل اصحابنا على ذلك وخزجه من قول القسم الفضا
 اشهد وفي ترجمه بطران قوله اشهد لا يكون الا بعد استوائها في صفها كنه
 واسترا كنه في امر ويريد احبها فيه واما بعد المقدس في الانضاز بيت
 المقدس كالكعبة في الاستقبال والاستقبال بان على الظاهر من حيث هاتين
 العترة ووب صرح به صراحة وهو الذي نحن فيه وكذا اخذنا من العراقي
 لتهبه صلى الله عليه واله وسلم عن استقبال القبلة بين تعاطي اوبول في
 الاستقبال للصلوة لا يبطل الحرمه كشيخ التواتر لم يبطل حرمتها ولما
 قام لما ان رسول صلى الله عليه وسلم عندهما وقال منيت بمذاق ذلك وكذا
 في منبر من عرف وقال في شرح الاباء انه غير منهي عنه ومثله في بيان العراقي
 من منبر من الفضا مل وفي التقريب الاعتراف وجماعا لكراهه استقبال ما عدا
 الكعبة قال صر ش والنهي عن استقبال بيت المقدس حين كان قبله لكن حرمها
 الرواي اود لك في اهل البيت لا يستبد بان الكعبة مؤلفه وحكمه الناضر الكعبة
 وكذا الاستبد بان حكا في الزا وايد عن لنا صر قال صلى الله عليه وسلم لا استقبال الا للشد

من الشك في المدارك
 والخبر لا يثبت
 في السنان

قال صلى الله عليه وسلم وكذا الخبث النيرة وقد تقدم كلام النيرة وفيه لا ينقض الحاشية
 عدم الكراهة كما هو رأي الهادي والقسم وروى واما كان نهيهم لانهم لم
 يذكروا في موضع الحاجة قوله صلى الله عليه وسلم شر قولا او غدا بول ولم يفصل
 قوله وان لا يقرب ثا لث الخبثان الله تعالى يفت على ذلك قوله وان لا يبرق رجل
 لانه لو شرب لوسوانه ومن العتيان وكذا النظر الى فرجه وما يخرج منه قوله
 في من منافع قضا الحاجة في كل حتى تناول الامحاج لانها انقضاء وفي كل
 لا كراهة فيه لانها لا تنقض نجسها وقد ذكرنا في قوله ينقض واجب ويجوز
 النفسان بل يجب ان لا يخرج وهو قوله صلى الله عليه وسلم قوله منه ليطامه
 ويسل وقيل ان الاستغناء باليستن كما مستاك الطعام واستاك البقل من
 الرسول صلى الله عليه وسلم وكراهة الاستغناء باليمن ضد الاستغناء
 على طاهر المذنب قال الامير الحسين وشر للخبثان لكن قال شران فعل صح ذلك
 ذلك في مذهبهم قال في الانقضات اذا خشي النجس استاك الذك باليمن **المصحح**
الثالث الاستغناء ما اخذ من الحيوان وفي الحيوان وعقد ما يستنج به ما
 قيودا سبعة وهي كل جماد جامد طاهر حلال منقلا لحرمة له ولا مضرة
 فيه فلما جاء لخرج الحيوان وما ملأ لرجل المايح سوى الماء كره بعض المذاهب
 وكذا في مذهب سقالات لانه ينجس به وقال في الانقضات يجوز بالخل لان المقصود
 بقليل النجاسة ويخرج النجس بقولنا طاهر والمقصود بحلال فانه لا يجوز وان
 اخرا كفتل النجاسة منقلا لخرج الرجاج والنفس من الجبل والباقي والطين وفي
 الاخر منه لخرج طعام الادي مابين والخن والباير وما كتب عليه علم ولا مضرة
 لخرج الهادي وهو قال صلى الله عليه وسلم اذا خشي النجس استنج بالعلم والعظم اذا ابتدئ
 بالمشقة به على ان يعمه اصنام منه ما يحوي ويحوي كالحجر والمبنة والعود قال في
 الانقضات وغرقه القروا وبخود ذلك ومنه ما لا يجوز ولا يجوز وهو استنج
 بالنجس والمطعم هذه يحصل صريحا في الشرح وذكر القسمة انه يحوي ويكره
 وقال في الزوائد مطعونا لا يجوز بالايجاج واما النجس لعظم فلما كان في الكافي
 لمذاهب صحابنا وح وعنده لا يحوي وهو قوله وذكر القسم وكذا الطهارة
 وكذا لا يجوز ولا يحوي كان يبدد به النجاسة من خاوتة كوتة في السير المندي
 وهو **الفصل الثالث** لا يجوز ويجري وذلك ما ينق ويضر كالحجر الحار
 قال في الزوائد ذكر الاستغناء وكذا المقصود **الفصل الرابع** لا يجوز ولا يجوز

من
 ندى على عتاش
 المير من لا حارة لها
 في ٤٤٤

من
 سمى كالعقوبة
 واما جلد بعد
 ذكاه فمحمول
 بعد بريد النجاسة
 اراد قيل للفتنة
 لا مبالاة
 وقد اورد المستوفى

بغير النجس

وهو بالان

وهو ما لا ينبغي اذا كانت لهجاسته لا تبدي به قال في الاستبصار ذكره بماله
 نفاسته كانه ذهب وخرق الدباسح والمستهك لان ذلك من الشرف فان
 فعل اجزا وذكر بعض المذاكرين انه مكره بالمطعم والاطعم انه محظور
 قوله من الملبس وقال داود لا يقوم مقام الاحجار قوله مستحب عن
 واجب قوله مكره قال من ريد لكونه ترك المستحب عن والا
 محظور لاجل حرمة والكره له المحظور وجعل للفتنة قوله
 وبالحسن محظور استعمال النجس والافهم مكره لترك المستحب لكون
 اعتبر في النجس ما يرجع الى نفسه وفي المطعم ما يرجع الى غيره الاستبصار قوله
 وان كان مع عدم المنفعة هو الاحسان واجب يعني لمن اراد الصلوة وخشي زيادة
 النجاسات قوله وبالمطعم وجنته محظور قال ضرر ريد لكونه ترك
 الواجب وتركه محظور وايضا حرمة على الصبي قال لا مير الحنبل
 المطعم طعاما وطعام النجس وحسن المطعم طعام البهايم وكما ذكر
 العبد وقال علي خليل يحمل ان جنس المطعم العظم وكذا
 في الشرح ان جنس المطعم العظم قوله يرجع او عظم قال في لصيا
 الرجوع العذرة والذرة ولم يفصل في العظم بين المذكي وبين غيره لانه
 طعام النجس قوله او يعرف في لصيا البعير لابل ودوات الظلف الا
 البقر الاهلية يكون بطل الجمال منه يلعنه وعلي خليل احتمال اخر
 ما يوكل بحوزة لانه طاهر ولا يجوز لانه صلى الله عليه وسلم لما منع
 بالاسترخاء بالزينة قال هو علف ودوات النجس فلم يفصل قوله فان
 جعل لنا فيها زينة فاحسن هذه بدل على ان تكا ليفهم غير تكا ليفنا
 فيا يكون النجس على مات وفي المجموع عنه صلى الله عليه وسلم ان
 علف ذوات اخواننا من النجس قوله بثلاثة اجزاء الى اخره هذا جمع
 ان العبد معبر في الاستبصار قال في الشرح لكل من جزى بلاته وقال ط
 العبد بالانفاقا وجهه ضرر به لغيره صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى
 بحرين وشهوته فاحسن النجس والنفار وانه وقال نهار كس قال في الضحاح والنجس
 الركن الزجر لقوله صلى الله عليه وسلم من استخبر فليوتن واقل الوزر واجز
 ولانه موبوع الاحصاء انه لو استخبر اجزاء بلاته احر ولا جزا فيجوز وعلى قول
 لا يقتصر على ثلاث اذ الم ينق قال في الانصاف وفي كيفية الاستخار

والكوكب الاستبصار بالوقت
 ولا يعطى ما كانه زاد في قوله
 من جنس

فان قوله عن ان لم يكن
 من عن لانه لغيره وعلى قول
 لا يجب

وجهان الاول بمراجه على صفحة اليمنى والثاني على اليسرى والثالث على اليسرى الوجه
 الثاني هو الحسن ان من الاول من مقدم صفحته اليمنى الى موضعها لم يدور من
 صفحته اليسرى الى مقدمها والثاني عكس هذا برة من مقدم اليسرى ويدور من
 اليمنى الى مقدمها والثالث برة على جميعها مع المستدبر وهذا في مذهب شرو قال
 هذا هو الصحيح **الموضع الرابع قوله** فالاسترخاء بالما واجب يعني على مراد
 الصلوة ولا فرق على ذلك من ان يكون الخارج قليلا او كثيرا ومحتما قوله تعالى
 او حاد منكم من الغايط لانه ولم يفصل وما روى ان امرأة سالت عن مسلم
 هل يحرم له مزاء ان يستغني بشيء سوى الماء قال لا الا لا يجد الماء والزجل كما مزاه
 ولما اخبروه اهل قبا انهم يتبعون الحجازة الماء قال هو اكرم فاعلموا هذه امر
 وعن عائشة انها قالت لستوه من ان يوطئ ان يفسدوا امر الغايط والبول
 فان شوا لبيح كان يفعلوا ولا يستجديهم وعند شرو حرج الغايط الى طاهر
 الا انه وجب لما وان لم يجاوز الموضع المعناه كفت الاجاز وان كان يجزها
 فتقولان احب ما يجري ما يجري والسبي ما يجري الا بالماء وفي الذكر اذا جاوز فحجم
 فقبل لا بد من الماء وقيل قولان ما لم يجاوز الخشفه فان جاوزها فلا بد من الماء
 واما اذا لم يجاوز فخرجته كفت الاجاز هكذا في المذهب وعند شرو اذا تعدت
 الغايطه على الشرج بقية اللبنة هم لم يجب لما وان زادت عليه وجب لما قالوا لا
 الشرح هنا مضمون المتعبه وهي بقية الرا قوله وبهذا بالفرج الاعلى ذلك على طريق
 الاستصحاب لا بد لاي من ان يقتصر من اخرى بما يتول من الاعلى فيؤدي الى الشرف
 في الماء او حبل لوطي البداية بالاعلى قوله وينقي باصبعه ظاهره لم يقل به
 احب ومبتا اول ما يدل من الاول للاخير الحسين قال المراه هذا من تخرج مقعدته ويوم
 اتاها لم يداخل ما ينضم بالقيام قوله باصبعه لانه لو وضع الاصابع لم يمكن وقيد ذكر
 صوابه انه لا يجب على المراه غسل داخل فرجها قوله تفرغ الطليم في الانضام
 الفرج بالماء ثم الجيم مباحبه ما بين الرجلين والفرج مجزئ مسكه كسكنه ابلغ وهو
 ممكن في الصحاح والطليم ذكر النعام لان وشبهه تفكك ويلحق به ذلك
قائد تاريا الاول انه يغسل الذكر ثلاث مرات على قول اهل التمام
 وبغالب لظن عنه ط واما الاستفعل فقال ابو مضر بان وظن ظنا مقارنا زوال
 الجاسته وعمل به الله الباعى بان يصير حسنا بعد ان كان سائسا الثاني
 ذكر محمد بن محمد بن ولاد الهادي عليه السلام انه لا يجب الاغسل القرب

وحلقه التبر وقال بن معرف بحمد على جميع النرجس على قول الهادي وكذا
 ذكرنا في قبله قوله ان لم يمسح بلبه اليسرى بالتراب الى قوله حتى يطهرها يعني طهاره
 لغويته لانها ازالة البستومات وهذا اذا كان يزيل وجهه ولم يبق بلحه فان
 بقيت اللوحه فقبل بحبل لترابك اذا قلنا ان استعمل الحواديج واجب وان لم
 يبق ولا يزيل وجهه لم يحل لتراب ولا يستحب فيسئل وقد طهرها بطن الكف
 يد لك للفرج وظاهره بحزك لما لان بحاسته رطبه فيكفي الحزق وقال
 السيد في الباقية وباطن يد المستحجي بطهر بطهارة المحل وظاهرها لغسل
 وكذا ذكرنا في قبله قوله فيه ذكرنا في العالي طهارة الخاتم حقيقة ومن
 اصحابنا من قال ان يد الخاتم الميم لانها موضع الخاتم وقوله فيه ذكرنا في
 لان الميم مختص بحمل ما فيه ذكرنا في كالمصنف وكوه وفي هذا بعض فيسئل
 نفهم من كلام الامين الحسين وهو ظاهري كلام القميران سألنا الاستحباب
 كحال فضل الحاجه فليزمن ان يكون مثلها في الاستقبال والاستند بان قوله
 الفاظ الوليدى هو كتاب للناسر قوله والاستنساخ من النجس الى اخره في الكتاب
 بلاما قوال وهو وجوب الغسل ووجوب المسح واستحباب الغسل والقول
 الرابع للامام يحيى ان الاستنساخ من النجس مكره وقال في الاستنساخ ولا عرف
 احدا قبل الهادي قال ان النجس من اعضا الوضوء وغسلها او مسحها
 مكره والتجيم اوجبه واستحبه مع قوله صلى الله عليه وسلم ليس من
 من استنساخ من النجس واقل حواله ان يفيده لكرهه اذ لم يفيده لخطر ولا
 خوان كماله على من اعتقد وجوبه فوكلا لافلا يعلم انها اصابته الموضع
 فيسئل فيه نظر بل قبل صارت لكونه في منها والثوب واما في المحل فقال
 الامير الحسين كذا ايضا في غايه غلب غسل المحل عند من اوجبه لا قبل
 الوضوء ومبطل بل لاجل سنة المحل **باب الرابع في الوضوء** قال في الاستنساخ
 هو النجس والخضات ما قاله الاخفش انه بالضم للمصبية وبالفح لها وقيل لها
 لغتان في الماء والمصبية وهو مستق من الوضوء وهي الخشن يقال فلان وجهي
 الوجه اي خشنه وهو في الشرع عبارة عن غسل او مسح بالمالا اعضا مخصوصه
 على نصفه المشروعه ودرليه من الكتاب والسنة والاجماع فالكتاب
 قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الاية والسنة قوله صلى الله عليه وسلم في
 فقوله الوضوء شطرا لايان وفعله انه توضع من مرة فقال هذا وضوء لا يقبل

رواه في الحديث عن
 ابا عبد الله عليه السلام
 من دون ذلك طاهر هو من غير
 في جميع النجسات اما لو كان نجسا
 طهرت واما ما

ذكر الامام في قوله

الصلوة الاله للغير والاحياء ظاهر وهو معلوم من الدين قوله فروض
 الوضوء ولم يذكر الشروط وهي سبعة اسنان للوجوب وحسنه للادب
 ولم يوجب لبس الوضوء والعقل ولا السلام والطهارة من الحدث الا كبره وان
 ما من على نفسه من استعمال الماء وان لا يكون يراهم خشية فوضوء الصلوة
 والصورة على التفصيل الذي ما في التيمم ان شاك فيه وابطاحه الماء مكانه
 على الخلاف قوله تسعة وفي من اكره اليه واري عشرة بعد غسل اليدين
 وفي من اكره اليه والامر برب قوله منها ما هو مجمع عليه وفي من
 الى ما اجبت عليه الامة وذلك هو المذكور في الابه والى ما اجبت عليه الغيرة
 وذلك الخفيه والفتية والتعريب وظاهر كلام الاحكام ان التيمم
 مستحبه لكن قوله ط استحبنا له لكثرة والى ما اختلف المجمع فيه وذلك
 ما يروى عنه بعد صلاة النجاسة هذا دليل على انه لا يتبدل غسل اليدين
 وان الوضوء لا يقع الا على طاهر اليدين من الحدث على ما شاك وان شاك في
 قوله واكثر مما يحسنه فالواقيست من الوضوء وهو كذا في حواشي الا فاجده
 عن الاحكام قوله فقد تقدم الكلام فيها في مثل معنى يخرج في هذا الباب
 لان صحة الخلاف في الاستحسان من التيمم فلهذا مقتضى علمه عند المفسر
 بل تقدم ذكره في الاستحسان من التيمم والخلاف واجب شوا استثنى من التيمم او من التي
 او التيمم بقل كلام الفقهاء من تعليقه وتعليق الفقهاء قوله فان ذكر
 في ثلث الوضوء وجبت عليه هذا ظاهر ولكن لو ذكرتم شي فثلاثة اقول
 الاول للظاهر ضرورة قوله الفقهاء انه يحل ان يعود الى حيث ذكر والثاني للظاهر
 انه يعود الى اخر وضوءه والرجل اليسرى وذلك صعب هكذا حكاه الفقهاء
 وفي مثل بفضل يقال ان غسل يمينه وهو الذي عباد اليه وان يمينه
 يغسل يمينه مع ذكره ولا شيء عليه قوله واليسار يمينه يعني اذا كان يمينه فان
 لم يمتد لم يمتد اليه فكذا لو فضل المعتاد معناه اخر قوله الا يطهروا
 هو ضم الطهارة والافخ قلنا قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا ووجد عمل
 اهل المن غسل يمينه على نقي الا يمتد مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق
 قبل النكاح لانكاح الابوي والعقدها حملوه على نقي الفضله كقوله صلى الله عليه
 لا صلوات على النبي الا في المسجد لانه قال صلى الله عليه وسلم من نوى
 طهروا لما تم عليه الماء قوله بالايجاع وعن داود يجب على الناس فائده

ما يقال في قوله لا شرا

ذكرها السنة

ذكرها الشك في لياقته فانه حسب عقار هذه الشهية ليجزى فيل دخول الماء
 الفم للتعبد وحسب في مجموع علي خليل انه كتب بمقارنه الشهية كالخيه
 وذلك الفقيه في كتابه المتكبر في هذه عينه بعد ما جسد كالدع وهو كذا
 في بعض تعاليم الفقيه لكن يرد على هذا ان يقال ليس من فصول
 عينها وفيها جزم بعد بالنسبة او لا يبيح كمرج بعض في وضوض الوضوء بالنسبة
 او يقال لا يقدم للنسبة لانها مقارنه للشهية كمنع ذلك وقد قال الفقيه
 محل الشهية قبل النسبة قوله عند غسل اول عضو الى اخره وقال صراطه
 انما في اول العضو ثوب في اخره من منه واليد من عضو واجب في الغسل
 وطحا من كلام الكتاب ان النسبة عند الاخوين لا يجري عند غسل الفرجين
 قال الفقيه من ازيد الاحكام بالايجاز في ثوبها عند غسل الكفين
 ثم عند غسل الفرجين ثم عند لمضمضة ثم عند غسل الوجه والعقمة
 يقول يجرى النسبة عند الاخوين في اول عضو واجب ومسنون فينوي عند غسل
 الكفين ليل يجرى في ثوبين او غسل مضمضهما من غير نية قال سندا والظاهر
 خلافا ولا مانع من تقدمين وقد قيل انه ينوي الترتيب حتى السواك قوله
 لان ذلك عضو واجب وفي الكتاب في كفايه عن مائدة والذي يحصل عنده
 ان الفم والاذن عضوان منفردان فان كان لكل منهما متافعا الكلام
 محتمل انه في الترتيب ويحتمل خلافا قوله فان نية هي القصد والارادة
 المراد به يقال هذه من اذنان والعجيج انهما مختلفان ولكن الكلام
 فيه يحتاج قال في تذكر ابن متويه الارادة جفت في جعل تحتها اقسام
 وهي العزم والقصد والنية وازادة التقرب وازادة معنى الرضا فشرط العزم
 التقديم وشرط القصد المتابعة والنية مجزئة في التقديم والمتابعة والتقدم
 على على الله تعالى الا النية والعزم وحصل حقيقة الارادة المتقدمة على
 الفعل والمتابعة تلك المؤثرة فيها فالتكليف عليها وقاعل الارادة واحدا لكن يخرج من
 نية الموكل قوله دون الاعتقاد لانك ما بعقدك شي ولا تريد وما روى عن
 الناصر انما الاعتقاد متناول على ان محلهما وحصل الاعتقاد واجب وهو القلب
 قوله ومفان منها ومناظرتها والصيقان المتان في كمالها طه وهذا اضيق
 المتكلمين فيل وفي ضلال الفقه ان المتقدم ان يكون منها وان
 التكبير فيقول التكبير عقيبها من غير غسل والمخالطة ان يلفظ

والمراد من قول من ان النية الطمأنينة
 والطمأنينة على ان النية انما هي الطمأنينة
 لا هي الطمأنينة في الوضوء بل هي الطمأنينة والايان
 الصلوة وهو ملك وما كان له لغيره من النية
 واذا ثبت كونه ملكا له في وقت النية الطمأنينة
 روي بعد غسل في وقت

عن ابن ابي عمير

بلشانه وبتوفيق قلبه في حاله قوله بتعاطفات كبيرة هذا يحمل وقوله
 برمان مسير يحمل ايضا لان المسير قد يكون مسيره بالاضافه الى ما دونه
 وقيل في شرح صورته وشرح لكنا انما نقول بقوله الوجه فحمل وانما يحتمل التذام
 بشرط الانفصال فجعل المصنفه ما شئت في الصلوة في سائر هذا ان شاء الله تعالى
 قوله في نية فعل الصيام وينبغي ان يقرب بها ولو لم يكن في معنى يجب فصار
 المستند على اقسام منها على ما يطول وهي فقه المذاهب وفهمان فسر فيه
 الصلوة ونقد الله فيه الصور **سؤال قال قائل** ما الفارق بين هذه
 الاقسام يعني اوجبه المتعارفه في المعنى والتقديم في البعض واخره في البعض
 والاختلاف في البعض **جواب** ان الفصل في الفقيه المقاتل له خاصه ان كان في الصلوة
 عليه وما عاينه فلا يلبس فيه بل قوله صلى الله عليه وسلم الا قال بالنيات تقيد
 جواز النية المتقدمة والخاصة والمقاتل له لانه لم يفصل عما خالف هذا
 فلا يلبس فيه **قوله** ولا يحمل
 يستعمل في الصلاة قوله من الوجه لم يحل المستقيم في حصول الثواب
 لا لاجل الاجل ولا لاجل نيتي في ان وضوء فرض على ما ذكره في الخ به وقال
 يجب ان يتوي ان وضوء فرض في كل وضوء قوله انما هو على الاطلاق في
 اخره اصل ان المأذون هو اتفاقا على وجوب تعليق النية في التمسك لاني الفصل
 واحتمل في نية الوضوء اذا ثبت ان نية المتوضي على وجه التوجه الاول ان
 يحلقه بصلوة والشك في الاية من الحديث والثالث ما يستحب له الوضوء الرابع
 يتوي في الحديث اما الاول فعليه صوته اربع وهي ان يتوي الصلوة او المزمع
 على الاطلاق في كل ما شأنا اما الثاني فيلزم يتوي الفعل على الاطلاق في كل
 ما شأنا من المزمع عند الوضوء وعند الصلاة وصورته وسرعه في كل
 ما شأنا الثالث فرضه عليه صلى الله عليه وسلم وما شأنا من التوافل قال في الشرح بالا
 لا يتاير الفعل بغير خلافه لاسراده الرأفة ان يتوي نافلة معينة اذ اها
 لا في نية واما عينها من التوافل فحمل على ان يصح في الا ان ضرر
 اجاز ذلك في النية فكذلك هنا وفي كل لا يحسن عين العين عند الوضوء
 والعمية انما هي انما هي في كل وضوء ومبطله كذا السبيل ايضا ويحق في كل
فصل خامس اذا نوى استحابة الصلوة في حدة احكزه الب واري عن ط
 لا يصلي سببا في كل وضوء بطلان في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء

ان يحسن الحسنى

طالاسيد بن نوقال
اكتسبت قلنا ان قد شأ
تلك النية والامر

ان يحكى عن الحسن بن محمد انه يقول ان نوى ان يقرأ غير الصلوة
فاسبغ فاذنوى رفع الحجب ثم واصل العبد فيه وهذه المسألة قوله صلى الله عليه
والصلاة ما نوى **الرجل الثاني** ان نوى ان يقرأ بغيره لا يقرأ الا بغيره
لا في نفسه وامر عبد الله بن وهب ولا يقرأ بغيره الا بغيره **الرجل الثالث** ان نوى
الترافق ولا يقرأ بغيره **الرجل الرابع** ان نوى ان يقرأ بغيره الا بغيره
فيلزم في صحة الحجج اربعة اركان ان نوى الطهارة اى وجع الحجب وجع الحجاب
لا فصل سائر سائر وجع الحجب ثم فصل الحجب ثم فصل الحجب ثم فصل الحجب
وعند مائة وشرع صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الا بغيره الا بغيره
وهو كذا في شرح الابان بن عبد الله بن وهب وهو قول من قاله قوله صلى الله عليه وسلم
يعنى من لفه بغيره ما لا يقرأ بغيره الا بغيره الا بغيره
قال في مجموع علي حليل في هذه المسألة بالامانة من اوله اوله
والنفل على ما ذكره مائة في قوله الاول قبل وهو قول من من حيث ان
لا يوجب لنية وسر يقول نعم من الصلوة الثاني للامانة لا يصح فرض ولا نفل قال في
الباقيات عن شرح الى مخرجهم عوط الحكي الثالث لا يوجب النفل الا الفرض
حيث لا يملكه من يقاس على الصبي وذكر في التفسير انه لا يصح وضوء الكافر اجماعا
وفي دعوى الاجماع نظر قوله ونوى الوضوء عند غسله الى اخره هذه المسألة
مبنية على ان النجاسة في اول اعضا الوضوء كلفه اذ لو كانت في اليد وغيبها
كفت النية الاولى ومبنية ايضا ان ما طهر من النجاسة من المالم يكن مستحلا
خلاف كلام علي حليل وان المستعمل طهره ومبينة ايضا على ان النجاسة
النية الى الغسله الثالثه ليلامك وبدمها فان قبل هذا مخالف ما تقدم
انه نوى بعد ازالة النجاسة من الزجيج قلنا اما انما خلا فيه وان هذه
في نجاسته طهارة به وتلك في نجاسته فاقصده وذكر في شرح في مسئلة ان الوضوء
لا يدخل في الغسل ما لفظه ولازها طهارة فان فلا يملكه خلا كما لو وضوء
النجاسته وهو كذا ذكره صراحة في المذهب في غسل وهذا هو الصحيح ومن
كلام ضرر والاستناد قول من وان لم ينو لا يحرم الا من النجاسة بدو عن
الناسد صريح والامر على مولانا اما على قول من قال المانع من الصلوة الحجب
فاذا نوى صلوة ما فعله من غير ما صلى ما شغل لا فلا يغسل فاسبابه فخلل
فان هذا شأن الحجب للغسل للنية واما على قول المادويه فالقيا من ان النفل

ان جحد عن ربي

لا يدخل في الموضوعين لان لكل امرين ولم ينو النفل لكونه لا جامع حص
 تعالى لصلواته وبقى نفل المفضل على الاصل والله اعلم قوله من منتهى نيت
 اي بعد مطالعة في الصالح يقال غريب عن فلان في قوله وبعضها
 بنية النية يعني ولم ينو نفل الاول وايضا له فان نوى ابطاله في الزوضه
 ذكر ابو مضر وعلى خليل ورضي الله عنه بطلان في نيتا نية من وله لانه ان ثبت
 له حكم حتى يكمل في نية نية مثلا في الصلوات واليوم والجمعة وفي الانشاء واليوم
 ابطال الوضوء بطلان كماله في نية ولا يجوز في وجها في المشهور من بطلان
 بطلان وحقه هو الجواز على ما في ائمة الصلوة في الصلوات في قوله تعالى لا يظلم
 احدكم ولا يكونوا كالتي نقصت فضلها ولا دلائل على بطلانه قال شيخنا في قوله
 تعالى لا يظلم احد شي فقد بين عليه فلو كان لا يظلم بالابطال لم ينع عنه ولو قيل
 ان لا يظلم بطلان على ابطاله وان كان منها عنه كذا في قوله تعالى لا يظلم
 مشتا نية من صالواته بنية مفارقة ووجه ذكر هذا في الشرح في مواضع وادعا
 فيه الاجماع وهو كذا ذكر على خليل عن طريقه في الروضة عن مائة قال
 وجاز ذلك في الوضوء قال بان بنوي غسل وجهه للصلوة وهكذا غسل
 بنية خلاف الجهر والصلوات لا في الوضوء فانها كانت بنية لغيره والصلوات غيبا
 واجبة وحكي في المجموع عن بعض من سألها لا تنقض لانه لو غسل بنية لغيره
 المتحقق ان لم يكمل الوضوء قوله كما يقول مثله اذا تركه الترتيب حتى انه
 يرجع الى العضو الذي استقل به لانه يحتاج بنية اخرى قوله من نفل في النفل
 حاصل الكلام في النفل ان كان من لعبادة الى المباح عاد الى حيث هو كما ذكر
 وان كان العكس عاد الى وله الوضوء من لعبادة الى المباح اقسام اربعة وهي من فرض
 الى فرض ومن نفل الى نفل ومن فرض الى نفل وممكنه اما الاول فهو الصلوة اما الثاني
 وهو من النفل الى النفل فليس في النفل لكونه لا يمنع ان يكون ذلك كالنفلين
 وهو كذا ذكر المعصية ان ذلك كالنفلين ويسأل في محتمل ان يحول لا في
 النوافل لسلوكها مسلك التخفيف وهكذا في التذكرة للمعصية قال
 شيخنا في قوله ان هذا يعني على انه اذا نوى فافله معيسته دخلت النوافل
 وجب تقديم ذلك في الكتاب واما الرابع وهو ان يعبر من النفل الى
 الفرض فان زاد الفرض عاد من نفل الى الوضوء وان اطاق النفل فقال المعصية
 يحول احد والفقهاء في ذلك فيبطل ويبيح لانه اذا دخل في الفرض

ظاهر النية

على جهة التبع اذا جهة النية للفرض وهاهنا لم يصح فاذا ابطال لمقبوع بطل التتابع
فهذا هو الكلام في المغير والمفروق والروض وفي التشريك والتجوير **اما**
التشريك فاما ان يكون اول الوصاوي اقتتاده ان كان في اوله هو سواء كان بين عبادتين
او عبادته ومباح كالمفرد وللصلوة وتعليم الغنم **فرض** على هذا في المنع **وقال**
في الاستصانة في المسئلة نظر حيث نوى التبريد او تعليم الغير والاولى الفصح **والش**
قولان **واما** اذا اشرك في تشايده فالاول صحيح **والساقى** يكون حكمه حكم المغير
اليه كما مر فاذا نوى في الاستدراك للنفل ثم شرع في سائر الوصاوي منه وبين الفرض
مع النفل ويعود للفرض من الاستدراك **واما** التجوير فان جهر بين فرضين لم يصح ايهما
فان جهر بين فرض ونفل لم يصح للفرض والنفل ويحتمل ان يدخل لانه قد دخل
في الفرض وان لا يفي له البطلان الفرض وهو مباح له **وعند** ما لله لا يضر الا اذا
خير بين عبادته ومباح قوله ويستن في الاعتناء **وهكذا** في الوضوء **وقال**
احمد وابو يونس لا يستفشق برون المضضه **دليلنا** ان الغنم والاضغ من الوجه
وعند قال تعالى فاعسلوا وجوهكم وقوله صلى الله عليه وسلم **فرض** علم عليا عليه
السلام **واسفستق** واستنشق **وهذا** **باب** الاولي لا بد من ضم
المفرد بين او دلكهما قاله صوابه لا بد من ذلك الغنم اوجه المافيه قاله في الفقه
وبه قال صوابه **الثاني** اذا كان بين استنائه ما يمنع منه وصول الماء
وحال زانته **حكما** في الكافي عن م وفي مخرج الابهة عن رجل مضضه **وقال** صوابه
لا يجب **فلهذا** **لش** **دلك** لم ين وعمل احد من العلماء **واختار** الامام يحيى **ويقال** وباقى
هذا الخلاف فيما تحت الاطمان وفي الاستعانة **بالجمل** **فلهذا** **صلى** الله عليه وسلم **فلهذا**
فوق ما يؤولون اطمانهم ولم يامرهم باعادة الوضوء **قوله** في الترتيب **وعند** **شرا** **لا** **يجب**
مقتضا قوله صلى الله عليه وسلم بعد وضوء هذا وضوء قبل الله الصلوة **الابهة** **وقال**
في وضوء مرتب والائتم الا بحري المترقب **قال** **ع** اذا انكسرت مرات كان منوصلا لانه
يحصل لمق كل مرتبة وضوء **وهذا** **اذا** **نوى** **عند** **ول** **اعضا** **الوضوء** **حتى** **لا** **يقدم** **النية**
وباقى **على** **قول** **شرا** **ان** **يجزئ** **مرات** **قوله** **ومن** **يوضي** **قبل** **ان** **يستغني** **الى** **آخر** **اما** **اذا** **اقلنا**
ان **الترتيب** **من** **اعضا** **الوضوء** **فان** **الترتيب** **واجب** **وان** **قلنا** **ان** **استان** **من** **اعضا** **الوضوء**
قال **صحيح** **فانه** **لا** **يأمر** **بالتجسس** **من** **النجاسة** **في** **بطلان** **ما** **يؤمر** **ولا** **النجاسة**
لا **يقع** **الا** **على** **هذا** **البدن** **وقال** **شرا** **يقع** **قال** **في** **الروضه** **وهو** **قول** **صوابه** **وهو** **جواب**
للها **ديوم** **قبل** **وهو** **في** **هذا** **قول** **الناصر** **قوله** **او** **يتم** **ان** **كان** **مع** **عدم** **الماء**

سواء في المراتب والاعضا
فان لا بد من الترتيب
من حيث هو في كل مرتبة
من الوضوء والاعضا

فلهذا **عند** **مطل**
قوله **حيث**
لم **ير**

من اراد الاخذ بالاجماع
فليس هو مستحب

فالمراد بسنن بالاجماع وان كان مع وجود الما فلعينه بان يكون اعضاؤه حركه
مستلزمه الخارج من شيا باليد اذا كان في محله كالحاج الى الترحيل لا اذا كان في
محله فخرج ان فلا يجب ترتيب قوله من مناقض لشعر يعني المعتاد وفي غرض الحج
خلاف من وجوه الجمع الاول وجد عند هبنا ما في الكفاية قال لا ما فيه ما زاد عليه
الوسطى والاعمام وقال في البياض الذي بين الاذن والعيه ليس من الوجه بعد
نباتها ومنه قبل نباتها قال من وجه الصدعان من الارض حيا من مع الحب فهو رواه
عن في شرح الامانه وعن في المجموع قال وذهبنا من الوجه قال في المجموع
الخلاف في الترتيب عندنا لانها من الوجه وذهبنا من الارض مستلزمه كذا كانت
صعيقه والافق من الارض في الانشطار في الترتيب والصدعان من الارض عندنا
العترة واحد قولين والذي في التخرج عن ط الصدعان من الوجه قوله وتخليل الحية
واجب هذا الخلاف الثاني فمن هبنا الوجه لما روي انه مسلم فوضي فلهذا كان
منها ما دخله تحت حكمه فخلل به حقيقته وقال في حكاية امرئ بن زبي وقال لا يجب
في شرح الامانه عن زيد بن علي لا لما روي قال شرح ان كانت خفيفة لانها كانت
في المذهب والخفيفة التي لا تستر بالقطر قال ولا يجب غسل ما تحت الشعر الكثيف الا في
الحاجب والشارب والعنفقة والعداء واذا انبت للتراب الحية لان ذلك ناجز في
ولا يجب غسل ما استرسل واهبه وسر حكا الوجه في شرح الامانه عن لفاربه
وفروع اجماع انه يجب غسل الشعر الذي لم يسترسل ككثرة العنفقة والشارب
والنزع واجماع انه يجب غسل المسترسل في الجنابة لقوله صلى الله عليه وسلم ما شوا
الشعر واجماع انه لا يجب طمس المسترسل في شعر الارض وهذا هو الخلاف الثاني لقوله
وادخل الما العين الى اخره هذا الخلاف الرابع قال في الترتيب اذ خال الما العين غير واجب
عندنا لشداده وانفقها ومثله ذكر في الشرح قال في الترتيب وارب وهو مستحب في مذهب
ش والصح من الوجهين انه عين مستحب قوله ما ازيلت عليه الوسطى والاعمام
يكتل وعن المهدي احمد ما واجبه فلهذا اجماع لم يرحله قوله الى الترتيب في
الانشطار التي في كسر اليهم وفيه الفا والعكس وعين قوله تعالى ويعني لكم من
امنكم من فناء وجبهه قالت لم يقر به وهو من دفع الميم والناهما قوله
ووجب بدل في المحب وذهبنا قول الاكثر خلافا لفرقنا نحن ان الايم عمله ليس
الى الغايه كقوله تعالى ام اتوا الصيام الى الليل ويعني مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم
الى ملاكم ومعلل مسلم بان ما انه كان يدبر الما على من فقهه قوله والاعمام يغسل

ما بيني

ما بقي من هذا العمل ثم انه فصل بعد ذلك فقال ان كان مقطوعا عند الزند قال
 في الصحاح الزند ملتفا طرفه ليدراج والكف وجاز زيدان قوله وان كان مقطوعا
 عند الزند فزاد الى حقه هلامه هينا وجوف ومحمد لانه مذهب وجب سئل المطع
 ولا يسقط بالمطع وقال كوكوش لم يحب لانما وجب سئل المطع لانه لم يمكن
 من غسل الاصل **فان** قال في الاسان ما كان اصله في محل العرض
 من صبيح وكف وجب غسله ليدخل في قوله تعالى وان يدبكم بها كان اصله فوق محل
 العرض فان عصرت فلم يحاذ له لم يحب وان حاذقه فوجها في غسل المجاذي
 المجنازا انه لا يحب ما لو تشاوى منبت ليدخل وجب غسلها قوله قال الغسل
 هو الواجب هلامه هينا وجوف وش وقال الناصرون وابنه عن القسرين عنهما
 قال الناصر المسح بالكتاب والغسل بالسند واذا دلكها بيده يتدخلان
 لا اذا خفف ضمهما بالما وقال لا ما فيه الواجب المسح وقال للغسل المجازي
 وقوله تعالى وان حاذقكم فري بالنصب واجن فالنصب عطف على الايدي وهي
 معشوقه واجن عطف على الموضع وقال ضرير يصح الفصل مع كثر
 ويكون لاجل المجاوزة لكان المجاوزة لم تنزل في القرآن الا في الشاة كقوله
 تعسجا نيل بطون الامين جزا الامين وهو مذهب الجانب ونصح المسح مع النصب
 ايضا وتكون العطف على موضع المجاوزة لان محل الزند والنصب قال في الاسان
 لم يرد في كتاب الله عطف على المحل قوله وحذوها الكعبان هذا اجماع
 لكن عندنا وهو قول عامة الفقهاء ان الكعبين هو لعظم الناصب عند ملتفا
 الساق والقدم وقال كوكوش ومحمد والاماميه هو الناصب على ظهر القدم
 قال في الصحاح وقبل بكر هذه الاصحوخا لغيره في انه لا بد من الحد في المحل
 هنا **فان** لا يجزئ المسح على الخفين وذلك اجماع اهل البيت عليهم السلام
 ونحو ما به عن كوكوش ان ثابت قدس وعنده عامة الفقهاء ان ذلك ثابت
 قال في المذهب قوله القدم ليس بموقت والاخير موقت بيوم وليله في الحضر
 وبلائه ايام في السفر ولهم بقا فصل واختلف فيما بينهم قوله مقبله وعنده
 لقوله تعسا واصحوا بنو ستم والنا لمصاحبه ولم يوجد للتبعيض في اللغة
 واما قول القابل مسحت يدي بالماء او بالماء يبل فالتبعيض في اللغة
 فان كان تحت سعة جراحه وبها محسوس شعرها وجب عليه مسح السرة ومسحها
 ذكر ذلك الامير الحسين ونحوه في لياقته عنم وقال الاول انه لا يجب غسل

وكيفه المسح فزاد حرمه
 اقتضاها ان يمسح القدمين
 الى مخرج وردها الى القدمين

سنة ١٠٠٠

وسمى بالثلاثة

الاولى ان ذلك لا يحب لانه لم يعرف ذلك من الحساب مع كثرة جهالاتهم قوله
 مع الاذنين الاذنين هذه من ههنا وقال نبيها عضوان على انفسنا لهما فبق
 لهما ما جدد به يسبحهما به وقال لفره فيهما من الوجه بختلاى معه وقال الشعر
 واسحق لفضل لمقبل مع الوجه والمدينه مع مع اللرس حجتنا انه صلى الله عليه واله وسلم
 توفى مع اذنيه مع راسه وقال الاذنان من الرأس فقولهم مع الذواب لا يحب
 اذني ابو حنيفة الاجاج قوله ولو غسله به لا من المنع لم يحل الا ان يصير معسولا
 بالثلاثة وقبل جرى بالاولى وقال على بن عيسى اذا غسلت بغيره المني احب
 فان لم يوف فاحتملان وعزل لنا صريح وهكنا اخنا زوالا ميم يحيى وعزلوا عن
 الغزالي وصاحب لبيان من صرح في غسل فاذا فرغ من الغسل واذا اراد الوضوء
 فعند ذلك مع زيل ما على راسه لئلا يكون ما يحتاج يستعمل وقد اشار الى هذا
 من الله في الزوائد ولكن عادة المسلمين مخالفة لذلك قوله وان مع الزوائد
 فحسن كلام بقولهم لهذا قوله ثلاث شعرات وعن الغزالي شعرة والمراد منها
 الى منتهى ما نبت الشعر من الرأس الا اخرها ان طالت قوله فاذا منع وجب زواله
 بحق منع الوصول بان يكون طامعا لا يمنع الاستقرار فلا يضر فان قال
 الشيب في ايا قوله اذا منتهى المراه على خضابها اجزاها وان جمع الرجل شعر راسه
 ومعه لم يحل لانه حائل وجب ذكره على خليل هكنا والرجل وكسل الا هندي
 المراه المنع على الخضاب **الموضع الثاني** قوله ونقول ان كلام يحيى
 يقتضيه لانه قال في الاحكام اول ما يجب على المتوضا ان يغسل يديه بغيره
 لكن قوله حتى يقيهما يدل ان ثوبا او قال الحسن وداود واسحق يحق كل
 نوم وقال احمد عقيب نوم الليل يغسل قوله من غرضه في المصباح والاصبا الغرضه
 بالعمارة الواجبة من الاعتراف والضم اسما يعرف قال تعالى الا من اغترفت غنفة
 فري بها واعلم ان قوله من غنفة محتمل هل جعل الغنفة لثلاث ثلث او لغنفة ثلاث
 غنفات وقد خلطوا فالذي نفي الاحكام انه جمع قال في العكاس والذي حصل بالله
 انه لا غنفة للاث متاحب بل وهو قول وصواته يوجب مسحيها فلهذا الكلام
 يفهم منه انه يغترف للثلاث ملائكة ملائكة في مذهب شافعي ان احب في الجمع
 والثاوي بفضل واختلافها فصاره في تفسير الجمع والعسل فمنهم من قال الجمع ارجح
 غنفة واحده فيمنه منهنها ملائكة ويستفسر منها ملائكة وبهذا الفهم والفضل
 با حك غنفة واحده يتضمن منها ملائكة اخرى يستفسر منها ملائكة قال بعضهم

وفواه كمداه

والسنة بعد المصنفه
 والاستغناء عن اصل المتن

الحج والعمرة

الخلق يا حده غرقة تفيض منها وتستفيض برأيه حده لك برأيه حده
 والعسل ثلاث عفات للبرية وثلاث للاستغناء وسئل وللهادي وقال
 احدها انه تفيض وسعدس من غرة واحد ثلاثا يصعد ذلك قوله
 وتكريرا لوصف هذا حدها وهو موحش وش قال لا اعز فالتكرار
 هذه رامة الشرح عنه وفي كتاب الكيد ان ثلاثا منه وفي بعض كتبهم بالبحر
 وقال الاماميه لا معنى للشا لثه بل محين سئل وهو الجبار ان شاع
 كل عضو ثلاثا ثم رجح للثا في ثلاثا بمكة ذلك وان شاع شل ثرة من حتى يكمل
 الوصو لثا ثنيه حده لك برأيه حده لك كفضل النبي صلى الله عليه وسلم
 قال سيدنا وهذا فيه نظر ولعل المعنى بلحوب ث و هو ما زوي انه صلام
 توضع من وقال هذه اوصولا لقبل الله الصلوة الابه الى اخيه خلاف
 ما فتره القبيح والعقبة من كرسية عيب هذه ونقول احتسب
 المذاكرون فقال بعضهم لا يصح فعل ثا ثيه حتى يكمل العضو بالفسله الاولى
 وقال بعضهم يصح ان يكبر في لجه م يكثر في لجه اخرى ويكون متسليا
 فان زاد على ثلاث معقبا لثا رابعه وان يكمل الثلاث واعتقدوا ذلك
 منه كان معقبا لثا ان زاد للثا فله ولم يجعله عادة ولا حرج هذا
 معنا كلام ط قوله ان مع الراس من الى اخره هذه حاسه لكن وصداد
 في كبر السمع واكثر الاخبار موافقه لها ويقول ما سرع فيه المتع ليرتن
 فيه التكرار كالتيتم قوله ومع الراسه قال ط من ولجه قال في الا
 السالفين والفقهاء دون معديم العنوا لان في الحب ث من مع شالفه
 وقضاء امين من لخل قوله مع الراس وقال م بما جدد وهو كذا عن
 لفرق بين الواجب والمستحب قوله ان محب الوضوء لا شغل بمباح
 فذلك اجماع انه محب الاستحباب وان اشتغل بصلوة فاجب ان لا يستحب
 هو كذا له عليه كلام الشرح وصدك القبيح وان اشتغل بطاعة
 سوى الصلوة فقال ط يستحب قال لا يستحب قال ضرب وهو صريح قوله
 وعن قوله وحوك لوصول كل صلوة قوله ويستحب كعرضا يعني عرض الانسان
 لثا بغير الشا قال في الاستحباب يستحب لسواك للوصو ولقرأة القرآنه
 وعند ضم الانسان وعند بغير الغم والخا من اختلاف فيه وهو عند القيام
 الى الصلوة فالجواز ما هو لكما هز من هذه لعترة ولطه قوله ان لا يستحب

نعم
 والصلوة
 في الصلاة
 فاما اذا
 فاما اذا
 فاما اذا

بالوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم من طأطأ لسواك مع الطهور فلا يدعه واحدا
 قولي ثم لا يحسن بل يستأكله للصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم سواك الطهر قال ابو اسامة
 رايته في ذلك مجلسا في المسجد وان السواك على ذنه موضع القيام من كتاب فكلما
 قام الى الصلاة استأكله وفي السواك اداب ترجمناها حاشية الطول وقال داود
 بحله لسواك قوله ان يكون مستقبيا للمسئلة اربعة اقوال قول ط الوضوء
 الاستقبال وصرح بان الله لا معنائه وهو قول ح وصرح وكه وسوق قال ابن جرير طأطأ
 يعني غسله وما تعبده واعلم انه قد علق في الشرح ان المنع على الشرع بل هو
 فاذا زال عاد الاصل على هذا غسله ان كان مغتسلا ومغتسلا ان كان ممسحا
 وهذا في السرا لذي على العضول في شعرا لئلا يابس اذ بقى الاصل وتعب قائلوا ان
 ويحصل ولا وفيه نظر ومن المذهب وياتي الله على اثنائه وعقبه قال في الشرح
 واستقبال القبلة والموا لاه ولا يبطئه المرفق وان طأطأ قال في الاستئذان والخلال
 والاستئذان وصفته ان يفيض الما من نصيبته حتى يسيل على وجهه يغسل
 الوجه ويبل غسل القدمين وتطويل الفرج وان يوقا الوضوء نفسه قال في الاستئذان
 فان سمعان عبيد بن الحنفية مات كثر من الما وجملة الى الموضا لم يكن كغسل الشا
 متسلا في الوضوء عن طأطأ عليه ان يخرج لاجل الاستئذان او يشترط في
 فان عن شرا له الامام ولم يذكر الا حني وعن المرفق ان اذا عجز عن الترويح وضاه
 اخوه المسلم فخره قيل وتعل الاستئذان لاجب لانه يجب للوط قال في باب
 ولا يجوز الا حني كغسل الميت وقال ابو حفص عجزا كغسل الميت فيل وهو ظاهر
 لان الوجهين بهما على غير الفاعل وقد اخذنا في الاستئذان وحكاة على
المصحح الثالث علم انا ذكر هذه المسئلة تحصيل لا يتبعه التبع
 لا لفظ الشك والتحصيل بدخل فله من شك ومن ظن ومن يقين والتحصيل ان
 بقوله الشك لا يحل اما ان يقع في جملة الطهارة والحدوث او في من من قروص
 ان كان الاول فاما ان يقع للشك على حاله او يشعبه ظن او علم ان بقي شكا حقا
 فاما ان يشك في الطهارة بعد يقين الحدوث والعكس ان كان الاول فعليه
 الوضوء قال في الواجب ولا حكم لشكه اجماعا وان كان الثاني فلا حكم لشكه ايضا
 عندنا والقرينين وقال في علم الوضوء قال في الكافي ان شك بعد الوضوء
 فلا حكم له بعد اليتم ثم سئل في ثمة لضعفه وعن الحسن البصري عن
 له الشك في الوضوء مضي فيها ولا حكمه وان كان حادج الوضوء استأنف واما

الخرج المأذون علمه في
 في الوضوء وحله لا يحل
 وهو المأذون في الوضوء
 الواجب

دعوى كبريما من كتمان

المأذون
 فاستأذن على الختان
 طأطأ على الاستئذان
 كغسل الميت
 على قول والنسابة

ولعله يقول لانه قد
 سماها على الصحيح

ادا عقيب

٢٦

اذا تعقبه ظن فظاهر قول الله وبه ومن قد عاى الحكم له سوا ظن المحب في العمل
 الطاهرة او العكس وقول م احبوا ويحبه ان طهر الطهارة وعل عليه وان طهر الطهارة
 عمل عليه الا ان يكون مبتلا سقطة ظنه بحيث يظن عليه قائله في الزيادة وانما اذا
 تعقبه علم بان يعلم انه من احد ث وبعلم انه من ثوى احسن التبعين المتابع في
 ان وابد عليه الوصو وحسنه ذكر السجدة وعن قول هذا قوله والشاقي
 سطر الى الخالة المتبقية من الطهارة والحديث معقول بها لان المتقنين تعارضوا
 وقوله المتقنين معكسها وهو الذي ذكره في المحرر لانه قد يفتن الانفعال
 عنها وامسا اذا كان سكة وفرض منه فلا يحلوا احسا ان يكون محبا عليه او محسنا
 فيه ان كان الاول ففيه حتمه امتام وهو ان يبقى على مجرد الشك او يعقبه
 ظن الفعل والتركة او يقين الفعل والتركة ان تبقى على شك في ذلك اقول الاول
 ما يصحده م بالله وادعى به الاجماع في الكافي نه لاسي عليه في الامام المتقنية في عهد
 ثومه فيقول والليله يتبع اليوم واليوم يتبع الليله الخوف والعقبة محكي
 افقاع عن العقبة انما لا يتبع فلا يعقل الا المخرج قال ضربا دانا نقضا والصواب
 ملاحم لشكك وفيقول اذا فرغ من صلوة ملاحم لشكك كما اذا شك في صلوة
 وظاهر كلام الافادة والعليق انه يجب مطلقا على ما سياتي بها نما رشا الله
 واما اذا تعقبه ظن الترك وحجت الاعادة اجماعا وحكما يجب تركه وهذا
 بخلاف قبله ويحتمل ان الوقت يعرء لانه لشكك في الوقوف محو والاعادة فاشبه
 المحسنة فيه واما اذا تعقبه يقين الفعل فله ذلك طاهره نه لاشي عليه واما ظن الفعل
 فشلا نه اقول على ظاهر ما في لصكتنا مبطل لا فاده والعليق يجب ولا يعمل ظنه
 واجب قول الله ياد انك باخذت بظنه مطلقا والشاقي ان كان مبتلا فيقول والصحيح
 المعقول عليه ان المبتلا يعمل على غالب ظنه لا المبتل وسجل قول الافادة على المبتلا
 او على مجرد الشك او يعقبه ظن الترك ويجب ذكره على حليل في الحساب في المبتل على
 قوله القديم والحادي باخذت بظنه وامسا ان كان مختلفا فيه فمسه هذه
 الخمسة الاقتسام وهو ان يعلم الفعل وظنه والتركة او ظنه او سعي على مجرد الشك
 ان علم الفعل وظنه فلا سعي عليه وان علم التركة او ظنه فعليه الاعادة في الوقت
 ان كان من جهة الوجوب واما بعد فخر وج الوقت فانه يعمل ويقال ان كان
 عدم الوجوب فلا سعي عليه ولو تغير اجتهاده بعد لصلوة الى الوجوب ايضا اذا تغير
 قبل الصلوة فعليه الاعادة ولو بعد لصلوة وان كان من جهة الوجوب فان تركه

من لا نقضا وضوايه
 الفصل

من جهه الوضوء المصحح
 والاشتمال في الترتيب
 مختلف فيه

اي القضاة

يعني

عاملا حالما يوجد عليه الاعادة كالجميع عليه وان توجه جاهلا او ناسيا
من ذلك انما الختم الاول يحصل طوعا وعرضا ليعلى لما يحب عليه الاعادة في الوقت
الماضي قال الامام عيني وهذا هو المختار لحدس الرب في القبله ومما قال من الله
قال الجاهل ان فرقة السؤال متهمكنا منه اعاد في الوقت وبعد ميل بعد اخذ
بنا له الثاني قول لا يحب في الوقت ولا بعد وهو احد قولين الثاني قول لا يحب
من بعد في الوقت وبعد وهو يحصل من ف لزم الرابع يحصل الكتي لزم ان الناس
في الوقت وبعد والجاهل لا يحب في الوقت ولا بعد لانه كالمختار **الخامس** يحصل
من بعد لزم ان الناس يحب في الوقت وبعد والجاهل في الوقت لا بعد واعتراض بان
اقتى من نقصه فكان حرمه ابلغ من الناس وامسا اذا اقتى على محكمه فان خرج الوقت
ولاسي عليه ذكره طوعا وعرضا وان كان باقيا اعاد غسله وما يحب قال ابو جعفر في المستقبل
دون الماضيه والتي هو صها وقال ابو جعفر في الماضيه والمستقبله دون الماضيه
وقال ابو الفضل في الماضيه ان بقى وقتها هذا يحصل ذكر معناه العشرة
الاما حكيمة بناء عن الامام عيني والفقهاء ونحو ذلك كلام الكتاب قوله وان كان الوقت
قد خرج خلافا للضرب على ما سياتي حوله بلين وان حكمه عنه باليسين بفهم من
انه اذا اظن الفعل لم يكن ويكون قولنا محتملا في الزيادة ومنهم من لقوا وتا ول هذا
ما يندم وهذا كلام العلين في كل هذه تصححه لها دي وساتي يصححها
ان بعد الوقت لاسي عليه طام كلام الافاء فلم يترخص للطلوع بكم على الشك
وقوله وان نقضى وقت الصلوة ولم يفصل بين اليوم والايم والذي نقر عليه والرب
ان لا يحب الايام قوله او بعد ذلك مثل ذكره من هذا معناه بعد ذلك اي بعد
الصلوة وقبل وجع الوقت ومثل تعال لو صليت الوقت لكانت تفرج من الصلوة
اذا تفرج ولاسي عليه وله كما الصلوة منهم من هذه ان لا فرق بين المبتدئ والمبشاه
لان مراد الله لا يفرق بينهما في الصلوة وبعد شبه احب ما بالثاني في كل هذا مطلق
وما يحب ما بعد بالمبتدئ يحصل عليه قوله وكان نقول بفهم من هذا انه انقضى
القبيل قوله اذا لم يكن مبتدئ يحسن الشك قال الفقهاء في حقيقه المبتدئ
من الغالب عليه الشك يحصل في الشرح قوله وهذا قريب من قول عيني هذا
ضرب ومما عتزع طوعا وعرضا ولا يخل ولا يخل ولا يخل ولا يخل ولا يخل ولا يخل
هذا في الشك ولا يحصل في الظن وقطب مساله ذكرها مرارته في الربا ا لا يخل
وهي اذا شكت في الايام الماضيه فلا حزم لشكك وضرب اعتبار خرج الوقت

للصلوة والمستقبله

للصالح المستقبلة وذلك لانهم يشاهد ما اذا شك الحالم واحتجاده من الحالم
 فانه لا يحكم به بخلاف الرضا والصالح فانه لا يجب هناك شك فيها بل لا يفتقر
 لانها مقصودة في نفسها والمقصود بالوضو غيره ولا يقال ان هذا الصالح
 لم يحب ولو شك في الرضا والجمع عليه لانه قبل ان يامر بالمقصود لا يقال ان هذا
 في عضو مجمع عليه فقل ان هذا الصالح على شك في جميع ان كانا فاسببه الشاك
 في جملة الصالح والشاك في جملة الصالح بعد مطلقا ولم يذكر ان هو يامر بها
 الخلاف بينه وبين جعفر قوله الا ان يحقق ولا يقال الاحتجاج بالاستصحاب
 الاحتجاج بصلاته الاولى قبل فعلها باحتياط في كل لان الاول هو العام وهذا
 كالحاض والخاص مع عدم قوله ويرى بان هذا هو الحق في كل معناه
 ولم يذكر المعنى الثاني وهو في المجموع انه يعقب لشك في الترتيب في كل قول واحد
 غير مرجع عنه قوله هذه طريفة العادي وانما هو بين ابعاض الوضوء وابعاض
 الصالح لكثرة الوضوء في الصالح وقبله في كل من ان هذا قوله اذا شك احكم
 في صلاته فلا بد من اتيان امر ان يعاين طرا هذا ذلك الى الصواب وقال في كل
 في الوضوء ان السطبان ليقا في كل من السطح ولا في كل من السطح
 او يجب بها فاشارة الى انه لا يعمل فيه الا باليقين **الموضع الرابع المثل**
 في هذا قوله تعالى اجعل الحب منكم من الغايط وعن علي عليه السلام قال فليست
 الله الوضوء كقوله الله علينا من الحديث وعطو ما لا يلب من سبع من حديثه وتقطيع
 بولي وديم سابل وفي دارع وديسعة قلا الفرو يوم مصطبح وتقطيع الصلح
 قال في الشرح وما نافي حمله نافي بعاصم وادعى الاجماع في ذلك والعقيد بروي
 عن طري في ذلك كره انه لو طر على المتوضي في حال وضوء ما بنا منه لم يبطل ذكره
 في كل الصوم لا يبطل بنيه مطقة وكذا على الامام يحيى وعلي بن محمد والعقيد
 وخرجه ابو مضر لم لان الاستقاض حكم ولا بدت الشئ حكم في كل له
 والزموا مثل هذا في الاعتقال انه لا يبطل بالاجتناب في كل الاغتسال
 قوله ما يخرج من السبيلين يعني من الاعيان الفجسة فاما البود والحض
 فقال القسم انه نفق لانه لا يخرج الا بيله قال طردل انه لو خرج من غير
 لم نفق مكنك اذا دخل سبيل في فترجه ما خرج من غير له لم نفق وقال
 في الامتنان نفق على رأي العترة خلافا للقسم قال ولو اطلعت البود
 وانما لم رجعت لم نفق على رأي امة العترة واحب قول في ثلثي انه نفق

المحرم
 ٢٣

قد اراد الحافظ

قال في شرح

في شرح قوله تعالى

قال في شرح قوله تعالى

قوله معتاد كان او غير معتاد المعتاد اجماع وهو البول والغايط
والتي والنخ من لبن وامسا غير المعتاد مثال لا ينقص وذلك كالبدن
والخضار والورق من القبل والوديع والمدي وقالوا لا ينقص البول
والمدي واما طاهران **فان** قال من والحقيقي اذا غيب في ذكره
منه بحيث لو لاها لخرج البول لم ينقص وضوءه قال الحقيقى وكذلك لو راى خارج
قبل بعثه الى المبلغ موضع المظهر فان بلغ فهو نجاسة ظاهرة كما
قالوا فيما ينزل من لا تنق قال سيدنا ولعله يريد ما نوع الجنس وله النور وخالف
فيه الاثراني والنظام وابو موسى قالوا لا ينقص قوله المنزل للعقل بحسب
من مقتضات النور الى لا ينزله معها العقل قالوا لا يصح ان يعرف زواله
بالنور ولا لا يحدث النفس وكذلك عن عرض ميسل فالخففة والخفقتان
المعتادتان تعقبنهما لا اشكرك وفي الحقيقة انه لا يستثنى من لوم المنزل
للعقل شيء ذكره في الشرح فان الحقيقى لا ينزل معها العقل فلولا ان ينقص
قوله على انه حال كان لان النور بنفسه حجب ما عذبنا وقال شروعية
انه منقصة الحد بعد فاذا افضى بمقعدته لم ينقص وضوءه على المشهور
لشروله قول آخر انه ينقص ذكر ذلك في المهادب لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا قام العبد في سجوده باها الله به ملكه يقول عبيدي روجه عندي
وجسدك مشاهد بين يدي قوله وفي حكمه الاعي والجنون وهذا اجماع وفي المهادب
قال من قبل قل من عمن الا وينزل فيحتسب احتياجا قوله النبي صلى الله عليه وسلم
وقال كوشل لا ينقصه القوم هو المشهور من من قبل هذا ضرورة الدواع
خلافا لزيد بن علي ومن قبل من قبل الفهم مالا يمكن وقوفه في الفهم في الوافي
وعينه قوله بلغة من يقدم كلام في الفهم انه طاهر واما البوم فبما جعل
اهل البيت هب حكمه حكم النبي في النجس والنجس ومن في هذا في اليا قوله
عن زرارة واحدا اقوال ضالة وتخرج للبر من ما تقدم في الما الخارج من الفهم
حال الفهم انه كالهم في النجس والنجس وقوله صل لثا في النجس
كالهم في النجس كالتقوله البوم السائل مسلك الهادي وم يتفقنا رآه
لا ينقص الا الاستيل لكن اختلف في حده وفي الشرح عن مع ان يتعدى
الى الموضع الصحيح قال ابو موسى فلو غرس بالابرة وخرج البوم عن موضعه فبما قبل
وقبل بقبضه بالشعبه على قول الهادي او بالقطر وهذه المسئلة بمفهومه

على المشهور بالخارو

على ان المعبره بالخارج دون المخرج واختار هذا في الاستقصاء وفي شرح
الابا انه احب قولنا لما صار العصب منها ان لا يعينه بالمخرج فما خرج من السبيلين
نعض سوا مكان ط هذا او نجحنا وهو قول الباقر والصادق وكذا شرح قوله
من مكان واحد فيمثل والمخرج الطويل كالا مكنه ومثل بل هو مكان واحد
ما لم يخلل موضع صحيح فخران يضرب بالتوجه في موضع كل شوكه مكان قوله
ووقت واحد فيمثل الواحد ما اذا شق لم ينقطع **فان قيل** اذا اخذ الدم
بالقطنه على وجه لوله شال وذكر ابو مضر و ان لا تنعض وقال محمد بن
نعض وهما قولان للمرحا هذه في لياقوته قال ابو مضر لو تعبدى الدم الى العصب
لبدل من لما حوله لم ينعض قوله ان كان يد بالقطره ينعض هذا ذكره
في الشرح عن م بالله لكنه قال ان كان شايلا وقال ط ينعض ان كان هذا لها
لا مغلوم باي مثل ولا مستويا ولا اذا انشرو في الشرح عن المكنى وضرب لا ط
ان المساموي ينعض وقال لا تنعض وغفل قوله باننا لا نعلم خن وجه من موضع
واحد فلو علم باننا نغز بالابره ينعض فيمثل ومن ههنا نذكر ان مراده يوافق
في بقض الوصو وان خالف في النقيض وكذا باقي مما خرج من المحاط قوله الى ما لم يحق
الاستقصاء وتعليقهم ان ما لا يبلغه التطهير كما لبا لن بدل انه لا بد ان ينسل
في الذي لم يحق الاستقصاء في مثل وان لم ينسل والى اللغايه اذا لا يبلغ ذلك المكان
الا وهو شايلا قوله مكشوما او كثر في مثل ولو غفر وان قوله والعلق اذا انشرو
الى اخوه هذه المسئله ذكرها في شرح ابي مضر عن ابي عبد الله عليه السلام وهو الصادق الملقب
واما مض بالهجمه فهو من قوله انضه الامرا اذ الله **واعلم** انه قد صرح
في الكتاب بان مثل لعلق ينقض من غير تفصيل وامامض البقعه فيمثل
وسنظر هل سال ام لا مثل وانما اختلف قالان العلقه مض وناخذ في مضه الواحد
قطره والبقيه نفري وفي مثل لا فرق بينهما ان العصب بما يسيل لعب سفق طهرها
الا بما يلحق ان في بطونهما ولا ينعض ولو كانت لانه يصير اليه من داخل لكنه
يناعلى الغالب وهو انه يسيل لعب سفق العلقه وقيل ان شايلا في هذا بقوله
لاننا اذا سقبط لسيل وهذه ذكره ص بالله في المكنى وقوة العصبه قوله
في قول وقتل لصلو والوجه قوله صلى الله عليه وسلم لا يستقصاه موضع
لوقت كل صلوة قال في لياقوته ومنغض يد حول الوصل المنحصر لا يوت
الاستقصاء من وي العصبه عن المكنى ان وضوها ينعض يد حول وقت

الاشتراك وبالوقت المتخلف ايضا قال وقولهم انها تجمع مع المشاركة المراد اذا
 قوضت فيه لا قبله واما وقت الاصل في فلا ينقض به ويرى ان يومض عن
 ان وضوحها ينقض بوقت صلوة الجنب قال يومض هذا اذا قلنا انها فرض عين وفي
 البيان لا ينقض به لانه ما دى وقال في محمل ينقض بغير وجه وقال في محمل
 وهو كذا عن قرب الله وقال في محمل صلوة وضو قوله النفا للثانيين خلافا لبعض
 الانتصار وعن شرب بعض الاجل اليش فلو لم ينفذ قد علم في محله واوضح وجعل العمل
 لاجل الايلاج ولم ينقض لوصوله لم يشر قوله كذا يرا العسان حاصل ذلك ان
 المعصية اما ان يكون ناعضه بنفسها كالكنا والتكرار او لا ان كان الاول بعض
 ولا يشر في ان كان الثاني فاما ان يقطع بغيرها او لا ان لم يقطع فاما ان يرد الخبر
 كونه ناعضه ام لا ان ورد الخبر بعضه وذلك في محله اسيا الغيبة والتمويه
 وادعية المسلم والكذب متعديا والفهم في الصلوة وان لم يرد الخبر لم ينقض
 لانها محتملة والوضو لا يطل بالشك وعن قرب الله والحق الاصل في المعاصي الكبر
 من بعض وان قطع بغيرها فاما ان يكون من افعال القلب ومن افعال شارب الخراج
 ان كان الثاني بعضه وان كان الاول فاما ان يكون الاقرارا وغيره ان كان لا يشر
 لم ينقض وان كان غيره بعضه فاما ان كان او اعتقاد قوله ان الكفا ينقض
 ولا فرق بين ان يوجب كفه او فتننا عندها يدي والستر والناصر لقوله تعالى
 لين اشركت لم يثبت عملك وخبوط العمل بطلان حكمه وفي الاحتجاج
 وقال في محله على وجه وضو وهو الظاهر من قول من ان ما اوجب لم يشر
 ينقض قال يومض وكذا الرده ومثله في الاستتار للمرابيه فنقله
 ووجه الخبر كونه ناقضا الى اخره من عمل للمرفوع واحدا لا ينقض وميل له
 قولان واما الكفايت فنقولان ومرتبة الخبر على بطلان البواب في الغيبة
 والكذب وعلى الاستحباب في ادعية المسلم والفهم قوله الاضرار على الكبر
 كبره بالاجماع والاضرار هو الامتناع من التوبة ويوجب من معصية اخرى كخروج
 النظام لليلة فان ذلك ينقض واما الاضرار على الصغيرة على كافي على انه كبره
 وقول في هاتم واهل البيت عليهم السلام ليست بكبره قوله والبيان في بعض النسخ
 هذا احب قولين ان الكفا ينقض قوله ان صلوة الفاسق مع قيل لان احب لم يرد
 بالاعادة قوله كذا في محله لان الحسن البصري يقول الفاسق من ايق وعمل
 لان ابا علي يقول لا تترك فعله كانه باغتنا عما حدث بكبره قوله وعند الناصر

قال في محله على وجه وضو
 هو الايلاج من غير ان يشر
 يومض انما ينقض بغير وجه
 ما يشر كما يكون اما الخلف كذا

قال في محله على وجه وضو
 الفاسق وانما ينقض بغير وجه
 ان ناس من من سبق باعادة ما كان
 في وقتها

الى اخره ومن ان الناصر يقول لاصول الفاسق وميل ان خلافه في بطلان التوبة
وانما بد بالاعتناء ترك التوبة لاراد الله تعالى مطالب له وان لم يطالب وميل
اذا اطوب بالاول اظهر قوله واذا الممثل قال في التوبة اذا قال يا كلب
او يا من الكلب لمسلم استغفر صوم ولا عين بصلاح الاب وفتادة وظاهر
الخبر وصكلام الكتاب في سؤى اذا بالفتنة او غير قوله والفتنة في
في الصلوة وعن شلا منفض وعن منفض من غير ان لا قال السيد هذا
ان تفتنه في منفضه لا نافله فلا يفتن من صوم لان له ان يتكلم في قوله
ومنها الحرم حاصل الكلام فيه انه اما ان يحرم على فعل صغيره او كبيرة
ان كان الاول في الكافي عن ابي القاسم والحسن بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
وابي هاشم وغيرهم ليس بصغيرة وان كان على كبيرة فاحتمل في هذه المسئلة
على اقول الاول ما في الكتاب عن الهادي والقاسم والناصر انه كبيره مطلقا وهذا
قول واصول بن عطاء واخي له بل واي على واي في القسم من المعتملة وقال ابو
هاشم وابوصيد بن الصمري الحرم كالحرم ان استتر كما هو الاجله كما ذكرنا
او فسقا كالحرم على الاستخفاف والمسئل احكام الحرم على الفتل ومعه هذه حكاية
ضرب عنم وحكا على جليل عنه انه لا يشترط كذا مطلقا قال في حاشي الاقادة
اما اذا استتر كما هو الاجله كان كفرا او فسقا فان الحرم كالحرم اجماعا او بغير
حكمي انه ان عزم على الكفارة كفرا على الفسق ولا يعسق فيه حكايات عنم بالله
مختلفة وفيه لزوم وايد وقال صاحب المعنى ما عادت مضرة الى غير لم يكن الحرم
كالحرم عليه كالقتل مالا كان مثله كالسرب وقال احمد بن داود ما كان محله
القتل كالكبر والرياء كان كفرا وما لا فلا وقال ابو مضر بن ابي نضر مثله بفعل المعوم عليه
فلو عقبت بخرقة النكاح وهو عازم على النكاح ان لم يفعل لعزم وعليه وان فعل لم
قوله عندهم بالله هذا قوله الطاهر قوله استغفر صوم بحسب الداد بالاغتفا به الحرم
لانه يعبر عنه به صكما قال المصنف في الحج ونسب الحج ويعتقد فعله وميل على طاهره
ويكون من باب لا اذنه وفيه نظرا والاول اجماع قوله والنقيب لا يبرء له حكمة بالشك خلا
المتن من الافعال في الصلوة عند لم يفسد لان الاصل خطا لان قال قوله للرجال
صل وكذا الحنفى وفيه نظرا لانه وان حرم عليه فلسنا نقطع بكبره قوله مع العلم
بانه لا يجوز انما استتر مع الاجماع على عهده لان كبرا احصيه مشروط به وهذا يستلزم
على احد قولين ان لم يترك كبره وان الكبيرة بعض لان هذه المسئلة ذكرها

٣
من غير ان يكون مستتر
في الكلام
٢
في الكلام
٢
في الكلام
٢
في الكلام

٢
في الكلام
٢
في الكلام

في الشرح للم وقوله ضرب على أصل القسم ويحيى وقوله قال ضرب فسلط
 م وط والجرياني عن لبس الخزيين فقالوا ليس كسنة وفيه انه عظيم قوله ولو لمسته
 لا بتر ثم توضع ثم ينقض وضوء هذا لبس في الشرح ولعله للامير وقد تعلل هذا
 بانه مضطر وهذا التعليل ضعيف لان الاضرار ليس الا الافتناع من التوبة لا الحيل
 معصية فانه لو عزم على التمسك لم توضع ثم يسل بطل وضوء بالعتل وقد ذكر
 في الانتصان فقالا لا توضع لبس له فاحبه قوله وابوها شتم انه لبس بكبيره
 لان دليل الكبر وقع على لبس دون الاستمرار واحب قوله انه كبيره وهو محال
 عن قاضي القضاة فكل كلام اللع يسقيم اذا طنا الاستمرار لبس بكبيره فان قيل
 وما لب لبس على كبر المعصية اذا لبس الخزيين
 قوله ولم يستش رحمه الله يعني لم يستش على حليل وانما تكلم الامير قوله دون
 الخزي لان اخر الوقت نفوت له صلاه وهذه اذا لم تحش فوت ~~الوقت~~ اذ لو خشي فم قد ورد
 والفقه وبعضه لصاحبه بعد الوقت قوله على حسب الخلاف معناه ما عشرين دراهم قال
 في التفرير وقيل خسته وفي كلام المعادي والناصر واحدا من يحيى ما يدل على انه يفسق
 بدون ذلك وفي كلامه مراخضه درهمين من عتبه حاله فعليه اعاده الوصول ثم من
 بقاء عطا هذه وقال يفسقه ومنهم من تأوله على حقل لدراهم وهذا بخلاف الصلوة
 فانه لو طوبى بالمسير لم يجر صلاته الا في اخر الوقت لان اكوانه معصية من حيث انه
 ما مونت بالخروج قبل صلواته ان لا يجر صلاته الا في اخر الوقت لانهم مطالبون الا اذا
 منع من ذلك اجماع **فأبدا** لا ينقض الوضوء من المراء ولا من التزجيب بالاحكام
 بين اهل البيت وهو قول ج وهو قال شمس غير المحرم من غير حائل ينقض
 وفي الملوحة قولان وفي المذهب واذا المسته في انتفاض وضوء قولان وينقض
 الوضوء عنه اذا المترا حيا للزجيب بابل من حقه من غير حائل ولا ينقضه اكل ما حسته انما
 وقد نزع ذلك وهو قول للفرقيين وعامة الفقهاء ومن ابي هريرة وانزوعا يشبه
 ينقضه ومن حمله ينقضه باكل لحم الجوز **باب الغسل**
 يقال غُسل بالجر كالمطال في الغسل ما لغم هو للفعل وبالفتح المصباح واما
 بالكسر فهو لما يغسل به من شبهة او متابون ونحوه لك قال الاصمعي ومنه الغسلين
 وهو ما يغسل من ابدن اهل حرم من ابرما تشجيك باسمها ونسأله الجنة
 ونسأله الجنة واليون وهو لغشول ايضا بفتح العين وضام السين والغسل ايضا
 قال بك هذا مغتسل يترد وشراب فالمغتسل الموضع الذي يغتسل فيه فهو

ان كان لبس الخزيين
 فانه لا يفسق

وقد قالوا في سلبك
 وانما يحسن في طهارة
 وجهه فترى في الغسل
 الوجهين بينهما على سوا
 يكونه فاشبه وانما يحسن

يعني غير المحرم المحرم
 المحرم المحرم عليه
 واما ما روي في قوله
 انه يفسق

مشتبه في الصلاة في الصلاة واما معنى الغسل في الشرع فهو طهارة الماء من قعر
 التراب الى قعر القدم مرة وبالنسبة مع الماء لك قوله افزال المني عن شوط في الصلاة
 المني مشبه واما المني والودي فمفصلا وعن الاوي يشبه مدي الودي قال
 في الانتصار دسني لانه يراو ومنه سميت مما لما يراق فيها من الماء وهو ايضا
 غليظ له زح الطلع نطبا وريح العين يا بشا وحب يصغر للهرض وتجر اذا الجهد
 نفسه في الجماع ومفي لزاها اصغر فيق وقبض خرج والاغلب عليه ان يستنار
 قوله على ما حصله ط وهو قول وج خلافا للشر ومحصل قوله فان وجب هذا
 مع ذكر الاحتلام الى قوله لانه لو وجب هذا مع ذكر الاحتلام في هذه نظر لانه
 لا يقتضي على نفسه والذي والا فاجده انه لو وجب هذا من غير ذكر الاحتلام
 الى اخره والقصد ان يقبس الاحتلام على الافراد وفيه نظر لانه قاتر الاغلب
 على الاخف ولانه لا يمنع ان يكون للشيطان حكم مع الاجتماع مخالفا لافتراق كل
 والشهوة قوله ولم يك ذكر حنا به وجب عليه الاغتسال من هذه خرج كقول
 من ان خروج المني من غير شهوة بوجوب الغسل وطاؤها على انه لا يلبس
 سواء ومنه على ما ذكر ان يكون صحيحا لمستم ولا يكون احب تقربه وان يكون
 في موضع يمكن ان يمس منه وان لا يكون فبدأ اغتسل من اخر نومهم فيه او غيره
 غتلا واجبا وعن من ماله لا يجب هذا القسم حتى يتقنهما اذا است هذا
 لمحصل المسئلة انه ان يقن المني والشهوة وجب وان يقن عندهما لم يجب وكذا
 ان شك فيهما خلافا لما كان على ما تقدم وم ماله لم يقن المني باليقين وان يقن المني
 ويقن عدم الشهوة او شك فيهما فلا خلاف بينهما والاخوين وان كان لعكس لم يجب
 وعن احمد يجب وان يقن المني وظن الشهوة فقال الاخوان وعجب وعن من ماله
 لا يجب وان كان العكس هو ان يقن الشهوة وظن المني او يشك فيه لم يجب
 خلافا للمر في الظن والاحباب في الظن والشك لم يحصل من هذه كله ان لا يجب
 الغسل الا في صوتين وهما حث يقن المني والشهوة ويقن المني وظن الشهوة
 ولا يقال وشك في الشهوة لانهم ذكره في الشرح في مسئلة الموت لم يحصل الظن
 وضواحه لا يجب الا اذا اتيقنهما فقط **فاما** لا افترق المني والشهوة مع شرط
 ذكر ذلك ضرورة باب في الشرح وح ومحمد وقال ف افترق بينهما شرط فلو امتنع
 قضيه الذك حتى سكنك لشهوة ثم ارسل وخرج المني فلا يغسل عليه وجب و
 خبر ان احبها فاذا كان المني فمعه الغسل والثاني فاذا كان المني لما لا فرق

النامس المني يكون
 رعد كزوج العجوز
 مراده عن البرية

الشهوة

فقلنا هذا معيد للاول وسرع وانذاره الامام يحيى قالوا هذا يتناول على الاغلب
انه لا يخرج من ملامحه حقيقة قوله لا يبطل الاحتياط متى قين وبدا بطل
ذلك بمسألة التوبة قوله والاحتياط متى قين الى اخره لا يقال هذا بطله في عمل
التجاسه بقوله لا يبطل بطله لان ذلك في امر اخر وهو كيفية التوبة في حال
كلامه هنا في الاحتياط لا في الاحتياط قوله لا يبطل الاحتياط في ظاهر كلام الهادي
وكانه يعتبر الاحتياط في امرين توارى قال في الامتنان في قول الهادي
اذا اذنا يقضيان من يقضيان حق من ختان ختان وجب لا يغتسل الرجل
والنساء في ذلك سواء اظن في هذا انه اذا امتسحتان الرجل ختان الرجل او ختان
المرأة ختان المرأة او ختان الرجل ختان المرأة وجب لا يغتسل قال في
واهل ان كلام الهادي يحتمل ما ذكره الامام ويحتمل ان قوله والرجال والنساء
في ذلك سواء اي في وجوب الغسل اذا امتسحتان الرجل ختان المرأة لا ارضيه
اذا امتسحتان المرأة المرأة او الرجل الرجل وامسح وروح وشفا عتبر وتوارى
الحشفة حجة الهادي قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا جاء من الختان الختان وجب
الغسل وحجه موع اذا انفق الختان فان وتوارى الحشفة فوجب الغسل
قال في الصحاح والصيا الحشفة ما فوق الختان وفي الاحتياط في الحشفة الرد قيل
الاخلاف في الحقيقة اذ لا يلتقي الختان الاوقد توارى الحشفة وحده في التزويج
عن ابي ليلى عن ابيه وحده في المذهب بلص قال وانما ذكرنا الحشفة وكذا والمحب
قوله وهو مكه حب يحيى يعني وجوب الغسل وان لم ينزل وللخلاف لب اود
وبعض لانضار قوله في قبل ودين في الشرح من رجل وامرأة من رجل وميت
الفاعل والمفعول به وهو قول وش وكذا الابلاج في البيهية وهو قول
خلافا للاح فقال ذلك لخفض في فخرج الادي قوله لانه لا يوجب الحب يفهم من هذا
ان الحب يحكم عليه قوله اذا اجنبت الى اخره لا اشكال انه لا يجب عليه وامامنا
الولي فيسبيل ياتي الخلاف في امتناع في قول با واحد قوله م يجب وعلى احد قوله
سحب وهو الذي ذكره هنا فيسبيل والامر على سبيل التعويد ولو كانت النسبة
لا يجر من معبر هو في هذه الحالة كبر الامتد حب له موافق قول من لا يوجبها
قوله ان يكون حكم العبي في ذلك حكم الضبيته يعني اذا اجنبت بان في دفع
لانده طيف على قوله اذا اجنبت او اذا اجنبت بان جامع قوله فان ارادة قرأة
القران فالصاموت مسل هذا وفاق لان هذا فعل محظور وهو قرأة القران وقت

والمنقول

والجانب الصغير
والجانب الكبير

وافقت قول من لا يوجب له فيه ولم يجب عليه الاغتسال في كل وهو قول من
 والمهدي والعقبة لان ذلك مما يبلغ اليه في فزجهامره والكافة بعد اسلام
 اعني اذا اجنب وجب عليه الغسل ولا يقال لا سلام يجزى قبله لانه يجزى
 المستقبل فام سقط عن الكافر وفي مذهب من انه ولو ان لكل لصفا انه
 يغتسل والثاني ان غسل الجنابة سقط عن المجنون بعد افاقته وانكاره بعد
 الاسلام وحكي في الامتنان عن شريك من انه ولو كان يغتسل اعادة الغسل
 عند فلاحه لا وجب اذا لم يجنب الكافر فاما ان يكون قد تزلزل لم لا
 لان لم اسجد لم يجب وقال جده بن جبريل حب وحكا في الشرح عن بعض اهل البيت
 واما اذا كان قد تزلزل في حاله اشار الى انه يظهر لانه قال اذا استلم الكافر
 طهرت نجاسة كفره وقيل ذكره من انه لان الرسول صلى الله عليه وسلم لما جعل
 المدينه محكم يطهره فواضح ان يكونه لم ياتهم بانها وفيه واجب اذا غسل
 الكافر التوبة لم يجب بها غسل ثانيا ولو ان بدقه اسلام ولم يغتسل ببدنه
 بعرق ولا ما لم يجب فان ابتل ببدنه فعليه الاغتسال ويورد هاهنا في المعايير
 ويقال ابن جبريل حب عليه الاغتسال لا يغتسل له قوله يجب خارج العشر والركوع
 من ماله التشبيه لهذا فيه نظر لان الواجب من عدمه لكن توجه الى الصبي بعد
 البلوغ وتشبيهه في الكافر فيه نظر لانه محاطت قوله قال ص جعفر في بعض
 الفتوح وفي حاشية في مجموع علي حليل فلا كلام عليها وفي نسخة وفي مجموع علي
 حليل مقال فيه انه متقدم على ص جعفر ونحوه بان ههنا في القطعة التي رواها
 لما ائتمت بالغرف وانما عادت الغسل بعد م الغيبة فيل الا ان محضات مذهب
 من لا يوجب قوله بغير الولادة الى اخره الخلاف في الغسل ايا في نفق العبد
 فذلك لجماع قوله خروج البول والغايظ فيل الموجب لموت والمخرج جليل
 وقال علي حليل الموجب لخارج وهذا من الاسباب النادرة ان البول يوجب الغسل
 وقيل يورث ذلك في المعايير واعلم ان اول غسلة بعد الخفاف وجب واجبه والايت
 مسح في محض من اول الغسل ولو غسل لا ثا ثم خرج اثم غسا ولو خرج بعد
 الثانية بلغ ملا ثا وساق في باءه على ههنا في الجنابة ان شاء الله تعالى **الاصح**
الثاني قول وان تحضبت فان كان الجنابة فانه فطاهر وكذا الرجل
 للعدو او خضابا تشبهه فان كان لغير ذلك لم يجز لانه تشبه بالنساء وخرج
 الا من احسن من ههنا جواز لان لفظ الجنابة يصلح للذكر والانثى والاصل الجنابة

انما هو الاصل في حكمه
او هو ما جعل في التواضع
كاله لا وهو ما

هذا الطاهر من الايمان دليلا عليه في ليل حوله بعلاقيه وفي تحليل الشرح ما يفرق
 منه جواز منه بثوبه الذي هو لا يسله وقال في الروايات لا يجوز الا بما انفصل
 عن الامتنع من كسبه بل انما يلبسه وقال لا يجوز ان يحمل الامين متاع في له
 من غير ان يغسل او يتوضأ في الشرح والاستحباب لوضوء وعن من يستحب وعن ابن
 عمر عليه ذلك وفي لا يتفق ان المختار انه يستحب لوضوء واستحباب الغسل ولا
 يجب لانه ضلوكه من الامتنع الغسل وتركه فالفعل هو الافضل والترك تركه
 قوله انه لم يجد لما والواحب هنا كالتواحب في مسلة الحايض اذا ظهرت واراد
 وطبها عليها سببا وقوله لقراءه جناحي مقلبا وعن من يسه ولو لم يغسل وقوله
 في سبب من حمله وعن بعض من شجوازه واجاز ذلك داود منه وامامنا
 والحب يشاء لي بها ايلت لثارت في الروايات اجازة علمنا ان وبعض من حمله
 بعضهم وصح من روى عن من يسه الميزان قيل وهو الصحيح لانه صلى الله عليه
 كسبه في ملك الرعم يا هل الحكماء لا به مع كونه لا يطهر ون من الجنازة ولو اغتسل
 حوله ولا مرة الثمان اعلم ان هذا قول الحادي وصحنا من شانه لا يجوز لايه ولا بد
 في كسبه من الحادي دون الابه اذ لم يقصد الا لاوله من تجوزة ذممة الجنب لا بد من
 الغتبه ومن حوله ان الحايض من كراهه تعالى في وقاات لصلوة وتصل في تكراره اجبت
 ذلك فلت لا يحلوا اما ان يقصد الا لاوله وغيرهما ان نصبها لم يجز عند اكثر العلماء اجاز
 داود المحض في الاثان ومثله من من عباسه كان نقرا وترده من لثان وهو حله
 يقصد الا لاوله في سرج الابه لانه احوال عن الحادي وش لا يجوز وعن من يسه والناس
 والمحض من حوله دون الابه لا الابه وعن ك جواز دون الثلاث وكما ذكره في حله
 قال ابن مهران وثوي في حله في شح عن ذلك وقال من اجرت به العادة في الا
 فخر في تحليل الابه الكسبي للاستحباب قال في الشرح وما روى عن من يسه على من يابه
 عن علي عليه السلام ان الحب والحايض يقرن الابه والامتنع وعثمان البترهم فيه لسر الله
 ويقنوا لان النبي من المحاب غير صحيح قال النواوي ويجوز امرانه على الثلب وهو كذا
 ذكره في كراهته وفي الروايات لا يجوز قوله ولا بد من دخول المستحب في المسلة لانه اقوال
 الاول جواز الب دخول واللبث وهو قول احمد واسحق والثالث المنع مطلقا
 وهو المذهب وح وك والثالث الشجور عاير وهو قول شرح ليلنا قوله صلى الله عليه
 ان المحاب لا يحل الجنب الحايض وهذا عام في حقه من قوله تعالى لا تقربوا الصلوة

اي عليه السلام

كالتواحب به

في

وانتم سكارى ولا جنب الا عارى سبيلا واحدا في موضع الصلوة واهل المذهب
قالوا بل اراد الصلوة وقوله الا عارى سبيلا يعني اذا كان مستافرا وعدم المأ
جاز ان يقيم ويصلي مع ان التلويح لا يرفع الجنبه وان جلتاه على موضع
الصلوة فالمراد به اذا اجنب في المسحاب قوله بينهم اذا اوجبوا لثياب فقال
الامام يحيى يخرج على كل حال قوله وكذا في المحابث لا يمتثل المصنف هذا
قول القسمة وح وشرها في الفقهاء ووا في شرح الابانه عن المهابدي
لقوله تعالى لا تمسه الا المطهرون وعندكم بالله محرم وهو قول ابي علي وقا
القضاة ووا في شرح الابانه عن لنا صرون يدبر على وكذا في كرم الله
في مذهب به لان التلاوة اذا حازت جازا للمشرق والوا والمحدث طاهر وحل
في الابه لا نه لبعض الجنب مع ان المشرقة اللوح المحفوظ لا تمسه الا المطهرون
بالعصمه وهم المليك كنه والا كان يلزم ان يقول الممتطهرون قوله
احمد بن سلام هو مذهب هذا المذهب ولم يسمع مخففا الا في عهد الله بن سلام
الحبر ومحمد بن علي بن سلام عيا في علي الجبائي قوله وهو كذا يحب على اصل
العصر حتى ادرهم وغيره لان فقر القسمة في المصنف قوله والا تمس عليه الا اجماع
وعن صوابه لا يذهب الى المحابث وبما شره بالجنس ولا تمس المصنف بالجنس قيل
فلعلم ان اراد الم بيا شئ المسحاب بالجنس وعن معوضه اراد صوابه اذا
كان ينجسه وعن الامير بدر الدين لا يجوز ان يقرأ القرآن من فمه نجس وقد ذكر
النواوي في الاصل كنه وحينئذ في الجبائي وبما شره لانه قال في الشرح
منجاسة نعم جميع الابدان عينا محض معا قراءة القرآن قوله اذا اراد
الاكل الى اخره اما اذا اراد الاكل فحلت في الحب بعت انه صلواته كان اذا اراد
ان ياكل وهو جنب بمسئل مده والمفهمه في معناه ذلك لان الغرض من غسل
ما يباشر الاكل واما الاجل النوم فلان عمر قال للمني صلى الله عليه واله وسلم
انه تصبه جنبه من الليل فقال توفى وغسل وكذا في قوله واذا وردت
مطلبا في موضع لا يحب غسل على غسل ابدن والنم ههنا في الشرح
قوله ومعه مسح الشرح وفرجه وهو الذي وترد فيه الحب يث قال في
الانقطاع والا غسل الوضوء الكامل اذا اراد النوم وفي الحديث من بات
على طهارة بات ومعه ملك ومن بات على طهارة مات ومعه خيطان مودود
تمام الوضوء وعنده فيكون احب مما قبله والاخر افضل قال في معناه ولا يمتثل

انما لا يمتثل
وكره الجنبه
حان للمحبة
التلاوة وقال
كان ذلك في
الصلوة مفسدا

ذلك للحائض لانه لا يؤخر في حله ثما وفي الجنب يحق منه ما له فيجب عليه
 ان يقول الغسل لعل في هذه المسألة ثم ذهب الحادي ان ذلك واجب
 وكذا في شرح الاباء عن الناصر والحاكم في هذا قوله متلما اذا جامع الرجل
 فلا يغسل حتى يقول ولا يزد به بقية المني فيكون منه بالاداء والاداء
 والنهي على فتاد المني منه وانما بقا المني ينمى كبقا دم الحيض
 في الرحم وقال في شرح وماله في شرح الاباء عن زيد بن علي ان ذلك غير واجب
 وعن المهدي احمد بن النور كالبول لان اعضاءه تراخي في غسلها
 بقا اذا ثبت ذلك بالجنب ما ان يكون ذكر او انثى ان كان انثى لم يغسل
 البول لان مجزاة غير مجزاة المني وان كانت ذكرا فاما ان يكون عن نزال او عن
 التفت الخسائين ان كان الثاني لم يجب وان كان الاول فاما ان يكون
 فوضه التيمم والغسل ان كان التيمم فذكر الفقيه في كتابه التيمم
 انه لا يجب عليه ركعة او تحنيط لان التيمم لا يرفع الحائض وقال في الزوائد
 عن ابن ابي عمير ان انه يجب قال سنده با وهذا اظهر لانه اذا وجب في
 القوي وجب في الضعيف وهو قالوا من قضى او تيمم قبل ان يستنجز
 لم يصح ذلك فصار المانع منها على سوا الا ان يقال البديل انما هو التيمم
 النهي عن الغسل ولم يرد على من لم يمسح وان كان موضعه الغسل فان اغتسل
 بعد البول والتعرض اجزاء وذلك ظاهر وان كان قبلها لم يجز غسلا
 ولا صلوة خلافا للفقهاء ومنه وان كان بعد تعرض قبل البول اجزاء
 الغسل والصلوة عند انقضاء الحادي وعوط واما على قول الحادي ومن
 فان كان في اخذ الوقت لم يجز الغسل واما الصلوة فعلى الخلاف
 الذي في الكتاب وان كان في اوله صند الحادي لا يجب به غسل ولا صلوة
 وعند رواية محمد بن الصلوة على ما ذكر ابو مضر وميل سانه وماله في التيمم
 كالولب في كونه مطهر على وجه المني والبديل على ذلك رجلا والصلوة عليه السلام
 التي كسب اغل جانب ومبانيات بولها مع التيمم عليه السلام هلكت بقا وجها قبل ان
 تنبوا له قال نعم قال فالولب واللبان قوله وهو اختياره وهكذا رواه
 في لولب يات عن ابن فضال وع في الشرح عن زيد بن علي قوله الا انه لا بد
 من البول او التعرض والوجه النهي عن الغسل قوله الا ان يتيقن خروج شيء

لا يغسل قبل البول
 بل لا بد من وقفة

من وجب له
 ذلك لا يجب عليه

في قول من لا يغسل قبل البول والصلوة

اعلم ان هذا

٢٣
سبيل الغسل

اعلم انما اذا اغتسل من بال يخرج منه شيء من المني فاما ان يكون وب بال
الاغتسال لا ان بال لم يجب عليه غسل على المذنب وفي شريح الابان
عن شريح وقال لا يجب الا باستحالة من سهوم وهذه تخالف
ان يخرج المني كفي وط ما ولت على ان هذه احتيازة وتلك بخروج
او قولان واما اذا لم يسيل قبل ذلك وجب عليه غيب فاج خلافا لاف قوله
واستحبنا عند مراد الله اعلم ان لم يخرج من غسل ولكنه قال في الهادي
من اغتسل الجنابة قبل ان يدخل من اغتسله وكان طاهرا وان
بال بعد ذلك اعاد الغسل ولم يذكر التأخير في هذا وقال في الزيادة
يؤخر الاغتسال ان لم يخرج منه البول الى ان يحشى في مثله لصلوة فقال
ضربك ليس الامر الا قول واحدا انه يجب التأخير وهو ما في الزيادة
وما في الافادة مطابق لمعمل على هذا وفي الزيادة عن الناصر الرضا
انه لا يجب التأخير وما في الاستحباب على من حبس ليلته وابو مضر قال قول
الزيادة انما تقول على الاستحباب وسئل عن من قال لغزاة
لا يستحب وصل للموت في الوجوب قولان تنبئنا لك كلام على طاهر
قوله يجب الغسل والصلوة وعمله للصلوة الاولى ليل لا يجب من الغزاة
ولعل ضربك يقول لا يجب بعد الموت اما اذا اخر وصل ثم انكشف
ان في الوقت بقبه وبال فعلية الاعاد ذلك المشيم اذا اوجبا لما في الو
بعد الصلوة وكلام الواي اذا كان في الوقت قبل وضربك لا خلاف
واما اذا كان بعد وقت واتق قول من يحرم هذه الصلوة وهو ما تركه
واجبا بخلافنا فيه وقد قال ابو جعفر الهادي والقسم والناصر بعد
في الوقت لا بعد لان المضا لا يجب الا بليل ومهما بقي الوقت فضله
كلا غسل يكون قول الواي مبني على انه حاله بوجوبه لا عاد وع
من حبه لاحقا قوله ولم يجزله بخول المحجب يعني بعد الصلوة اما
بخوله ليضلي ذلك حايبر كما لو قسم للصلوة جاز به دخول المسجد في
وقرات القرأت يعني بعد الصلوة **باب** اعلم ان الجنابة تعوق
بالبول عند مراد الله لا يستأير الاطلاء على قوله ان التأخير لا يجب واما
قول الهادي فلم يرتفع الجنابة حتى تقول مبادت بل يجب له الصلوة
كالمنهم وسئل صلزم ان يغتسل كل صلوة وفيه نظر وادلة

فدين

اهل البيت هذه المسألة لا تخلو عن نظر الموضع الثالث

الاول جز غسله من يده بعد غسل الفرج وقال رضي الله عنه
 كالعضو الواحد فانه انشئ في اوله ونوى وقب فبق منه بقبه جاز قوله
 او لصلو معينه ولا يري ان يكون فرضا او نفلا قوله اول رفع الحاشية
 الاكبر وانما لم يسل لتعليق هنا بالصلو ووجب في الوضو لان الضائق
 يودي بالوصول بالغسل فيسئل فلونوى رفع الحاشية فقط ولم ينو
 الاضغق والا اكبر لم يكن لانه منتهى بده ولونوى الاضغق قال المشرح
 في محله وهو كذا في الاستتار قال لا يجوز به وط والعمدة يروى عن الامام الحسين
 انه عجزه عند الياء في لانه يقول الوضو لا يقع على غير طاهر الياء وقب
 نوى امر لا يترب على ان تدفع الجنابة فصار كذا كما اذا نوى الصلوة والقراءة
 او دخول المسجد وما ذكر في كتاب سحره هذه النية اعني دخول المسجد
 والقراءة وفي سحر الاباء يفي بنية ارفع الحاشية بوله وحب عليه الغسل
 للجنابة وعن من سحره في جريته للسنه قال السيد في ليا قوله
 الحيزي والعمدة ما يروى عنه من ان لا يصح للسنه لو نوى طهرا معا والدم اخرج
 اجنا بملأه من نوى امر لا يترب عليها وامر صلى الله عليه وسلم للحا بفران
 ان يغتسل للاحضام بدل انه يحري للسنه قوله وهو شاك فيها
 لكون الواجب ان ياتي بنية مشروطة ليلانقطع في غير موضع القطع فان
 لم اجزه واشم كصوم يوم الشك قوله مع البلك هذه ملائمة اركان
 للغسل وهي اساس البشر الما والحري والبلك فالتا ضرر محمد الحاشية
 وتوا في الزواجب عن باب قالوا بك في الركن الاول وقال في الغسل
 المتنجس بانه استعاب جميع البدن والمصحح صعبا اصاب ويخطي ما الخطا
 من بالركن الاول والثاني ولم يوجبوا اليك ومما يروى في قوله في كذا
 في الوضوء والمنه وهو قوله كذا انه لا بد من اليك والحري ثم اغتسل فلو
 هل قوع جرى الما من عن لبك ام لا فتا لم نعم وقال ط لا قال اضرب
 وقب شاك لغتسم الى مثل قوله ملائمة قال اذا انجز الجنب في الما وانما مله
 انفاؤه من القبل والبدن فقد طهره فيسئل من حيث القوع ان لو كان
 ثم غاب عنه طنه لزال فان لم يغسل يده الى الموضع لم يحل يستن او كذا

٢٨٤
 ٢٨٥

قال في كتابه
 فان لم يدر ما يرب
 على او يقع (الحاشية)
 حاشية او لا الوضو
 فانه يجوز وان لم يح

رضي الله عنه وعن الامير سمن الدين وجوبه فان قطعت يده او هتكت فقال
 رضي الله عنه يستعمل الى الوضوء ان ي كان في حاله وقال الشيخان لم يجز
 تعالى ما جعل عليه من الدين من عرج قوله وعن التبعيد لئلا لا يجزى
 بين الغسل والوضوء ليبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ
 وكرا اسم الله طهر منه ما ناله الماء وما لم يناله ومن لم يكر اسم الله طهر
 منه ما ناله الماء وهذا قال الما جميع في قوله والحيض والجنابة الى اخره
 اعلم ان من احتج عليه غسلا ما كان ان يكون واجبه او مستنونه او كما
 وكذا ان كانت واجبه كذا في الغسل واجب سواها كالحائض او اجبا
 او ما يترتب عليها او ما يترتب على بعضها كما يكون جنبا او حائضا فتت
 بغسلها وطى النزع قبل هذا هو الصحيح وقال الشيخان عليه تيق
 الجنابة وصغف بان الحائض لا يتبعض فاذا اتمت الغسل لم يترتب الجنابة
 قال الامير الحسين ولو نوى الجنابة لم يترتب الجنابة وليست جنبا او عكسه صحيح
 وقال ابو جعفر بشرط ان تنويها ومن داو بذكر كل حائض غسلا وان
 كانت مستنونه لم تجز الا عما نوى وان كانت من الامرين معا ونوى الجمع
 صح وان نوى الواجب فقط اجر عنه ولم يترك غسل المستنونه خلافا للناظر
 ورضي بالله وان نوى المستنونه لم يجز عن الواجب والخلاف هل يكون
 مقتضا على ما تقدم قال في الزايد اذا الجنبت لم تراه ثم حاضت فانقطع
 وبها في يوم عيب وهو يوم الجمعة وقد غسلت ميتا وارتدت لاحرام
 اجلها على الجميع غسل واخذ قال ابو جعفر اذا نوتها وقال الامير اذا
 فلذا نوت الحيض او الجنابة فقط قوله حتى تحل التراب لكلامه كالتفريق
 في الوضوء قوله بينا وشمالا التيام من مسحت قوله قبل الاغتسال مشقت
 الى اخره هذه المسئلة فيها ثلاثة اقوال الاول ما ذكر في الكتاب وهو قول
 الاحكام وصحي وطه ولكن الوضوء قبله ظاهر كما ملأ في موضع من الشرح
 يغسل الوجه واليدين ولم يكر التيمم وغسل الرجلين قال سيدنا
 ونبيه هذه الوضوء محتمل ان يكون لسنه الاغتسال وقال في يد وج التيمم
 لا يجب قبل ولا بعد قال في المنقب وسقط بعد وقال الناصر انه واجبه
 قبل الاغتسال ان كان الوقت قد دخل وليست بواجب بعد اما اذا لم
 باب خل الوقت لم يجز ان يتوضأ قبل الاغتسال لكن يغتسل فاذا اراد

وسد ما قال البدن
 من الروايات

قال سيدنا اذا غسل للجمعة ونوى
 يغسل ايضا الوضوء للجمعة
 وهو موافق لما في كلامه
 كان الغسل احتاتا

وذكر النووي في كتابه في الوضوء
 ان سيدنا اذا نوى صلاة الجمعة

الصلوة بوصي وهكذا في شرح الابانة وحكي عن المختص بكقول لنا صر
 وقال في الانتصارات الذي يختار ان الجنابة غير منافية فتجرب بين
 الوضوء قبله او بعده وكما ذكر ابو مضر القسري وحكي ومما قال الامام
 حكي فاذا توضي قبله فلا وجه لاستحبابه بعد لان الوضوء على الوضوء
 يستحب من غير فاضل قوله عند اغتسل لها من الحيض قال ط وجوبا
 وما استحبابا بقوله ولا ينقصه عند اغتسل لها من الجنابة ودون الحديث
 امثله قالت يا رسول الله اني امرأة ساء به عفتل لراثة فاجله اذا
 اغتسلت قال لا ولكن ضبي عليه ثلاث ضبات وظا هل خير انه وان لم
 يغسل البشعر في غسل ومن المذكرين من قال لا بد ان يغسل غير متعبر
المجموع الرابع قوله غسل يوم الجمعة هن امنك هينا وهو قول
 الفرغين وعن بعض أهل الحديث وداود بن وايدة عن ك انه وا
 قوله يحصر باليوم ولا يجزئ غسل الجوز وكان القياس جوازها الى العرق
 لكن قال في الزوائد لا يجوز بعد خروج وقت الجمعة بالاجماع ويستحب وان
 لم يكن ثم صلوة ويجزئ ولو احدث بعد وقبل الصلوة قال في الشرح وهو قول
 ح وش وقال ك وابو جعفر لم يهله لنا صر ان الغسل للزواج فلا
 يتوسط للحد منه بينه وبين الصلوة وفي هذه باب ش يستحب للزواج والصلوة
 ووقته من الفجر الى الخول في الصلوة واما على المذهب فلو صل الجمعة
 وادخل الاغتسال لتسنيها
 قوله ان يحضر لمصلي مغتسلا يعني لا يجب له بعدة وقبل
 هكذا ذكر ابو جعفر وغيره ومما قيل يحضر متسنا واما الغسل فلا يضرب لانه
 يغتسل بحب تاوا حسنة بان الغسل الطاري يفتارق الاصلي كحديث
 المتيمم وظا هو قول القسري نعم انه يستحب لمريد الصلوة ولا يفي بعد
 الزوال وفيه انه واجب عن العادي ولنا صر ولا يجزئ قبل الفجر قال ابو جعفر
 ومكون للزواج قوله من الحمام ودخول الحمام قال في شرح الابانة
 شوي ان عليا عليه السلام كان يغسله واوجبه قوم وظلاهم ساءط
 في غسل في الحمام اذا كان للعرق والاماميه وميل لافق قوله من غسل
 الميت فيه ثلاثة اقوال هن هينا واحب قول الناصر واحب قول س انه
 مستحب قال ح واحب قول ش ليس بمستحب واحب قول الناصر انه واجب

٢٥

قوله للاحرام وهو قول ج وش وقال لنا صرنا له واجب في احد قول
قوله لبخول الكعبة قال لنا صرنا له واجب في احد قول
واوله طلوع النحر واما اخره فقبيل عزمه في الزوال
وقته بعد الزوال قوله ليلة تسع عشر الى اخره في نسخة بين العت
اذا ثبت هذا فاعسل بنقته الى غسل ان كان كل جمعة والعبد من
وعرفه وليالي رمضان وعسل اما كن كل دخول الحرم ومكة والكعبة
والحديبية ولربانة قبره صلى الله عليه واله وسلم ومن دخول الحمام
وعسل ايدي ان كان لغسل من الحمام ومن غسل الميت وللأحرام
الباب السادس في التيمم التيمم له معنيان لغة
وشرعا اما في اللغة فهو القضاء قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث
منه تنفقون اي تقصدون الى انفاقه وقال امر القيس
تيمم العين التي غلبت ضارح
بنى عليها الظل غرما طاميا
ضارح موضع لا غر من الطلب وقال اخضر
وما ادرى اذا ثبت ان ضارح
الخير الذي انا ابتغيه ام الشر الذي هو اللئيم اي يتبعني
واما في الشرع فهو هبات عن مع الوجوه واليدان بالراب
على الصفه المستوعدة وتسبحة طهارت بحار لا نقا النضافة وهذا خلافا
والطهارات في الشرع موضع المحذات والتيمم لا يرعه ثم انه ما صرح بالطهار
بالماء الاضافه الى اعضابه ووقته وما يودى به ولضعفه في دست
تواضعه على قول فضل الوضوء على ما سباني في شأ الله تعالى والاصل فيه
الكباب والتيمم والاجاه اما الكتاب فقوله تعالى ان كثر مرضي او على
شد لا يه واما الشفة فقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض الخبز وقوله
صلى الله عليه واله وسلم الكتاب كافيك ولو الى عشر حج والا فاعطاه على الجملة
قوله يجوز عنه ها التيمم اي يجب لكن تارة مضيقا وتارة مخرجا وهي اذا
ضوء المعلق ما سباني قوله او حضرا شاذة الى خلاص فيقال للتيمم الا في المستر
لقوله تعالى او على سفة ووافقنا في صلوة الجنائز انه تيمم لها في المحض
ان تعش في قولها قال في مجمع البحرين يتيمم مسافة قطب الماء ومعارف

في الكلام وهو ان
والامام لا يملكه
وهو امر خاص

وعنده

على قدر ميل من سماء ميمم
من الميت او من من ربه الراعي
قوله تيمم الخفة ومما راجع اليه
لعله في الوضوء من تيمم على الماء
وهي في الشرع ما ذكره في الكتاب
قوله لا احرام

جعل من سار ميلا
كما لمقا فرمت

واذا كان قد علم
بشيء من الخير
الشرع فليخرج
سعدا وعمره
سكرة الدنيا
امرا احكاما
وكذا اذ لم يعلم

تليل ما عاده

واذا علم انه لا يملك
سحب مال من
الشيء القليل
يكون مست

المصر ميلا واهل المذهب يقولون الاله خرجت على العالم نه لا بعد
الما الى السفر فصار كقوله تعالى فان لم يكونا حليين وامننا ان
قوله بعد الطلب والطلب منطوي على التسع والسؤال وكذا ان
يستغيب لك ذلك ولا يجب لطلب الا في شروط ثلثة الاول ان يكون
بحوثا للحصول المأمور عليه وظن ان لا مافالطلب عيب والثاني ان لا
يحاف قال في الشرح اي مخافة كانت وادعى الاجماع وسياتي بيان هذا
الثالث ان يذكر الوضوء والصلاة في الوقت او الوضوء عند ذلك والله قوله
بحيث يحاله فيل حيا لا يخاف ان كان متافرا ان ينقص من زيادة الزمان
بوصلة ولو كان يتفنيا في بلدة وان كان حاضرا ففعل ان يتصرف وقيل
الا يتفنا له ما سقى للمفسر وهذا من ههنا لان واجبا للثمن واحد المهر قال
في الشرح وحيثما على الوجه فانه يشترط بالاحتياط عن ح وش لا يجب عليه
شراؤه الا بمشقة او بزيادة قربة ما يتعاضد بها الناس وكذا عن ضرب الله
قوله وان يطلبه الى آخر الوقت سياتي بيانه قوله لم يحكمه صلواته ههنا
مبني على انه ترك السؤال مع علمه بوجوبه فلهذا وجبت عليه الاعادة
بعد الوقت اذ ولو وجب الما في الوقت اعاده ولو شاك ولو ترك التسوية لاجل هذا
ووجبه بعد الوقت لم يلزمه لان قد وافق قول من لا وجب لطلب ولو
كان الامر كما ذكرنا لكان يقال بعد ذلك فاحذر بان لا ما جاء هذا على قول
الابتداء والانشاء على الابتداء يلزمه الاعادة لا على قول الانشاء قوله وجب
عليه ان يقبله وكذا يجب عليه طلب الهبة والوجه ان لا يلزمه مشقة
بدليل ان النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال ابن مسعود هل في ادق
شي من الما وعندك لا يلزمه قبوله في كل وهذا حيث لا يلحقه المنه بقول
المأبان يكون في موضع لا يمينه له فلو كان يلحقه المنه لم يلزمه وهكذا احكامه
في الماين عن بعض اهل المذهب وكذا اذ كره السيد في الياقوتة وقال بل لم
يقول الكفا قوله وان وهب له الدين الى اخره هذا في غير هبة الدين لوالد فاما
فيه صلزمه القبول وكذا يلزم اذا وهب الامام من بيت المال وانما يلزم ممن
ههنا لانه يلحقه المنه قال في الشرح وكذا التوب لمصلي فيه والمال
لبقضيه الدين قال في بعض وكذا يجب على الخذ قبول هبة ابويه الماين
ليعتق وقال الناصر والواقي يجب قبول المال وهو احد وليس وكذا كاه

في المحي

والناصر د عظمه قبول الجميع ودر حيا
واحد قول مست

٢١

في المعنى فصار مك هب لا تقبل لما ولا الهن واحب قول شيت لتفصيل
صل وهارفة الشرب كعبه الما وكذا اذا وجب من ينسبه بئنه اما
اذا وجب من ينسبه بئنه لما قال الفقهاء تذكر احتماليين وصح الوجوب
وجب ضررهم به في التكرار وقال في الانتصان اذا كان له مال في كلبه وحيا
من ينسبه بئنه لما لمز منه قبوله وقال الفقهاء يحسب من احب لا يلزم وكل
هكذا اذا لم يكن الاجل في لعقب فان كان في لعقب احتمل ان يلزم قوله
وذكر مر الله انه يجب فاجب يوثق الوقت ومر الله يوثق الطهارة لانها لم هذه
المصلو وهينها لكون يقال اذا كان م يوثق الطهارة على الوقت فيها
الغايبة في ادراك الوضوء في الوقت او بعضه على ما ذكر بعض المتأخرين
وهم يحكون ان هذا الاجماع اعني اذا كان لا يترك الوضوء ولا المصلو
فانه يثبت

لا اله الا الله
والصلاة على محمد

كانت المصلو نفوت لاجل المسير لاجل الاشتغال **فائدة ثان**
الاولى اذا كان الما موجودا لكونه مخاف بالمساومة في شرائه قوا
الوقت فقال ضررهم به يجب شراؤه ولا يثبتهم وقال الفقهاء يحسب من احب
الاولى ان يكون كالعادم **الثانية** اذا كانت يوثقه في ليل لا ياتي
الا بعد الوقت فلا يصح جهان وقال الفقهاء يحسب من احب هو كالعادم
وذكر في الانتصان في موضع انه كالعادم عند ط يثبتهم وكما لو احب عند
مر الله وكذا ذكر الفقهاء قوله ميلا في دونه الى اخره اهله انهم اختلفوا
في وجوبه لطلب فقال لا يجب عليه لكن يثبت منه ويشره وانما هو
مستوجب منه هينا وشره واجب ولكن اختلفوا في قدره المتساهة فلا يصح بالله
انها مثل قال الامام يحيى وهو المختار وقال الغزالي مقلدا ما لمحنة العتوت
اذا استصرخ وعن بعض من مقلدا محتطت لقره ومرهاها ومن الهادي
الى اخل الوقت هذا لخلاف من الانتصان قال فيه وقول الهادي عرس ولم
يعرف له عليه قال به قبله فيل لا بعد ان يذهب عن الاجماع على خلاف قوله
قوله وقوله من الغنبيه لانهم احتجوا على من هذا وقال ط هيت الشو
لا يلزمنا الا نوجب عليه في تعيبه ثم بان انه يلزم مثله الهادي لا انه
محتج بقول الهادي على الغنبيه قوله قبل طلوع الفجر الى اخره فيل كان
يعلمه من اول وقت الاختيان وان كان لا يعلمه من اول وقت الاضطرار فيل

يعلمه حال فرق بين ان يتفرق اليمن
في يمينه ويذكره المتبادر منه
مناج له يعني اذا لم يفرق الوقت

لعدم اذا كان به ان الوضوء

في طلب من الله
 وقد اتي الشفيع في طلبه
 وطلب العيش في طلبه
 يعني حيث يكون في طلبه
 او مبلداً بمعنى جود طريقه
 او كان كقول الما والسيدي
 وطلب على مولى من وقت
 نضيق الصلح عليه وهو
 وقت الماصطار الحسنة

ولا فرق بين الحاضر والمستأخر لان المسافر يطلبه في طريقه او قبلها
 في كل واحد في اول الوقت وهو يعلم انه لا حاجة بعد ذلك لزم
 الوضوء وبعضهم يؤولها على انه اغتصبه قرب طلوع الجولات ظاهر كلام
 الهادي انه يطلب من اول الوقت الى اخره واعلم ان كلام الهادي عليه السلام
 قد بولغ في تضعيفه حتى قال الفقيه هو قرب من خلاف الاجماع وضعفه
 يظهر من وجوه ثلاثة الاول ان الله سبحانه قد اباح التيمم لغير الواجب
 ومن بينه وبين الماستا فليطلبه فليس بواجب لغته ولا عرفاً ولا شرعاً اذ لم يدل
 عليه دليل الثاني ان حال المتوضي لا يخلو من جليل من احوال ينقل من
 وطنه فقد قرئ الله تعالى بالقتل حيث قال تعالى ولو انا كفتنا عليهم ان
 اقتلوا انفسكم لايه اولا ينقل ذلك الى انه لا يزال متافراً وقد قال تعالى
 وما جعل عليكم في الدين من حرج في هذا الموضع الحج الثالث ان هذا
 حكم سرعي لا يثبت الا بدليل ولا دليل على ذلك قوله والثاني لما في من حله
 كالعادم فيجب في الوقت فقط وقال في وقت وذكره صاحب الزيل للم
 كالموجب وقال لا يجب في الوقت ولا بعده ولا يختلفون اذا كان يقرب
 بين مغلطه لا يعلمها انه كالعادم وفاتق المظالم لوصام ناسيا للزوبه
 لانه واجب ولم يبح له الصوم الامع العدم والتيمم قد ايج للمعدم وللتنفد
 وهذا ما لتعد من تركه خجل ولا يؤول الى اخره هذا اذا لم يجد شراً مما لا يحلف
 وكذا استجازه من نصب عليه الما وكذا عطف على نفسه ان نزل اليه فان
 قول البين مع خشية الضرر اجزاء ومع خشية التلف فصل ذكر في البيان انه
 الجزري كما ان الضمير من استعماله وضعفه المذكرون لانه لم يعص نفسه
 الاستعمال في خشية الضرر كما انه لا يخفى اما ان خشية التلف والضرر
 او خشية النام انه جيب المظن وجب عليه التيمم عند فائض وش
 وعن الحسن وعطاء لا يجوز قال في الشرح وهو ملط لقوله تعالى ولا تقربا بدينكم
 الى التهلكة ولا تجزوه الوضوء مع خشية التلف ذكره مبالغة والله اعلم
 مع خشية الضرر معجوز التيمم عند فائض واحد قول من والحق لا يجوز
 قال في واذ اخشى العطش والتادي فالوصو افضل واما اذا خشى تجرد
 النام فانه لا يجوز التيمم وعن صاحب جواز وهو المفهوم من كلام
 في مسألة العطش قوله ان ياد به اوجدهم في كل حين

والثاني هو ما يعظم بمرأه
 من الفعل وعلى هذا ان يكون
 يربح من الما في القتل
 حار السهم وقد اقتضاه الفقيه

التيمم في كل حين

بُرِّهًا وَكَذَّابِي جَامِعِ الْأَهْمَابِ عَلَى مَنْ هَبَكَ قَالَ بَيْنَهُمْ لِرِيَادَةِ
 الرِّضِ أَوْ تَلْحِيظِ تَرْكِهِ قَالَ لَا انْتِصَانُ فَإِنْ خَشِيَ شَيْئًا فِي الْخَلْقَةِ فَلَا
 ضَرَرَ وَحُمَاتٍ الْخُتَارَ لَا فَتَكُنْ كَانَتْ يَرَاكَ كَأَنَّكَ تَارُخُجُ وَخَوِ
 لَمْ يَجْزِ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ فَاحْتِشَاكَ أَنْ تَسُودَ وَجْهَهُ أَوْ يَعْصِدَ جَاوِلَانَ
 الْغَمِّ بِهِ أَكْبَرُ مِنْ رِيَادَةِ الْعِلْمِ قَوْلُهُ وَهَكَذَا عَلَى هَذَا لَكِنْ مِنْ أَصْلِ
 مَا لَمْ يَخْفَ مِنْ أَصْلِ شَيْءٍ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ قَوْلُهُ الْمَوْدِي إِلَى السَّلَفِ إِلَى آخِرِ
 لَمْ يَجْعَلِ الْعَطَشَ حِكْمًا لِيُخْبِتَهُ وَمِنْهُ هُوَ كَلَامُ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ أَنَّ النَّاسَ
 لِأَجْلِ الْعَطَشِ يَسِيرُ إِلَيْهِمْ قَوْلُهُ وَكَانَ الْخُفَّ بِحَالِهِ إِلَى الْخُرْقِ قِيلَ هَذَا
 مُطْلَقٌ وَهُوَ كَذَلِكَ كَرِهَ وَذَكَرَهُ فِي تَرْجُحِ إِي مَصْرَعٍ مِنْ قَائِلِهِ عَلَى تَرْجُحِ
 الْمَا وَقَدْ ضَعَفَهُ الْعَقِيدُ سِرْفًا لِدِينِ وَالْبَدْعُ عِبَادَةُ الْبَيْتِ بَانَ التَّسْرُ
 لَا يُوَدِّي إِلَى مَنْكَرٍ وَهَذَا أَبُو بَكْرٍ أَيْدِيَهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّرْحِ يُخَالِفُ
 هَذَا لِأَنَّهُ قَالَ إِي خَافَهُ كَانَتْ وَالْعَقِيدَةُ يَقُولُ هَذِهِ الْمَسَلَةُ يَقُولُ
 فَاعْلَمْ لِمَنْكَرٍ غَيْرِهِ وَأَيْدِيَهُ لِحُسْنِ إِذَا كَانَ بِفَعْلِهِ يَزْكَبُ فَاعْلَمْ مَنْكَرًا
 وَهُوَ يَعْزِيفُ وَفِي سَجَلِ إِي لَدَانِ تَتَوَضَّعُ وَيَصْلِي حَوَاتِنًا لَا وَجُوبًا أَنْ
 اخْتَارَ مَا لَهُ لَدَانِ بِبَيْتِهِ لِأَنَّهُ كَانَ لَغَيْرِهِ قَوْلُهُ فَوَيْتَ صَلَوةَ الْعَبِيدِ
 إِلَى آخِرِهِ يَجْلِسُ هُنَا جُنِي عَلَى نَدَا لِيُجَوِّدَ قَضَاءَ وَهَذَا وَيُلْزِمُ عَلَى مَا ذَكَرَ
 صِرَافَهُ فِي حَقِّ قَوْلِهِ أَنْ وَقَفْنَا بِاللَّهْ أَبَا يَمِ الْأَيْتِيهِمْ قَوْلُهُ أَوْفَتْ صَلَوةَ
 الْجَنَانِ مَعَ الْجَاهِدَةِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ لَا يَتَنَاوَأَنَّ الْأَوَّلَ لِمَا تَرَفَّقَا بِالْأَمَامِ فَهُوَ تَوَضَّعٌ قِيلَ
 بَلْ يَتَنَاوَأُفِيهِ الْإِضَاءُ بَانَ يَحْسُنُ لَا يَصِلُ عَلَيْهَا أَوْ يَصْلِي عَلَيْهَا فَاسْقُ وَيُجَوِّدُ لَكَ
 وَهَذَا أَجْنَبِي عَلَى أَنْ الصَّلَاةَ لَا تَقْرَأُ عَلَى الْغَيْرِ فَلَوْ قُلْنَا بِصِحَّتِهِ لَمْ يَنْتَبِهْ عَنْهُ
 لَا يَصِيرُ أَنْ يَنْتَبِهَ لِلْعَيْبِ وَالْخَنَاءِ مَعَ وَجُودِ الْمَقُولِ عَنْهُ نَاسِرًا فِي خِلَافِ
 شَيْءٍ لَدَانِ يَنْتَبِهُ وَقَدْ يَكُنْ وَجْهَهُ لِحَقِّ وَهُوَ قَوْلُهُ عَنْهُ نَاسِرًا إِلَى النَّفْيِ إِي لَابْتِيهِمْ
 لَسْنَا بِرِ الصَّلَاةِ مَعَ وَجُودِ الْمَا عَنْهُ نَاسِرًا لِمَا لَمْ يَجْعَلْهُ عَيْنًا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ مِنْ
 أَوْجِبَهَا قَالَ يَنْتَبِهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ كَالْحَجَّةِ إِذَا حُشِيَ تَوَقَّعًا لَمْ يَنْتَبِهْ مَعَ
 وَجُودِ الْمَا بِلِ الصَّلَاةِ وَكَذَا يَصْلِي تَزَادَ قَالَ بَانَ الْأَوَّلُ لِأَخِي
 أَنْ يَفُوتَهُ صَلَوةَ الْجَنَانِ أَنْ اسْتَعْتَلَ إِلَيْهِمْ فَكُنِيَ عَلَى جَبَلٍ عَنْ مَرَاتِهِ
 يَصْلِي مِنْ غَيْرِ يَنْتَبِهُ وَعَنْهُ لَا يَصِلُ إِلَّا بِأَحَدٍ مِنَ الطَّاهِرَاتِ بَيْنَ وَهَذَا الْحَكَا بِهِ
 هِيَ خَيْرٌ مِنَ النَّعَالِيقِ وَفِيهَا نَظَرٌ وَالَّذِي فِي تَرْجُحِ يَفْهَمُ مِنْهُ عِبَرُ هَذَا

لانه قال كذا الهادي في الاحكام ان صلوة الجنان لا تستحب بغير
 طهر فتصلوا بعض اصحابنا ان الصلوة عليها بغير طهر بحري قال ضرب يد
 عن يده مر بالله فهو مكلامه مر بالله كقول ابن جرير انه لا يحتاج
 وضوء ولا يتيمم لا فسادا وليست بصلوة حقيقة وهو يستحب ان
 يشترط طهر لصلوة الجنان احب البطارق تين ولا يصح بغير طهر وان
 بعد من معها فليست بصلوة حقيقة ولا يشترط ذلك في الصلوات
 للحقيقة الثانية اذ التوحيد ما ولا يزال باقي سائر الصلوات فبعدنا
 يصلي على حاله ويعبد المصلاة ان رجع احب مما في الوقت لا بعده
 وعن سوكوف يصلي ويعبد ولو بعد الموت وهو رواية عن ج
 محمد والرواية الثانية لا يصلي قبل ولا تبطل صلاته لو احببت
 فيها لان الطائفة مخالفة لاصلي قوله وترك التيمم هناك او قال بان
 السجدة والارباب الخلاف بينها اذ امكن ان يعبد عنه بقوته الصلوة
 بالمسجد اياه لا بالاستعجال والعقبة بروي عن لعقبة انه ان كان
 مفرقا من الصلوة بالتيمم صل وصل لما مضى بالعبادة في الخلاف بين
 السجدة والارباب القرب فيشفقان قوله فتيهم وصل ومثل هذا
 في الجواهر عن محمد بن يحيى وعكها لم يذكر اعاد الصلوة وجب اورد
 على قول احمد بن حنبل سؤال بان صل لا يصح ان يجز عليه صلاتان لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا تظهر ان في يوم فايها وجب سقط الثاني واحب
 بان الواجب لصلوة بالوضوء ولكن يصلي بالتيمم لحرمه الوقت ولما يعبد
 من الغافلين **الموضع الثاني** قوله التراب لطاهر الى اخره الفيد
 والاية قد اشتملت على فقوله صعيدا يخرج ما عدا التراب لانه لصيد
 انهم للتراب ولا خلاف وما عداه مختلف فيه وقوله تعالى طيبا يخرج الخس
 والمغضوب والذي لا يثبت لقوله تعالى والبلل الطيب يخرج نباته باذن
 ربه وقوله تعالى منه يخرج ما لا يعلق باليد لان من للشصيص قال ج
 ومحمد بن كعب بن مالك كان من الارض صكا الكحل والحجر والحصى وقال الثوري
 يجوز بالارض وكل ما عليها وقال الاولاني يجوز بالبحر قال ص بالله ويجوز
 بالحصى اذ انما الطين لاجل ان التراب فلم تظهر عليه باحدى الاوصاف
 جان ومنهم من اعترض ان يكون قلبي قيا على ما وعلى قول الفقهاء

وفي كلام الشافعي ما يدل على ان
 لا تبطل الصلاة قال وهو ان الصلوة
 لا تبطل بها الا كدست وانما سئل عن
 الطمان والصلوة تبطل بطلانها

راجع

في المغضوب

يصح بالمغضوب وضوح وجهي من جهة فتولان ان صر لم يجز وذلك بان يكون له
 قيمة كالتراب المخراساني بخلاف ذلك واما من الارض المغضوبه فجايز قوله
 المنيب واختلفنا لهذا كرون هل من شرطه ان يستقبل قال نعم من جهة
 الجوز وان لم يثبت قباستا على عدله لما وعالمه ولان ارض المنيب منه
 وحب تيمم منها صلى الله عليه واله وسلم قوله الذي يعلق باليد بين
 وقال ح من المنيب المصلح قوله لا يجوز بالمستعمل قال على خليل وباني خلاف
 من الله ما هناك كما في الماء واستعماله اما بان منحه الوجه واليد بين بصرية
 واحده او بصرين فما يقتضيه منه قوله ولا يتراب اليد في وجهه والوجه انه لا
 يتحمل في تراب فلو عرف ذلك جاز وقد غلط صاحب لؤلؤ في انه خرج من هذا
 انما جعل في البيات لم يثبت به **فائدة** اذا غلط التراب يدقيق او غشوا
 فان كان التراب مغلوبا لم يجز التيمم به وان كان غالبا فجاز الانصاف
 راي العروة والاكثرون من اصحاب شريفة غير جازين وقال الشيخ ابو حامد
 محيى نكح اذا غلط الماء ما ورد انقطع تركه وهذه هي المختارة وقد
 اختلفت هذه العمية في التذكرة **الموضع الثالث في قوله**
 اولها التسمية هذا قياس على الموضوع احب احتياطي لا يجب لانه قال
 صلى الله عليه وسلم لا وضوء لم يقبل ولا طهوره وقيل ومحلها قبل النية
 هنا وفي الوضوء لان النية من التوضوء الفريض قوله والثاني النية ومحلها عند
 الضرب ككثرة الامين الحسن بن منذر هذا يروي وذكره من جعفر في
 منة كرم الله وتري وقال ضياء الله عند مع الوجه الى ان يذهب الفراع منه قال في
 الانصاف المختار وهو الذي ياتي على راي الهادي عليه السلام والثاني
 واما ان النية عند منحه الوجه لانه اول الاضمار على كماله احدى من يجزى
 وعنده الضرب لانه ما يوجب غسل اليدين قال سديا وكلام الامام
 عليه السلام فيه نظر قوله عين الفرض علم ان الخلاف في نية التيمم
 من وجه وهو هل يحل من لا وقت به تقدم وهل يجب بعينها بالوضوء امر لا
 فقال ح لا يجب بل لو نوى التيمم فقط اجزا وانفصل لهادي وم انه لا بد من
 التعليق وهل يكفي نية استحالة الصلوة فقال ط والواقى لا مكفي وقال م
 يكفي واما تعيين الصلوة وطا هو كلام الكماله تدجب فلو نوى
 فرضين معا قال صاحب لؤلؤ في عنوانه وحكي على خليل عن ج بصلي احبها

وكذلك في نية الصلوة والمكتوبه لانه قال نية التيمم كنية الوضوء
 الا انه لا يردى به الا فرضه وناقلتها قوله اكثر من فرضه وناقلتها
 اعلم ان التيمم لا يرفع الحديث عنه بما معالها خلافا لما اورد بعض من
 فعل قولهم يصلي ما شاكك المتوضي والمختل واذا قلنا انه لا يرفع الحديث
 فاختلوا في هذا لا يصلي الا فرضه وناقلتها لما روي عن ابن عباس
 من السنة الا يصلي بتيمم واحد الاصل واحد والسنة اذا اطلقت في كلام
 الصحابي افاضت سنة النبي صلى الله عليه وسلم واما النافله فبطلت
 بالاجماع وقاله والظاهر يصلي ما شاكك في حديث اوجبه لما وقال شريك
 مع الفري ما شاك من النوافل يصل وضوء الجنان وقال ابو ثور يصلي فرضين
 في وقت لاني وقفين قوله والوتر في حكم النافله المعشا قال في مجموع على غلط
 واطن اي وجبت مع ط انه لا يجوز فعلها بتيمم المعشا قوله لا بعد دخول
 وقتها وبعد دايم هذا في الشرح بحرج الموعى قولهم وهو يقيم منه انها
 مرتبه على الاثرين معا فالوجع المشافز جمع التقديم لم يصح فعل الوتر
 ويحتمل ان يقال ان فعل المعشا لا يصح الا في وقتها فيصل الوتر وان لم يغيب
 الشفق وشبه في الخلاف ان شاء الله تعالى قوله قبل الفريضة او بعد ما وحكي في
 المجموع عن ك انه يتيمم للسنة التي قبل الفريضة قوله جازم في الاجماع يقال كيف
 ادعى الاجماع وحلاف ك في سنة الفريضة ك يقول في مستفله في
 مختصه بالفريضة ويحتمل انه ادعى الاجماع لان احدهما وابتني ك معاني
 الجواز حكى المزاوي في جامع الامهات ويلحق لهذا **فان كان**
 الاولى اذا نوى بتيممه اذا نافلة فك كرضاء بك في الشرح انه يصلي ما شاك
 من النوافل لانها صنية على التخفيف ولا تغاير من محض ومثل هذا في الروايد
 عن يحيى وثان اذا نوى نافلة او صلوة جنانه وعن غيره بك في رواية اخرى لا يردى
 غير المكتوبه واشتاق اليه في الروايات وقال ابو مضر يصلي ما حصر بالنية
 الثانية اذا فاته وضوء من جنس والتمسك وانما اذ القضا فقال ابو مضر
 باسمه يكتفي بتيمم واحد وهذا هو الاظهر من وجهين من وجهين المقصود
 صلوة واحد وقال الكشي واحد وجهين من تيمم لكل صلوة لهما
 احدهما فرض وما عداها غير نافله وضعفه القميه حتى بل حجب فلو
 صلاتان من المحسن فعل قول الكشي بتيمم الخمس عندهما الله او لا

لا يدل على صحة ما ذهب اليه
الجمهور من ان الضرب واجب
ولم يفرق الحال في التيمم لان ما ذهب
اليه اقل من غيره فله الاستصحاب

فلو خست

عند الهادي وهي لغرب وخبر ولا تبع بنوي بها الظهور ان كانت عليه
والا لعرض ولا يرجع بنوي بها العرض ان كانت عليه والا لعشا وام
على القول الصحيح فله وجوه ان شا فعل هكذا وان شامهم من ثابن يصل
بالاول المخرج والظهور والعرض والمغرب وبالثاني الظهور والعرض والمغرب والعشا
وان شا على قول الهادي صلى بالاول تر باعيه بنوي بها الظهور ان كانت عليه
والا فعشا وبالثاني فجزا ومغز باور باعيه بنوي بها العرض ان كانت عليه
والا فعشا قوله الصرب باليمين والوجه في وجوب الصرب ما وجد به
انه قال للبي صلى الله عليه واله وسلم اصابني جنايه فقال قم فتيهم صعبا
طيبا ضرب به لوجهك وضربة لذن اعينك **فيل** لكن لا فرق بين ان يكون
عليها خفة ام لا انه يجري وقال ضربا لله الصرب فرض وباتركه
ولا يفستد التيمم وقواه الفقيه قال في حواشي المهذب ومثله ذكر على
ابن ابي عمير ان لم يزل لنا ضرب وكذا ذكره من فلو خست فطعة من الطين بين
يديه او القاع في الماء فتناثر من فرق او لما نافي به الترجح بان على هذا القول قوله
ومش الوجه وعن س لا يجب فلو دش عليه التراب او من فله جار عنده وكذا
ذكره للمصنعه في حواشي المهذب والفقيه ومروى عن الفقيه يحيى احمد
انه يحكي التبرع لا الا ان تزك مع تحليل العجبة طاهرة الوجوب وفي الكافي خلاف
ان تحليل العجبة بالتراب غير واجب وانما اذا بالهادي المبالغة لا الترحيب
بوجه من اخرى هذا امر هين واج و اخير فولي سر قال في القدر به واجل
يكفي ضربا واحدا لوجهه ويد به وشواه في الكافي عن الصادق والاشعث
قوله الى المتفق هذا امر هين وهو قول وشرو قال الناصر والاماميه وقول
الفقيه القدير الى ان شغلين وقال لزهدي الى لا باط ويدخل الحاء في المحب وكذا هو
خلافا لزهدي وشواه عن ك في التيمم قوله والقاصر الترتيب والخلاف فيه كالوضو
لكن قبل سقط ترتيب لوجه البشري على ايدى البهي لان تيمم لا يحصل عند الصرب
انما يطهره من وضوءه وكذا في الشرح فيسل ولم يبع البهي مستعمل لا في مستعمل
جزءه يعلق بلبق باليد قال **سيد** باطلها من خلاف هذا وجوبها اذا تم بما يتقارن عنده
التمتع مستعمل لكنه محاب بالاول وهو انها طهاره وضوءه لا قوله فثلاث ضربات
الى اخره وهذا ذكره الفقيه عليه السلام وله من وايد اخرى ان الثلاث واجبه وانما كانت
ستنه قال في الشرح **لشده** بالوضوء انه يوضح لكل وضوءا وقيل المحض

الترتيب في راحة البسرى ونزول اشكال الاستعمال وليس يمكن
 وصف كل ضرب يد بأنها مشنونة لانه عند فعلها واجبا وبك الحقيق
 اربها واجبان صريحتان وثلاث والملاذ فضل **الموضع الرابع**
قوله لا يحلوا اما ان يكون اذا اوقضا الاجمع في الغشه ان يقول
 المتيهم له لا يحلوا اما ان يكون له وقت وشبب اول الوقت ولا سبب ان
 كان الثالث بهم عند اذنه وذلك كصلوة النافله والقراه
 وبخول المسجد ويخوذ ذلك وان كان الثاني بينهم عند حصول السبب
 وذلك كحضور الجنائز والكسوف والاجتماع للاستسقاء وحصول شرط
 المنك ونحو ذلك الاول فاما ان يكون اذا اوقضا ان كان اذا فقلنا
 اقوال الاول انه لا يجوز الا في اخر الوقت وهذا قول اهل مكة وطاهري
 كلامهم انه لا فرق بين ان يرجوا ان ياتي في الوقت او قبله صرح
 به مرارته وقال المرقه خلاف الاجماع والوجه في هذا قول علي عليه
 السلام يتلعم الحنك في اخر الوقت فان وجد لما اغتسل وصلى وان لم يجد
 بهم وطلى القول الثاني قول ج وصروشا فميجوز في اول الوقت
 مطلقا وقال ج وقبل الوقت ايضا فضعفه ج قال ج وك يستحب التحجير
 الى اخر الوقت وفي مذهب شرا ان كان على ايا من وجود الماء فالافضل
 التقبيل وان كان واقفا بوجوده فالافضل التحجير وان شك فقولان
 احب هما ان التلقين افضل ليدرك الفرض وهو الوضوء وان
 قاتت الفضيله وهو التججيل والثاني ان التججيل افضل لادراك
 الفضيله متيقن وادراك الوضوء مشكوك فيه ووجه هذا القول
 عموم الادله لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتركوا كافيكم ونحوه **الفصل الثالث**
 حكاية في التفرير عن الناصر وصلى الله وسلم على محمد وآله
 بن ابي نعيم قال وثنا عن شيخه القاضي سمر الدين انه يجوز في اول الوقت
 شرط ان لا يرجوا ان ياتي في الوقت وثنا عن العمدة عن المهرج احمد
 واما اذا كانت قضا فقلنا قال ج ليس لها الا وقت واحد موافقة اوقافته
 فقال في الجمع اخر وقت الحاضر ومثل هذا ذكره الامير الحسين وصحبه
 معرف وقال ابو حنيفة وعلي بن ابي طالب والواقفي والزوايدي وقت الذكر هكذا
 زوى العمدة وقواه كثير من المذاهب لان التحجير كان

للوقت عقب فامت طان كان لتجوير وجود الماء حاصل وان فاق وقت
 الحاضر مولى بجري وقتنا بقلب على ظنه الى اخره قال العقبى بجري ان
 يتم وصلى بغير تحن واصاصجا على قول لا ينك والانشاء ولم يكن كركنة
 الظهيرة لانها تصاد بالوقت المكشورة ولا ذكر سنة المغرب والوتر لان
 ذلك تابع للفرص فاستغن عن ذكر مولى بجري من اخذك قبل هذا
 مبنى على ان جريه الاول تغير اذ لو كان باقيا لم يتغير كالقبلة ونسجه الحجر
 واذا زاد ان يصلي العصر ولم يقل ثم اذا زاد فليس بها نصريح بانها تجري
 من نين قال السبب في ايا قوته فان ظن انه لم يبق قبل الغز وبطلان الصلوة
 العصر فلما فرغ منها بقي من الوقت ما يمتنع تركه مع التيمم يتم لها واجز
 ضاوة الظهور بحال العصر موله وفرغ من الصلوة وفي الوقت بقبه لم يجد
 وانما بعد لانه لا يعيد الا باجتها وباجتها ولا ينقض الاجتهاد فان
 اوجبت عليه الاعادة لم يمان ان يفرغ قبل الوقت ويعيد بغيره من
 اخرى ثم كذا كذا بخلاف ما اذا فرغ ثم وجب الما فانه كوجوع المجتهد
 الى النص وهو لا يلزم منه قتل مثل الاعادة مثل هذا اذا عرف بقا
 الوقت بعد فزاعه اذ لو عرفه قبل ان ينزع وجب عليه الخروج وان اثنى
 الى الاعادة واعادة الاعادة وفي الانتصاف اذ اظن بقا الوقت قبل دخوله
 في الصلوة في بطلان تيممه وجمان التقوى انه لا يبطل لان الاجتهاد لا ينقض
 بمثله قوله ثم فاق وقت تلك الصلوة الى اخره معنى فاق بان دخل وقت صلوة
 اخرى لانه جعل مستحاضا اضله وانما قاسه على المستحاض لان وضوها
 اقوى منه من حيث انها لا تفسد اخر الوقت واصلية ما شئت ولا تعيد
 ان قال ذلك ها هو الوقت وقال علي حليل لا يبطل لان التيمم اقوى
 من حيث انه بدل كامل وعن من ياتيه يبطل صلاة ان لم يوتر كونه
 من الصلوة قوله شوا كانت مؤاذا في وقتها او فائتة قب بغير معناه كسببته
 قوله مصنفون قال الامام بجري والسبب في ذلك سنة قوله وخرج من
 اصابعه صل هذا في الفرع الثانيه ويحتمل انه في الاول والفرع لا جعل
 تحليل التيمم ان قلنا به على هذا هو قول بجري واما في الثانيه فبجري قال
 في الانتصاف المختار قول المسعودي انه لا يجزى انه لم يرد في من الاعادة
 خلا قالها دي والناصر قوله ونقضهما قال في الشرح هو مستنون عندنا

من سببته

من

وح ليعتصر على ما يحتاج اليه وعند تشريل من مستوف وزا واذا في الانصاف
 عن الناصر قال وقد وردت احاديث مختلفة في الجمع بينها انه ان كان
 التراب بعض والا فلا واما المقتضى في الموضوع فيكون ذكره في مذهب
 والاستغناء لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضا ثم فلا تنقصوا ايديكم قوله
 لو ترك لمعة لم يجز لا سكال مع العبد واما مع الجهل والفتيان فكان واجب
 المحلل فيه لان ح يقول لا يحب الاستغناء واخذت في الاستغناء قوله
 مضرة واجب وقد تقدم الخلاف قوله بعد ما ذكره من كل شيء مثله منهم من يقول
 استوا به قبل وقبل بل على ما هي لان هذا وقت الشاذك قوله ولم يفرق
 لها من كلامه ان المؤمنين جميعهم متيممون فيكون الزاد بالتأخير الترك قبل
 بل التأخير على ظاهره اي لم يؤخروها عن اول الوقت ويكون المسألة محمولة
 على ان معه ثلاثة متوضيين فلا يؤخر المتيممون والمتمسكة اقسام الاول
 كلهم متيممون ويؤخرون الثاني الامام متوض لا هم فيجمعهم بهم اخذ
 احتياطاً لظهور لانهم لا يخشون الموت من حيث انه لا يقتل جمعة وحده وقال
 الشيخ في اول الوقت ذكره عن ع فان كان فيهم ثلاثة متوضون
 جمعة بالمتوضين واما المتيممون فلا يجمعون باليتيم بل يصلوا اظهرا
 ذكره السيد والعقبة وكذا حكى عن ع وقيل يجمعون الثاني الامام
 متيمم لا هم فان كان ماذونا بالاستخلاف وفيهم من يحسن استخلاف وهو
 المزاد بقول ضرب الله وان لم يكن ماذونا اولس ثم من يحسن صلوا اظهرا
 وهو المزاد بقول قال استبدنا ان قيل فب قلتم ان فعل الجمعة باليتيم
 اول من فعل الظاهر بالوضو حيث لا تقام الجمعة بان يكون مع الامام متوضون
 اما لو قد اقيمت ففعل الظاهر بالوضو اولى واذا ثبت هذا فلا قلتم يجب على
 المؤمنين ابطاء وضوهم بالحبس ونحوه ليعتبر بهم الامام المتيمم الجمعة
 اما لو كان المأمورون الكون حشر الموت ان استعمله فرائقا
 فانه لا يتيم لان له ايد لا وهو الظاهر وقال ضرب الله في مذهب بقمه **الموضع**
الخامس قوله اما ان يحب في الصلوة الى الحق اعلم ان المتيمم اذا وجد
 الما في محال ان يرجع الاول ان يحب بعد ليتيم وقبل الصلوة فانه عليه
 الاستغناء بشرط طهر وهو الاحتياج لشره ولا ليهابيه ويأتي على كلام امر كحي
 ان شرط ان لا يغتسل الصلوة باستعماله وعن لسجي واي شله عبد الرحمن

لا بد من الاستغناء اذا كانوا على
 هذه الصفة ومع قال لا بد لفقها
 ما ذكره عن

بنائه من التيمم لا يجب عليه الوضوء لانه قد تلبس بالبدل المالحه الثاني
ان يجده وهو في الصلوة فان صلاته تبطل على تخرجه وماله وطهر
واحجب وهو ان لا يخلجه للشره وبها يده سوا خشي فوات الصلوة لضيق
الوقت ام لا الا في صلوة الجنازة والخبث فاذ اخشى لفوات لم تبطل هكذا
في الشرح وذا دعي لخليل شرطان يا وهو ان لا يخشى فوت الصلوة كما
في الكتاب وجعل حكم الواحد لما في الصلوة ولعبها في الوقت سواء وهذا هو
الذي يروى على رأي ابي حنيفة ومهرجوع وقال بومض تبطل صلاته بشرط
ان يدرك الوضوء فقط وجعل الحكم بين المحكمين ليس كمن وجد قبل
الصلوة ولا لعبه لخراج منها وذا بومض شرطان يا وهو ان يكون المالك
للوضوء لا بعضه وقال الكني لا فرق وهو الذي يدل عليه تحليل الشرح
لانه قارن كان الصلوة المستقبلة على تكبير الافتتاح هذه كلام
اهل المذهب وقال شروعي لا تبطل صلاته لانه قد تلبس بالبدل وهو
والا فلا يخرج ان احب وقال داود للمجوز له الخروج المالحه الثالث ان
يجده في الوقت بعد لخراج من الصلوة ففي هذه الملاحه اقوال الاول
المذهب وبه انه يعيد ما ادرك منه ركعة مع الطهارة كما في الكتاب الثاني قول
اح وصونس لاشي عليه بنا على ان التيمم في اول الوقت جابر الثالث
مذهب مانه لا يلزمه ما ادركه متبعضا نقص عليه في الافادة وهذا
مخلاف من يجده عليه الوجوب كالصبي يسلخ والكافر يستلم ويخوذ ذلك
فانه يوافق المذهب وبه فان كان يدرك احد الصلوات والوضوء فقال
على خليل يلزمه العصر وكن في حواشي الافادة وحمل وهكذا روى
الفيح عن م وروى عنه السجستاني انه لا يجب عليه الا ان يدرك
الصلواتين معا والاول اتم وجه قوله مانه لا ينقل من نافض الى نافض
وجه قوله لعب وبه انه انكف له ان يمس لم يكن في اخر الوقت ولا يلزم
اذا لم يجد لما لانه لا يعيد الا باحنها والاحنها لا ينقل لاجنها هكذا
في الشرح ولعل ما دون الركعة مخرج بالاجماع والله اعلم المالحه الرابع
ان يجده بعد الوقت فلا اعاده عليه على المذهب وعن مروش يعيد ان
تيمم في الحضر لانه من طهارة الثانية كما اذا نسي لما وتيمم قوله ذكره
في مثل هذه الخرجه وامامه مذهب فيستتر ان في قوله ولتيمم

يقولها لا تبطل اذا
وجد ما يعيد بعض
اعضاؤه حتى يستعمل
قلده لا يفسد بقية
الاركان

ان كانت غير ما كوله ويحتمل ذمها بحاله فلا اشكال ايضا وان لم يحتمل
فقال بعض المتأخرين من جهة وضعه العميقه وغيره ولا فرق بين
تجانيه وتجانيه غيبه انه يؤثرها قوله وان كان لا مدسح الا للاثم عليه
اعادة العشاء هناك اذا كان متما واما اذا كان قاصرا فقال القتيبي
يصلي العشاء لانه يفعلها كما فعله في وقتها يرتفع الغضب وقال السيد
بصلي المغرب لان الترتيب واجب عند الهاء ويدل بعض العشاء قال
شبيب ما اها الوقت لا يستقرب الترتيب فيم العشاء هو المغرب اذ اقول
قال في الكافي لا خلاف انه اذا ارى شيئا باقطنه ما خرج من الصلوة
انه يعود اليها بغيره الاول وباني مثل هذا اذا طن ان مع الركبتين
فلم يحجب في الروايات ما يري مع رجل متما ولم يبين هل يستلزم الامام لا يصح
صلاته من بطله بعد ذلك فان حصل اعادة في الوقت مضى والا فلا عليه
وفي الانتصان سطل بوجه ومثله عن شبيب وجوبه لطلب ما اذا
محجب ما فاهل في او سجد فبطل انه سطل بوجه هذا **في الصحيح**
السادس قوله اينما بلغ من يدك هذا منك هبنا والوجه ان
البحر عن البعض لا يوجب سقوط ما قبله عليه كسائر العود قال في الكافي
وعن يدك والناصر والحنيفة واحب قولي شانه بغيره اذ الترتيب لان
عدم بعض المبدل بحال الانتقال الى المبدل كالكفارة وهكذا ذكر
صالحه في المذهب واحب قولي شانه بغيره بطله قوله في غير اعضا
الوصوه هذه المسئلة فيها بلائه اقوال فقال علي خليل وحكاة عن ط
والمرتضى وجوبه لئلا يجمع بين المبدل والمبدل وقال الكافي استحبابا وفي
الكافي عن محمد بن يحيى اينما شا وهو ظاهر قوله في التحريم وطاهر قوله
والتحريم لان الغسل يحتمل واليتم لم يحتمل فان كان كفاه لجميع جنه يتم
للصلوة الا اذا قلنا ان الطهارة الصغرى يدخل في الكبرى كما مر
قوله في المحدث ثم غسل باقي الما اينما بلغ والخلاف كما تقدم في
الجنب لزوم والناصر والحنيفة فيقولون بغيره قوله ما شاء من الصلوة
هذا مني على انه غسل جميع عضوي اليتيم قوله ولا يفتن اخرا الوقت هذا
ايضا مني على انه غسل جميع عضوي اليتيم فان وجب هذا الماء في الوقت
بقية وعن المتأخرين والحنيفة لا يجب عليه الاعادة كما استفاضه وقال

اما قال بعض لانه لو وصف
بما ذكره من ركعة من المغرب
لمست

في الروايات

في قول من لم يمسح عليه
الاعادة

الامير الحسين بحب وفوق بينه وبين المستحاضه بانها قد عت وصح هذا
 العمية حوله فان تقي من اعضا التيمم هذا بدل على ان في الاول لم يبق قال
 العمية ان كان الباقي عضوا او اكثره وجب التلحين والا فلا
 وظاهر كلامهم بحب التلحين مطلقا قوله بضمضه وبهم وجهه
 هذا اذا تغير الماء في الفم بالريق ولو لم يتغير غسل به وجهه لانه عضو
 لا يصير مستحاضا للبعض الا ان يستعمل على الخلاف لمن تقدم وانما
 قدم المضضه لان لغسل الوجه بدل وهو التيمم قوله ومن اصحابنا
 غسل ارجل علي حليل والحائي الامير والوجه فيما ذكر ان غسل الوجه مجمع
 عليه والمضضه مختلف فيها وفيه نظر لانها كالمجمع عليها بحقه والمجمع
 هو الاول قوله ان لا لها سته والوجه ما في كتاب ان للوضوء بدل وقا
 وجاد بيا بالوصو اما اذا كان على يد نجاسة يكتفى لا حبها ولو
 غسل الاولى ان الوضوء علم **باب** اذا كان على يد نجاسة وعلى ثوبه
 نجاسة فان كان في الملاخير لانه لا بد ان يلبس الثوب وفي لغسل ثوب
 النجاسة وان كان في الخلاف فكنا عندنا ما لله واما عند ط فقال السيد العمية
 انه يغسل اليد لا يستقيدها ويصلي عريان لانه بحمد ذلك قوله بها
 يغسل الباقي لا اشكال في هذا في مثل الامر واما اذا اذ الصلوة الثانية
 فانه يمس الخرج وهل يغسل ما بعده او لا فيه خلاف وفي سائر الشريعة
 لا يجب ومشله عن الامام المهدي وقا سوا هذا على من فسر جلد من
 اعضا الوضوء وعن النجاسات يلزم وقال في التقرير ان كان الميم عضو
 كاملا وجب وان لم يكن كاملا لم يحفظ في الدرر انه لا يجب وكذا في اليد
 قال لانه قد سقط الترتيب في بعض اعضاء وذلك في تيمم ناحية اليسار
 وقال العمية ان كان عضوا او اكثره وجب والا فلا قوله ولا يراعي
 الاقل والاكثر وجهه ما تقدم ان العجز عن بعض الواجب لا يسقط
 ما ورد عليه قال في شروح الاباء وعون رب والناظر ان كان الاكثر سليما
 غسله ولا يقيمتم وان كان اخرج كجائهم ولا يغسل السليم وهو احد قول
 في الوجه فيه ان لا يجمع بين البدل والمبدل كبقول الصيام في الكفارة
 وبعض الاجماع واحب قول يجمع بين غسل ما امكن وبين التيمم
 ثم يفعل في وضوء كما يفعله المحابث هذا كلام ضرير وفيه فاد انه يغسل

اعضا الوضوء اذا كانت سليمة مزين الاولى للجنازة والثانية للصلاة
 ومثله ذكر علي بن ابي طالب وقال النبي فستل واحب يعني ينوي بكثرة
 الاضغرة والكبر وقيل غسل ثم يتيمم وهكذا ذكره في الاصل الذي نص
 عليه في الاحكام الى اخره هذا الذي صححوا المذهب والوجه فيه قوله
 تعالى فاعسلوا وجوهكم الاية وقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
 فانما من يعلى بغسل هذه الاعضاء دون المنيح على الجبابر وبما هو قول المختار
 وروح وشر انه ليس قالس وجوابا ومن هو يدل فلو قوت وجوب
 الغسل لو كان العضو مكشورا فان لا بضة وجب على الجبابر وان كان مضرا
 لم يجب على الجبابر وجه هذه القول مات وى عن علي عليه السلام انه قال
 اصلك خدي ندي مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فخر فقلت
 للرسول كيف اصنع بالوضوء فقال امسح على الجبابر قال فقلت فالحنا قال
 كنت لك فافعل قوله في اويل على الموضع المحبوت وهكذا باول خبر
 على عليه السلام وفيه دلالة على ان الممسح بالما اول من التيمم ومثله اشارة
 في هذه فمكر صوابه والمهدي والامام يحيى والعقبة في كل واحد
 ان التيمم اول كما ذكر في الثانية فليطأ به جبابري في الصحاح والاصحاح
 فيه لغتان ظهر بغيره ففرضا واما البال فمفتوحه قوله شقيا ووجب
 التيمم هذا الذي يدل ان التيمم اول من المنيح والعقبة بنا اول هذا
 ونقول المتبادر به ان المنيح اذا لم يكن المنيح اذ لو لم يكن وجب عليه لانه احب
 ان كان الغسل اشارة الى هذا في الشرح لانه قال فيه منيح على المحبوت
 كما نص عليه في المحبوت اذا كان الغسل بضره فانه منيح فافعل
 اذا اصل الجنب لما من غير ذلك او منيح او بقى لغيره من جسد في منيح ابن مفرق
 عن الامير علي بن الحسين ومحمد بن اسحاق انه يعود عليه حكما الجنازة متى زال
 عنه ما كان اذ كان في القبر وان وحكا في ايا قوته عن جعفر وقال في
 المنيح بضره متى فرغ من الصلوة وهكذا في ايا قوته عن المنيح
 احكام الجبابر في غسل واحب قولنا بالله متى احبث قال العقبة
 هذا للخلاف اذا كان الاول من جسمه او نصفه جرحا فلو كان الاكثر فانه
 يعود عليه حكما الجنازة متى فرغ من الصلوة عن جميع قوله في الثالثة فان

وهو قول عوط
 والمرضى والمقضى
 لم ينسوا الراداة

قال في بعض الروايات
 والوضوء كمثل من السهم
 فليكن ود الجهر العشر
 لجميع الدين

هو قوت من المنيح

م غسل ما لم ي

كلام العقبة
 حكاه

ضل لا على ما

الفقيه

فسترنا على ما قدمنا يعني في الثانية الى قبلها قوله **في الصلاة** يخرج البر وال
 الامر الحسن والفقيه هذا اذا كان لا يتخير اما بالدم في كثره في تعليق
 وقيل لا فرق ثم ان هذا لحد خياره ذكره في المداين لانها كان
 له اختيار الا ان كان يجري نفسه بجري المتكاضه او تركها وانما هذه
الطهارة ولا يقال هذه تنقض مسئلة الفقيه التي بالي وهي الثامنة من صلوة
 الحليل فانه قال فيها اذا كان يجري الدم اذا تركه وسجد او لم يركع في هذه
 لا طهاره معه وفي مسئلة الفقيه معه طهاره فامر بحفظها قوله في الزاوية
 فاما على سبيل له وامر فلا يجوز خلافا للضر بانه قوله اول صلوة ويصل
 فاقوله فاما الفرضه فانه يجوز فيها وهذا مبني على ان من تيمم لصلوة تيمم
 له الفلحة قبل الصلوة لا بعد عليها ذكره ابو مضر والوافي في الزاوية قال في
 في الكافي يجوز ذلك عند مراجع ان يودي بتيمم واحد ما شاء لا عند من لا
 يجوز قد ذكر في كل واحد من هذه الخلاف ما اذا تيمم للقراءة لم يدخل المسجد والعكس
 ايضا ولو تيمم لقراءة القرآن كان له حمل المصحف لا العكس ولو عين التيمم لم
 لم يقر عينه ولم يجب له بدخول عينه ولو عين لمصحف كان ان يحمل غيره وكذا
 الزاوية في المتجه يجوز ان يقف في عينها قوله فان كان قد ضل لا يجوز ذلك
 لان التيمم يبطل بالثبوت مما ييمم له ويجوز ان يركع الوقت كما مضى قال ابو مضر
 وبما لا اشتغال لعين ما ييمم له يعني من المباح في كل وفيه نظر في نظر عليه
 وبالشك على ما ذكر ابو حفص وبوجود ما قال في الانتصارات لكنه ييمم التاقل
 لا في يغتفر فيها ما لا يغتفر في عينها هذه خمسة احكام اربعة على ما
 مقتضى الوضوء وهكذا بما منقضى الوضوء ايضا **فيما** اهل ان
 تيمم من الحديث الا صغر يبطل تيممه بما منقضى الوضوء وهذا ظاهر وان كان
 الحديث الاكبر فكذلك ذكره ما ييمم وكان في السبب حالا ليس له ادي
 من الحسين رحمه الله تعالى وجه النظر انه لا يبطل تيممه لا في قيام مقام الغسل
 والحديث الا صغر لا يبطل الغسل ثم وجدته للنواوي في كتابه لا ذكره هكذا
 وقال في الانتصارات اذا تيمم من الحديث الاكبر يبطل بمثله واما بالحد الاضطر
 فقال صراحه يبطل وقال من لا يبطل هو الذي ينظر في اية تيمم اية العذر
 وهو المحققات بعد دليل ان المحقق اذا تيمم لعدم المحجرات جماعها مع ارا
 لا يخلو في الغالب وكذا الايلا ح في الاشياء فكذا الامام عليه السلام

قال سديد مع جليل من الحرة
 وقال غيره وان لم يدخل لان التيمم
 يضيئ الوقت فادخلت
 اسمه فقل انتم الوقت

ما لم يثبت ما لا يقال فقد قالوا اذا اراد المعاودة تيمت من اخرى مع
 ان الحدث الذي هو الحيض اذا ارتفع لم يجزى به الجنابة قلنا ان ذلك ليطمان
 اليهم بالفراغ مما تيمم له ولعلنا قالوا لان التيمم لا يبقا حكمه بعد فعل ما له
 تيمم وقام عليه حكمه كلامه هذا كما قلنا انه يقيم لكل ضلوع فليس لعله
 المبطل للتيمم اول الوطئ بل الفراغ فلو قلنا نزل الوطئ بوقت كان له ان يعاود
 فيه من بعد اخرى من غير إعادة التيمم ولو تيمم الغيب للوقت للوقوف
 في التيمم ليله كما مله ثم راد فيه وانقضى فلا يجب عليه ان يعيد التيمم وكذا
 لو اجبت فامتنع ذلك **باب السجدة السابعة** **والحيض له مصيبتان**
 لغه واضطلاحا اما في اللغة واضطلاحا اما في اللغة فمصيبة الخارج من
 المرأة اي دم كان وانسقاؤه من الفيض ومنه يتلخص ان الواجب اذا قاض
 في الاضطلاح فاني الكلب والاحتل فيه قوله صلى الله عليه وسلم ان النساء
 قبل ان الحيض المصيرة وقبل استهلها كالتيمم كما ثبت وقيل تم لزمانه كمنه
 الناقه والمختار انما هو مشترك في الثلاثة المعاني وقوله صلى الله عليه وسلم في القضاة
 ايام اقرانك والاجماع انه سئل عن احكام مخصوصة قوله هو الا اذا استسحب
 خارجا بقوله فلو ان اكثره واقله قوله في وقت مخصوص يخرج
 او قاض الامتناع قوله مقتضى اكثره واقله يخرج الاستسباح
 والفاقر قوله جعل دلالة هذا من باب على الحقيقة قاله الانصاري
 والفرق بين الدلالة والعلية انه لعلنا شبهه كوطئ الحائض علة تخريجه
 الحيض لا لانه اولى بالدلالة لا يكون مناسبه حكمه لانه الحيض على السوء واعلم
 ان الحيض قد يوجب وبدل ومنع من غسله وبدل على السوء وعلى
 خلو البطن من الوطئ وعلى المنع من العدة بالشهوة وعلى سقوط الصلوة
 ومنع وذلك نحو تحريم الصلوة والصوم والقراءة ومنه المصنف ودخول المصنف
 والوطئ في الفرج ونحوهم بخلاف ما يقول بما قوله احترازاً من الضعف
 والكثرة اي لتدخل الضعف والكثرة والكثرة في العبرة وفي الضعف والكثرة
 اقوال من هذه المعاني عليه السلام وبه وبه وايه للفتنة وكوج وقول للشر
 كالدم الثاني حب قول ما جاء في ايام العادة فيحيض لافعينها التالفة
 ما كان بعد الدم فيحيض لا قبله ولا اذا انفرد الرابع للفتنة ما كان بين دفعتي الدم
 فيحيض لا اذا لم يكن حكمه قال في شرح الابانة هذا الخلاف اذا اقامت الامكان

لا وقت لعادة فهو حيض اتفاقا وفي كلام الشرح ما يدل على خلافه قوله
 اذا كان بين الدين ولم يبلغ طهرنا صحيحا قال السيد لا بد ان يكون دين
 حيض لا استحاضه وفيه لا فرق وهذا هو كلام الشرح وقاعدة الحلا
 اذا زلت يوما وما تستغافقا ويوما ما على قول السيد لا حيض لان
 التمتع لا يحتو على حيض وعلى قوله العقبية يكون الدم الاول حيضا وكذلك
 جميع النفا لان لم يبلغ طهرنا صحيحا وانما كان النفا في حكم الحيض لانه قبل
 الاحكام انه لو استمسك في زحوا ساعة ونحوها انه لا يكون طهرا بعد وبالله
 الا ان اقل الطهر الموضع **الثاني قول** في ثلاثة ايام هذا مذهبنا
 في يد وجوه ومن فحجب يومان واكثر الثالث للشرح وهو دليله وقوله
 الاخر يوم واحد وقوله عشر ايام هذا مكه هبنا وجوه من قال ش ومن واه
 لما كان خمسة عشر يوما وقال ك في الترويه الثانية لاحب له لكن يرجح الى
 القميين ومثله في شرح الابا انه لنا من واه ثلثة لما كان سبعة عشر يوما
 وجه قولنا من واه ابو امامه عنه صلى الله عليه وسلم اقل ما يكون الحيض
 في الحارة البكر والثيب ملاثا واكثره عشرة ايام فاقول الطهر عشرة ايام
 اجماع اهل البيت عليهم السلام وقال ج وموش خمسة عشر يوما **الموضع**
الثالث قول في يد وجوه ومن فحجب يومان واكثر الثالث للشرح وهو دليله وقوله
 التمتع فليست بحيض قوله كان ثلاثة في التاسعة هذا لا محالة محتمل وهو مخالف
 ما قبله قال في ليا قوله ما في الحاشية خلافا لما في الحيض واما في التاسعة
 فقال من يابيه وحاجي على الحسين انه حيض وقال ضرب يد وعلى خطيب البصرة
 بحيض وفي الانصاف قال لعادي والثنا ضرا قل من تراه المرأة الحيض تسع سنين
 وقال شرجيل مائة سنة وفي الحيض لتسع سنين قوله على ما يدل عليه الفا
 هي تبلغ الثلاث ام لا قوله في الحاشية اذا اولئك امرأة قال الامام في الانصاف
 الولادة كما شفعه عن لبوغي لا فاعيد على انفسال التي منى لزا فحكمه سلبوا
 من قبل الولادة ما قل مدة الحمل وطا من هذا الكلام عن السجوي انه جعل البلوغ
 بنفس الولادة ومثله ذكر ابو جعفر قوله لها اطبك وعشرون وفي الانصاف قال ش
 راجت جده لها احبى وعشرون وهذا احب من الترويه واما الامكان فليس
 عشرون سنة او لسبع عشر على قول من يابيه وفي الشفا وقب وقع ذلك في
 بعض فتاينا يا الحسين انها قد استجبت لاطب وعشرين وقال الا تراه

في يد وجوه

الاكمال التسع فلو حال الحمل هذا منك ههنا والحنفيه لقوله تعالى
 واطاعتا لاجل اجلهن الاية وقال كوس يصح لهما غيرها وفي المدة للش
 قولان قوله وبعد مكث الحيض خلافا لمن لم يقدح قوله وهو يلوغ
 ستين منه ههنا امك ههنا وقال بنابر علي ومحمد حسين وقال ش
 يعتبر عادة النساء وعن قرب الله يلوغ ستين للمقرشية وحسين للغير
 واربعين للجمية قوله لا تراه بعد الستين الا ان يكون قريبا منه لستخه
 الشرح لا تراه بعد الخمسين الا ان تكون قريبا قال لعقبة وهذه الضحية
 ونسختها للمع غلط وذلك لان الغالب نه لا يري بعد الخمسين فاحيط
 بعشر وخمسة ايا من ستين وكان يلزم على نسخة الجمع ان يعد باكثر
 من الستين **الموضع الرابع قوله** عند تغيرها وكذا
 حال الابتلاء ذكره السلك ومعه في الزوائد عن السبع ان المبتداه
 ثبتت عادة بقدر واحد وههنا ذكر السبع في الباقية وقال ان
 الرجوع اليه اقرب من الرجوع الى سابقها قال وقد استأذنيه القهر والنفاس
 وع في الحيض وفي الروضة وانما ثبت بقرين شرط ان لا متصل الاستحاضه
 بآنها وقال ثبت بقول واحد قوله عادتها فثبت سنتا الى اخره
 ضابط هذا ان ما جاء بعد العادة مخالفا فانه لا يلحق حكمه بالعادة
 ولا هي به وانما يكون بجمه وبين ما ياتي بعد الاكثر منها يكون تابعا للاقل
 قوله وقد ثبت لها الوقت والعبد اما العبد فظاهر واما الوقت في
 الكافي والمجموع والمفصلة كذلك وصحة كمال الشهرة مشايه شهرين
 وقال السبع عطية بحسب حل المسألة على ان البهم انا هاهي سهر اخرتك
 انا هاهي ههنا قوله وانما العادة ههنا متخلل في بعض والاحسن تاخير
 وبعد به قوله فان اضبطت في السهر الثاني قوله في الشهر الثاني
 عطية نقول الثاني من المثبت والافهون ثبت في الحقيقة والها قول
 كونه على ظاهر هذه **الموضع الخامس قوله** فان رأت وقتا مناعه
 فليس يحض الا في مدة الاجل على قوله وبه في ان شاء الله تعالى قوله
 وانما رأت وقتا مكانه الى اخره ويتعلق به فائدة وهي انها تعمل في كل
 وقت بامانتها فعند تزي البهم يترك الصلاة وعند سقطه يصلي وكذا
 المعتادة ذكر ذلك في الافادة والكافي الا ان يكون معتادة للنساء جعلته

٥٥

كالم قولهم رجعت الى عبادتي سألها هذه المسألة فيها اقول الاول
 من ههنا انها ترجع الى عبادتي سألها الخبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 يحصى في علم الله ستا او سبعا كما يحصى النسا والاعم ان مراده نسا اهل
 الدنيا فلم ينس الا نساؤها انقول الثاني ليس ذكره في المهد بل لها ترجع
 الى صفات الحيض وهو المحض القاني الذي يضرب الى الشواد وصفه
 الاستحاضة من مشرق واصفر فان لم يزل الصفات وقولان لحد لها الى اقل
 الحيض يوم وليد والثاني في غالب النكاح عادة النسا وهو ست او سبع
 انقول الثالث لاح قال فيصفا عشر وطهرها عشرون الرابع كلات
 قال في ناحت في الصلوة باقل الحيض والامر واج باكثره قوله من قبل ايها
 اصل وان لم يوجد من قبل امها قوله الى عبادتي اكثرهن معهم من هذا
 الكلام كل ذكر من ادعى ان الكثرة يرجع الى الشخص ما كان لها ثلاث
 المحرمات نسا عا د ثا ثلاث ثلاث والثالث عا د ثا عشر لحد بالثلاث
 لانها عا د الكثرة من كل وذكر الملاك كون ادا لكثرة يرجع الى الايام فتا
 بال عشر لكان لبيان الاستعانة بها لانه لو ان ذلك قال ويرجع الى الاكثر
 من عا د ثا من ذكره سيدنا ابد الله قال وكلام المحرم والشرح ظاهر في الف
 قول داعي في عدم صلح في النسخ الى عا دة اكثرهن عا دة وانما لخصت بالاكثر
 هنا لاني المهور قالوسيط لان الاصل هنا في الدم الحيض وهناك الاصل فراه الله
 وكان القياس هنا العشر كقولك لكان الخبر مع **فائدة** لو كانت عا دة بعضهم
 اول الشهر وبعضهن آخره فانما جعل وقتها من زوية دمها وجعل لكل
 بعضهن امكن ترايا ما وبعضهن وقتان فكن في كل عا دة في كل وقت
 اخذت مجموع الاقرين صاحبك بالوقتين وفي كل وقت منها بالاكثر عا دة
 ومشكلة المعجزة في عا دة بان يحض واحد في الشهر ستا مرة واحدا
 وبعضهن من يابن ملا ثا ملا ثا كان لعدة وقتان كل وقت ست فاستد
 وهذا فيه غفلة لان الشهر لا يحض طهر من عشر عا دة وحض من ستا ثا
 فتطرق في مسئلة قال الشيخ رحمه الله ما كبر عا دة نساها من ههنا فثبت قوله
 رجعت الى كثر الحيض وكذا ان كن مستحاضات اول نساها وفي شرح الابان
 عند لقنتيه والحنفية واحد قول الناصر ان عند اللبس يكون حيضها
 عشر وطهرها عشرون واحد قول الناصر يرجع الى التمييز قوله الى غير ذلك من

فان اولها يكون
 وسهولت رجوعها
 في كل وقت

٢٤
 بعد
 من
 بعد
 من

التفسير يعرف كل قسمة كان يقول والتاسية لوقتها وعبد بها
 لا تخلوا اما ان تعرف القاطعة شهر بشهر ونحو هذا واما اصل القسمة
 فقبها بالقسم العقلي الذي لا يخرج عنها قوله وقضت لصاوة
 في الايام الزائدة على عادتها وذلك لان مجاوزة العشرة يكون الزائد على العادة
 استحضاره لان لم يجاوز العشرة في حيز ولو ثبتت العادة بها دون مثاله
 ان يكون عادتها ثمانية عشر ثم يلا ثمانية عشر فان الزائد على الساعات الى العشرة
 حيز لا يقضي مثلا في قوله والعادة قد تغيرت يعني وقتها لا عدد بها فلو
 كان الله جميعه استحضاره هذه الشروط الثلاثة وهي ان يجاوز العشرة
 وان لا يطلها وقت عادتها وان لا ينقل الوجه في كونه استحضاره انا
 في وقت مكان واتصلت به قومه الاستحضاره فاشبه الزائد على العادة
 اذا جاوز فيها العشرة فان الزائد جميعه استحضاره وفي هذه المسئلة بلا ما في
 الاول ما ذكره الامير في كتابه وعليه دليل وحكاية في الكافي وشرح الابا في
 البحر في نسخة البيهقي قال في التفرقة وذكر في تعليق الاقادة الكبير وعلق
 الراديات معنا هذا لانه قال ونكتة الفرق بين ايام العادة واما الامكان
 ان في ايام العادة يكون الله جميعه استحضاره في الساعات او كان
 الاستحضاره في ايام الامكان يكون حضا لسطر الاصل بالاستحضاره
 القول الثاني اشار اليه في البحر ان عشر منه حيز والزائد استحضاره وهكذا
 في الكافي وشرح الابا عن شرط القول الثالث ان في عادتها حيز والزائد
 استحضاره وهذا من روي عن الكافي وروى هذا عن البحر وشرحه
 ذكره في حاشية في الروضة وفي تعليق المعشبه وضعفه المعشبه في
الموضع السادس قوله يجوز لما ان يحكم والاصل القاطعة
 الا في ما يدل على منعه قوله فيما دون الفرج الاستماع له ثلاثة
 احوال الاولى فوق السن ودون الركبة فقال في شرح الابا ان هذا
 جائز للاجماع وهذا في مجمع البحرين والوافي لمران قوبات ما تحت الازرار
 فقيده وبالاذا لاشك فيه ما بين السرة والركبة وفيه ثلاثة احوال قول الهادي
 ومحمد في واحد فليس الجواز وقول القاطعة الكراهة حاشية
 الوقوع في الحما وتعالى واحد قوله واحد واين في افه حرام وظاهر

قول القسمة

قول القدر انه لا بأس بها في ثوب ولا لحاظ لكراهه فيها فوق الارزاق ايضا
 قال ومات روى الله صلى الله عليه وسلم كان يباشرها صا دون الارزاق فانه املك
 لاسر به الثالث ذكرها في الانفساد وهي الثلثة في الفرج من غير يلح قال
 والظاهر من ذلك هبل لغزوه وغفها الائمة المنع لاجل الاذا والمختار جواز اذا
 غسلتها وكان مقصدا لولم يمسح بها لما تمت والوجود بان يكون زمان الجاه
 الجواز من الشرب اليه مكانها في الاوقات له من فراهة وناقضه في هذا احد
 من قولهم من تعبد عنه حاله جاز له ان يكثر الصوم اذا كان يفرغ من الصوم قبل
 الوضوء اليه فان كان لا يفرغ لم يجز قال في المنيادات فان لم يجز ما ولا
 ترا بلجات وطها من غير يمسح ولا اغتسال كالصلاة قال في الواجب وهو
 صحيح عند جميع اصحابنا ولا فرق على قولنا ان يظهر لاكثر الخبير او لقل
 وهو قولنا في الناضر وسوك وقال في ان طهرت لشرجان وطها
 وان لم تغتسل وان كان حبيها من العشر فلا يجوز حتى تغتسل وتروى
 في الكافي عن يد كقول في **باب** اذا اغتسلت عند اضطباع الدم من
 الغسل واليتم معاك العصبه من الجوز وطوها وان طالت اليد فكثر
 في الكافي وهو ظاهر كلام الشرح وفيه ما يلا فانه اذا اغتسلت من اليتم
 لزوجها وطوها من عيتهم ولو اغتسلت من الغسل على الملامح لم يجر وطها
 لا كذا في الشرح وهو الصحيح على اصلها فانها اذا كانت مسئلة واما
 اذا كانت دمية في الكافي فالصحيح لا يجزى الا في غير مخاطبة بالحكم الشرح
 وقال في سنجبر على غتسها من الحيض دون الجنابة لانها مخاطبة بالحكم
 ووطي الحايض لا يجوز وقال في التيمم في اليقوت اذا اغتسلت لمسله من الغسل اجزا
 عليها الا وجاز له وطوها وسقطت اليتم كالكافرة والمجنونة قال في ولو اغتسلت
 بظهر عندها لا غتبه لم يحل له وطوها وفي العكس جاز ولا تمكن من نفسها
 الا ان تغسل جاهله وفي كلام السيد نظر وقد عكسه في مسئلة النساء اذا
 اخلت بها ومن ههنا وهو الوجوب بولده اعادته ليتميم وذلك كما
 تعيد للصلاة الاخرى وفي لزوم الناصر لا تعيد للصلاة الاخرى قال
 سيد ما ولا يقال ان ههنا يبطل تيممها بالوطي لانه لو كان يبطله لزم ان يبطل
 بالنقل الخناين فلا يستمر على الوطى الاول وقد تقدم ذلك قوله لا يجب نظارة
 اخذ الوقت وقال ابو جعفر بنظر **باب** ولا يجوز لها قول الفرائض في الكافي

اراد ابو جعفر لا المراد
 بما نطقوا به في الروايات

فروى بها وبين الخلف
 بان الحائض يغتسل بطول
 المدة عند

والصلى الى مكة لان الهدي اذا اطلق يريد به الى مكة

عنك وداود حواره قوله ولا يجوز لزوجها بما معها قلنا لا يصح
 كونه معلوم بغير وثقة الدين فمن وطئها مستحلاً كقوله عليه قوله
 صلى الله عليه وسلم من انا امرأة وهي حايض فقد كفر بما افترى على محمد
 وان كان غير مستحل لم يكفر ولم يفتق لان الكهنة لا يكون الا بدليل
 قطع قوله والكفارة عليها هك من هبنا وح وكوش في الجريد وقال
 في القديم واحمد واشحن ان كان في اول الحيض وبسات وفي اخره
 نصف دينار وهو محكي عن ابن عباس وقال الحسن بعثت فيه اربعة
 دينار او يطعم عشرين ضالعا وعذب فان الكفارة مستحبة ذكره في الشرح
 قوله ومشط الشعر قال الامام المنذوب والتزيين اذا كان في وقت اوج
 لان لهم ما شرفه قوله وبذلك راسه الى اخره وهذا الوجهين الاول
 لو وجد امر والساق للتعويذ كما هو من الصبيان لئلا يستشغل العباد
 قوله دون الصلوة خلافا لبعض الفوايح قوله وطأ من كلام يحيى بن
 هذ اخذت به واما الخفيات والقسم فالاستحباب **الموضع الموعود**
قوله لا ترك الطهون ولا الصلوة والوجه فيه قوله صلى الله عليه
 صلى ولو طهر اليهم على الحضير قطرا **فابدا** قال الشيخ عطية في الهداية
 ذواتهم الاضافة الى الصلوة والصوم على ثلاثة اقسام من لا يصلي
 ولا يصوم وهي مبتدئة وذات العادة في يوم عبادتها ومنهن من تصلي وتصور
 وهي المستحاضة التي عرفت ان دهرها استحاضة بان تأتي وقت الاغتسال
 ومنهن من لا تصلي وتصور لان صوم الشك اولاً من افطاره وهي اناسية
 لوقتها وعبدتها والى اناها في وقت الامكان وهي الايام الزائدة على العادة في
 طهر صحيح غير ايام العادة قوله لا يجب عليها الاغتسال وعند الامامية
 يجب لكل صلوة قوله يجوز لزوجها جماعها وكراهية عائشة وابن عمر
 قوله جاز لها ان تجمع وقال شيوخ كل صلوة قال في المظاہد واليه اشار
 القسرة وحكاية مراد في الخلاف بين الحادي والقسرة قوله بان يكون
 الاولى ويقسم الثانية يعني جمع المساندة وهذا اما على قولنا ان وقت المساندة
 لا ينقض الوضوء انما ينقض الوضوء المتعوض كما ذكر الشيخ واما على
 قولنا لمذاكون وضوؤها ينقضها فكذلك الزاد انها بوضات بعد دخول
 وقتها لا يستلزم قوله وعلم على ظنها انها اذا خرجت الى اخره فها هنا انقطاع

الحديث حديث وحاصل هذه المسئلة انه اذا انقطع دمها في الصلوة او قبلها
 وبعده لم يمتد فاما ان يغلب على ظنها استمرار الانقطاع حتى يظهر ويصل
 او رجوع الدم قبل ذلك ولا يحتمل معها ظن ان كان الاول فالواجب الخروج
 فان فعلت واستمرت الانقطاع فقل هو وان رجع الدم عادته في الصلوة بالوضوء
 الاول فلا يبطل لكن راي شرا باطنها وان لم يخرج واستمرت الانقطاع لم
 يصح صلاتها وذلك ظاهري وان رجع الدم فذكر العفة بحسب ما روي
 صحيح انه سرفه ليرى ان العبرة بالحقيقة فتصح صلاتها ويكفي ان يكون هذا
 كمن صلى وثم منكر في الاحتياط واما اذا غلب على ظنها انه لا
 يستمر جاز لها البقاء فان رجع فطاهران الصلوة صحيحة وان استمرت انقطاعا
 فقال العفة عليها اعادة الصلوة لانه قد انكشف لها ان ظنها غير
 صحيح ويكفي في قول الا ينفذ او الانشأ واما اذا لم يحصل لها ظن وهو مثال ما
 لو ظنت رجوع الدم ذكر العفة **فان قيل** اعلم ان المستحاضة
 اذا توضأت قبل دخول الوقت بوجوب الدم وهي في الصلوة او قبلها
 بطل وضوؤها لاجل الوقت فان جرى بعد فعل الصلوة فلا شيء عليها
 فان جاز بعد فعل الاول في الثانية او قبلها اعادة الوضوء لثانيته
 بلا اشكال واما الاول في الثانية في العفة عن مرأته وعليه دليل انما
 الجواب لما لا يبين انها صلتها ووضوؤها منقوض بدخول الوقت
 وصحة تلك العفة وقال يلزم مثل هذا لو جرى بعد الصلوة
 معاً قوله وهو كالحكم من ابتلى سبيلا ان اخرج وانما يكون كبره
 بشرط ان دخل فيه لا يبقى له مقبل للصلاة والوضوء من الوقت والدم منقطع
 قوله فان وجد ثوبا طاهرا غزله فيشمل منه من قال هذا ممكن
 باق بركنه قال ان يحسن الثوب ومنهم من لم يفرق وقراءة العفة
باب الثامن في النفاس للنفاس معنيان لغة وشرعا اما في اللغة
 فهو عبارة عما تنقشر به المرأة من الدم عقيب ولادة واما في الشرع
 فهو الدم الخارج من قبل المرأة بعد ولادة وميل اقل لطهر مقبلا للثوب
 دون اقله وانما قبل من قبل المرأة ولم يقل من الرحم ليدخل في هذا معنى
 ومنه هب وذلك لانه ذكر في مجموع على الجليل ان عند الحيض
 من الرحم كالحيض وهو قول محمد بن قزوينه انه خارج من الرحم

كالحيض وقتلنا عقيب الولادة لان ما قبله حالها وقبلها فليس بنفاس
 وماترا حالها فجهان وقال في الانتصان المختار انه نفاس متوي زائد في حال
 الولادة وقبلها لانه محتمل به التفرق وقولنا مسل قل الطهر لانه لو تداخل
 الطهر كان ما بعده حيضا والحيض يسمى نفاسا ولهذا قال اصحابنا عليه السلام
 لعائشه لما وجدت انفسيت يا حبيباه هذا الحيض يزوي نفحة النون وكسر الفاء
 قال في معالم الشئ هذا الحيض والولادة نفست بضم النون وكسر الفاء
 وفي الصحاح يجوز الوجهان في الولادة في شرح جازة واذا صحت نفحة النون واقتضا
 بضمها وكذا نفاس نفست بضم النون على الحيض دل عليه وبخسنة قوله
صلى الله عليه وسلم لم يظفر النفسا اربعين ليلة فاذا زلت الطهر قبل ذلك فهي
 طاهرة ولا خلاف انه يتعلق به احكام مخصوصه قوله وضع جميع ما في
 بطنها وقال في الاول وفي مذهب شربلانه وجه معناه ومع الثالث
 الاول ثم تستأنف لمدة من الثاني ولا خلاف ان العبد لا ينقض الا بالجميع
 ذكره في شرح الابانه قوله قد بين فيه اثر الخلقة فان لم يكن نفاسا عنه ما وعبد
 كانه نفاسا وقال شيعه عرض على النساء العاتقات فان قلن هو حيض ونفست
 والا فلا وفي الزوائد عن الاستاذ يوضع في ما حاد فاف داب فليتر بولك والافواه
 ولب ومثله في الكافي لمدة هله لهادي وزواة في النقر بر عن صاحب المعج
 وفي شرح الابانه لا اشتبان بهذا الجواب انه قطعه من لحم وانما يراود ذلك لبيان
 الخلقة قوله ان ترى البوم عقيب الولادة وهو كذلك في النفوس عن ابن في الفوائد
 وصرح الله وشرح الابانه ايضا واتفقا ان العبد ينقض وان لم ترى البوم
 قوله ان يعون يوما هلك منك هبنا وهو طارة لاح وروي عنه ان اقله
 احد عشر يوما وقال الشافعي اقله بلاشه ايام وقال في كذا كذا
 ستون يوما وقال لا ما به نيف وعشرون يوما قوله حكم الحيض
 اذا جاء في العشر يعني فالمتبلة يرجع الى عادة نساها والمعتادة الى عادتها
 فلو جاء في غيرها الاربعين وكان ما بعد الاربعين وقت حيضها فهو
 استحاضه ذكره ربنا الله لا يورد الى توالي الحيض والنفس من غير
 تخلل طهر قوله حكمها كالحايض ولكن نفاسا في الحيض وفي
 وفي كونه لا يلق الا بعد الولادة وفي انه اذا علق الطلاق بالولادة لم يقيد
 الا في تسعة وثلاثين ولو قال اذا طهرت فانت طالق صدق في تسعة

وقال من انما يكون
وان امر بالدم واليه
اروي على حديد

وستانه
مقتدر فیما بینہ و شمس مونا
انہ بعد الولادہ یوم مروری
لبنانی حضرت میران علی محمد
منزلت ادا حلیا می
منزلت ادا حلیا می
المراد

وغيره يوم
الولد في العبد والامان
لا يكون طهرًا است

وعشرين يوما هذا اذا قلنا ان المشروط يقارن الشرط اولو قال انت
 معاول حبضك لئلا تفوت من الحيض بعضها والمترا دبا لمصدق اذا لم
 ينكح الزوج او يعني تقبل بطنها قال العفة ودكوض ريدان الطلاق
 في حال النفاس عير يدعه وفي الانتصان هو جدام لاواشارا به في الشرح لانه
 قال في حال النفاس ليس موضعاً للطلاق المشنوت **فايدتان** الاولى اذا
 طهرت في الاربعين عشرا فما انا بعد فموجب عندها وقال ما انا في الاربعين
 فهو نفاس ولو عقيب طهرت وهكنا في شرح الابانة عن مدين علي والناس
 وفي الثانية من الانصان اذا لمقطع النفاس لكون الاربعين والنجسات
 كراهة وطبها حتى بكل الطهر عشرا وهو من وي عن علي عليه السلام
 وابن عباس وهوناي ريد من علي والمهادي والناس زوج وف وقلاش لا يكون
كتاب الصلوة في اللغة الابعاء وفي الشرح مع
 ذات اذا كان وامر كان كمن بها التكبير وتحليلها التسليم والاصل
 فيها من الكتاب قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشرح في الصلوة
 وما قلوا على الصلوات ومن لسنه قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام
 على خمسة ان كان الخبر قال في الانتصان اول ما فرض من الصلوة
 قيام نصف الليل او دونه بقوله تعالى قر الليل الا قليلا الاية لم تنسخ ذلك
 فاقترنوا ما يستر منه اي صلوا ما يستر منه وجيل بقوله اقم الصلوة وجيل
 الصلوة الخمس اول ما فرض منها الظهور لحد يشجب بيل عليه السلام وضلا
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وروي ابن هشام في حديث المراح ان ابا
 فرض الصلوة هناك فقال الرسول صلى الله عليه وسلم فرض الله على امتي
 خمس صلوات فلقبت موسى فقال ما فعل معك ربك فقال فرض الله على امتي
 خمس صلوات فقال ارجع فاسأله التخفيف فانك لا تطيق على ذلك
 فراحته مقصض فحشا وروي وايد فقض شطرها فما زلت اتورد بين
 روي بن موسى حتى جعلها خمس صلوات فقال موسى ارجع الى ربك فاسأله
 التخفيف فقال فاذ النعمان عند الله الا اني ملك مصت فربصت
 وخففت على عبدي وجعلت احسنه بعشر مثاقا هي خمس وهم خمسون
 ما بينك القول لبي وما انا بظلام للعبيد واما الجمع فذلك معلوم
 من الدين ولا خلاف في وجوب الصلوة الخمس قال في شرح الابانة وقول من خالف

من قال لا شيء قيل ان كان الفعل
 لا يصح تكلم على هذه المسألة
 بالضعف لم يست

من البديع فيه فقال **الشيخ** الخيار الى العبد يصلي ماشا وبعضهم قال **الحسن**
في النوم والليله مخالف لاجماع الامه فهو قول باطل قوله **موسى** كان بالغافلا
هذا ايراد في البنيات وقد ورد مثل هذا في قوله صلى الله عليه وسلم رفع العلم
عن ملائكة الحين والا فتولاه غافلا يعني عن قوله بالغافلات الضعيف لم يكمل له
العقل **ص** كذا ذكر الشيخ في الباقية وقال **احمد** يجب على المراهق تمام البلوغ
تكون مثله اسيا يشترك فيها الذكر والانثى الاول العبد وهو بلوغ
عشرين سنه وعن **ما** في عشرين سنه في الذكر وبعين عشرين في الانثى
الثاني الانثى وعن **ليث** بلوغ وعن **ش** هو بلوغ في المشرعين وفي المسلمين
قولان **الثالث** انما المني وهو لا يتولد اما ان يكون في النور او في المنيظة ان
كان في النوم فهو بلوغ حق الرجال بلا اشكال واما في حق النساء فثلاث بابنه
في المذهب ليس بلوغ سوى كان عن جماع او لا ومثله ذكر الامام
في الانتصاف وقال **ص** بابنه في المذهب ان كان عن جماع لم يكن بلوغا
لانه يخرج وليس بمحاذير وان كان من نظرا وتقبيل فهو بلوغ قال ابو نصر
اما اذا خرج لغيب شهوة فغير مطلق وتنفرد المراه بالحيض والحبل اهـ
الحيض فانها تكون بالغه باوله شرط بلوغه الثلاث هذا على طاهر المذهب
وقد صرح به الشيخ في الباقية وقال ابو نصر لا يكون بلوغا حتى يبلغ الثلاث
واما الحبل فانخل فوا فيه على ثلاثه اقوال فقال ابو جعفر ان البلوغ بالناس
وقال الامام في الانصاف بالغواق وحمله كاشفا فقال اذا وضعت حكم
بلوغها قبل الوضع بستمه اشهر لانه اقل الحمل وجعل هذا دليلا في انزال
المني وقال **ص** بابنه البلوغ بظهور الحمل قال في حواشي المذهب ولم يجعلها بالغه
من قبل الطهور لان خروج المني عنه اذا كان عن جماع فليست بلوغ
وبنفسه الحمل باحضار انشاء رب ذكره القسره والثاني في ذلك الله يبي
روي ذلك عن **ص** بابنه قال الشيخ في الباقية والاخر من الاصل الذي لا ينفذ
الكلام غير محاط بالسمعيات بوجبه **ص** كاحد لا يضح بل يبيع عنه
الحاكم وفي نكاح الولي له اخذ لان قال **ص** ما و كلام السيد محتمل واطلاق
اهل المذهب ان عقوده نعم بالاشارة قوله فلزمنا مواجدة الضبان
كلام ط ان ذلك واجب على الاولياء وعن مرقولات الوجوب والاستصحاب
وهو محتمل من لواني ولا خلاف بين السيد ان النهي عن المنيجات وجوبا قبل

المسلح المحرم كعمله

المراهق من ادخل في سنه البلوغ

وهو السحر بغير
جول في الفروج

كان المراه يملك وهي
صغيره

في النكاح

وخالف بعض المعتزلة وبعض منس وقواه العصبه فيما لا يكون مقتضى
 كالتوا والشرب وله لا يحب عليه شيء من الفرائض هذه لعدم وعمل المعتزلة اذا
 كمل عقله قبل البلوغ الشرعي وجبت عليه التمسك بالثبوت العقلي لا الشرع
 فكانهم جعلوا كمال العقل في غير البالغ قوله وهذا يمنع يعني السواب
 لكنه محتمل له الاعراض وقوله غير فرض يعني ولا تنفل وفي شرح أبي
 وعبد القدر بن مكيون نفلا واذا زاد صاحبنا المنكحين قوله كمالا لا من العلم
 يعني يعلم ما يحتاج اليه من الفرائض للصلوة والوعد والوعيد ويفهم من هذا
 انه متفق عليه قوله وعبره يعني الاداب والميلحات التي لا فيها نفع قالوا
 يعني ثعلب اذا لم يصيب بالتحليل القرب قوله للتدابير وغيرها يعني
 المحظورات قوله ان يكون الوالد هو المصاحب قال ابو مضر هذا من نواذير
 الاحكام ان يكون الفعل الواحد ونوابه وعقابه تتعلق بالغير وتظهر
 عوضا للبحر فان الايلام من لظاح والعوض من الله تعالى وكلامه نظر
 لانه يقال لانه اثبت لاجل فعله الذي هو الامر لا على فعل الصبي ولا احباب
 العيب والامام قبل الامر للعيب يجب على السداد وغيرها لكن السيد اخبر
 وكما في الزوج وهيرة واختصاص السداد كثر من الزوج وتقدم قال الله
 يجب ذلك وان ابي العبد ولد لك فاحمل على نصرة الاباء لانه طنه
 اذا شقبط الزوج يكونه يؤدى الى منكر وكلام ابي علي منهم من يقاتل
 طاهره لانه من مضاع الصبي وهو يلزم الولي يعلم الصبي المصالح ولو كان
 مباحه فكذلك لفران وسئل المراد اذا خشي صياح الفرائض العبد الذي لا يرضى
 الصلوة الاباء واذا لم يتممكن من معرفه التوجيه لآية وفي هذه
 التاويلات بعضه ونظر قوله اولي من صر به لفعل الصلوة ولان الله
 لا يحصل بالصلوة الا العوض وبالعليه يابده منافع مستقبلة قوله
 والاستسقاء هذه فتحة واسعة كثر الخسرة فيها وقد لك بطا يوم ما في
 المشرح فانه قال انما البنت بمستونه وانما هي كسائر النوافل وسباني
 الخلاف ان شاء الله على قوله هو صلوة التمسك وغيرها واذ لك نحو كثر
 الفرقان وشبههما قوله في الموضع الاول من من والسير الى اخر كلامه
 الاصل في فرائض الصلوة من الكتاب قوله تعالى اقم الصلوة ولو كنت من
 الى عشق الليل والبلوك هو الزوال نظر عليه في الاحكام وروى والحق

وعلم كل ما ليس به العلم لا علم
 وحكمه لا علم وسائر الحكم
 اهلها وجوبه على النوازل من
 حال الصبي

وزي عن علي بن مسعود انه الغروب وقوله تعالى فتبصروا للشمس حين
تغروب اذ لا صلاة المغرب وحين تصبحون اذ لا صلاة الفجر وعشيا
اذا العشا وحين تظهرون اذ اذ الظهر والعصر لانها اصلان
عند الظهيرة هكذا في شرح الابانة وعن السنن حديث جابر بن
عليه السلام والاجماع لا يختلفون ان الصلاة اوقات مخصوصة
قوله بازدياد ظل كل منصب في ناحية المشرق بعد تناهيه في النقص
اعلم ان في معرفة دخول وقت الظهر نوعان اولهما قد وفي معنا هذا الكلام
الذي جعله لا يهمل معرفة الظهيرة نوعان اولهما وفي تفسيره ثلاثة
الاول ان معناه بازدياد الظل الى ناحية المشرق بعد تناهيه في النقص
من ناحية المغرب وفي هذا نظر الوجه الثاني ان المعنا بازدياد الظل في
ناحية المشرق بعد تناهيه في النقص من ناحية المغرب وهذا
الثالث ان الشمس تكون في جهة اليمن والظل الى نحو الشمال فكيف ما ارتفعت
الشمس نقض الظل حتى تستوي الشمس في حال نقضه ينقل الظل الى المشرق فعند
تميل الشمس الى المغرب برودة الظل الى ناحية المشرق لانه قد انقلبت اليها وهذا الذكر
كثير من المتأخرين الوجه الثالث ان معناه بازدياد الظل في ناحية المشرق
بعد نقضه منها ومعناه ان الظل ينقل الى نحو المشرق في ابتداء الامر وهذا
لا يعبث به لم ينقص ونقصه لاهية به لم يزيد فاذا زاد اذ في زيادة دخل
وقت الظهر وهذا الذي كان يذكره العقبه ابراهيم بن علي رحمه الله تعالى
وتأبته في بعض الكتب لبعض الخففيه وحكي لي عن يونس بن ابي عمير عن عبد الله بن
عبد الله بن نوفل بن ميمون قال سمعت ابا عبد الله قال انه يلزم من هذا خروج الشمس
الى ناحية المشرق لان ذلك ان لم يعرف وجهه فهو اهل في قوله انه تعالى قال
والاشقان مثل السما على الارض كالكعبة والظل عند الزوال مختلف بالزمان
والمكان فيبغض في الصيف لان الشمس في سطر الفلك ولهذا تقابل ما بالبر
ويطول في الشتاء لانها في الجانب اليماني فهي قريب من الارض هذا في الزمان واما
المكان فاقرب من المشرق او المغرب لزيادة الظل القريب من الشمس من الارض
وفي معام السنين ان زيادة الظل كثيرا بعد ما يجاوز وسط الدنيا
قال في المجموع ولا ينبغي لتلخيص عندنا بعد الزوال وعندنا كقوله الثاني
لم يصل في مسائل الجماعات معناه ما يزيد الظل وتلقا قوله واخره

٣
لأن الوالد عبد المتناهي
و محمد بن عبد الوالد بن عبد
الوفاة

حين يصير ظل كل شيء مثله وقد تروا لقامه بفتح اقلام ونصف
غير القديم الذي قام عليها قال ابو جعفر لا اعتبار بالمثل دون الاقدام
وهذا خطأ هو المذهب فكم ان الاقدام الست الاقربا وفي الروايات قد
الناصر في كتابه الكبر انه لا اعتبار بالاقلام فكم انه جعلها حقيقة واحد
الروايات عن جرح اذا اخر الظهر حين يصير الظل مثله قوله وذلك الوقت
هو اول وقت الخفيات للعضة للعصر وقال من وقف ومحمد لا يدخل
العضة حتى يربط الظل اذ في زيادة قوله ظل كل شيء مثليه وفي جامع
الامهات لا صغر في زيادة محكي هذا في المحمدي عن جرح على قوله ان قوله المثل
قوله بظهور الكواكب لليليه ويكفي واحد واحترات نقوله اللياليه
على النيات به قال في التفسير عن صف جعفر النيات به الزهر والمشاربي
والشعري وهو علم قال في المحمدي رحمه هذه الجمع عليها والخلاف في
التمالك بك قال في بعضه قبل ان المختار فيه الترخيم وميل الشراك الا
وجه هذه القول قولك على ما جرح عليه الدليل اى كونه جعل ذلك على
الدليل وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة حتى يطلع الشهاب وترى جرح
يطلع الشهاب قال في الكافي وهذا احد قول الناصر وقوله الثاني بعد
غزوها بسقوط قوله الشمس وهو قول زيد بن علي واحمد بن محمد وعبد الله
بن موسى بن جعفر والفقهاء وهكذا في شرح الابان والحنان والانتضات
حجة هذه القواميات وى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم منى المغرب حين
غابت الشمس في الحجاب وكنا نصلي معه على ذلك الى ان فات في الدنيا قوله
واخرة ذهاب الشفق هذا من عبادك وك قال ابن من وقتها الامير ما
يتطهر ويسترا العورة ويؤذن ويقيم ويدخل فيها فان اخر عن هذا انه
واختلفوا اذا دخل فيها هل له ان يطول في زيادة على هذا امر لا هو كذا
في المذهب قوله وهو الخبر قال في الشرح وهو اجماع اهل البيت وشرك
وعن ابن الناصر وكذا في شرح الابان عن الباقر قوله لك الليل والشمس
قولان الحمد بدلى المثلث والقديم الى النصف هكذا في المذهب والمالك
روايتان هكذا في جامع الامهات قوله الى عييل طلوع الشمس وقال في
الى الاسفار هكذا في المذهب قال في الشرح وعن ك ما دامت الشمس مشرقة
وكلام ش قريب من كلام اهل البيت حسب انهم لا يجوزها بعد حجب

وهو قول جرح

انه صلى به الفجر في النوم الثاني حين اسفر **فائدتان** الاولى قبل
 ذكرها محايضا ان الصلوة في الاختيار وقدين اول واخر ولم يبدوا
 وذكر من ان الاول النصف الاول والاخر النصف الاخير **مبطل** ومنهم
 من قال **مفيدة** ما يشع الوضوء والتستن والاذان والاقامة والصلوة
 والاخر ما بعده الفاتحة الثانية قال في مذهب من وعبره بذكر
 ان سمي المغرب والعشاء العتمة والفجر الغداة لاخبار قوله في وقت
 الاضطرابات الى قبل غروب الشمس ما يحس للصلوة العشاء الى هنا الغاية
 وقال في العتمة الى غروب الشمس ما ينسج الخمس كعات وهذا مثل ما في
 الجمع في الغرض قوله الى قبل غروب الشمس ما ينسج لركعة الى هنا لا سيما
 ان يكون معنى الغاية اذا لم ان يفتك لعصر قبل الغزوم **الصلوة**
 بما ينسج لركعة ولا معنى اذا لم ان تكون اذا قبل الغزوم بما يشع دون
 ركعة قبل لعل مراده ان هذه الركعة هي اخر وقت الاضطرابات قوله
 ما ينسج للصلوة العشاء صواب لعل مراده بما ينسج للاثلاث ركعات اذ لو في وقت
 العشاء لم يفتك المغرب هذه قياس ما ذكره في المغرب لظهر واما على ما في قوله وعلى
 ما ذكر في وقت لعصر فقيده كلام العقيدة قوله الى قبل طلوع الفجر ما ينسج
 لركعة هو كما تقدم ولو قال الى قبل طلوع الفجر ما لا ينسج لركعة وكذا
 في العصر كان طليا قوله ركعة كما مله من اراد ضرب يد بقراها وكما في حواشي
 الافادة وفي حواشي المذهب ايضا للهادي والناصر وقال في باب من غير قراه
 وقراءة العقيدة التي بر وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اذكر من ركعة من الفجر
 قبل طلوع الشمس **مفيدة** وقد ذكرها وهذا من هبنا وقال في مذهب من وعبره بذكر
 ما على اصلهم ان الشمس اذا طلعت وهو في البحر تطلت لان الصلوة لا تنسج
 في الوقت المكروه وفي قول منسج حتى يزول سم يتم الصلوة وانفاة ان
 العصر في وقت الكراهة هكذا في الكافي وعند الجمهور انها من صلوة
 النهايات وقال حذيفة والاعمش والحنبل من صلوة الليل وقال في باب
 في المذهب بعت برطلوع الشمس بظهور شعاعها على وتر الجبال وقال ابن ابي عمير
 بمقتب النجوم وضعف السجود وكذا ان يقول للصلوة الاولى ثلاث اوقات
 في الاختيار وقت لا يشار لها غير اختيار ولا اضطرابا وذلك بعد
 الزوال فبعضها وقت يشار لها اضطرابا غير هلاو ذلك بعد وقتها هذا الى

المشازكه ووقت يشازكها اختيارا وهو وقت المشازكه الثانيه لما في
الاختيار ووقت يشازكها اختيار غيرها وهو وقت المشازكه
وقت يشازكها اضطرار غيرها وهو منه الى مصير لظل مثلين ووالاصط
يعكس هذه العبارة فيقول المصنف الثانيه لما لانه اوقات وقت يشازكها
غيرها اختيارا ولا اضطرارا واذ قبل الغروب مقلد تازيع زكها مشلا
ووقت يشازكها اختيارا واذ قبل الوقت المسترك ووقت يشازكها اضطرارا
وذلك من المشلين الى وقت الزرع صل وهذا الوقت المتخير للعضر لوصلي فيه
الظهر لم يصح الاضاهيه مرابه وعند ط اذا مضاهيه الظهر ولم يود العصر
كما احتمل لانه اذا صلى وصلى بوقت **باب الثاني** الاول ذكر العقبيه انه لا يصل
حتى يعلم دخول الوقت او يخرج اذ كان غيبا او محبوسا او اعمى والعجل
على قول المودن مخالف للقبائل وانما تحزى وصلى لم يجب عليه الاماره الا ان
يعلم الخطا امامه ظن الخطا فلا وقال في الانتصان يجوز له دخول في الصلوة
بالظن وان كان محبوسا وامكن مراعاة الشتر الثانيه اذا غلب على ظنه انه
قال الصلوة يجب عصي بتجبر الصلوة اتفاقا ونصيق وقتها فلو لم تمت كما
وهذا القاضي ابان لاني انما يكون فضا هذا كلام من المجاب في منها السؤل
واما من هبنا الصلوة بعاق جميع الوقت لكن باؤله موعا ويلخره مضيق
فقيب ليجوز التخير قال سمدنا وهذا المحتمل للظن لانه انما يكون التخير مع العلم
ولا يتناظر مع ظن الوقت **قوله** والمرضى المتوصى يعني اذا كان يصلي قايما او امسا
آخر قوله وكذلك بعض المباحات وهذا شرطين الاول ان يعرف عليه
نفع من المباح ويكون من الامور التي تنصرف بتركها لا يرجع ليشتغل بالاكل والحد
ذكر ذلك القسح يحيى بن احمد الثاني ان يحشى قوات المباح ذكر العقبيه
وقال العقبيه لا فرق كالشرف في كل والاستغفار كتبت لمال ان كان واجبا
كالمستغفر على وجهه او منه وبإمكان يقضيه لنفوي على الطاعة والاستغفر
عن الناس او مباحا كان يتكسب ليجوز في ان هذا يبيح الجمع بقدر ما واخيرا
وان كان محظورا كان يشتغل بالكتب للربا والتمتع لم يحضر الجمع
وظاهر ما في الشرح عن انه لا يجوز الجمع لاشتغال الدنيا قوله
في الضيف الثاني ومن في حكمهم وهذا نحو الجوس على التجسر والمصلوب

لا يلهى بغيره
الربط وهذا
اذا كان في الصلوة
مطهر ما ادا لم
يقل فهدا ان
مسل ما قال ط سل

على جندع فالصنف الاول صلواتهم اصلية فاذا زال عذرهم وفي الوقت
 بقبه لم يجب عليهم الاعادة والثاني صلواتهم بدلية كحل الاعادة
 اذا زال عذرهم وفي الوقت بقبه وعديم بالله لا يجوز التقديم الا
 للمتأخر ولا يحل للتأخير الا على المتبهم قوله من يجب عليه الفرض
 هو لا لهم به باهل الاعدان وان فاتت قوتهم قوله والكافر سب من هذا
 انه مخاطب حال كونه بغير العذر في حقه هو يجب بوجه الاداء
المجموع الثالث قوله في اول وقت الاولى في كل صلاة
 في اختيار الاولى المتخير لها يخرج وقتا لمشاركه قوله
 في اخر وقت الثانية وهذا كالاول الا ان يقال في وقت اختيار
 الثانية المتخير لها يخرج وقتا لمشاركه وفيما بعد قوله وجمع مشاركه
 وفي جمع المشاركة خلافا من وجوب ملائمة وفي ثبوته وتعيينه ووجه
 اما بوثقه فانه هنا انه ثابت وهو قول الاكثر من صلوات ذكره
 في جامع الاممات وعن ج وثلاثين ثابتا واما تعيينه فالذي
 في الكتاب ان نصفه قبل مصير ظل كل شيء مثله ونصفه بعد فويل
 بعد مصير ظل كل شيء مثله ذكره في المجموع وفي الجمع في اخر الموضع
 الرابع من لينهم وهذا الصحيح لا فهم استند لواجب جبريل عليه السلام
 انه صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم الصلوات في وقت واحد وقبل
 قبل مصير ظل كل شيء مثله واما مقداره فعيل متقدرا ما يستع
 الظهور في قبل مع شنته وهذا مع الوضوء يكون وقتا لها على طريق
 البذل وقيل بان ركعات وصل عشرة مع الطهارة قوله الا للمتأخرين
 الى اخره اعلم ان في جمع التقديم لقول الاول انه يجوز من غير عذر فالج
 الزم فيه هذا احب قول الناصر واحد قول المنصور بالله وابن منذر وابن
 سبرين والعصاة بحكيه عن الامام احمد بن حنبل واحمد بن الحسين وهو
 قوله الامامية لكن قد ادعى الاجماع في الشرح بين جماهير العلماء على انه
 لا يجوز لغير عذر وقال في الامتنان النوازل لعلم من ائمة العترة وفقها الائمة
 الحنفية والمالكية والشافعية وغيرهم على انه لا يجوز الجمع من غير عذر
 وقال لا يجوز الجمع بينهما الا بعذر ومن دلفه وحكاه عن الناصر وقال

بمعنى لا يجمع الصلاة
تتمضي بعد الصلوة بل لا يحد
في معصية

للمسافر مطلقا وقال الشافعي للمسافر والمطر وعند نفسه والمهاد
لا عدل ولا غيرهما وإذا قلنا أنه لا يجوز لغيره عدل ثم جعل كل
أما وما لا يجوز فقال المنصوت بالله بحجبه وبأثره وكذا في لياقته
للمذهب في اختلافه وشرفه لا يجوز به ومثله في لزوم ما لا
عصى بنفس الصلوة وفي جمع التاجير بالتأخير وما على قوله من روى التبع
عن صوابه أن لا يجزى عنده وفي الروايد نظر لأنه اضافها إلى المذهب
وليس فيه وذكره المصنف أيضا لا يجزى عنده والله وهذا هو الظاهر
والاحتجاج من إجماع بقوله تعالى اقم الصلوة ولو كان التبع ضعيفا لا
يحمله وما روى أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الطهارة والحض وبين
الحب والعشاء بالمدينة من غير سفر ولا مطر وروى من غير سفر ولا
فصل الحجز فيه وجهان الأول أن ذلك لغيره غير ما ذكره صلى الله عليه وسلم
من جمع بين صلاتين من غير عدل فتبيننا بابا من أبواب الكتاب
هكذا كلفه في الشفا الوجه الثاني في شرح الأبا أنه إذا لم يرد الجمع
على بلقيس الوقتين حان أبا عبيد الترمذي ذكر في آخر كتابه أن جميع
ما قيد معول به الأحبار من الأول - هذا والموقوف من شكر في الزمان
هذه من مستحقات وقوله من يقول لو لم يكن جميع النقد بمرادنا
ما أخرت باطل فكم من واجب يحكي مع الأمر كتاجير الصلوة عن وقتها
حتى تغيب الشمس وغير ذلك مما يكثر ذكره قوله فقضاؤه أولا من بعده
هذا تشديد من ماله وله تشديد بلا خرج حيث قال في اختلافه لأما من
لست من قال به وشيخه ثالث حيث قال لا فرق بين أن يصل
العصر قبل المبدل أو قبل أن يصير طل كل شيء مثله وهذه الأكابر
لنقض بالغا عيت بحجبه ومسلم الكتاب مفتر وضد في مريض نصبه في الوقت
سببه المود هول لا يتنبه للوقت الأمانة فقلنا ما لا يقبل فعله
كما فعل بل يؤخر عازما على الفعل فان حصل لما فيه والافضاها
والن هول لا ينقطع عنه الصلوة كالغيبان قوله في الأول لأن هذه
الترخنة ما أخذ من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ووجه القول
الثاني سأل على قصر الصلوة والفتن في الشفا فان ذلك ثابت وإن كان
السفر معصية بالاختلاف بين أهل البيت حسب وإنما الخلاف للناس وش

٦
هذا في العدد ونقولون
انه اذا دخل وقت الاحدي
من الترتيب عليه

انما يمكن معنلا معنك ويل باي عذرا لانه يريد علة في الدين
قوله ساق على النائرة بعدى ماله الاستصان بحتم ان هذا الرومان
قد مضى وهو ما كان بني امية وبني العباس قالهما اما لو كان كل سنة وظلوا
الامه وقتلوا الامه ويحتمل انه من كان سببا في النائرة من عامين
قوله ولتكن صلاتكم مع التوراة فلهذا قال في الاستصان امر بذلك
لا بد من كراهية الجملة وفي هذا سوال وهو ان يقال هل الناحية
قبلي في ذلك لانه لم يجد النافله خلفهم او غير ذلك فكون الصلوة
معهم فربضه عند الجذب وبه محاميات الصلوة معهم على وجه التقية
ولم يسموا الا بتمامه وسيل هذا الجذب مشجبه للمراة الغرضه الاولى في
معالم السنن امر بان يصلي نافلة مع ائمة الجور لئلا يفسد العضو
قوله فان ترك الصلوة عن وقتها كمن احتل له لعل في ترك الصلوة
عنه وقتها من غير استخفاف ولا استعجال هل يكون كفرا ام لا فقال الاجاب
واسحق والخفي وعبد الله بن المبارك وابو اثير الشافعي ان ذلك
كفر فيكون الخبر على ظاهره روى كلام هو لا في معالم السنن والله
وهو قول الاكثر انه ليس بكفر فيكون هذا الجذب متناولا وفيه
وجه من التأويل الاول انه اذا دمع الاستخفاف والمباي يستحل وخرجت
الاضطرابات الثالث كفركم بكمه صوابه وحججه الرابع ان لفظ
الكفر يطلق على الحضيض وان كانت دون الكفر الحقيقي قوله ولا يكون
كبيرة يعني مقطوعا بما لم يحتمله وليس بيمينه وبين الهادي خلاصا
نوهما يومض قوله الى دهان الحزمة يعني ومقدار المغرب بعد ما
على الصحيح انه الوقت المستتر على ما تقدم **الموضع الرابع**
قوله فتعجل الصلوة افضل اما المغرب فتعجلها قال
في الاستصان الاعن انما افضل فقالوا تأخيرها الى ان يشتبك الجوف افضل
فان هو لا قوم يدعيه يلتفت الى اقاويلهم ولا حجة لهم وهو قوم من اتباع
زيد بن علي زادوه على التبرك من الشيعيين وعبد وتربا قايما من ذلك فوضو
فلهذا سموا واخض واما تأخير الصلوات فالعجل افضل عند الفقهاء
ويجوز لما ورد من الاخبار منها قوله صلى الله عليه وسلم مثل المهجر الى الصلوة
كمثل الهادي يد منه الخير ومثل قوله صلى الله عليه وسلم خير الاعمال

وقد اورد من يريد صاحب
الارشاد حلت
مترادهم او ان كان يخرج
وقته الاضطراب

الصلوة في اول وقتها وقوله اول الوقت يصح ان الله واحده عفو الله
 الى غير ذلك وقال يستحب لتأخير العشاء الى ثلث الليل ونصفه والنحو
 الى الاسفاد ويجعل الطهارة الا في شدة الحر ويؤخر العشاء الى ان تبيض الشمس
 وقال يؤخر العشاء فقط هذا منصوصه وحكا عن من رايه وعن من
 استحبه لا يراد بالطهارة في اليوم الحان اذا كان يقضي صلاته ويؤتي له من بعد
 قوله لا يصح فيها صلواته الى اخره الاصل في الكراهة قوله
 صلى الله عليه وسلم وفعله اما قوله في خبر عقبه من عامر قال ثلاث شأنا
 نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفعل فيهن وان نفتر فيهن
 موتانا حين نطلع الشمس حتى ترتفع وحين تقوم قايمة الطهارة حتى
 يسيل السم وحين تضيئ الشمس للغروب حتى تغرب واما فعله فلما نزل
 من السماء عليه وسلم في نوادي حتى طلعت الشمس مع بالرجل فلما ان رجعت
 نزل وصلى ومعنى تضيئ اي تهيئ ذلك ولا خلاف ان النفل للمسند
 من كراهة وما عدا ذلك فيه ثلاثة اقوال الاول قول الجمهور وبه ان المراض
 نفلى في اوقافه والادى كالعصر وكان تطلع الشمس وهو في الفراغ ما عليه صلواته
 الجنازة واما النوافل فلا يصل ادا واختلف في كونها بين الاصل يخرج من بابته حيث
 قضى النوافل ويخرج في المنع والثاني بوجه ما لا يسهل ولا يضر يخرج من بابته
 ويخرج من مكانه انما في الفرض فرض وفي النفل فعل قال صاحب الوافي بالحي
 ان تجوز في هذه الاوقات بل يؤخرها ذكره عنه في التوضيد وعلق عليه
 عقبه على النوافل واخذوا بقوله عليه السلام من تأخر عن صلوات الخيرة القبول
 الثاني من وجب وحكا في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام في هذه
 الاوقات فرض ولا نفيل الا اذا اوى بعض الاعضاء يومه للخبر من اذ تركه من العض
 فقله ذكرها واخذوا بعموم خبر عقبه واخذوا بهذا الامام يحيى القمي الثاني
 قل من اذ يتركه ما لا يسهل لا ماله شيب كسبح النلاوة ونحو ذكره في المهالك
 ولا يتركه فيها سوا هذه الاوقات عند ابي جعفر والشمس وقال في تركه
 بعد صلوات الفجر وبعد صلوات العصر ما لا يسهل وقال في تركه النوافل عموم
 في هذين الوقتين قوله صلواته الى اخره قال في الخبر وتعاذ ان فعلت عندنا
 وعن لا تكلم مع الكراهة وعن من لا يتركه قوله ولا فرق عندنا
 بين الكعبة وغيرها الى اخره هذا من ههنا وحي لعمري خبر عقبه وقال

انما هو
 وقت غير انك
 الصلوة
 ما هو
 وبه
 محقق اول الوقت

عند كل وقت
 من بعد ما
 وتقول اهل البيت
 او يحجب

من كل وقت

قال في الاوقات
 لا قبل ولا بعد

صلي الله عليه وسلم لا كراهة في تركه لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني عبد مناف
 لا تمنعوا لي بما يطوف بعنك البيت وعضلي أي وقت شاء من الليل أو نهار
 وسكن ذلك خالف هؤلاء في ظهيرة يوم الجمعة لأنه صلى الله عليه وسلم نهار
 الصلوة فضله لنهار الأيام يوم الجمعة **الموضع الخامس قوله**
 بعد صلوة الجهر قال في لربنا ربنا وعنده لنا ضررنا الباقي والضادق وعلى عني
 الرضى والاماميه بين الفريقين قوله وقبل صلوة الجهر في صلواتها بعد فقال
 صلي الله عليه وآله في الشرح انهما قضى وميثل اذا وعد ذكر في البيان
 قولين في سنة الهجرية وفي سنة الظهور بعد لعرض قوله بعد صلوة
 العشاء هذه كحصيل ط فلو جمع تغلب بها نزل الوتر قبل مغيب الشمس وقد
 تقدم بحصيل مر بالله العامة تشهد على الوقت والفعل وفي الكافي عن زيد
 يوم بالله العامة تشهد على الوقت وقيل في الخبر لا بد من انصراف الباقي والصادق
 انما مر تبينه على ذلك لئلا يظن قولهم يعزم على قيام الليل يعني ويكون معاذ الله
فائدة اذا طلع الجهر فطأ هذا لم يهل من الوتر يصلي فيه وهو الاخير
 في الاحتياط ومنه ومنه مدر على من على عليه السلام انما اذا بطل الاذان والافتاء
 قوله فوقيتها حين ذلك كراهتها **المشهور** بالله ٢٢ او كان هو لم يذهب
 فيه وهو احد قولين بالله ايضا وهذا اذا زاد ان يصلي بالوضوء فاما بالتيه
 فقد تقدم الخلاف فيه **الباب الثاني قوله** في الشرط الثاني
 فان ذلك واجب عندنا ولعل خلافا من خالف في الثوب النقص باقية البدن
 وهم ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير والواحدون الصلوة في الثوب
 النجس وقيل يعني من قديم البتة هم من المخلط كما تقدم قوله
 وان امكنه فلا يجره اما لو نجس عليه المجر فحكمه حكم الدم الباطن
 فلا يجزئ لقلع وان امكن ومن شغل ما لم ينجس الخلف فان امتنع اجبره
 السلطان ولو نجس عليه الدم وشبهه اهل البيت بغيره بالوسر حمزا فانه لا
 يجب عليه ان يستقي على النجس قوله في الشرط الرابع ما دون الشوب يفرم
 من هذا ان المجاوزة للشدة مؤنة وقيل ان تحت الشدة نقبته الشفة ليست
 بعونة لان اباهذين قال الحسن عليه السلام ان في موضع الذي كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقبل منك فكشف شدة وقبلها ابو هذيل اذا لم
 لاكن فاضل الكلام ان يغفل اما ان يبلغ الاوجه حلقه بشئ ام لا ان لم فلا مؤنة

قال لا بد من ان
 المصنف في خلاف
 خلافه المذكور

خلاصه من
 ولا خلاف ان
 لا بد من ان

قوله سر
الشيء

قوله الانتصاف الى الفرج في المصيبة فلا ينظر اليه وان بلغ ذلك فما
ان يكون ذكره وانقضى او خشي ان كان ذكره فعوضه بالاضافة الى الصلوة
والمحاذمة والرجاء الى وقت الشراء الى الركبة والشرائط في الشراء والركبة
الراجح منها انهما ليسا بعورة وهو الذي ينبغي به وهو كالحكمة والباطل
عن الامير المؤمنين والذي في الشفاعة الركبة عورة واما عورة تضاف الى
النساء الاجانب فالظاهر من الحديث انه لا يحل للنساء الاجانب ان ينظرن
الى الرجال الخبيثين ابن ابي عمير ومعه وهو انه دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
وعنده ميمونة وام سلمة فقال صلى الله عليه وسلم احجبوا فقالوا لا يا رسول الله
اي فقال صلى الله عليه وسلم انتم اهل بيتي في الكشافه وقيل لمن النظر لا يدرى
في الكشافه عن عائشة قالت لقد من آيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوما على ما يجزي والحيث به يلعبون في المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم
منه نسيته في بين جدي انظر الى لعبهم وفي رواية يلعبون بحزامهم وان
كان ابيهم ما ان يكون حرمه ام لا ان مكات حرمه عورة فبالاضافة الى
الصلوة على ما في الكتاب وبالاضافة الى النساء كالتجمل مع الرجل والاضافة
الى محاذمة البطن والظهر وما بين الشراء والركبة وفي الحديث عن قاضي القضاة
انه يجوز النظر الى بطون المحاذمة وظهورهن وبالاضافة الى الاجانب جميع
جنسها لكن لا يجب عليها ستر وجهها الا اذا عرفت ان احد ينظر اليه
صلى الحسن بن زيد عن جده ان ساق المرأة ودثارها ليس بعورة في كل
وعند جده وستره يجوز للرجل الاجنبي ان ينظر الى وجهه الا متناه لغير شهوة
وقوله الانتصاف ويجوز له ان ينظر الى وجه المرأة ويكفيها الحجب ها ولها
الاجانب لقوله تعالى ولا يبدن من بدنهن الا ما ظهر منها وفي شرط عدم افتراف
الشهوة برد دثارها الا انه في الحديث الا باحدة قال سعيد ما وهذا ضعيف وان
كانت امها وعنده فز او مكانة ففك الرجل هذه كلام الامويين وقيل
وهو احب قولهم واحب قوليه كعورة المحرم مع محرمه لانه ذكر انه لا يجوز النظر
الى ظهر امه الغير قال علي بن خليل فبطل انها حرام المحرم قال القاسمي يحكي عن احمد
لعنه ذلك كوجه الحرة لا يجب ستره في الصلوة مع انه لا يجوز النظر اليه وقال
كلا لا يجوز لام الولد تقصير مكشوفة الرأس وان كان خفي فهو كالتجمل
مع النساء وكالتصامع الرجال وقال ابو داود العورة القبل والذبر من المرأة

في قوله

والرجل

والرجل فخط قوله وأما ما يجب الفزة وليس بعونه إنما وجب لأجل
 العوت ولا أنه واجب في نفسه لئلا يكون ما لا يتم الواجب لا يعكس قوله
 في الموضع الثالث هيبت منه المبررة هي القطعة من اللحم ويحتمل أنه يريد بها
 لحمه اللوح ويحتمل أنه إذا دلت عليه الساق والاول هو الذي أشار إليه
 في الاحتجاج في الشرح قوله ليس على عاتقه منه شيء قبل في شرح الابانة
 ان لم يمكنه ذلك توضح بحالة سبقة او بالمتطرفة **الموضع الثالث**
 حاصل الكلام في سائر العورة ان ذلك لا يخالف اما ان يكون للصلوة او خارجا عنها
 ان كان خارجا فاما في الخلا او في الملا ان كان في الملا وجب بالاخلا فلا خلاف
 وان كان في الخلا فاما لم يهمل به يستحق هو احد قولي شر واحد قوله يجب
 واخباته في الانصاف لقوله صلى الله عليه وسلم في حر الخمر والله ان
 يستحي منه وان كان للصلوة وجب لقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل
 مسجد واكلها سائر العورة ومن وابد لما لك انه مستحب ولعله اذا كان في الخلا
 قال في الما العكس يكون كما لو بكد الظلمة ما في مثله فان لم يتم كذا في الشر
 منها لسا وجوبا وقال استحي با وقال استحي بجهل لقيام ولعل الخلا في الخلا
 اما في الملا فانه يجب لتعود نيل الخلف من تعليق العورة الا قوله لا تنصان
 قوله قليلا او كثيرا قال ان كان من الملاحظة وهي القبل والله يتعرف عن قدر
 الله هم وان كان من الملاحظة وهي ما علة ذلك على عما دون الرفع عند
 وعرف دون التعريف قوله كما نطق على ان يكونا نفا من قليل النجاسة
 والجامع بينهما كونهما شرطين قوله من حيث او غيره قال العذابي او
 وكذا ذكر الفقهاء وذكر في العبد قوله جعل به البشر هذه
 بدل ان الفعل الكثير لا صلاح الصلوة لا يضر وان البدن يستقر بعضه
 بعضا وقد ذكر في شرح الابانة وشرح صمد في مسألة العار وهو قول
 ح وهو لا يستقر بعض البدن بعضا وهذه الترويع اشار في الشرح
 انه كثير من المذنبين في حال قرب ما يكون لترا العورة وفي الجاني
 يصح به على دبره وهذا محتمل قوله صلى الله عليه وسلم لا يفتحن حتى يشايت
 زكيتيه قوله جلت امامهم وسبطهم وذلك لئلا ينظروا العورة
 لئلا لا يستر عورة احب هو عورة الاخذ قال والبيات فان تلاصقوا
 بطلت صلاتهم ولعل هذا اذا كانا يخشون النظر اما لو كانا في ظلمة

في سائر العورة لا بد ان يكون
 في سائر العورة لا بد ان يكون
 في سائر العورة لا بد ان يكون

٢٥

يقدم الامام والعقبة قال المنيعة محتملة قوله فيلذلك ما حكى في
 اخذ هذا كلامه وصح ما به ونحوه ليلة الخبر ان المسلمين كانوا
 يصعدون النجاسة على ظهره سوا الله صلى الله عليه وسلم فامر بها عنه
 فاطمة رضي الله عنها وانكشف العود مقبض على النجاسة قوله اد ابيت
 فيل بعض اذ ابيت كونه يخرج مكان نفسيلا ولا يقال اذ ابيت بالليل
 لانه من غير ان يكون نفسيلا لم يذهب ما لم اخذ **واعلم** قال في الخبر
 اذ اعتقك لامة في الصلوة تقبعت ما لم يطل قال الترمذي من اها على ارضه
 انه اذا انكسفت عود في منزله واعاد به قبل ان ياحك في منزله اخذ محبة
 على كلام الاخوين فتبطل وقال العقبة محبة في حب في سواريف كركم
 عند هم لان صلاتها اصلية وهذا يشبه محبة في الوجوب وسيل ذلك
 سبيل هل قبا فافهم اخذ خواهر بيتك لمقبرتي في الكعبة لما سئلوا
 النبيل مع ان ما استقبلوه بعد ما هم في حاله قبل ان يخرجوا لكان
 عني عنها فكلاهما اذ ابيت ذلك فاما ان محبة ما يشترطه ام لا ان لم يحبه
 فاما ان يكون في اول الوقت او في اخره ان كان في اخره ميت وان كان
 في اوله مكن اعدبم بالله واما عند لهاب وبه فيمن شرط للبنا ان لا يرحل
 ر والعين ها لان ودايت بعضها كاملا وان وجدت ما ستره
 فاما ان يكون ذلك بفعل يسير ولا يمكن الا كسيرا ان كان الثاني فاما
 ان يكون في اول الوقت او في اخره ان كان في اوله خرجت اتفاقا ذكر ذلك
 العقبة وهو يقال هذا اذا كان الكثير لا صلاح الصلوة بعسب وان
 كان في اخره بحيث يخشى فوت الصلوة ان خرجت وكل كان هناك
 كن وجب الماء وهو في الصلوة بحيث لو خرج فانت فانه يخرج عند السبيل
 الا عند بني الهادي وعليه جليل واما اذا امكن الستر بفعل يسير
 فانما يمنع عنده وتبني واما عند الاخوين ففعل الخلاف بين ابي مصنف
 والعقبة محبة بن جند قال في السبيل فان قال انت حرة ان صليته
 كما شفه راسك ومثلت كما سفه لم يعنى لئلا يتقدم المشرط على شرطه
 ومن الملاك من من قال يعنى عقيل لظهور صحتها قوله انت طالق
 اليوم اذا جاء عبد الشرط **الخامس** عقود ما صلى فيه هو كل ستر مباح
 طاهر صنف حوله المصنوب اما الجوان فلا يحل اجاعا واما الاجز

فلا يحري عندنا الا اذا اخشي من نزع الملاك ولم نخش الحلال
 على صاحبه وكذا الوضوء لا يحري ولا الصلوة في الدار المخصوصة قال
 ح وشي تحري الكل والمعتزلة فصلت في الدار لا يحري لان الاكوان
 صار لها غاصبا وهي التي يكون لها مطيعا واكوان الوضوء عين واجب
 بدليل الوضوء العبر واختلوا في القباب فقال ابو علي لا يحري قال
 ابو هاشم والقاضي تفصل فلو اعتقد انه معصوب فكان ملاحظه
 او العكس كان كما وقد تقدم قوله في الخبر لم يقبل صلاته فيه هذا
 الخبر مخالف للقياس لان العبر لا تعين عند المعادي قال شرايحي
 ويعين عند مراده لكنه فاسد بملك بالقض واما على قول
 الناصر فما تعين وان القاسم باطل فان ذلك ظاهر وانما يبطل
 صلاته بشرط ثلاثه الاول ان يستري بعين الدار ثم فلو استري
 الى ان صعد ودفعها بحيث لا صلوة احداها الثاني ان لا يبيع الثوب فان
 باعه ثم عاد اليه وصلى فيه بحيث ذكره ذلك الفقهاء الثالث ذكره
 في الزوائد ان لا يعلم البائع انها معصوبه فان علم فقد باع المشرعي
 النصف ونظر ان قيل في بيعه لعوض فاستد فاذ ابطال العرض بطلت
 الاباحه قوله في غير ذلك احتجاج عرض بضم العين اي وجانب الاحتجاج
 وامتنع ان ما ورد بخلاف القياس فيس عليه اذا اوجبته العلة
 صافي الدار مثل الثوب واما عند مراده فلا تقاس عليه اما لو كان
 الصباغ معصوبا حتى ابومض على بيه الموبد الصلوة بغيره وتكبره
 وعليه فيه الصبغ ومزاده اذا غصب الصبغ وهو كمن صلى وهو مطا
 بالدين واما اذا كان في كفه درهم معصوبه فقال في الكافي لا يحري
 حليل للمر لا يبيع صلاته وقال في المصنف اذا كان صاحبها غائبا
 لاحاضر من ذلك الفقهاء كمن راحد صلى اذا كان غائبا على لرد وقد
 اشنا في المصنف في الشرح واما اذا البتة خاتما معصوبا ففي البيان لا يصح
 وقال الفقهاء كمن راحد ومحمد بن يحيى لا يصح لانه لا يشرع في البيع اذا حضر
 في خاتم معصوب او سيف معصوب او حاملا معصوب بحيث لا يشرع
 غير لا يشر قوله اذا كان حمله حريرا اعلم ان ملجازه لانه يجرى لصلوة
 فيه الاما بمنع حرره في كفه المصنف يحرم لانه خاتج الصلوة فاما محرم

ويكون الحلال مسايا للخصم
 وقت العزم ومبثا الخلاف
 في المسائل الطاعة والمعصية
 لا يحتمل ان وفاقا بعدنا
 انه عصا يفتي ما اطاع به
 وقال فيفتيها بعين كما في الامر
 عند حط في غير الدار فحاج
 فيها فانه اطاع بالحياطة
 دعوى حررها لمست

يع وان كان حاضرا ما لم يشرع
 به لمست قال صمدان في وقفة

ممكن ان يكون
 في بيعه الصلوة
 اذ لا يشرع في بيعه

لان اكوانه معصية
 ليقول ما في العزم

٢٠
ويعرف من الطلوع والاميل حتى
يلاش اصابع من غير قوس
يكون يصفه او مرفوعه
العصاة امامه يودع الا لصاحبه

٢١
قال الحسين في حديثه او في
سما من حربه رايته واصم
منه لا يشترط

الصلوة فيه الا الحزب على قول الاحكام فاذا ثبت هذا فالاحكام ومن
بالله والحقيقة فالواحد من المحرمين غير الصلوة اما فيها فلا فائده
الحيلة هكذا ذكر الامام يحيى والسيد والعقبة والمنصف بقولهم
في الصلوة وغيرهما سواء كان في الحرم او خارج الحرم والصلوة
لا اذا كان متساويا او مغلوبا وطبق بقولهم في الغالب المتساوي والصلوة
وغيرها سواء فلا يصح والاحكام ومن يالله يقولون لو كان خارج الصلوة
حرم المنصف لثبت هذا هو الوجه والا فبعد ميل الاحكام بقولهم
ليست في حاله الصلوة مع محنتها والاولى ظهروا وعن يالله مثل قولهم
فاما جواز ليست هذه مسئلة ليست خارج الصلوة ونسجه الشرح فاما
اذا كان بعضه قريبا الى اخره قوله اذا كان الغالب هو الذي
املا فاما كان في الصلوة ولا فرق بين الغالب والمغلوب في الوجه على الاحكام
قولهم لا يكون في حكم المستهلك فلا يصح الصلوة فيه هذه لاه اما على قول
الاحكام فلا يصح هذا الكلام قوله وهو قوله كثر الفقهاء في الانتصار
وقال احمد يصلي عريانا ولا يصح في الحرير وما مثل هذه المسئلة ان الامم
اما ان يكون ذكرا او انثى او خنثى ان كان انثى جاز ليست والصلوة وان كان
ذكرا فاما ان يكون معدا او لا ان كان معدا جاز ليست
والصلوة وذلك بان لا يجب عيرته او خنثى من نزع مضرع او يكون في الحرير
او في الحرير كذا ذكره النافذ في الا بانه والامام في الانتصار وغيرهما
وقيل ان ذلك خاص في عبد الرحمن عوف ان لم يكن معدا ونفذ في الخلاف
المستقيم وان كان خنثى فهو كالحمل وفي بعض المواضع ما تقدم ذكره لا يخلو
ما يعتبر الغلبة فقال في الروايات عري واني جعفر ان كانت لحمتهم
صوف او قطنيا جاز ليست ولا خلاف فيه وان كانت لحمتهم حريرا
فلا يجوز ليست لان السحر بالجمعة يحصل كما انه لا يشر المحترق ان كان
مخاوطا سلبا وجمعه فالعبادة بالجمعة قبل لعله يزهد في سلب
العبادة بالزهر لان لا بالمساحة ومنه في هذا عن يالله والكوف والخراب
والشبه ذكره في لياقته في سلب وبعثنا ايضا بالنسج لا بالاصاق
قال في الروايات وبعثنا عن ابي سيرج عن الثوب ونحوه في سلب الى بلاد
اصابع لعمركم لعمتها فطنا نظن في حال الجاشية فان كانت متصلة

فستجاءز بالبشر والصلوة على قول الجميع لان الحزير مغلوب وان كانت
 ملصقة بغيره يستجاءز ايضا على ما في الروايد ولا يجوز على قول القليل
 اذا كان حريرا اكثر من لحمها **فائدة** قال السيد واليه
 لا يصح صلوة المحرم في العقيق ولا في المطيب قوله ولا يجوز في الثوب النجس
 وقد تقدم الخلاف فيه قوله في الاولى صلى عن ياناهن اتقوا القنبر وط
 وهذا لخلافه اذا كان في الخلأ اما في الملا فمواثيقه لا ينجس
 انه يلبسه وجهه في طهارة مسفدا لطهارة وجهه قوله انه ينجس
 العظام وسائر القوة قوله اذا كان يد ينجس يعني من جفت نجاسة
 الثوب قوله الا ان ينجس من نزع الملاك فلو خشبه وصل
 عزنا لم يصح صلاة قوله في حال الضرورة وفي ان لا يجد غيره اركب
 مضرة وضار من ثياب منقصة اما لا يقع الصلوة فيه الا من خشية
 الملاك والمضرة كالنجس والى الايجوز الاخشية الملاك او المضرة والنجاسة
 وهو بخيرين قوله في الثانية دعت اوله خلافا لمن قال ان اليد بظهور
 قوله في الثالثة من حمل في صلاة بحسالة لم يصح ويتعلق بها
فائدة ثان الاولى اذا حمل حيوانا في باطنه نجاسة في الاستئذان
 يصح تلاوته عليه السلام حمل امامه دعت الى العاق وهو يصلي ونجاسة المحول
 الباطنة كنجاسة الحامل الباطنة بخلاف ما لو حمل حيوانا من كفايته
 ضلته واوغت في المدح لان في باطنه دم يخرج عند تحركه فهو كالقارورة
 التي هي فيها نجس قبل شربه فوها شرب وطهر اما لو شرب منها مقل او صاقل
 فوجها من النجاسة الفساد فيل ودك هو من اذ لا يذوق لكون الحيوان
 المحول مستقيا المستحجرا الثانية قال من من عرف وعن قرق من
 وذكره في الاستئذان انه اذا صلى ونحت رطله في كل رطله من الصلوة
 لا اذا كانت القود في يده او مشدود الى وسطه ومحوه في قوله في الرابعة
 وهي لا تحرك بغيره لم يصح مبطل في قوله في قوله وفيه ذكر في شرح أبي
 عن الحقيق في اذا كان في يد رجل طهارة نجس تحت الصلوة قال ابو معمر وكذا
 في العامة قوله في الخامسة بلا تأنيام بحقيق لرق بين السلس والغيره
 عند طهارة صلى فيه لسط ان لا يجد عينه ولا يترك من غسله بخلاف
 غير السلس صلى عازيا وعلى قوله لا يجزى على السلس الغسل ويجب على غيره

فصل في اذا امكن ما لو لم
 يعلل في الثانية والاشياء

قال سواد العامة الاولى محمل
 على المذهب والثانية ما في الام
 جلاله بحقيق والى قوله

في شرحه عن انه يصلي عازيا

وقد قال العميد بعد هذا الذي على مبدى الامكان ولو امكن في دون
 الثلاث وجب وان لم يكن فيها لم يجب لكن يقال هذا سهل ذكر
 الثلاثة الايام قوله فان وجد ثوبا طاهرا قد تقدم قوله في الساترة
 الذي نصف البدن وقال الامير الحسين ذلك يختلف بالمكان والزمان
 وهو كقولهم ان الظلمة ساءت قوله لوقتها اذا عذب بذلك لشدة فلافقها
 ان يكون في قبعة او غلبته لكن قصده تحيين ان الرقيب تعرف
 بان يهدى وامنها سعة قوله المشيع ضيفا الصبح بكسر الصاد التي الذي
 يصبح به والصبح بفتحها هو الفعل فيل والخلاف في ذلك كل الخلاف
 في الحزب والمشيع فيل هو الذي ينقض وجب فلان هذا الزينة وفي
 الصكاي بم الصلوات بعد الاجماع وكذا ذكر ابو مضر قوله لا الترتيب وهو
 قال الانتهاز وبما ج البصر والقوة وما لا يشبه فيه ومثل المصنوع
 كغيره في الشيء وفي العمدة عن الامام ج ان الترتيب اذا كان فيها
 ترتيب لم يخل قوله القتي اختل في لفظه وما هيته اما لفظه فتا في
 تأييده ابن لاير هو معة القاف وبعض هل كعب شريكها وقال في صحاح
 الجوهري قال ابو عبيد اصحاب كعب يكسرون القاف واهل مصر
 ينطقونها واما ما هو في النهاية ثياب من كعبان مخلوطه كحزبين
 ينسب الى بلية يقال القفر قال ابو عبيد هي من بلية من مفر قال في
 القفر ويصل هو المزعفر مثل وخاتم الذهب وخاتم الفضة الصلوة
 في ذلك كالصلوة في المصنوع قوله ان السدول لا يستر فيه قال في
 بكرة قال المحدث لان عليا عليه السلام راي قوما يسدلون في
 الصلوة فقال كاهن اليهود خرجوا من قفوة هو قال في بكرة
 التلعة في الصلوة لانه صلى الله عليه وسلم في ان يغطي الرجل فاه وهو في
 الصلوة قال في الصحاح فلهذا اليهود من ان يستره قوله واراهنقا
 بضم الهاء فستن يخذل من هذا ان التقر مستحب الطهارة وكذا
 قال الشيخ غسل الجواد والامام يحيى حرم نقول المستحب ولا اصل له
 قوله الى غالب لظن يعني المقارب والهدو به يعتبر ون العلم كما تقدم
 قوله في الحف والنعل قال في الانصاف يستحب لقوله صلى الله عليه وسلم
 صلوا في نعالكم وخالفوا اليهود قوله كما في هذا اذا لم تذكر النعل

وحيث في الكتب

اذ لو ملكت به طهرت بالاستتلاء قوله اي كفر كان بشير الخ
 في دبايح اهل الكتاب فتاوى ان شاء الله تعالى **الموضع الثاني قوله**
 التي هي كثيرة الدين **فصل** يعني اذا فيه لزوم حلال الغيات منط والاصل
 في هذا قوله على حد واحد يفتكم عند كل صاحب قوله كتبها به بخلاف بن
 يعني لهم ولا غيرهم قوله في الشراويل وحده وذلك لانه يرى منه حجم العورة
 ونهيه صلى الله عليه وسلم ان تضلي في سراويل غير منبذة اقول
 في الفرواد الم يكن معه غير ط بقوله في غير او زارة ليام من كسها
 العورة وم يقول اذا لم يكن معه غير من قطن مفتوح معه
 حالبا عليه قوله في الخمر لا في الادري ما هو معنى هل هو مأكول ام لا او
 او يرى قوله ولا مأكول دواءه يعني اذا قد تان انه مأكول ولا ادري
 ذكي ام لا قوله ولا امانه عماله يعني هل مسلم او كفار ولو قد
 اسلامهم فصل يومنون ام لا قال ط في شرحه ومنها بنا من قال
 مراده ولو فرضت انه غير مأكول فهو بظهر الظاهر الا اني لم اعلم
 حال الذبح لكن الظاهر من ذلك هو خلافه قال في الانقضاء
 هذا من حيث لا غيان عليه بعبارة عموم قوله تعالى الاما ذكيت واما
 لم يحرمه الا بادي من حيث ان اصل الحيوان الحظر لوجوده وبلاذ الاسلام
 مكان حملهم على السلامه اولى هكذا ذكر الفقيه قال في
 اسعد باعص بالله الى الجبل واللب بلم انه وحده غير مأكول اللحم
 قوله وهذا هو الصحيح يعني سعة طاهر وهذا شأنه الى خلافه
 ومع لكن الصحيح خلافه كما هو ما روته وي انه صلى الله عليه وسلم
 كان يعتم بمكة مدة شوية امجد وكان يقال لها السحاب اعطاها عليا
 عليه السلام وكان يعتم بها ويقال طلع علينا امير المؤمنين وعليه
 السحاب واستشهد الحسين عليه السلام وعليه حبة خنز وروي ان الحسن
 البصري راي على بن الحسين وعليه حبة من خنز ورويه من لباسه لها
 فقال له يا باسعيد قلبك كقلب عيسى ولباسه كلباس عيسى هكذا
 في الانقضاء وكان يلبسه في الشتاء ويضعه في الصيف ويتصدق به
 ويقول اكره ان اكل من ثوب عبد الله فيه الشرط السادس عقد
 ما تضلي عليه كل مكان طاهر حلال سحر احترام من لولاه والارواح

كسر

المعلقة بالجبال ذكر ذلك قرش والناصر والابانة قوله لا صلوة لجان
 المتجرب اي لا صلوة قال في الاجزاء والجان هنا الى ان يعين بان احكى
 ذلك عن عايشه وحاصل هذه الجملة ان الفرائض في المساجد افضل
 بالاختلاف قال في الكشاف لانه شرح اطهات هات قوله صلى الله عليه وسلم
 لا غنى في الفرائض الله واما النوافل فانها ممكن الاختيار في المساجد بان يكون
 في بيته او مقلقه ابوابه بالليل فهي فيه افضل وان لم يلائمه اقول
 من ههنا انما في المساجد افضل وقال في الفرائض ما روي في كتابه
 في البيوت وقال في البيوت افضل للخير وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 وافضل من ههنا لا اخذه قال في الفقه في مسجدي اجماع ينبغي ان يصل
 في المساجد افضل اذا امر على نفسه التزيم وبناك كذا لفضل اذا كان
 من يفتدي به وكذا ذكر الفقيه قال وقد قيل ان صلوة الجهر تزيد
 على النتر سبعين ضعفا وهذا اذا امر وصالوة الشريفة سبعين ضعفا
 وهذا اذا لم يأمر قوله المتجرب احترام قال في الانتصارات فيه ثلاثة اقوال
 الاول انه الكعبة والحجر فقط لقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
 وهذا هو المختار الثاني الكعبة وشا بر الحرم المحرم لقوله تعالى
 الذي لا شري بعده ليلامن المسجد الحرام وهو اشرك به من يستطاع عليه
 قال في الصحافي والمكالم قيل اشرك به من المسجد وقيل من بيت امره
 وهذا ان القولان للفقهاء الثالث لطف احترام المحرم وما حوله الى المواقيت
 وهذا لراي ائمة العترة ذكره في ما قيل قوله تعالى ولله الحجة لمن لم يكن اهله
 حاضري المسجد الحرام قوله تعبد ل ما ية الفصول في غيره مختار ولو في
 مسجدك النبي صلى الله عليه وسلم يكون مما ية الفلاف ويحمل غير مسجد
 النبي فتكون مما ية الفلاف طاهرة وانما كان بيت المقدس افضل لانه
 احب القبلتين ولان الله تعالى وصفه بالبركة فقال الذي باركنا
 حوله وفضل مسجدك كوفه لصلوة الانبياء فيه قيل وتعد هذه
 للبركة ما كثر من الجماعة به ما شرفها من ذيل العكس
 قوله في اعطان الابل ههنا وح لقوله صلى الله عليه وسلم جعلت
 لي الارض مسجدا ولم يفصل والعطن هو المكان الذي يقف فيه الابل
 بعد شربها الاول وهو نسما خلا حتى تشرب الثاني هو شمس غللا

منه
 ما شرب من الشفا

منه
 وقال المالك والشافعي
 وهو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 والشافعي انه المسجد
 الذي يجذب الكعبة

منه
 قال في الاوان
 ما جاز في مسجد
 ما جاز في مسجد
 ما جاز في مسجد

قال السيد

قال السيد .. عافيتك لما فلم تعطينها .. انما يعطين من فرجوا العليل
 قوله من الشياطين وذلك لما فيها من لقوت فكان عليها العمل
 ورلد في جوفه لكعبه هذا مك هبنا وح الاركتي لطواف مسكرها
 لان افضل في هذا المقام وقال لا يجوز الفرض ولا الترتيب ولا
 الجهر كذا في جامع الامهات قال ابو ثوبان لا يجوز ان يصلي فيها
 فرضا ولا نفلا قوله اذا استندت حيث المصلي وجدا استند
 ان لا يستند المصلي حاملا لها قوله في الاول فان في هذين الوجهين لا يجوز
 والوجه قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل ما لا يستل الا بطيئة من يفته
 وقال صلى الله عليه وسلم بالمضرة فاحذرو في الانتصار لقوله صلى الله عليه وسلم
 ما ضر زناك يا عويدي قوله وهذا قريب مما قاله محمد بن يحيى فيه
 نظر لان محمد بن يحيى قال الا ان يضربه فعلق بالمضرة لا بالكراهة
 وكلامه في الثالث من الموضع الثالث قوله في الثانية وان كان ملاه
 اذ ترع او قل لعله يريد من غير كراهة ويشير الى حلاوس اده
 بكرة الصلوة على القبر اذا كان حيا بل لا نه مدفن للخجاسة
 واما اذا قد بعثت لم يصح لاحلاط القصد بد بالتراب هكذا في المذهب
 قوله في الثالثة ما لم يتحرك يتحرك كل هذا يعني انه يجب
 ان يصلي في موضع صلب كالمصفا الا ان في ذلك حرجا ولعله يحل على ما
 اذا لم يكن التحرك من صرة او مكان كان لا يبدل اعطاء من السجدة
 وجهها نجاسة وهذا قول محمد بن زيد واحب قولنا صلى الله عليه وسلم
 مثل ورواه السيد عن حم بالله وقال صلى الله عليه وسلم والحقيني
 وشرا لا يقتل وان تحرك يتحرك وقبواه الفقيه المصنف
الثاني علم ان للمسجد شروطا ستة الاولى ان يجنح في
 ملك كخالص لاحق احب فيه من طريق ولا ميل ما او مباح محض فاما
 في الشاذع والسوق يجوز ذلك ان لم يضرب اذوت الامام اذا قلنا بفعل
 اموال المصالح بعضها الى بعض وستان شتا الله تعالى فان قيل فارض
 مكة لا يجوز بيعها عندكم وقد خفي فيها جعل المسجد لان الصحابة زادوا
 في الحرم
 الشرط الثاني ان يشترع له طريق الى موضع التمام على سوية قال ابن زيد

وكذا الوقف ولو استعمل الطريق بطل المسجد وكذا ذلك السيد
 فان جعل داره التي في الزقاق مسجدا قال في الباقية من ان اذن اهل
 الزقاق لان اذنهم كالتسبيل وليس لهم ان يرجعوا وعن فانه يصير
 مسجدا وان لم يشرع له طريق وقال في بابه وعلى خيل اذا كان مجاوزا
 للملكه صح واحبر على طريق فان قيل لم قال لا يصير مسجدا هنا
 وقال في العلو يرفع فصيل يحمل هذا على ان حوله ملكه غيره وفيل لان
 الهوى يقع في بيع المتول والطريق الماتبع مع البات الشرط الثالث
 ان يلفظ بان يقول سبيل او وقف فان بني مع الفيه من غير
 لفظ في الروضه عن ط وصر بانه وح واحد فويل ان يكون مسجدا
 واحده قولها لا يكون مسجدا ولا يملك ان يكون التسبيل على العموم فلو
 استثنى واحدا لم يصح كونه مسجدا الشرط الرابع ان يكون خاليا غير
 مشاع ذكره الفقهاء في المسجد ما وفيه نظروا هل يصح في الدمه
 يحتمل ان باقى الخلاف الذي في الوقف يصح عند من الله لا اعتبارا لاسناد
 الخامس ان يكون المسجل بالغا عاقل امسما السائر ان يجعل العلو والمنزل
 معاقيل وفي هذا اربعة اقوال الاول قول القسمة والثاني روايه
 لاح لا بد من جعلها والثاني قول شرهما جعل صح وبقي الاخر مملوكا
 الثالث روايه لا يضر عن بيع الاخر الرابع مكافى الكتاب عن
 قال في شرح الابانه نعم ان يكون تحت مصلحه خاصه للمسيح كطاهر
 فيل وفي الوافي نعم ان يكون تحت مصلحه عامه كطريق ومنع هدام بالله
 وهم يقولون ان بعد من لثرى الى الثريا وهي المسجد والوقف والمقبره
 والطريق فولد وقراه القرآن والصلوة هك اذ اخل في ذلك كوكبه
 يدخل فيه علوم الدين كلها وعماله اليه نيا في كل هذه اذا كانت
 مقصوده فان كانت تابعه كان يفتقر صلوة او يتنوع قوله جاز لان
 لعب من ههنا نشد قضيبه في المسجد ولها عزله لكن اخرها
 فيه مدح الرسول صلى الله عليه وسلم في كل وقت اذا كان غريبا
 اجرة او باجرة يعود لها على هاله ولا اذ به من صوت ونحوه لان ذلك
 من القرب وهك افيه نظر قوله ولا ان يترك فوق سطح المسجد
 ذلك محظور في المسجد ويطع الهوى مكرهه قاله في البيان

[illegible]

لكن

وان لم يعلم السبيل

قوله ويحج به وهو قول الامام يحيى ومن وهذا اذا كان القبر المحترم
 فاما قبر اخري فقد اجازم بالله زيارته ومحتل جواز الصلوة عليه ومحتل
 انه داخل في عموم نصيه صلى الله عليه وسلم على الصلوة في المقبره قوله
 في الطريق السابله فيمثل بعض المسيله او ما في حكمها كان يكون بين
 ملكين او يكون فيها عماره لا الطريق في المقبرات التي يصب ويحجوا
 احياءها والصلوة فيها وهكذا على المسيله عن مراده وعمران من
 انه قد بنت بها حق بالنبيض اذا بنت ذلك في قال بعض العلماء
 في اللات المعصوبه قال كذا هنا ومن منع اخذوا على ثلاثة اقسام
 الاول لا طلاع ولو كانت واسعة لا تخاف وضعت لغير الصلوة الثاني لا طلاع
 وصر بالله انها تخرج في الواسعه لا في الضيقه الثالث ما في الكافي للفتية والثاني
 ان الصلوة لا يصح ان تمنع من المزدحمين وكلام الهادي ومحتل
 هذا لانها عللا بالمضرة قال صر بالله واذا صلى عند باب المسجد حيث يمنع
 المزدحم لم يصح يعني اذا لم تمنع في المسجد وكذا في ثبوت قوله اذا
 فانما يصح بالاختلاف فيل في كلامه نظر لان ابا ط لا يفرق بين الواضح
 والضيق قوله ويجوز لغيره اذا لم يعلم والظن كالعالم هذا الكلام للم
 وفي المسيله بلامه احوال الامم وصر ان الصلوة يصح للمعاصب وغيره كما
 بعدم الثاني ما في لزوم مد عن الهادي والقمم والناصر لا يجوز مطلقا الثالث
 بفصل مر هذا وصر بالله يعتبر المضرم كما تقدم يعتبر للمعاصب ما لم
 نصر قوله في اللات المعصوبه لا للغاصب ولا لغيره وصر بالله يوافق
 في اللات وانما فارتدت اللات الارض لان الجيطان قد اعلى الكراهيه
 فلو كانت الارض عليه الجيطان كالجنتانين المحترمة كانت كالل
 قمران عندنا المسيله اجنبا ديه وقالت المعتز له انها قطعيه قوله
 ولزمه آخر الوقت هذا للامير وفيه نظر لان صحة الصلوة مبني على
 جوازها لو قوف وقبادهن له الشرع فيصير ان يصلح او لا الوقت كما ذكر
 صر بالله وعلى دليل فيل انما يجوز الصلوة بشرطين الاول ان يرحوا
 زوال المنكر والثاني ان لا يكون قد زال المنكر فان كان قد زال
 المنكر فان كان قبل ذلك المنكر خرج ولو غابت الصلوة ولا فرق
 بين ان يدخل المنكر على المالك في منكر او على العاصم قال صر بالله

بيان ذلك انه في حق
 العاصم في الارض ايضا
 الا ان بيان العاصم لا يكره
 الصلوة

معنى قوله العاصم
 وهو من يرضى بحولته
 مست

والله اعلم
 بالصواب

وكذا اذا فعل بين دود بعد والعصية رد بالكلام اذا كان المنكر
غير الغضب قال في الباقية اذا زال فتكر يومض وصححه صاحب
الفتاوى وكفى انه يصلي اذا حشر الغوات وهو قول صاحب الله اذا عرفت
هذا حصلت المسئلة وقلت اذا دخل ليترك منكرا فما ان يرجوا زواله
ام لا ان لم يجد له دخول ولا الصلوة وان رجاء ما ان يزول المنكر
ام لا ان زال لم يجد الصلوة في اول الوقت بلا اشكال وكذا في اخرة
على ما ذكره العصبية وفي ذلك ما حكى في الباقية وان لم يزل خارج
في اخرة احما على الاوله خلافا للصواب وعلى تحليل هذا جملة ما
ذكر في المسئلة قال سيبويه ما ودك ان تقول ان كانت عليه حوز
الصلوة فيها جواز لبخول لزوم ان لا يفتقر الحال بين ان يدخل ليترك
على الخاصب او على المالك او ليا من معروف كما ذكر صاحب الله في رد الوعد
وان لا يفتقر الحال بين اول الوقت واخره لان جواز الصلوة تنع لجواز الرجوع
ولكن هذا بعض من ويقال ان الشرع اذن له بالدخول ليتركه لا
ليصرف في اللان وان قلنا الوجه في الجواز انه اذا دخل ليترك العصب
من غضبه فكأن مالك البات نراض بدخوله لانه دخل لمصلحة وافر
الحال بين ان يدخل ليترك الغضب وسواء وبين ان يدخل ليترك على
المالك او الخاصب لكن يلزم الا يفتقر الحال بين اول الوقت
واخره وان قلنا انما جازت الصلوة لانها تقوت والرد لا يفتوت ولهذا
اذا حضر صاحب المظالم او المودع بطالبه اخرا لغوت مديم الصلوة
لانها تقوت وهما هنا الصلوة تقوت وردد الله ان لا يفتوت لكن يلزم
ان لا يفتقر الحال بين ان يدخل ليترك ام لا وبين الخاصب وسواء
فهذه المسئلة اذا حقت النظر فيها وحديث ما ذكر في الكتاب
من ضربا وما ذكر صاحب الله وعلى تحليل فيه النظر المتقدم قوله وان
فوقها كلام ط مبنى على انه دخل لا ليترك قوله ولكن ينبغي ان
يصلي اخرا الوقت في حال امان في المحبوس فحرمة الصلوة وان اتيه له
الوقوف واما في النجس فعليه خلاف م بالله قوله من خست فهو
نفع الخاوضها وقد عري برها في قوله تعالى كما انهم خضب مشددة
فبالظهر للسبع وبالفح شادوهي قراءة ابن عباس كمدة ومدة

وهو قول آخر يقال ان
ادخل له بالدخول ليمتد
لا يفتقر في الدار

ومع الضم قرأتان سكوت الشين وضربها قوله في الثالثه على سطح
 وحل قبل المزاد سبع بيت مخوف حتى يشابه الارض والاله يصح كالم
 قوله او في ارض صافيه في كل معنى اضطفاها الامام فيجوز لافها
 لبيت المال الصلوة من جملة المضاعف وقال من يريد ان اراد ارضا لا تضر
 لها مالك ولم يشرطوا اذن الامام تخفيفا في الاستغناء اليستبر
 قوله الا ان تكون يضره فله من ان العين مضره لا بالكرها
 وقد تقدم ذلك قوله في الرابعه ولم يكن مضره الصلوة اكثر اعلم انه
 ان علم او ظن الرضا جاز ولو كانت مضره الصلوة اكثر وان علم
 او ظن الكراهه لم يكن وان كانت مضره الصلوة اخف وان ثبت
 جاز بشرطين الاول ما في الكتاب وهو ان يكون مضره الصلوة متساويه
 او اقل لا ان كانت اكثر في كل ولا ان التبر هو متساويه او اكثر
 الثاني ان لا يكون مضره حاجته من الاكل ونحوه لان العرف حات
 بالخرج فغيبه قوله في الخامسه وفرا بجه وهي العبد ان الضعفات
 التي فوق الحيدوع وهي الاخشاب الكيات قوله اذا كان على قواعد
 معصومه لا يمنع ان يصح الصلوة هذه المسئلة انما المذكورين على وضعها
 لان اعتماده على القواعد وماويل اني مضره ضعيف لانه يلزم منه انه اذا
 صلى على عرش حال في داء معصومه ان يصح ويب تقدم انها لا تمنع وقال
 جرحه والله وابو جعفر اذا كانت القواعد معصومه لم يمنع الصلوة
 وقد تناولت مسئلة ما لله على ان القواعد للتقويه والافاق لا خشاب
 من الحايطة الى الحايطة تحت لورالت القواعد ما سقطت الاخشاب وذكر
 ابو جعفر ان من صلى في زون ق بل ككه على ما غصب والحاف في عزمه
 لم يحك الصلوة او صلى في بيت مشترك لم يحركه ان شر ككه يصح قال القصة
 يحيى بن احمد وفيها نظرك لاصح مسئلة القواعد بنقض مسئلة الزون
 والسجدة قلاد اصلي غير متسامت للقواعد معصومه فحقا واذا
 صلى على محمل مباح على محمل معصوم ولم يتسامت المحمل محبة وكلامه
 ضعيف قوله هذا محمول على انها تعصيه وذلك لان ظاهر كلامها انها
 اذا قامت صبرة فتدبت فئا ولها ط والمحمل عليه التاويل وفيه
 محل اخذ على انها تحرك ككك وفي الجامع للقصة يحيى بن احمد المحضيه

من المحرك
 على محمل
 للمحرك

اذا كانت النجاسة الجافة تحت قدميه فسدت صلاته وان كانت
 تحت يديه او تركبته لم تفسد وان كانت تحت جبهته فلو اثنان
 وهذا اذا كانت فوق الدبر هم قولهم في الثانية يوصي بالقل الا يمس
 اذا كان العدة في الارض واذا كان في الجبهة فلكثرة وعرض يصل
 قائما ويومئ قائما قوله في الثالثة وخيط احبها الى الاخذ يعني على
 الاخذ وهي شجرة الربادات وقال الحنفية يخرجها لها بي من مسئلة
 البالوعة وقصره او مصر للهر وهو لستامة وسن الباسم الصلوة لان
 العيون مما لا يقبضه لا بما تحت هكذا حكى لعنه في كل وفي
 الحنفية نظرا لان الارض لا يمكن خلوها من النجاسة فلا يقاس عليها
 الثوب واختلف لما كرون في الغليظ الذي لا يقع الصلوة فوقه كمن حبه
 فقبل ان لا ينشق وحصل ان سفل في العادة يخرج من هذه النجاسة
 ونحوها اذا صلى عليها وباطنها تحت قوله في الرابعة هذا اذا لم يتحرك يتحرك
 اعادها هذه الفايده ولجس ان ما في تعليق الاقادة مطابق لما في
 الشرح لان السالمة من الشرح وحاصل هذه المسئلة ان النجاسة لا تخلو
 اما متصلة بما صلى عليه او منفصلة ان كانت متصلة فاما ان تكون
 تحت اعضاء المصل او ثيابه ام لا ان كان الاول فاما ان يكون ظاهرا او با
 ان كانت ظاهرا صلت امعا قايين اهل المنه وبه كلام
 الحنفية المتقدم وان كانت باطنه فسدت على ما ذكره م والحنابلة
 خلافا للحنفية ومن يابله واي مصر وش وان لم يكن تحت اعضاء المصل
 وثيابه فاما ان تحرك ام لا ان لم تحت لصلواته خلافا لظاهر قوله اذا
 كانت بين مسجده ومقامه وان تحركت تحركه فسدت على ما
 ذكره صريدي وابومضر وهو حكاه عن ط والذي صحح الامير الحسين انما صح
 وقال لم يضع لي على منك هذه لفسد ويجوز انما تفسد اذا تحركت تحركه
 وهذا قول من يابله والحنفية وش وهكذا اذا كانت النجاسة عابرة
 متصلة بما صلى عليه صلت ان تحركت تحركه والا فلا قوله في الحنفية
 واما عند الحنفية الى اخره في كلامه الى مضر نظرا من وجهين الاول انما ذكره
 لمن ذهب بحكي معارض بمات واه في التقدير عن صاحب لو اني والحنفية
 انما تفسد في ثاويله لكلامه بالله فانه علم بالله فانه فانه
 مصل فيه ولا عليه ولا منجزه فظا هو خلاف تاويل في مضر قوله

كسر

في السادس فان كانت النجاسة تتحرك بتحرك هذه المسئلة التي مضى والتحريك
 ان كان من المصلي او من غيرته فهو في الكتاب وان كان من المصلي والغير لم
 ذكر ذلك العقبه وان ثبت من امها هو لا ضل للجهه وعن البيان
 اذا تحرك غصن طاهر تحرك المعنوي من تحرك لذلك الغصن غصن
 اخذ عليه من شدة لم يضرب عند ط لانه كالمجاورة الثاني وان كان المتحرك
 الثالث لم يضرب على قول الجميع وفيه نظر قوله في المتابعة وعلى هذا
 لو ظهرت عوت من فوق ميل اما من فوق فلا فرق بين ان يكون يتكلف
 ام لا لان ذلك نادر قوله من غير تكلف واجتهاد في كل ومروية
 صورة المتكلف كالتكلف فلا يضرب لو بدت له والاصل في المسئلة ان شدة
 صل الله عليه وسلم بها الفتا ان ينظر ان اذا نفع من التبعي
 الى ارجاء الحسنة النظر الى ما يبد ط من خلال لانه قول فاما اذا استلحق
 بقا ذلك الذي على العرش مكنوت ومنه من غير استلحق **الموضع الرابع**
قوله فيه ما قيل الحيوان التمثال ان كان لغيت حيوان او حيوان وقد
 قطع راسه حتى صار كهيئة الشجر فلا يتردد ان كان تمثال حيوان ولم يجرم
 فله كك منكر تحبذ لانه فان صلى وهو قائم على راسه لم يصح كمن صلى وهو
 يعرف وان لم يقدر على ان يصلي او لم يمكن له جزم كز في القامة وصل
 وهي من موضع قديمي لمضلي وقال السيد من راسه وهي يغني في الجذات
 وفي سبط الارض وفي شرح الابانه وكذا مكره لو كانت فوق راسه في السقف
 ط لظا هو من المذهب الاكراهه لانها خرجت من القامة قوله او تحت يدي
 المصلح والوجه ان عابسه جعلت راسه فيه نصا وبرقاه من هاهنا صلى الله عليه وسلم
 بنزعه في راسه وجعلت منه وسادتين وكان يجلس عليها وقام لا تكلم
 الا ان يصحب عليه يعني بجبهته قوله في المتنا برظا هر كلام الهادي
 عليها وبينها وقد بعدم ان طوبى ضحا الضحى وهو لم يرم من كلامها
 ان وط القبر مكره لا يحظر الا اذا ما ضحك لصلواته وصلى الله والامان
 ضحا الضحى عليها غير صحيحه وبها مكرهه قوله على المتوح والابو
 وجما الكراهه انه ترك الا فضل هو المنع على الارض او ما اقبلت
 وعن م وصلا كراهه قال في شرح الابانه عند الهادي تكلمه وخالفه
 عامة العلماء قوله لما يراه فيها من الاذى قال على خليل فلو غسل راسه
 الكراهه وكذا ذكر في شرح الابانه عند الهادي تكلمه وخالفه عامة

والمكلف الذي يصعب الاستلحاق من الكتاب الذي لا يعقبت

اذا كان في القامة يستلحق في الجذات ولا يحقبت وما يتبعه في الجذات اذا كان دون القامة

وقال مسرطون

العلم

العلماء قوله لما ما ط فيها من لاذي قال علي خليل فلو غسل زلالت
 الصراجه وكذا ذكر في شرح الابانه والعقيد وقال النعماني بن احمد
 بحتمل انها لا تزول لان علم الكراهه كونهما وضعت لاماطة النجاسة
 ولو كانت طاهرة وقب ذكر هذه العوض ص شر وقال بعضهم العلة كونهما
 مواضع الشياطين فمستوي الباطن والخارج جعل على كونه العامة
 هو بغير الكاف وهو طاهر فانه لعامة واعلم ان المسجود عليه على ثلاثة اقسام
 منه ما يجمع اجماعا وهو السجود على شعيرة والمرأة على عظامها والرجل على
 عظامه شجيرة ومنه ما لا يجمع بالاجماع وذلك كما لا يسجد على كنهه او كنه الغير
 او حيوان غير ذلك والثالث يختلف فيه وهو اذا سجد على ما يرفع يارثا
 كما العامة وطرف ثوبه فقال المتفقون في قيل وهو احتياطي وطرف لا يرفع
 مطلقا وقال المتكلمون بها ونحوها وجب مطلقا ونحوه طبع للغد واما الثوب
 الذي يصلي فيه الغير فان عرف منه التراضي السجود عليه ذكره العمدة
 احرا وقل كان يقول اولاه كثره وقب ونحوه خبر خباب بن الارت
 قال اشكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرا لمضاي جبا هنا واكفنا
 فلم يشكنا فقال ع دل على انه لا يسجد على كونه العامة وقال با الله يعني
 بتركه السجود واعلم ان من تمام المحابيت فانه يشكنا وقال اذا انشأ الشمس
 فضلاوا هكذا ان واه في الشرح في باب وقت الاختيان وهو يفهم منه
 معناه اخذ وهو انه لم يجمع لهما الخبر الى الايراد **الموضع الخامس**
قوله ان يجعل بين يدي يده ستره قال في مذهب من ويكون قد
 موخره الرجل قال عطا موقرته الرجل ذراع قال في مذهب من يكون
 بينه وبين يديها قبل يده يلامه اذ رفع وفي الاثنان قد يتر ذراع قال في الاثنان
 يجوز ان يجعل يديه ستره لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى غير
 وفي الواقي وكذا القسطنطين يصلي الى غير او غير مرجي يعني الوجه
 قال با الله في مذهب به وكذا في مذهب من ويكره ان يستقبل وجهه
 رجل دون طهره قوله غرضه بين يديه شيئا ويكون ذلك مواجها للحاجه
 الا يزل ولا يتر لا مقابلا له كذا واذا لا تر عنه صلى الله عليه وسلم كان
 يفعل كذا ذلك قوله خطا اما مخطا ويكون اما غرضا واما كماله لاله
 قال ابو داود في سننه او كالحزام وقال في المعنى للخط قوله الاعلى مكان
 مستوي يمكن ان كان رأسه اخفض من الاجل واما اذا كان موضع راسه

في موضع السجود
 لا يصح له الجلوس الا ان
 يكون بين يديه السجدة
 في موضع السجود
 وهذا القول على صحة

ارفع فحق صاحب الكافي اذا ان ترفع رأسه على عجزه قد ضربت مثلاً
 وهكنا عن النفر ومن واه في اياقوته عن الامير مهدي بن قائل مستوي
 في اياقوته عن النفر اذا استويا لم يفسد وكذا ذكر العبد وفي
 الزوائد عن الشيخ الخ ثابت ان صاحب علي وشادة من نفعه بقوله مفضل
 اعلى الالهام عغه لأكثروا ما اذا كان ارتقاء موضع السجود خلقه
 لم يضر ذكره الامام ابو الفضل الناصر فولد على الخصص من يد التراب
 قوله ولكن حوله الى جانب مختلف في تعليل هذه المسئلة فقولنا انما
 امره بالتحويل الى جانب دون الزرع لانه اول فعلا معاد له وفيه
 الكتاب لان بر فعه مع زيادة سجدة في كل هذه التعليل ليت في
 تعليق الاقادة فهو ما فرضها فيها لانه بنا على ان السجود الاول لم يتم
 وتسل هو وان لم يتم سجدة بالاستقراء ولم يضع على مقبل صاحب
 فكذلك راجحة سجدة لغوية وهي تقسب واعلم ان التحويل لا يصح من
 الاول لتأديها واجب حيث لم يستقر والثاني لتأدية المسنون ومقتضى
 التسبجات حيث سئل **الشرط الثاني** في استقبال القبلة
 الكتاب والسنة والاجماع قال الكتاب قوله تعالى قل وجهك سطر المجد
 احرام والشرط الجانب والسنة قوله صلى الله عليه وسلم فعله فقله ما
 بين المشرق والمغرب قبله لاهل المشرق وفعله ظاهراً والاجماع منعقب
 على ان الكعبة قبله المسلمين وكانت في صدر الاسلام الى بيت المقدس ثم
 سح في المدينه بعد الحجرة بسنة عشر شهراً وقيل تسعة عشر شهراً
 قوله التوجه الى عين الكعبة فان توجه بعضهم بك قال في الانصاف في
 صحة صلاته يرد المخالفات نحو الابع وهو كذا دل كلام اهل المذهب
 حيث قالوا اذا صلى على ظهر الكعبة حمل ان يكون قبله جزء منها قال العبد
 بحسب قول احمد لا يصح قولان فالأول ان العبد ان توجه لقوله تعالى قل وجهك
 وتظهره بك بانه لم يرد العبد والمختص من اهل الواحد قوله الا ان يحسن
 قولك لصلاة ومثل هذا عن ابي جعفر جليل وهو ضعيف للاجماع المسلمين
 على الصلاة من ابي واللوست مع ازم لوسازوا امكنهم ان يصلوا في الوقت
 قوله فان حكى رحمه الله في مجموع على خيل فانما على السجدة في الشرح
 ولا يتوهم انه م بالله علماء فيهم من عبادة الله قولهم فقد ذكر انه
 غير جازن هو في الدال لا يضرها لانه قال في المجموع فقد ذكر رحمه الله

قاله في موضع من كل المشرق

صلى الله عليه

انه غير جائز ومثل ما حكى ذكره من رايه وفي حديثه شران كان الجاهل
من فعل الله كما جعل جازا لله وان كان طائر يا حكا لينا فوجهان في جوارحه
مع جوارحه ولم يدرك المبل قوله وهذا صحيح ان بيتنا استعز به لم يخرن والحق
انه لا يجوز تنسكنا لنعن ما لعد ول الى الاجتهاد والمتراد استغناء حجة الحق
بما قبل من قديم محارب معجول الرسول الى حجة الكعبه وعمل به الاصل صل
وسط المسحوب محتوم عليه قال في الانصاف اما عبادات المسحوب فيمن عمار
المتنوع صراخا لله وله الجايع وليست من عبادات الله الاصلية صلى الله عليه وسلم
قوله ففر عنه التي لم يمتها هذا ما ذكره في الشرح عن مع وط والكفر واحد
قولي من س وقال في الكافي عن زيد بن علي قال لناصر بن وا به المتخفيه المطا
العين واختلف فقها من الله على من هبة واختلف في هذا الخلاف فقبل
هو خلاف في اعيان موقا لعل جليل فابده ان اذا اولى المطلوب اصابه العين
عري حمة بطن انه يستقبل الكعبه وان ولنا المطلوب للوجه فاذا
ظن ان القبلة مثلاً في حمة العين صلى الله عليه وسلم ولم يخر في حمة تلك قبل
قايده ته اذا اذ بد التيه نوى العين ان ولنا بطلت ذلك وقية نظر قال الك
محق الخلاف من قال في المطلوب للوجه قال في كل مجتهد مضيق ومن
قال العين قال الحق واحد ونظر كلامه بان كثيرا ممن قال الحق واحد قال
المطلوب للوجه ومن قال في كل مجتهد مضيق قال المطلوب للعين قوله
بالامارات وملك الامارات واليمن نحو سهيل عندنا منها طلوعه يكون في القفا
ومخيمات نعتق انها تخرج على اليمن والقطب بيا يتقدمه قليلا والشمس الشا
تغرب في الاذن وفي الصيف في موخر اليمن وبينهما يدور من العين الى الاذن
قوله ولا يواي القبلة المنصوبه في ليل ليل وقال الامام يحيى ان ذلك صر
من التجرى قوله ولا تراعى اجتهاد غيبة قال في الانصاف الا ان غشيت وقت
الوقت جاز ان يضل بالقلوب قوله ويجوز ان اخذ به في الوقت لان
المستلخلافه هل للمجتهد ان يترك الانطير في الجاد لله ويقبل
مجتهدا لحد وهو باق هنا قوله في الاولى بحيث يكون سجدة على اخر جزئيا
له كبره وقال في كبره وقال في كبره ان يكون بين يد يه سي منصوص قبل
لما ذراع وهذا اذا صلى الى عين كبر ما اذا صلى اليه فقد بيت من كلام اهل
الذهب انه من البيت قبل ان يخرى في العلوية احمد بن محمد بن الاوربي
في كبره عن جليل بن علي قال في كبره لا يجوز له الاجتهاد في الصلاة اليه

قوله ليس وشر ان يتبين

عن الطوف

قطعاً وعيداً إلى ما شكوا ويظن ولا أنه لم يعرف أن أحداً استقبله في الضلوع
 قوله في الثانية أو من جليدها حتى تر من السجود على آخره من عقبة الباب
 وقد تقدم ذكر الخلاف في هذه قوله في الثالثة أن النسب غير واجب
 وإنما كانت غير واجبة لأن الاستقبال لا يمنع الأعلى وجهه فهو كغسل النجاسة
 في الدود به ونحو ذلك وقد قال رحمه الله التزك والافعال التي لا يسمع الأهل
 وجهه لا تحتاج إلى نجاسة ولا يسمع أفعالاً لثنيه وما يقع من أفعال على وجهه لا يصلح
 وقف لوجهه على الدليل قال في الانتصاف هذا إجماع بين الأئمة والفقهاء المذاهب
 من في العز قوله فرضه الرجوع إلى أهل البيت هناك كلام طلاق مغيباً حتى ولا من
 تغيباً ليت وقال رحمه الله بعد المحارب لا يضره ما كان واجتاه قال في الزوائد
 عن بعض الثمانيين خلافاً لشيخه إذا كان المحارب واحداً أو كان أكثر فانه يرجع
 إليه قافلاً بينهم قال علي حليل الأولى يرجع إلى الأصوب عنه من قول
 المحارب والمحارب وقراءة هذا المعية بحسب إجماع والفقهاء قوله على
 غالب ظنه فيصل في العبارة نظراً لأنه لا ظن إلا عن أمانه وقد فرض
 أنه هدم الأمارات وظاهر كلامه أنه مع الظن والرجوع إلى المحارب
 والنفاصل في أول الوقت فيصل والقياس أنه لا يجوز إلا في آخره على قول
 الجمهور ولكن يقال لعل هذا إجماع قوله إلى أي جهة شاء وعن ك نص
 أربع صلوات إلى الجهات فلما أنه لا يحصل علم بذلك فلو أنه آخر الوقت
 هذه الأيام وهو مطلق لا يصلح المروية وعندهم يجوز في أوله قوله إذا لم
 يتم من الزوال للصلوة هذا في الموضع أما الفصل فيكون وإذا كان
 أن كان متأخر قال في الانتصاف وفي الحاشية وجهان أحدهما أنه لا يجوز
 إلى غير القبلة لأن الغالب عليه البتة والاستقبال ممكن الموضع الذي
 به عقبة بثلاث مسائل وهي إذا انحدر وضل إلى متخاذه أو إلى غيره
 أو بغير تحري أمّا إذا صلى بغير تحري أو إلى غير متخاذه فإن يقين الخطأ
 أو ظنه أو ظن لا ضابضه أو يقيناً كما وجب عليه الانتباه في الوقت وتعبه
 وأما إذا يقين الانتباه أجزاء عنه لأن العبد عنه بالانتباه وعندهم
 بأنه لا تجزئه لأنه يعتد بالاستقبال في قوله الطاهر وله قبله بالانتباه وأما
 إذا صلى بالتحري فإن علم الانتباه أو ظنها أو ظن الخطأ أو يقيناً كما أجزاء
 ذلك وإن علم الخطأ فالملك عليه أنه يعبد في الوقت لا بعد التحري والشرح
 وقال في واجب قولي شل يعبد لا في الوقت ولا بعد وقول شل يعبد

قال رحمه الله على ما ذكره في المتن
 من أن النسب غير واجب
 على طهارة كونه

في الموضع في وقت
حسب على خطا مت

في الوقت ولعبه وهكنا ذكره في المعنى للمعنى والله واشاء الله ويريد الله
 ايضا قوله هو اضا به الجهد وبه دعوى بيان ذلك قوله في التاييه بالعلم
 دون الظن وذلك لان الظن اجتهاد والاجتهاد لا ينفع لاجتهاد في قوله
 في الثالثه صلى الى غير مقتضاه فيل المراد لهذا اذا لم ينصف ولا
 ينصف فلو كان انما كان كذا اما لو كان ينصف اجتهاد او ظن ان ذلك مقتضاه وهو
 غير مقتضاه قوله في الرابعه وهو غير شاك مفهوم كلامه ان التخي
 الاواسط بالمشك ومفهوم كلامه اني مضر اخر المساله انه بطل بالظن
 قوله في الخامسه فيعمل على ما يقع عليه خبره اعلم ان تغير التخي اما
 ان يكون في الصلوة او بعد ها مع ثبات الوقت او مع غروجه ان كان في الصلوة
 فان تغير خبره بالشك حان الاعتناء السير لا الكثير ذكره على جليل ولحق
 له الخروج من الصلوة وان تغير بالظن فما هنا يجب عليه الاعتناء ولو الى الحما
 وقب ذكر معنا هذا ابن بلال واعلم بحقيقة بفعل اهل قبا ولا يقال قد علم
 الخطا اذا امتلى على جنتين او اكثر وايقظوا وجبنا عليه الاعادة
 لم يحصل له علم وان تغير بالعلم بطلت صلاته واستانفاه وامسا اذا تغير
 بعد لفتر اوع بعد ان يعيد حيث علم الخطا فقط ان مكان الوقت باتيا واما
 اذا كان الوقت قد خرج مالا اعاده في يخرج الوقت وهو في الصلوة وتبين
 الخطا فيا فيصحب ان يتخرف ويضع صلاته والله اعلم قوله في السادسه
 لم يخرج تخار هذا اذا التفت على العمل فلو حصل اجرت عند المبدء في
الموضع الثالث في خطا تاييه والمخاطبة لله صلى الله عليه
 عن الصلوة خلفها ونسخه المحبات وقب فيمثل تاييه بالتاييه قوله
 يقوم بنفسه في خطا ليعنى بفصل قوله واما في موضع مخفض
 محس ولو كثيرا لا يخاف عند السبب وبع قوله اذا لم يخرج عن القامه
 قوله وارجح اعادة تمامه في خطا على الاستعجاب ويكون
 الخطا اذا كان قبل منه في الصلوة انما ماله والقبلة والسترة فقط من
 وفي السترة ان يقوم بحجب في الصلوة ومنهم من يتي كلام القس على
 طاهره ومصلها ما لم يزل في الصلوة وتكون السترة والقبلة يعني واحد
 قوله الفراج موقوف امامه والوجه ان ذلك يشاءه عبق النيران
 فيعمل وهذا اذا كان في القامه لا في الباء **الثالث**
باب اذا ان ولصنفة هذا الباب ساعد على الاول معناه

ولو لم يراه كسب يكون لو اراد مع كسب
 ويمنع دون القامه الا ان يكون
 كما في قوله

ورد ليلته والثانية في معنى الاذان ان اما الاولى فهو في اللغة
معنى الاعلام قال تعالى واذا نزل من الله ورسوله الى اعلام
مشككة قالوا الفجاء استيق من الاذان لكونه يستمع بها واما الاذان في سماع
الاذان انه هي الاذان وعليه قول الشاعر

ولم تشع بغيره الصبح حتى سمعنا من مساجدنا الا ديننا

وفي غريب القري انه يستعمل للهودن وعليه قول الشاعر
شد على امر الصديق عازين ليللا وما نادى اذ ين المديرة وفي الشرح هو
الاعلام بدخول اوقات الصلوة بالفاظ مخصوصة على الصلوة المشروعة
والاصل فيه من كتاب قوله تعالى واذا نادى بتهل الى الصلوة اخذوها من
وقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة واما التسمية فاجاب كثير
منها الامام رضا من المودن مؤتمرا بما لا يخاف ولا خلاف انه مشروع في جملة
معلومه من الدين بالضرورة العامة الثانية في معنى الاذان وفي
ذلك ثلاثة اقوال حكاه في الانتصان الاول للقسمة انه من ليل
الاشري وذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج به وانا الى البيت
المعجر وهو في السماء الرابعة وصلى بالمليكة والنبين واكمل الله له
الشرقة لما انتهى الى فراجه فاستجاب الانوار فخرج ملك من ملك الحب
وهو منادي بصوته الله اكبر الله اكبر فاجاب بمجيب صدق عبدي
انا الكبير وانا الاحقر فقال الملك لغيره هذا راي الله فقال الملك
صدق لاله الا انا فقال الملك استشهد ان محمد رسول الله فقال الملك
صدق عبدي هو رسول الله انا رسلته الى اخر الاذان وقال الناصر نزل
به جبريل كغيره من الشرايع وقالت له لفرق الثلاث الشافعية والحنفية
والمالكية اصله ان الرسول صلى الله عليه وسلم اهتد كيف يجمع الناس
للصلوة واستخشا المسلمين فعبس لضعف بلية عنده حضور الصلوة
فاذا راها الناس اذن بعضهم بعضا ولم يجتمع ذلك فذكره ابو القاسم
هو من راي اليهود فذكره النافوس فذكره من جلال انتشاره فذكر
لما كانت فقال ذلك من اجل المحبة فانصرف عيدا بن بن زيد وهو محتمل
بالاذان فانزل الاذان في منامه قال الامام وهذا الحديث في البخاري والترمذي
ومسلم وهذا الحديث غير منكر لكن كان بعد ان بيت عن رسول
صل الله عليه وسلم لاجل لوحيين الاولين وعن الباقر انه لا يصح ان يثبت ترك

تمامه من الطهر من قال في علي الصلوة
ما لا يصح عليه دعا الى
من شئت اربا راعا نيك كانت
لا شئت من نوبه من قال في علي الصلوة
فما يصح عليه حتى انطلق والنجار
من قال في من الصلوة فكل
صدق عبدي ويا ايها
نما قال رسول الله جبينه اهد
السلامة

وهكذا ذكر البخاري
في هذه المسألة

من ركان الدين بروجيا رجل من الانصاريين قوله في متاجيبا جماعات قال في
 شرح الابانة فلو اذن في احد المسجدين لم يعتد به اهل المسجد الاخر على هذا
 القول قوله ونفضل المنفرد طاهرا ولو كان غيرهم لم يؤذن وقيد ذكر هذا
 ابو جعفر وهذا الكلام للقسمة عليه السلام بعد صار طاهرا كلامه
 بخلاف هذا من المذهبين وجهين الاول انه يفهم منه انه كب في كل مسجد
 جماعة ولو كثرت في البلد وانما في ان المنفرد لا يجب عليه الاذان اذا
 ثبتت هذه وظاهر المذهب وبعض فرض ان الاذان والاقامة على
 الكتابية وهو اوجب قولنا لما مر وقال في وس رواته في الكافي عن زيد بن علي
 وانما صار لفا سنده وقوله لا يخلو الاذان سنده والاقامة واجبه
 وقال ان الاذان فرض على الكفاية والاقامة منه على ما سباني وادامنا
 انهما فرض كفاية وفي ذلك بلائه اقوالنا ظاهرا قوله لقسمة وهو الذي ذكرنا
 في شرح الابانة للقسمة ان الاذان يسقط عن اهل مكة والمسجد لا عن
 اهل سائر المدن وقوله في مضماني الكتاب ان الاذان يسقط
 عن اهل البلد والاقامة عن اهل المسجد وهذا الذي نختار للمذهب
 وقوله في مسقط عن اهل البلد والعين بالعلم دون الشراعية قوله
 والاقامة فرض على الكفاية وبعض نسخ الاقامة والاذان والاقامة قوله
 نص عليه في الاقامة هذه المعاني فيها بطرلان النص ما لا يحتمل الثاني
 وكلام مرادنا محتمل انه قال الاذان واجب على الكفاية وهو على الرجال
 دون النساء وكذلك الاقامة قال في حواشيها ذكر ضربين ان قوله وكذلك
 الاقامة اي انما يجب على الرجال دون النساء وقال في حواشيها معنى انما
 واجبه على الكفاية ومثله ذكر على خليل قوله هو كذا احتمل نطق
 بانه يسقط عن اهل المدينة وقوة الفقه وقا منه على دين اهل المدينة
 عليه وهو كما ان المقصود من لب من المواظاة وقيد حصلت والمقصود
 من الاذان الابعاد وكونه شعاعا او هذا اذا حصل في بلد طين يدعى في البلد
 الاخر ولا شعاع قوله عن اهل ذلك المسجد يعني من حضر تلك الصلاة
 ومن لم يحضر قال السبكي من خرج من منزله قبل اذان فيها الى قرية اخرى
 احب اذ الاذان الذي في القرية التي خرج منها قوله بدلالة الاجماع في
 في دعوى الاجماع منظر قوله فقال انما سنده وقال انه اجماع في بلده

الاذان والاقامة

من ركان الدين بروجيا

الاعتماد على كلام من ركان الدين بروجيا

يحتمل وجهين الاول ان معناه انما يات منه من جهة السنه لا من جهة الكفا
 الثاني ان مراده سنه عين واحده ولم يطلع على الخلاف فلا ط فيها قول
 قوله قال نعم اما على كلام ابي مضر فلا يلزم من تركوا شعارا وواجبا
 واذا ان غيرهم لا يعنى عنهم واما على قول القيسيه فاذا ان غيرهم يعنى عنهم
 قال الكوفي المستعمل قوله على انهم اطهروا على كونهم يصلون اول الوقت
 قبل ان يعلموا اذا ان غيرهم او ينظروا لان ذلك لا يحصل الا بعد ان يدخل
 جانب من الوقت قوله لئلا انه فرض الاول ان يقال انه معناه لان الحال لا ينسب
 انه فرض ولان الشحات تقابل على تركه ولو كان سنه كاجتماعه في له
 كالركوع والصلوة يعنى اذا اطهروا على ذلك او اذا اراد الامام تأديتهم فاعلموا
 فله مناصبهم وامسا لوترك واحد الصلوة او الصوم فانه لا يقتل عندهم بانه
 وفي الاصطاح المختات ما قاله في انهم لا يقابلون وهو احد قولين للغير
 امرين ان اقابل الثاني الى اخره وكلامه ما لم يعمول على من تركه ذلك استحالة
 وان كانا يكونان في لان اصله ان تارك الصلوة لا يقتل قال سيبويه
 وفي كلام الاصطاح نظرا لان ترك الواحد مخالف للطباق على الترك قوله
 في الاول معنى فيها ولا يلزمه نقص عموم كلام القيسيه بدليل به المستفرد
 والمجمع من غير فرق بين ان يكون الغير قد اذن ام لا وقال في الكافي المراد
 بذلك اذا كانت الصلوة فزادوا فلو كانت جماعة اعادوا الصلوة معنى حيث لم
 بودن طائفتي والعامة سوى في الوقت بالاضافة الى صحة الصلوة وقتها
 قوله الاظهر ان لا يبطل صلاته وقوى هذا القيسيه في راجع وحججه
 والبرود مبنى على انه شرط مستفاد الصلوة او واجب مستقل بنفسه كالركوع
 فلا يستفاد لا قوى انه مستقل بنفسه لانه لو كان شرطا كان فرضه على الاعيان
 وقوله بان يكون في قترية بينهم من كلام ط مثل قول ابي مضر ان الاذان
 يتقط عن ذلك لقربه قوله في الثانية اخر وقت الاختيار في كل مثل
 كلام علي حليل ذكره في ربه قال القيسيه والمراد به الناذن بالصلاة
 الشهير لا لله للابن ولا مبدعوا وقال القيسيه في راجع اخر الاختيار للحج
 وخذ الاصطاحات للضبط او لم يصل في وقت الاختيار لانهم قالوا من جمع
 ناخبا اذا باذان واحد واقامتين وكذا ذكر القيسيه قوله فارجع
 في نمودن ونفسه في كل هذا في غير الغير اما فيه فيكون لانه لا يقتل
 وقبل الاخير ولو في غير قوله في الثالثة يكثر الكلام في الاذان والاقامة

اي قوله

هو على ما

وهو في الاقامة

ان يحرم من هذا الخطأ قال
 في الصحيحين في الصلاة من حال الترتيب
 في هذا الذي في سبطه

قال الزمخشري في الاستيعاب والاعتناء
 ولا فرق بين الترتيب والاعتناء
 في الصلاة الا ان سطره

وذلك لا يراه احد
 من حول الوقت محل
 الصلاة ما ربه وصا
 بعد ان كانت في
 وخلق العرش
 بعد ان كانت سهار

تسمى من غير احتفاء بالاعتناء

وهو في الاقامة اشد كراهة قاله في البيان والوجه في الكراهة انه عبادة
 من حسن القبول فاشبه الخطبة وهذا الكلام يلزم منه ان الكراهة للخطبة
 والظاهر خلافه وقال الحسن وعطاء ومثله لا مكره وعنه لزهري مكره
 في حال الاقامة فقط قال القاسمي محي راجد وهكذا مكره بين الاذان والاقامة
 قوله وحان ان يوضو قبل الاذان ان يحض في وقت الميثاق يضيئ الزد
 قبل ومكره زيد السلام على المودد والمصلي والقاري وقاضي الحاجة وتقع
 الخطبة قاله الانصاري ولا تبطل الاقامة بالكلام اليتم عندها بمكة
 المعتز والفقيه وقال ابن ابي هزيم يبطل قوله في الصلاة لا بأس بالتطرية
 الاذان والنظير هو تحصيل الصوت وكنهه التحني وقناده وعمره
 العزيز ومكة زواة في الكافي عن زيد واجد عيسى وامسا ان كان على علم
 على من يتخلف في الاذان فيقول على انه خرج بعد الاذان الغنا . قوله
 في الحائض من دخول وقتها اما لم يهاضه ذلك اجماعا واما للمفرد فلهذا
 المنع واجابته من ان ينفذ الاخير وهو قول كوفي ورواه ان يلا الاذان
 قبل الفجر فقال صلى الله عليه وسلم ما حملك على ان تجعل صلاة الليل
 في صلاة النهار وضلوة النهار في صلاة الليل بعد فيا ان العبد نام
 نضوب ليل وهو يقول ليت لالا نكلمته امه . وابل من فزع يوم جبهة
 ثم نادى ان العبد نام فيل والمشي عند من ان يكون لبقية شمس شتا
 فيبع ضيفا قوله في السادس من ان لم يستقبل اجزاء وفي شرح الاية
 ان بعدة في التكبير والشهادتين احاد قوله وان كان مكرهها وجه
 الكراهة انه خلاف عمل المسلمين وقد قال صلى الله عليه وسلم ليلال ثم
 فاذن قوله ومكره في المصنف قاله الشرح لانه خلاف عادة المسلمين فاما
 الشرح فيني على التحريف وقبل لانه يشبه النع قوله في التابعه شرطيا
 شرطيا قاله الا ان يكون نية الشاهد وان لم يعطوا حل له هكذا
 في الشرح ووجهه ان الشرط بلغوا وقال ابن محبوب ان يعطوا شرط ان لم يوج
 مودن ويعطيه الامام من مال المصالح وجه قولنا قوله صلى الله عليه وسلم
 لعشر من اهل العاقلة لثقتي اقر قومكم واتخذ مودنا لاهل على ذانه
 اجازة قبل واحتمل الا في غير الاذان وهو في الواجب الذي لا يكون عبادة
 غسل اليك وقبل بان هناك فيقف اذا كان للمؤمن في بعض

المتأجد وصيه اول الامام او الخطيب فعمل لمان يؤذن ليتموه
 الى بلعه الوصيه بحيث يجد من نفسه ان الوصيه ان بعد من تسلمها
 اليه بطع الاذان والاعانه قال السيد فقلت عوم السلام في بعض يوم
 الحوان لانه قال لا اجر هو الذي ان لم يحط لم يؤذن فان قيل فعمل يكون
 صلاته فاسية فلا يؤتم به لانه لم يرد بما منه الا حصول الترتيق وجه قال صل
 الامام بالنبات ولكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
 فهجرة الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يبتليها
 فهجرة الى ما هاجر اليه قلت هذه المسئلة اذا فصلت انتسعت اطرافها
 والذي يظهر انه ان نطق بلسانه او حصل به كذا ظن قوي لا معارض له
 في دفعه انه ما قصد بامامته الانيل الوصيه فان هذا يبطل صلاته ويمنع
 الائتنام به وان لم يحصل فالحمل على السلامه وجوه كثيرة لانه يمكن ان يوقر
 في اول الوقت للتريق وبعد حضور المحراب لم يقصد بامامته الترتيق
 وفضلاته صححه ومجرد الاحتكاك لا ينقطع بكبره حتى يكون ذلك مانعا
 من الصلوة خلفه قوله في الثامنة نوى التمسك الى الله تعالى الى اخره هذا
 مستحب واقاينة الاذان ونية الاقامة في الوافي الفاضل قال لو
 افصح الاذان عظم انه الاقامة وصح ما يصح في الاذان اعاد وقال السيد
 في لياقوته من اقام ناسبا للاذان اجزته الاقامه على الاذان فلو بعد
 الاقامة وحك اصيل في البيان قوله ان النكبي في اوله مرتين
 الى اخره قال السيد في لياقوته فلو اذن بحوي لم يدي اجزاء لا يفر من
 كفايه فاذ اسقط عن الحوي سقط عن المويدي فلو اذن حتى وترك
 حتى على غير العمل لاحتل بحري الردي لهذا المعنى وان لا يجزي لانه اجزاء
 اهل البيت صل ملوككم بالحوي ان بها لاحتياط كان منسوبا
 لانه يلزم على هذا استعرا في لفاظ الاذان على المناسبات فيه نظر قوله
 لا يرجع وصية الترجيع عند من ثبت ان ياتي لشهادتين كل شهادته
 مرتين مرتين متزايا بعد هاتين الامرين بان يرفع جهرا قوله في الثاني
 حتى على غير العمل والظاهر انما اجاء اهل البيت فان قيل فقهر مروي
 النبوي في الاذان عن نفسه وتركت هذه اللفظة قال وكس هو من النبوة
 واحصلا عليه حكاه القسرة للحلاف وامامه عليه فهدى وانما عنه

العيني في محرم منصوص قوله التثويب ليست من الاذان التثويب
 هو الرجوع قال معالي واذا جعلنا البهت مثابة لنا من محرم اي من محرم
 وقال الشافعي . . . وكذا في وان طالع سلامة . . . يومئذ واعى الموتى توثيب
 فلما كان المودن يرجع الى البهت شئ ذلك توثيبها ومن ههنا واحد قول
 انه غير ثابت واكثر العقلاء انه ثابت ثم اختلفوا في لمظنه فقالوا
 وبعض الحنفية الصلوة خير من النوم وبعضهم حي على الصلوة حي على الفلاح
 ومكانه عند ومن وبعض الحنفية في الاذان تعبد حي على الفلاح وعند
 بعض الحنفية بين الاذان والاقامة قالوا اكثرهم ولا توثيب الا في تلو
 النحر فقط وعن الحسن بن صالح في اليوم والعشاء وعزل النحر في جميع الصلوات
 هكذا حكى الفقيه رحمه الله عن النخعي والحسن قوله احب الي
 في زمان عمر بن الخطاب قال في الشرح فاعجب عمره وامر المودن ان يقول
 فان قيل كيف هذا وفي كتب الحبيب انك انما صلى الله عليه وسلم امز
 مودته يا محب ومنه ان يتولوا جوابه انما من ذلك ليس به التثويب
 لا يجعل من الاذان المحبث جعله من الاذان قوله وعند من الامانة
 فترادى الاقوله وبتمامه لصلوة وكذا عند التكبيري اوله مرة فان
 وفي اخره مرة فان عند من الموضع الثاني قوله ان يكون بالغاً
 وعند من لا يعتد باذان الضمير قوله عاقل قال في الشرح للخلاف ان
 المحبون لا يعتد باذانهم وكذا السكزان وفي الكافي عن جيع اذان المحب
 والتكزان قوله كراود لك لانها منهية عن رفع صوتها فكل جيع اذنا
 وكذا قال من يعاقلها لا اذنا ولا خلافة له لا حب عليه من وثوق
 في الاستحباب وكلام ابن جعفر في شرح الابانة بدل على انه ليست مستحب
 قوله مومنا فاذ ان الكافر لا نعم قال السجيد ولا يجزي اذان المحمول
 في اذان الحرب قال السجيد فاذ في الامه نظرا لآتهم قد قالوا عند البيت
 مومنا بالسما ولا يبلغ مومنا الاذان سما المسلمين واما اذان الف
 فسيان في الخلاف فيه قوله طامنا من كنهنا به ههنا مك ههنا وج رذا
 الى قراءة الاذان لان كل واحد منهما ذكر مختص بنظام وقال الشافعي بخبر
 في التثويب واما اذان المحبث فيجوز عند اكثر فريكل وعند احمد
 واسحق والامام المهدي لا يعتد باذانهم قوله لم يجز ان يؤذن بطولها
 اختلفوا ما صورته التثويب من الفهم والعقيد والعين حكى

المتراد غير واذن لكن في هذا نظر لان في كتابه اذا اذاعه من
 لم يعتد به وحسب غيره واذن فقد سقط الفرض ولا يعتد باذان
 العبد شوا منعه مولا ام لا وفي كل لعل التطوع اذا كان غيره
 بقوم معاه فليس يجب منعه لا اذا لم يعم عيت مقامه الا ان فرض
 الكفاية لا يقال له يطوع **فايد** في العتق فان ليس ليس العبد
 ان يمتعه من الصلوة اول الوقت وفي الكافي لا خلاف ان له ان يمتعه عن
 للجمعة والجماعة والعبد من قوله في اللاحق لا يعتد باذنه قبل المراء
 اذا كان له ليجب العتق قال في الانتصاف فان وقع الرأ من العتق الا في
 فقد تروى حواشي ذلك عند ابن دود وجهه انه يمتل حركه المهر من الله
 في العتق الثانيه وهو نظر حسن ومثله قراءه قرا المهر الله بفتح الميم
 والسنة الوقت في الفاظ الاذان والاعراب في الاقامة فلو عتق كجرا
 وتترك افضل قوله والفاشي الاول ان لا يعتد باذنه الى اخذ امتا
 بقلب في الوقت فعمله كذا اتفاقا انه لا يمتل لان خبر الفاسق غير معونه
 واما الاعتد باذنه بعد وقت الوقت فمقاله البيان لا يعتد به وهكذا
 خرج الامير لكسعين من في سعة وطع عليه ان يكون اميتا قال في الانتصاف والمختار
 ماصرم عليه م بالله اخير لعقائه لا يعتد باذنه لقوله صلى الله عليه وسلم
 لكم بيا ذكهم وفيه والى يد عن جرحه يعتد باذنه اذا كان شقيقا قوله
 اذا كان على وضو واجان شر القامة المحابث والجنب وجه قولنا انه ذلك
 منقذهم الصلوة فاسمه للخطبة قال سعيدنا واحبه لادلمه لانه مخالف في
 الامتثل قوله وكان هو المودون وقال في صحيح ان يقيم غير المودون وان لم يكن عتق
 وعندنا لما صرح من يودون يقيم قوله الاعن عليه في كل صحيح ان
 منضرت فابالانتظام ومنهم من حجب بغير الوصوق في كل فلو اعادة المقيم
 الاذان مع حضرة الاول احتمال ان يعتد باقامته لانه مودون واحتمل
 خلافة لان الحق الاول فلو اقام غير المودون لعنة ثم حضرا المودون بعد الحرام
 فلا حوق بلا اشكال ولا يعيب وان كان قبل الصلوة في كل فلاحق
 اعادة الاقامة فلو اذن جماعة قال من اقامه للزاتب سبق في الصحيح
 ثم لم يبق بالاذان ثم يقرعون بعد ذلك ولعله مع المشاجرة وفي كل
 ان السابق الى الاذان اولي ولو سبق بعضهم بالاول او بالآخر فعلا ولو كان
 سبق احب هم بالاول واحب هم بالآخر فعيل السابق بالآخر والسند

في حال اداسع الاذان ويطلب
 المودون في حقه فهو يعمل بالنظر
 المسد وانما علمه

في اذاعه الاذان
 من بعد الموعود

انما هو الاذان اولي وكان
 غير الزاتب

اذا كان

في اذان الجماعة ان ينطقوا معا فذكره السند في اليافوته وقال
 في ههنا من السند واحد بعد خزانتهما فعل الالان وابن امر مكنوم
 ابلغ في الاعلام قوله في الاولى فلا اعاده عليه هذا قول وهو قول
 ويس وجه قول النسيب للاقامة بالاذان والكن هب خلافت
 هذا وهو النسيب للاقامة بالخطبة قوله وبطل جزاؤه هاله فيل هذا
 فيه نظر لانه لو اقام عينة امكن به فكذلك اذا كان هو المقيم وقد جفت
 المسئلة على ان الوجه بطلانها طول الفصل بين اقامته وصلاته
 وقد ذكر ابو جعفر في شرح الابانه ذلك قال **العميد** يحكي امر فعل هذا من
 دخل في الصلوة لم يفتد است اعاد الاقامة قوله في الثانية خلافة تقليدية
 قال في اليافوته الا ان يحبرنا في ان يعلم لا يتخير وحكي عن ضرر يد
 ان لا يقبل في الغير واليهود ان يحكي في الغير اذا عرف ان احدا لا يقبل
 والانه يحرك كما اذا كان لا ياتر وانما يقبل في الصلوة اذا كان مواجعا
 في المذهب وفي وقت جمع عليه او كان من هبه التخير فيل
 ويقبل المجهول في اذان الاسلام كما يصح خطفه قال سيدنا فان قيل
 تخير المجهول غير مقبول
 قوله باذنته يعني حال الاذ ان وقوله في ميد فنته يعني قبل الاذان
 او بعد قوله الامام ضامر ضامر فند انه يتقبل عند القراءة المجهول ويتحمل
 تسهوا لموتهم عند ما يله فلا يسحب لشهوه فيتل ويضرب عنه انه يلزمه ما
 يلزم الضامن من العقوبة وذلك حيث يحل شرطه عالم قوله والمود وموت
 يعني على الوقت والعورات وقيل انه دخل فيما لا يحب عليه وبه اجمع من قال
 الاذان ليس بواجب واجتبه هذا من فضل الموت على الامام لان حال
 الامين احسن من حال الضمين قال في الانصاف الامام افضل قوله
 في الثالثة قياسا على الصلوة وساق في صلوة الجماعة ما ينقض هذا وباق
 الجواب ساء الله تعالى قوله فان اعتب باذانه فلا ياتر في الكافي اذا اذنت لم
 يعتب باذانه عند اختيارنا وش خلا فلاح وقال ابو جعفر اذا اعني عليه
 ثم افاق صح ان معنى على اذانه لا غير لانه لا يتولى الاذان اثنان خلافت
 في الكتاب عن الواقعي انه يتولا اثنان للعدو ومثل قول الواقعي ذكر مرارته
 وابو مضر قوله ونفقت في بعض له يجب لا اعاده هذا بناء على ان الجهر به
 ليس بواجب قال السند اما في الجملة فيجوز وجوبه وذكره الله ان الجهر

منه في اذان الغيرة
 واليهود من السند واحد
 وصحح المقيم امر مكنوم
 في اذان الجماعة
 في اذان الجماعة
 في اذان الجماعة

والاعني بغيره في الصحيح الم
 بطل على طه خلافة

وهو انه في الجهر
 من في الجهر
 ثم من على بين الامام

بالاذان منه قال العنقه يحيى راجع ذكر بعض من شانه ان لم يجهز
 لم يعتد به وهذا لا يعجب على من حب لا يجهز لان الجهر هو المعهود
 وقت الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يجهز الا اذان على المزاة لا يجهز
 ممنوعه من دفع الصوت قوله في تراجمه لا يترى ان الاعنى قال بل يعجب
 لان بصره لا تقع على حوزة وطرفه الى معرفة الوقت لسؤال وكرة بن مسعود
 اذ انه قوله والموضع قال الامام في الانصاف وس في المذهب يعجب
 ان يكون خيرا لقوله صلى الله عليه وسلم يؤذن لكم خياركم قوله وولد الوفا
 لا خلاف في ذلك ولم يوجب الله احدا بنفسه الا الوليد بن المغيرة والاختلاف
 لان الله تعالى قول النبي صلى الله عليه وسلم لما استقبلت عبد وولها له فقال
 تعالى عتق عبد ذلك نبيهم قوله فان منعه مولاه من بيعه ذلك الموضع
الثالث في اول وقت الاولى وكذا جمع التلخيص ذكره المصنف
 يحيى اص والعنقه وحكا عن المذهب ولا يقال الاذان لاحد بل الجاهل على
 العجم وحاصل هذه المسئلة انه لا يخلوا اما ان يجمع بقديما او تاجيرا او
 او مشا فكة ان جمع بقديما جمع باذان واحب واقامتين قال العنقه يحيى
 في جامعته بالاختلاف في ذلك وقد ذكر في الشرح انه اذا جمع يعرفه من المظهر
 والعصر كان باذان واحب واقامتين عند ناوح وس وكذا في هذه
 من اذا جمع في وقت الاولى وامام جمع المشارة فقال العنقه يحيى راجع باذان
 واقامتين وامام جمع التلخيص فحسبه بل الله اقول من هبنا والناض
 وكذا باذان واقامتين وقال باذان واقامتين ولشربته اقول مع قول
 والثاني باقامتين والثالث ان رجل اجتماع الناس فمكولنا يؤذن للاولى
 ويعيمهم بقية الثانية وان لم يجمع اقامة لكل واحد من غير اذان هكذا
 ذكره في الشرح في الجمع من خلفه وصرح باقواله هذه في المذهب في قضا
 الفوايت وجمع التلخيص قوله ان حجت القياس في ذلك بان يكون مرت
 الزوال قوله الاولى وقامت لصلاة بحيث من هذا ان من اذن لنفسه اجزا
 للحاضرة اذ لا هذه الصلاة في وقامت لصلاة شرا وقال في الحكا في خلاصة
 قبل كلامه على انه لا يجزى للحاضر مبل وذكر في التقرير ان الاذان
 شرع للوقت فلو اذن من قبل صلى اغنا وقال في الساقية لا يجزى اذان
 من قبل صلى قوله جاز مسنون هذا من هبنا وجم والناض في التلخيص
 الاقوال المنقبة منه ذكرها في المذهب فان كبرت الفوايت في الاول واقيم

راجع مباحث

من كان عليه
 معنى من مباحث
 وقت الطهارة

ذكر واحد

واحد ان ياتي ببيت

دعوه بعضي ناه لا فوق بيتك
لودي في المسجد اوفي عنده

الشرط يتنزه والعرض سوط
كالبكر من

وهو اظهر من

من الكثر خطا

لكل واحد بحكما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم يوم الخندق قال في
 الشرح والسنة ان بعض النواصب جماعه عندنا وصرح كما فعل الرسول
 حين نام في الوادي قوله والعبد من قال في الشرح ذلك اجماع الاربعين
 معاوية وابن الربيع انهما اذا قال للعبد من ومتبع هذا **قوله ثلاث**
الاولى يعاين بالاذان وذلك انه بعد سبيل اذ احب فوط لصلوة
 ان اذن من صل ودكوا الناصران في على الصلوة دعا الى الصلوة وعلى التلاوة
 دعا الى الركوع وعلى غير العمل دعا الى الجهاد وقال صرنا ما به كل ما دعا
 الى الصلوة لا يخاف غير الاعمال بها فلاح الخلق ويرتل لا اذ ان وتحدث
 الاقامة **الثانية** يتطلق بالمؤذن مستحب ان يكون صيحا وان
 يكون على موضع عال وان يضع من اسل السبابه من اصبعه اليمنى واذا دعا
 وفي الانتصت بجعل المسحوب في الصلوة وان يلفظ في قوله في
 الصلوة وحي على الفلاح سنة وشرع قال صرنا لا فرق بين ان يكون في
 اليمن يدا وفي القرآن وقال احمد هو محقق بالميد انه قال في الانتصت
 وان يتحول للاقامة من موضع الاذان وان يكون المؤذن غير الامام ولا
 يفعل الا اذن للغير وقال **الثالثة** جعل جليشيم حفيظه ومن وانه لا يقبل
 ملائمت ايات واماني سائر الصلوات مفصل بصلوة اودعا **الثالثة**
 تعلق بالسامع قال في الانتصت مستحب لمن سمع الاذان وهو في قنارة
 او كثر الله ان يعطج ذلك لتقول بمقالته فان كان في صلوة اتمها عند
 نقول بمقالته وذكره في الكاوي قال في الانتصت ومحمد بن سراج
 الخياطه فاحملوا وسجلت بدعوا بالبعث الملائكة وهو الشرح
 رب هذه الدعوى الناهية الى اخرى وذكره الخرج من المسجد عند الاذان
 الا لحنن واستبدال الكراهية في الاقامة **الباب الرابع**
قوله فروضها عشرة الفية جعلها هيا فز منا وسماها بعد
 هذا شرطها والصدف الفا واجبه بولده متكي على رجله اليسرى ناضبا
 لقدمه اليمنى في كل طائفة هله ان هذه الصفة على حمة الوجوب
 ومن المالكين من قال بل هو هيئة كمال في التشهد بين قوله فلاح
 في فلاح شرط في صحة الصلوة وانما كان ذلك اجماعا لا فلاحا لبيت يركز
 فلاحا لاف نفاذ الاذ كان وفي الكافي خالف فيها الاصم وابن عليه **قوله**
 قال في الكافي عننا لنا صرنا ان النبي من الصلوة وعند العسيرة والخضيرة

ليست منها قلها اجازوا فقد فيها قوله في الصلاة ان يكون مقرا
 وقال في الصلاة عليه وعلى آله وصحبه وسلم وقال في الصلاة عليه
 قوله في الثانية اجزا من نية الفرض وهذه الخبيرة في الصلاة لا تظهر
 او العصر من هذا المصلي لا يكون الا وضعا والقول الآخر لهم لا بد من نية
 الفرض ليحتمل من طهر العصب وظهر من صلى صعبا لم اذكر كحاشية
 اذا قلنا الثانية فافله قوله لا يحفظ الخلاف يعني بان اهل البيت لان
 خلاف بعض من في ذلك قوله وجب يكون استحقاق الثواب من ذلك الثواب
 الكامل لان الثواب ساقط في النية الاولى ولعل هذه النية ان جاز فيها
 الثواب لما فيها من زيادة الامتثال وعلى القلب في ذكره باسمه في نية القلب
 استحقاق الثواب بل انه اشبه بالنية على نية الاجل وهي نية الرجاء
 ان كانت لصلوة واجبه وهذا يدل على كمال من قال بنوي الفرض
 الثانية نية المصلحة ومعنى هذا ان الواجب لك للشرعية وجب لتكون لطفا
 في الواجبات العقلية وهذا مثل قوله لوجه وجوبها الثالث ان نوي بعظم
 الله تعالى له لعباده والنفرة له قال علي بن ابي طالب وبعضهم زاد اربعة اسما
 وهو يعطيه كفا بل الله وتشرى شريعة رسول الله لا امتثال لما فيها وموافق
 اوليا الله ومخالفة ما عليه قوله يجب مع به للمصلحة يعني لاستحقاق الثواب
 الكامل لا لاجزا قوله امر غير هام له سبب اذا ثبت هذا فالنية
 على وجوه خمسة وهي ان نوي الصلوة طهرا وعرضا ومطرا والثاني ان
 نوي الطهر فرضا والثالث نية استحقاق الثواب وهذه قد ثبتت
 الرابع ان نوي صلاة الربا والمنفعة قال ابو حنيفة لم يجز ولزمه الثوب
 الخامس ان نوي استحقاق الثواب فقال ابو حنيفة لا يجز به وباني مثله
 اذا نوي السلامة من العتامة وقال صلى الله عليه وسلم وقواه العتامة
 قوله في الثالثة نوي يوم او غير يومه احتلفوا في توجيه هذه
 المسئلة فبعضهم وجها ان هذه نية مشروطة بتردده بان
 القضاء والادنى والحدوبه بواجبون مما ذكره في كلامه اشارت
 الى صحة نية النية الوقت المكروه في كل الوجه ان القضاء لا يحتاج
 الى نية القضاء عند نية مع الصلوة لان الاصل بقا الوقت قبل
 فان انكشف انه صلى في الوقت المكروه بطلت ومنهم من خرج الى ان
 يبقى قايما حتى يزول ما غلب له بوجه ولا يجز به ان انكشف خروج الوقت

فكونها مستحقة
 لغيره من

٣
 ولعلها مستحقة
 لان الواجب من التكليف

٤
 معنى ادى اذا كان
 الوقت باجبا ولا
 معنى

لانهم يوجبون ثبوت النية الا ان يادى بحية مشروطة قوله والرابع
 فان كان عليه ظهري فانت لم تجزه وجه قوله ان الوقت مشترك
 بين القضي والادى وجه قوله ان الحاضر اخص بوقت الوقت فان
 قيل فقد ذكر طان الادى لا يحتاج الى نية الادى فضلا عن نية الادى
 هذا لان القضا له صفة زائدة في كل هذه حيث نوى الظهري مطلقا فنسب
 الى الادى واما اذا نوى ظهري وقتا وهو مشترك وهكذا له عليه كلامه في الشرح
 اذا ثبت هذا فاعلم ان من صلى ظهرا فاما ان يكون عليه ظهري فثبت
 امر لا ان لم يصح منه ان نوى ظهري وقتا ويومه والظهري مطلقا وان كان
 عليه فثبت فاذا نوى ادى او قضي انصرف الى ما نوى وان لم ينو ادى ولا
 قضي ففي هذه المسئلة اقول الاول قوله ان نوى ظهري
 يومه او وقتا من غير فرق بين اول الوقت واخره لان نوى الظهري
 فقط القول الثاني قوله ان نوى ظهري يومه اجزى وكذا اظهره
 وقتا في آخر الوقت لا في اوله وان نوى الظهري مطلقا اجزاء على ما دل
 عليه كلام الشرح والعقبة وكذا في الروضة وحاشية في
 لا تجزئ عند ط القول الثالث للتحقيق انه ان نوى الظهري مطلقا
 اجزاء وان نوى ظهري وقتا او يومه لم تجزه حكاه كلام الكيفية عليه
 فحقق لانه قد نوى عنه العقبة انه يجزئه في الوجه الثلاثة قوله
 في الحاشية لا بد في لقضا من ذكر القضا والوجه ان القضا له صفة
 زائدة والعقبة حكى عن م بانه ان القضا لا يحتاج الى نية القضا
 وفي مذهب شرا المنصوص انه لا يحتاج ومن صاحبنا من قال يحتاج الى نية القضا
 وقيل ان نية شريعت للتمييز فان كان الوقت لا يصلح الا للقضا لم يحج
 الى نية القضا وقيل ان نية شريعت للتمييز فان كان الوقت لا يصلح
 الا للقضا لم يحج الى نية القضا ولا الادى بل ينصرف الى القضا وان
 كان لا يصلح الا للادى لم يحج ايضا والنصر في الادى وذلك مثل
 اخر الوقت وان كان يصلح لهما جميعا فلا بد من التمييز لهما فكل منهما
 يحتاج الى نية وهذا في كل من يدرى انه لو لم يبق قبله شيء
 الا بعد ان يبع ركعات ونوى ان يبع ركعات ان ينصرف الى ركعة وان لم
 ينو الركعة لان الوقت لا يصلح الا للركعة ولعله لا يقول هذا قوله

ليست منها قلة اجازوا تقديمها قوله في ~~الصلوة~~ ان يكون مقبلا
 وقال في كتاب الصلاة وعليه بالقبول ما به وقال داود بحسب تقدمها
 قوله في الثانية اجزا من نية الفرض وهذه الحجة قوله في لا الظاهر
 او العوض من هذا المصلي لا يكون الا وضوا والقول الآخر لهم لا بد من نية
 الفرض ليختار من ظهر الصبي وظهر من صلى صحبه لم ادر ان كان حاشية
 اذا قلنا الثانية فافله قوله لا يحفظ الخلاف يعني بان اهل البيت لان
 خلاف بعض صري في ذلك قوله وقد يكون استحقاق الثواب من رتبة الثواب
 الكامل لان الثواب متا قط في النية الاولى واعلم هذه النية ان جاز فيها
 الثواب لما فيها من زيادة الامتنان وعلى القلب فبذكر ما به في نية الطلب
 استحقاق الثواب بل انه اشبه ان يذهب على نية الاجل وهي نية الرجوع
 ان كانت لصلوة واجبه وهذا بدحل فيه كلام من قال بنوي الفرض
 الثانية نية المصلي ومعنى هذا ان الواجب في الشرعية وحسب لتكون لطف
 في الواجبات المستلزمة وهذا مثل قوله لوجه وجوبها الثالث ان نوي بعظم
 الله تعالى لعباده والتميز له قال علي بن ابي طالب وبعضهم زاد رده اسيا
 وهو يعطيه كماله وتشرى شريعة رسول الله لا امتثال لما فيها وموافق
 اوليا الله ومخالفة اعدائه قوله يجب مع به المصلحة يعني الاستحقاق الثواب
 الكامل لا اجزا قوله امر غير هام له سبب اذا ثبت هذا فالجواب
 على وجوه خمسة وهي ان نوي الصلوة ظهورا وعرضا معطى والثاني ان
 نوي الظهر فرضا والثالث نية استحقاق الثواب وهذه قد تقدمت
 الرابع ان نوي صلاة الربا والتمتع قال ابو حنيفة لم يجز ولم يثبت النية
 الخامس ان نوي استحقاق الثواب فقال ابو حنيفة لا يجز به وباني مثله
 اذا نوي السلامة من العقاب وقال ابن عمر بن الخطاب وقواه المفسر
 قوله في الثالث نوي نية يومه او عمر يومه احسن نوا في توجيه هذه
 المسئلة فمسئل وجهها ان هذه نية مشروطة مترددة بين
 التقضا والادنى والحد وبه يوافقون مما ذكر في كلامه اشارت
 الى صحة معنى الجز في الوقت المكروه في حال الوجه ان الفرض لا يحتاج
 الى نية الفرض عند ما به مع الصلوة لان الاصل بقا الوقت قيل
 فان انكشف انه صلى الجز في الوقت المكروه بطلت ومنهم من خرج للم انه
 يبقى قايما حتى يزول وما عتد له بدو ولا يجز به ان انكشف خروج الوقت

يكون في مسأله
 لا يخرج من

٣
 وعلمه بغيره
 لان الربا من الكفاية

معني ادى اذا كان
 الوقت باميه والا
 معني كس

لانهم يوجبون نية القضي الا ان يادى بخية مشروطة قوله في الرابع
 قال كان عليه ظهري فايت لم يحج وجهه قوله ان الوقت مشترك
 بين القضي والادى وجهه قوله ان الحاضر اخص بهذا الوقت فان
 قيل فعند ذلك ان الادى لا يحتاج الى نية الادى فضلا عن ضرورة في الادى
 هذا لان القضا له صفة لا بد منه في كل هذه حيث نوى الظهري مطلقا منصرف
 الى الادى واما اذا نوى ظهري وقتا وهو مشترك وهكذا ادله عليه كلامه في الشرح
 اذا ثبت هذا فاعلم ان من صلى ظهرا فاما ان يكون عليه ظهري قائمتا
 ام لا ان لم يصح منه ان نوى ظهري وقتا ويومعه والظهري مطلقا وان كان
 عليه قائمتا فاذا نوى ادى او قضي انصرف الى ما نوى وان لم ينو ادى ولا
 قضي ففي هذه المسئلة ملثه اقوال الاول قوله ان نوى ظهري ان نوى ظهري
 يومه او وقتا من غير فرق بين اول الوقت واخره لان نوى الظهري
 فقط القول الثاني قوله انه ان نوى ظهري يومه اجزى وكنت الظهري
 وقتا في آخر الوقت لا في اوله وان نوى الظهري مطلقا اجزاء على ما دل
 عليه كلام الشرح والعقبة وكذا في الروضة في حاشية في كل
 لا يجزى عنه بل القول الثالث للتحقيق انه ان نوى الظهري مطلقا
 اجزاء وان نوى ظهري وقتا او يومه لم يجزى حكا كلام الحنفية عليه
 تحقيق لا بد من نوى عنه العقبة انه يجزى في الوهم الثلاثة قوله
 في الخامسة لا بد في لقضا من ذكر القضا والوجه ان القضا له صفة
 زائدة والعقبة حكى عن مائة ان القضا لا يحتاج الى نية القضا
 وفي مذهب شرا المنصوص انه لا يحتاج ومن صاحبنا من قال يحتاج الى نية القضا
 وقيل ان نية شرعت للتمييز فان كان الوقت لا يصلح الا للقضا لم يحج
 الى نية القضا وقيل كل الشبه شرعت للتمييز فان كان الوقت لا يصلح
 الا للقضا لم يحج الى نية القضا ولا الادى بل ينصرف الى القضا وان
 كان لا يصلح الا للادى لم يحج ايضا وانصرف الى الادى وذلك مشل
 اخر الوقت وان كان يصلح لهما معا فلا بد من التمييز كما فعل منهما
 يحتاج الى نية وهذا في القضا ويذكر انه لو لم يبق في غير ذلك لشيء
 الا بعد ان يجر كعات ونوى ان يجر كعات ان ينصرف الى لعصر وان لم
 ينو العصر لان الوقت لا يصلح الا للعصر ولعله لا يقول هذا قوله

او احرما عليه او احرما عليه ان صلى قال صلى الله اذا فاتته صلوة
 المغرب واجبه او احكم ففصل في ثلاث ركعات ينوي ما عليه ثم ولم
 يذكر اول ما عليه واخر ما عليه وهنا اعتبر ذلك ففصل في التعيين
 على طريق الاستصحاب وما ذكر في المغرب هو الواجب وهكذا ذكره
 في حواشي الافادة وفصل في التعيين واجب ولكن مسئلة فائتته المغرب
 مطلقه وهذه مقيدة وهذا هو كلام الافادة اذا ثبت هذا
 فابط لم يوجب تعيينا ولا تنجسا بل اذ انوي القضاء وهكذا احكامه
 في حواشي الافادة عن ح وسوقا الناصر بحل لترتيب مقتول من اول ما
 عليه قاله في شرح الابانة وقال بانه يجب لتعيين فيقول من اول ما
 او احرما عليه قوله في السناد منه ينوي انه يصلي ما يصلح الامام
 يحتمل في هذه المسئلة سؤال وهو ان يقال ان ما لا يصح التنية المجهلة
 كما اذا فاتته رعايته ولم يدبر ايتهن هو فانه واجب في كل وقت
 وعصر وعشا وهنا يخفى والجواب من وجوه ثلاثة الاول ما ذكر في
 شرح الابانة ان هذه المسئلة مد عين الامام فيها ونية الموت تابعة
 لنية ما في مثل هذا اذا التفت عليه هل الامام يصلي الظهر والعصر
 وجب دخل وقت العصر فانه ينوي انه يصلي ما يصلح الامام اذا قلنا ان
 الترتيب عين واجب وقد ذكر هذا صراحة في الاختيارات وابو مضر
 والعقبة فان تبين له الامام فانك ظاهرا وان لم تبين فيسجد
 انا بن باعنه ينوي بها ما عليه وفي هذه النظر لان هذه نية مجله اعني
 كونه باقيا مع ركعات ينوي بها ما عليه وفصل في الاجابة مع اللبس وهو
 اظهر الجواب الثاني في ذكره على خليل قال فانما يصح ما لا يصح هذه النية المجهلة
 لان النية والظن كالنقض الواحد لان احدهما يوجب عن الآخر قال في التبيين
 هل هو يصلي الظهر والعصر وينوي ما يصلح الامام لم يصح لانها فرضان مختلفان
 الجواب الثالث في هذه المسئلة بناها على احب قوليه ان النية المشرقة
 يصح وسأني تحقيق الفرق بين الجملة والمشرقة ان شاء الله تعالى فلو دخل معه
 على هذه الوجه والتفت عليه عند سجد الامام ما يصلي حرج من لصاوة فتعد
 المضي عليه فيسجد ولو ظن انها ظهرت فاقمها ثم انكسفت جمعه صحت عندهم
 لان زيادة المنتظرين لا تقضى وامثلة هذه المسئلة ان عليا عليه السلام

٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢

مكتوبة لا بد من كبريت

أهل باعلان السلام

اهل بالهلال من سوا الله صلى الله عليه وسلم واما على قوله له و به يصوم
 بالظهور لان شياخ الخطبة شرطه عندهم وتجريد ولو انكشف انه يصلي بوجه
 واما في مسألة الظهر والعصر فيصلي ظهرها ولا تجز به الا ان يدين ان
 الامام صلى الله عليه واله ان الشمس او كان يصلي العصر قوله لا يصلي الظهر
 فوجه واحد هذا كعمل امين الاول ان معناه انها غير مجزئة بل هي عين
 ما عين الامام فيمنعه غير متوجه به الوجه الثاني ان معناه المصلحة
 بالظهر والجمعة واحدة فكانه عين وجه قال الفقيه و شوى اختصت
 بوجه او وجهين فانما يقع لم يدخل في هذا مسألة الظهر والعصر
 قوله في السابعة فانه ينوي احراما عليه من تلك الصلوة فيقبل هذا بنا
 على اصل ان نية القضا لا يحب واما على اصل المحب و به فلا بد ان ينوي
 ان الماصية ان تحت فذلك قضا ومصلح لم يصح ذلك عند المحب و به
 لان نية هذه تضمن نية العصى وهي نية مشروطه ايضا قوله
 في الثامنة فلا سبب ان يحب نية العبد بمعنى ان اراد ان يقض فان
 لم ينو القضا عند افتتاح الصلوة لزمه التمام وصححه كذا في الروايد
 ومذهب شيوخه في ثمانية والعشرين والكسوفين ولا يحتاج ان
 يصعد بالا فمما وبالمطر كما لا يقيد الظهر بظهر يومه او امته والله اعلم
 قوله في العاشرة لكراهة الكلام بين الاقامة والتكبير وعن بعض
 اذا كان كثر الشك من ان كانت الكراهة والنيات ثلاث نية يكون النطق بها
 وهي نية الصلوة ونية مستقبل النطق بها وهي نية الحج ونية غيرهما
 وهي نية الوضوء واليتميم والغسل والزكوة قوله تصور الحروف يعني ان يكتبه
 ان يكتب بقلبه جملة ما يريد قوله في الحادية عشر لا يحسن ان يقال ان
 ذلك نية لان العلم من حسن الاحتقاد يعني والنية من حسن الارادة
 فيهما مختلفان والبدليل على ذلك انك قد تعلم حضوره ويد عندك
 وتعتقد ولا يريد و قد بين به حضوره عندك ولا تعتقد قبل
 ان العلم ليس بنية قوله ان بعض الناس الخيرة قال في المجموع قد
 وجب ذلك للناس وقيل ارا دج فجعل هذا العايل العلم نية وليس كذلك
 وقد تأولوا كلامه فانه شهادته نية عما را لما كان من افعال القلب ويمكن
 ان ما اولاه معناه تحصيل معناه النية وذلك ان من ضروره من فعل الشيء
 عايناه غير ملجأ الى فعله ولا صاعته له عنه ان يكون من بدله فالتفت

من في باب في الاطاعات
 ما في قوله

يقال ان هذا العلم

تابعه للعلم لا ان العلم فيه ويلزم على هذا ان الخلافة في العبارة
 ولا فائدة له وانما انكرتم بالله تشبيه العلم فيه والا فالنبيه حاصله
 مع العلم قوله في الثاني عشر ما لم يرب بالنبيه انه له او قاضيا
 في كل كلام م ما لله هذه ادلاله على انه لا يد من نبيه الا دى
 حيث عليه فايت من حيث لم يوظف في اليوم ولا الوقت وطول الخفية
 بخلافات وتقولان ينصرف الى الادنى قوله في الثالث عشر واحدة
 او اكثر من تقديم الكلام على هذا قوله وفي تايير الصلوات لا يصح هذا
 للمرباه وما في مثله اذ الم يحب عليه فصر في السفر وصلى ركعتين
 ينوي بهما ما عليه فانه ينصرف الى الفجر وما عند المهد وبه مصر ذلك
 في هذا وفي التايير باعية فاذا كانت واحدة من لاتي مع وصلى اربع ركعات
 ينوي بها ما عليه مع ذلك ينشأ على ان النبيه المحمله به قوله بقضاءها
 بقية مشروطة بالآخره اعلم ان المهد وبه ينشأ النبيه المشروطة وطه
 ان ينوي صلوة الظهر ان كان عليه والا فتعمل وينشأ النبيه المحمله
 ومثلهما ان ينوي انه يصلى اربع ركعات قضى ما عليه وقبل فانتنه
 احدا للرغبات واما مذهب م ما لله ففي تحقيقه بده للمذاكرين اكمالهم
 غير متفق فالفقيه قال للمرباه في كتيبه المشروطة هذا احب هما
 وهو الصحيح ولم يفرق بين ما اصله الوجوب وعده وحكمه اقال على
 تحليل ان كل قولين ويتعد هذا بان يقال ان يوم الشك من رمضان
 ويخرج مثل هذه المسئلة بعد ان يكون له منه قول اخر انه ياتي بنية
 مقطوعة اذ لا يجوز له المتطوع في موضع التخيير وفي ان كان الاصل
 عدم الوجوب جازت المشروطة وطه قوله واحدا مثل يوم الشك من رمضان
 وهذه المسئلة فان كان الاصل الوجوب مقولان في بعضها وذلك
 مثل ما اذا كانت صلوة من عمن ولم يبدئ ايتهن في الحسن في هذا نظر
 من وجهين الاول ان الفرق بين ما اصله الوجوب وعده تحك لا دليل
 عليه الثاني ان جعل القولين اذ كان الاصل الوجوب فاحبها ان
 ياتي بنية مقطوعة وذلك بطح في غير موضع المطع وقد قال في شرح
 الابانة اذا كانت واحدة فلا بالخش على قول الناصر جابنية
 مشروطة فيقول اصل الطهوت قضى ان كانت على وكذلك ما قضى
 وهذا مفهوم شرح ضربا ان م ما لله انما منع من الاجمال واما اذا عين

حيث قال صلى
الرحم و كانت

الظهور صح ولو انما به مشروط بالانذار قال في المحرر على ولا نه اذا اجاز ان يقنط
 القضاء عين المتقضي فيه التعيين مشروط باجازه ان يجنا وله بالنسبة
 المشروط به مع العبد فقط وقيل قال في شرح الابان لا يحصل
 التعيين لان يقول ظهرا ان كانت عليه واما العقبه فقال
 قد اجاز م بالله الغية المشروط به في الوضوء والغسل وغيره فانتبه
 صلوات واحد من الخمس في صوم يوم الشك وكذلك مسألة الافادة
 اذا اوجب صوم البهرفا فانه يصوم اخر شعبان ان كان مشكوكا
 فيه من رمضان ان كان منه والا فمن نذر قال في العقبه واما
 الجملة فان كانت تابعة لتعيين كان بنوى ما بنوى الامام صحت
 فلازم قال في طلب الفرق بين الجملة والمشرطه ومسايل بالله القى
 فيها اجالا وشرط هي اذا بنوى في يومه واحر طهر عليه وما يصلي الامام
 وجبت فائته واحد من الخمس في صوم يوم الشك وصومه ايضا هي
 صوم البهرفا في الفرض الثالث قوله تكبيره الاحرام واجبه
 بلا خلاف قال في الشرح الان واما خالف فيها فناء الاذكار والتم
 قوله وهي من الصلوة هذا من هب لها دي وسبق قوله صلى الله عليه وسلم
 ان ضلانا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس اما هي التسمية والتكبير
 والذان وح مع م بالله ووجه قوله قوله تعالى وتكروا سمع به فمك
 والنا للتعقيب وح ايضا بقول السلام ليس منها الى يخرج منها التكبير
 وتحليلها التسليم والمضاف عن المضاف اليه قلنا عبد بضاف بعض
 الشئ الى حملته كوجه نيك وحجزة اليان قوله وقابدة الخلافة الى اخره
 هذا لك من ريب وقال وكذا في انكشفت العورة وفي الشرح في عرض
 احتجاج خلاف هذه القابدة لا يقال في وجه الهديوه ولا ان التكبير
 كان يشترط فيه ما يشترط في ما يراثر كان الصلوة كالطهارة
 وستره العورة واستقبال القبلة قال في حواشي الافادة ولو بنوى في بعض
 التكبير اجاز عندهم بالله لا عندهم بتواتر التكبير من الصلوة ولا
 ينال بعد اجازته الهديوه المختار لانه المترادف بالمخالطة ان يقال
 اوله من التكبيره وقيل له معنى في بعض التكبيره خلق
 من لنبه ميل ومن الغوابد بها محال لطلب نجته عندهم بالله بعد
 التكبير لا عندها هادي وقد ذكر ذلك في ليا قوله ومنهم من قال

وال في شرح ابي حنيفة في حاله ان يذكر على
 لها دخل في قوله من عله فقال
 ردد على عله لا ما مفتاح الصلوة
 وقا فتنا حيا وما استفتا حيا
 فقال في مفتاح حيا الطهرين
 واقنت حيا التكبيره الا ان في الحيا
 والا فتفتح التوجه مست

و مدد كر بعض
 انقواند في الروايات

بل ذلك واجب اجماعا لا بالقيام بحيث يكون بعد التكبير
 واهله انه حكى في الشرح الاجماع انه لا يكون داخل الا باخر التكبير وهذا
 لا يضر ولو قلنا انما من الصلوة لانه قد لا يثبت الحكم الا بجميع اللفظ كلفظ
 البسج وعبدته وسبق قول احمد بن حنبل ان هذا الموضع ما ولا التكبير
 وسبق الامام باخرها بحيث لان البسج لا يكون الا باخرها ولا معنى لقول
 من يقول بسجلا باخرها منعطفها بالدخول على اولها لانه محال للنقص قوله
 في الثانيه انه محل الاخره وفي هذه المسئلة يظهر اقوال العلما
 قواطع واحمد بن حنبل وعنه انما يعتقد بما فيه افضل التفضل قال ط
 والتهيل في معناه لحصول التعظيم لا بالتشبيه لانه لا يفيد
 التعظيم بنفسه بل بواسطة لانه يعقوب الترتيب وقال زيد بن علي
 وح يعتقد بالمسيح وبكل ما جبه تعظيم الله قال في شرح الامام
 حتى لو قال الله وفوق افشاج الصلوة انعقدت وقال لا
 يعتقد بالهيل والتشبيه بل بافضل التفضل وهذا هو
 وعكرجه وسوف وكور واه في الكافي عن ناصر وفي المهذب
 عن حماد بن ابي بصير ان الصلوة لا انعقد الا بقوله الله اكبر قال
 او الله الاكبر قال او الله الاكبر وتعليل الشرح بعض
 بالان لا انعقد بقوله الله الاكبر قوله في الثالثه ان لم يحسن
 العربية وهل يجب عليه التعلم ام لا قال في المجموع حكاه
 ط عن سفيان بن عيينه قال لا ينقض لنا والاقراب انه لا يجب عليه
 تعلم العربية لا ذكرا للصلوة وعن حماد بن عيسى انه يحسن
 معربا لا يحسن ان كبر بالنازسية مع اتساع الوقت للتعلم
 وفي الانصاف ان لم يكن تعلم التكبير بالعربية الا بالانحاط
 الى بل باخر لان ذلك سفيان بخلاف طلبة لما اذا ثبت هذا حتى
 اذا كان الصلوة والقران ثلاثه اقوال الاول قول حري بالفارسية
 في لكل الحضر ام لا الثاني قول صاحب وصيه حري في الحل
 ان لم يحسن لان احسن الثالثه هي وس ان القران لا يحسن بالعربية
 احسن ام لا بل بعد ذلك في التبيين ونفصل في الاذكار كما في الكتاب
 قوله في الرابعه كان غار من الظهور في الاذكار في بعض هذه قوائم وقال
 صوفى **م** تكون خارجا من لظهور ولا يدخل في بعض الاستكبر

لا بد الاكبر في التبيين
 في غير فعل او غير

اخرى فان كان الفرض واحدا واعاد التكبير ففي شرح ابي مضر روى النسي
عن م يانده اذ لا يكون خاتما وتقال من يكون خاتما قال بعض من كل
شفع بطلان لصلوة كالتكبير في الثانية وكل وتر تقربه كالاول
والثالثه وهكذا ما حكته التكميزات وحكي عن كقول م يانده
وسوى كلام م يانده سوال وهو ان يقال هل الترتيب بين الفايته
والخاضه واجب لم يعتقد الاول غير واجب لم يعتقد الثانية لانه
خاص بعدة التكبير لكونه خرج بها من الاول فكيف انعتقد البعض
باعتباره قال في حاشية الافاده هذه المسئلة محمولة على ان الصلوة لم
تفعل في اخر وقتها فيفهم منه انه يجب الترتيب بين الفايته والخاضه
في اول الوقت ويحل واخطا له بالترتيب لا يوجب لفساد لانه جعل
الظهر معتقدا وذلك كترك الجهر بغير الله الرجل لرجيم عنده م يانده
قال صلبا فاهله فيه فحذف ويحتمل انه يفي على جعل المصلي واعتقاده
حوار الجرح بيل وذكر الحنفية ان يكره لمط البسج لا يوجب بطلانه
فان جعل الثمن الثاني كترك ان كان لزيادة ان كان من جنس الاول وان كان
من غير جنسه كان خروجا من الاول ودخولا في الثاني كالتكبير في الفرض الثاني
قوله فاحتمل الكتاب وعلامات ايات فان كان لا يمكنه القراءة ففاته اياقوه
ودكره ص يانده وولي لمبطل بضالمت هيا لها دي انه يجب ان يكون بعد ان
ذلك وكان اشارت اليه في الشرح وحكي عن من ش فبطل ويجوز يفرق
هذا التقية من العيام اذا فرق القراءة ومثله في تعليق العقيد وذكر
في الانتصارات الفرض الرابع قوله في الاولى قولة العائنه الى اخره وفي
القراءة خلاف من وجوه آخر بعده وهي وجوها ومقدمات الواجب ومحالها
وضعتها اما وجوها من ذلك من كتب جهوت العلماء وقال الاصم واس عليه
والحسن من صاحب لا يجب شي من الاذكار في الصلوة واما مقدماتها فحسب
الهادي عليه السلام القامحة وملائك يات وفي الكافي عن القسره واحد
قولي من رواية طوييله كاية الدين اوانة الكرشي وحكي ليس بقولين
للمركن محرابين المثلث والايه الطويله وعندك اذا ترك القامحة
صحت صلاته وأشي قال ح ويقرى انه واجب طوييله كانه او قصيره
وقال صاحباه وما واه يده له اية طوييله او ثلاثا فصاتا وقال من واه
في الكافي عن زياد والنصر القامحة فقط قوله في الثانية في ركعة

واذا اوج من الاول ويطلب
سعتهم ودخل الثاني
وحسب السعة كانت

لان التكبير
يظهر غير التكبير
للعمر مما احسانت

وعلى اوجه مهم كائنه

بعض مع القامحة

لا يعنى هذا الخلاف الثالث وفيه اقوال من ههنا ما في الكتاب وقال
 في جميع الركعات وفي الكافي عن زيد والناس وهو قول في الاولين
 وقال في الاكثر نحو الثلاث من الاربع والخمسين من الثلاث قوله
 للجهز والمخافة هذا الخلاف الرابع في صفة القراءة وقبل اختلافنا في هذا
 فمن ههنا ما يروى وهو قول ابن ابي ليلى وقال وحج وصدق من الله
 غير واجب وهكذا رواه في الكافي عن زيد والناس واحد عن عيسى
 وابي عبد الله البايع وعامة اهل البيت قالوا اختلفوا هل هو سنة ام
 فقالوا لا للناس ومن ههنا ما لا يسمون تركه للشهر وقال زيد وابو عبد
 الله والحنفية انه سنة لم يوجب لاجله قال في المقر بما في صلوة الجمعة
 قال جهز واجب بخلاف قوله وكفر بحسم الله قال في المشرح هذا اجماع
 اهل البيت وهو قولنا ان الجهز بالبسلة مشروع وحسن جهز بالقراءة
 وقال في بل المشرع والمخافة بها وكم كالم ما الله يقتضي ان الجهز بالقراءة
 واجب وان تركه لم يفسد به الصلوة كذلك في زيد وهو ظاهر ما في الزباد
 وقال اليوم مضى لا يجلب جهز بالقراءة غير البسلة عنده ما الله قوله وهو انه من
 كاتبه الكتاب الى اخره ههنا ما هو قولنا وعند بعض الحنفية
 انها بعض من سور القرآن فقط لكن عند الجميع انه يقرأ بها وقال
 ليست من القرآن الا سورة الفلق فهاهنا ولا يقرأ بها في تراويح ويقرأ
 في النوافل **مسألة** لو كان البسلة ثلاث مرات ونوى في كل مرة انها
 من سورة احتتمل ان يحركه كما لو قرأ وسلام على المرسلين والحمد لله رب
 العالمين كائنا بينين ولو كانت احداها في الفاتحة فان قيل فقد قلوا
 يستوي في الامامة من يحسن الفاتحة فقط ومن يحسن ما يقرأ القرآن دونها
 ولم يقولوا يقرأ من يحسن الفاتحة ولكن البسلة فاجابه ان من يحسن الفاتحة
 فقط لا يفتدي الى ان يقصد في كل مرة انها من سورة ولا يقال ان البسلة
 بقولها قرأنا شاذ لاها ثبتت باحدا والاحاد اذ لو ثبتت بالتواتر لم يثبتوا
 فيها لان القرآن لا يثبت باحدا ولو ثبتت عند من ائمتها لا عند
 من لم يثبتها ولا يلزم تكثير من اثبتها عند من نفاها ولا العكس قال ابن
 الحاجب لان قوة الشبهة فيها منع من التكفير والحائنين معا قوله
 في الرابع من قرأ من وصف الفاتحة هذه فتحة بالثبات من ونحوه عندنا
 ومع الاسباب قد تأولت بانها زائدة لان الترتيب بين الامور واجب

وهو احاد شاذ من النسخ
 والآيات والنسخ

وإن كان التمام من الألفاظ
غير النافعة

لأنه قد حصل السطر

لا بأس بطلوعها النظم ذكر هذا صريح والعقبات والامام يحيى والانتها
 حتى قال لو لم تحتسب الا النقط لاخير من لفاعده وحسن ياد اول
 بعد البنية لا اول من التتبع لم ياتي بهذا البنية لاخير من لفاعده لأن
 الترتيب فيها واجب والى وجوب الترتيب شأن في الشرح في باب
 الاذان لانه قال في الحجة على ان اذان الجنب لا يصح ان يذكر متعلق
 بالصلاة والحن فيه لفظ مخصوص مرتب فكان كالقرآن قال في
 ايقوته وحكي في سجود المفسر للمولى في قولين في وجوب الترتيب في
 اليافوتة ايضا فان جهده به وخامس في قوله وفي الركعة الثانية كما في
 جهده في الاول وجهه بما خات به احتمال انه يجزى اما ترتيب
 بقرا من السور والركعات فمستحب ان يقرأ في الثانية ما بعد
 قرآنه في الاول والحق سره ان يقرأ في اول ركعة الفاتحة والحمد
 عن البنية يستحب ان يقرأ في الاول من السور بقوله هو الله لا قد
 وفي الثانية يقرأ بها الكبرياء والاختار رواها ولم يخالف فيها سواها
 قوله ولا يحل له الا من السور والفاعده وذلك ظاهر واما المولى
 يدل في لفاعده في الشكوت مبطل ولم يجره واضر حاله
 مبطل اذا قال قوله في الخامسة والعاشر ان يحرك لسانه في حال
 صياحه اقلها كما في الجهر والحق لقوله تعالى فاطموا وهم بها
 فتوب واجيب بان محافضة الانسان لنفسه ان يسمعها والغير
 ان يسمعها وقال النووي في بلاد كما فيهما لم يسمع لنفسه
 لم يسمع في سره ولا يسمع كما لو امر المرأة على قلبه فان قيل
 ان من حرك لسانه ويقلب في الجهر لا يسمع من كماله
 والاعرج ولا شرع لان الكلام في اللغة هو المشهور في المفيد وهذا
 هو المشهور وفي العرف لو قلنا ان لا يتكلم وحرك لسانه بشيء
 لم يسمع من كماله وفي السر يحرك لسانه كالاشارة وهي
 غير كلام وادلت انه ليس بكلام من شرط الدلائل ان يكون
 كلاما فلهذا في معنى كلام النووي فيما حاك عن هذه هو
 قوله ولا يحرك لسانه
 الرجل فقل جهرها ان كانت منفردة ان يسمع نفسها وان
 كانت اماما ان يسمع من يجنبها قوله ما خاف من اذنيه

لا

ن

قد تاول الضعيف على ما لمزاد ما حامت ابلغ المخافة في قوله في السادسة
 استعملان بفصل في الشرح ان ذلك عادة المسلمين قال في الاصل
 والمختار ما قالته القري انه لا يفصل الا هم اعرف باذا اقبل لقراء قوله
 في الستابعه وحاصله للامام بفهم من هذا ان الكراهه للمنفرد والامام
 لكون الامام اشد كراهه وقد صرح بذلك في الشرح قال لا بد لا يامن ان
 يضعف فيجعل الواجب بخلاف الفعل فانه يسهل من يعود ويسلم على
 الركعتين وقال الامام في الانتصار وغيره لا بأس للمنفرد ان يطول صلاته
 وهذا ظاهر قول القسمة لانه قال لا يتم ان يكون اماما قرا ما شاء وكذا
 الامام اذا كان الموقون يؤثرون التطويل في له بالمفضل سمى بذلك
 لكثرة فضوله بالتمسك قوله في الثامنة سوى احسن له به
 اوله محسن وانما فضلا في الاذكار غير القرآن فلم يفتوا فيه
 لاجل الاول ان الله تعالى وصف القرآن بكونه عزيا فقال الانسان
 عز منزهين وقد قال صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بآخرة الكرامة وقراء
 معها الشاذي ان القياس في جميع ان لا يقع الا بالعزيبه لقوله مثله
 صلوا كما انتم تؤمنون صلى الله عليه وسلم من لم يحسن الاذكار
 غير القرآن بالاجماع قوله في الثامنة اذا قرئ من المصحف لم يطل
 صلاته قال ابو جعفر ان احتاج الى حمد وقيل في وقت يطل لانه
 عمل كبير والا فلا وقد حل كلام القسمة على هذا ومع القسمة
 سوف ومحمد وظاهر كلام طائفة مبطلين ان لم يتعله لان
 فعل العلة هو الانشطار كثير ولهذا شبهه بالتلفين فان
 قيل من مذهب طائفة الانشطار لا يفتد حيث قال من صلى
 حلفا حل وثا بعد في افعاله ولم ينو الا ايتام به لم يفسد صلاته
 ولعل الجواب بان الافعال هنا اكبر ومقتضاها بعد وفي الامامه الاسطفا
 غير مقتضاها والله اعلم قوله لانه اذا قرأ بالتلفين من غيره
 يفسد قال في الاقوال في معنى ص ف عن ط ان المراد اذا كان لغرض
 فاما لم يرض وتعلم ص ف فاسها فان قرأ في صلاته معكلا غيره اجزا
 المتعدي لا المعلق قوله في العاشرة اربع عشرة الى اخره طاهر كلامه
 انما يفتد ولو في المزاب وفي الانتصارات اذا كان المعنى لا ينبغي
 واعتاد صحت كقولهم بكم وربا بكم وكقوله تعالى والضا فاحت

الصلوات
 بقدر ما لا يفتد في سورة في غير
 ولعل مراده سورة في صلوة

من اراد ان يثبت اكله
فهي والذين ما علف
في البيت من شاه وحق له

صفا وقال من يات به تصديق لفظ رب لا عين لها قوله
في الحاشية عشر من قري بالمعويدين اجراء وانما ذكر هذا اشارة الى ما
روي عن ابن مسعود انها ليست من القرآن وعدنا ولا على ان المراد به
انها ليست في مصحفه واما كونها من القرآن فجمع عليه **المصر**
الخامس قوله في الاولى الطمانينة والركوع واجبه هذا من حيث
وس وقال ليست بواجبه وهك الملائكة في السجود هذه
الحكاية الظاهرة عن وجوبه انما هو في ذلك لكنه يقول
لا يبطل الصلاة بتركه قوله في الثانية ما لم يسبق فيه ولطهر ما
الاختلاف في الكافي وشرح الابانة ومرس والاسعنا وان يمكنه
ان يقبض برأيه على تركه كقبضه فان كان قطع قبضه لو كان له
راحته واما الاستقراء فمقتضى ان كرا لم يذكروا انه يكون بقدر
تسبيحه وقيل انه يكون مستقرا باقل من قبضه ها قوله في الثالثة
وبعد بالنكثير وقيل الاخطا بطا في شرح الابانة هذا قول
الفتية والناظر وس وعنده الحنفية انه يجزئ به عند الاخطا
ويتمد راحته قوله وبطامن ظهره الطمانينة السكون قوله ويضع
يديه على تركبتيه فاما التطبيق فهو وضع كفيه بين ركبتيه
وقد سار من متوخا لم يخالف في فتحة الا ان مسعود وقال انه ثابت
المصر لساكن من قوله في الاولى من الخط الى السجود وهي كما ذكر
لكن لو لم يبلغ الى السجود افتد ان كان فعلا كثيرا مع العبد
لان كان قليلا قال في الانتصارات فلو منع من الاعتدال عند سقوط
عنه فتمد فان زال بعد وضع جبهته لم يعاب لان السجود واجب وان
في قبل ذلك عاد اليه قوله في الثانية سمع الله لمن حمده الى اخره
هذا من حيثنا ورواه لاح والرواية الثانية ان المنفرد بجميع بينهما
وفي الكافي وقاله بن علي والناظر وفيه مجمع بينهما الامام
والمنفرد واما الموت فيقصر على قوله تعالى انك الحمد وقال في مجمع
بينهما كلفه قوله وبسط يديه الى اخره وفي شرح الامام
وعنده لناصر انه يحسن رواية نافع بن عوف انه صلى الله عليه وسلم
كان اذا سجد بك يوضع يده قبل ركبتيه وجنتهم رواية وابل
من حجر انه صلى الله عليه وسلم كان يضع تركبتيه قبل يديه والناظر

هذا قول المصنف

فلا يتركه

جمع بين الخبرين من خبرين واياه الى خبره اذا سجد الحمد كما يتركه
 البعير وليضع يده على ركعته وهذا نص قوله في الثالثة قال الله
 هذه امة مبنية لانه يقول سمع الله من حمد الله الا في ركوعه بتحقيقه التخييل
 وقال النواوي في الاذكار ان يقول سمع الله من حمد الله في الركوع الاول
 وما بعد قوله في الرابعة ويقنت شي من ثلث الى اخذه اعلم ان
 المقنوت خلافا من وجوه وهي فيما يقنت وامن تقنت وما يقنت
 ومن يقنت اما فيما يقنت فعندنا في الخبر والوتر فقط وقيل في الوتر
 وفي الخبر وقال في الخبر واما الوتر في النصف الاخير من ركعات
 وقال الناصر في الخبرات الا العشاء والوتر والمغرب والمجهر
 وله قول اخر والعشاء في شرح الابانة وعند الامامية في سائر
 الصلوات ويروى مثله عن ابي القاسم والصادق والثاني وهو ان يقنت
 عندنا وشر بعد الركوع وعندنا في الركوع واشارة في الشرح انه صل
 الركوع حواطه وعندنا استحبابا قال في فضل منه وبين القراءات شكري
 واما الخلاف الثالث وهو ما يقنت ففي ذلك ثلاثة اقوال قول الهادي في الخبر
 في الخبر والوتر وعندنا بالب عا في الوتر وهو الذي هو في خبره
 الى اخره وفي الخبر بالقران وعندنا لاكثر من علم بالب عا فيهما واه
 في لياقوته عن لقنر واما الرابع وهو من يقنت فالامام والمنفرد يقنت
 وذلك ظاهر واما المقيم فقال من يقنت ايضا ولا يكفي بالترعاء وقال
 الحسن بن موسى وقال في اختيارنا ص بالله يستك عند يحيى وابنيه
 محمد واحمد وهو قولنا بالله وبكل وهكذا ذكره جعفر
 ولا يرفع القانت يد به حالة المقنوت عندنا وارجح وك وقال في
 يرفع وحكاية في شرح الابانة عن المناصرة في الايمان الاول قيل
 لا يجري ثقلان ليس فيه دعا وفي الشرح ان عليا عليه السلام كان يقنت
 بقوله انا يا الله الاب لك عند محتمل ان يكون الدعاء في هذه الآية خفيا
 لقول المفسرين في قول ابيوب صلى الله عليه وسلم في الضروا است
 الزايمين الثاني كما قل المقنوت فقيل اليه وفي الشرح ولانه
 قيام متمم مخفف بلحزم متمم فكان قرانا قال وقولنا ذكر
 متمم احتران عن قوله سمع الله من حمد وفي هذه الكلام لم يشار

ممكن في الركعة الثانية
 على قوله لا يتركه

معنى ما عليه السلام
 معناه فكذا القنوت
 نقله من الامام

لا يتركه

ن

الى انه بطيله قوله ويجزم به قاله الشرح وذلك اجماع الدرر الساج
 قوله على الاعضاء السبعة واجب وفي الحديث احرقت ان اسجد على
 سبعة اركان وفي كتابه احواله وعن من الله مثل قوله
 وزايله اخرى ان القهين من جلت من ليعبه وشطون هذا فاذا
 الاول كمن يحل السجود عليه من كل عضو فقيس الى ما قبله
 والقبضات يجب على الكثرة منها واما الجبهة فعلى ما استقر
 ولو على منقطة جبهة الدرع وفي حواشي الافاد على مقبلة الاربعة
 من الجبهة ومثل يجب كسبها الفبايل **الثاني** لو خرج احد
 هذه الاعضاء بموضع فان كان الجبهة
 صليت صلاته لان ذلك سبعة السجدة وان كان غير ما قبل
 لا يفسد الا ان يبلغ فعلا كبير وهو كذا كذا الفقه على احد
 وقاله في اكثره البدوي وابن معرف فثبت قوله في الاول وكذا
 القيد بين الطرفين الاضلاع لان الجاهل يثرت ذلك كالأطراف
 الاضلاع قوله في الثانيه ممكن جهته هذا استحباب واما
 الوضوء بعد تقدم قوله وتحتوي في سجدة اي يسجد بطنه من خلف
 وهو يشد بدله ولو وقع الخاف في الضاب نحو البعير بالخشبة يد
 اذا جاز بطنه من الارض حتى يبركه قال النجاشي خوي على مستويات
 غير كونه وثغفات فليست وفي الجاهل اذا صلى الرجل فليجزي
 بين جنبه وعصبه واما الخوف فيكون الخاف هو لعنا غير مراكي
 هنا وهو عبارة عن لسقوط يقال حوت النجوم اذا سقطت فلا الله تعالى
 فذلك بيوتهم خاوية اي شافطه قوله ويضم اضابعه والوجه في هذا
 مان واه ابو حبيب قال كان صلى الله عليه وسلم اذا ركع امكن كفيه من كفيه
 وفرج بين اصابعه واذا سجد ضم اصابعه نحو القبلة وانما فرق في
 حال السجود ليكون اشبه تكبيرا وضرب حال السجود لتواجه القبلة
 كالحا واما عن الخشبة فلم يذكر في الكتاب وقد قاله الانصاري
 يضع البسري على اصل الخلقة من غير ظهر ولا فرق ومنهم من قال لا يفرق
 ومنهم من قال يفرق واما اليمنى ففي ذلك ان بعد اقوال الاول ما هزمت هب
 الهادي في القسمة يضعها مستوية من غير قبض ويكون على اصل الخلقة
 وهذه الحكاية عن غريبه الثاني ان يقبض الاضلاع الا المشجعة لان في

ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يضع يده على رقبته عاقدا
 يلاثة وخمسين وبشر بالمسجحة الثالثة بقصر الخضر والبنات
 ويحلق بالاصنام والوسطى وبشر بالمسجحة لان في رواية وابيل بن حجر
 انه صلى الله عليه وسلم فعل هذا اكانه عاقدا على يلاثة وعشرين
 الاربعة ان بقصر الخضر والبنات والوسطى وبسط الاصنام
 والمسجحة وبشر بها في رواية ابي حميد الساعدي انه صلى الله عليه وسلم
 فعل هذا قال الامام ح فيكون المصلي محميا وما فعل به فقد اتي بالشهد
 لانه صلى الله عليه وسلم فعل ما وحكي في عهد من قبل لثلاثة الاقوال الاحكام
 وقال المشهور قبض الاصابع الا المسجحة وذكر العقبة ان المصلي
 حاله الشهد وبين السجدة بين يديه وفي الارشاد بفرقها قوله ويجعل
 كفيه حذاء يده في يسلمه يلاثة اقوال الاول حذاء يده وهذا
 الذي نعت في الاحكام والثاني للفتوح حذاء يديه والثالث للناضج
 وم وحذاء يديه قوله في الثالث ان الزكيتين لا يكشفان لافهما
 عورة فان كسها على الارض لم يفسد صلاته على ذلك عن المطهر بن يحيى
 او ليد قوله فالاصح على الملك هبل لا يجب كسها قال في الانتصار المختار
 ان كشف اليدين لا يجب كما هو رأي الحادي والفتوح واحد قوله وقد
 قال الفتوح من صلى وهداه بكت ثوبه من برد او غيره فلا بأس بالوجه قوله
 صلى الله عليه وسلم انما ان السجدة على سبعة اتراب ولم يفضل قوله
 وهو الذي نضع السجدة هذا احتياطة ويخرج به انه يجوز لغيره لا الغير
 قوله بمثل له عصاة المراه الراد عصابة الخرقه لان فيها مبالغة في سائر
 الشر ولو فرض هذا في عصاة الخلية كان كذلك ويحتمل ان يكون تمامه
 المراه كذلك ان كانت يحصل بها الشرة الغرض **الثامن قوله**
 وعند ح انه مستحب غير واجب قال في الانتصار حمي روى عنه انه يحرك
 اذا رفع راسه مقلدا لصيغة النبي صلى الله عليه وسلم وعند ح يكون
 اقرب الى الجاوس قوله بعندي بالنكس كبري قاعل ووجهه انه يشغل
 جميع الفعل بالذلة وقب عدم العلاء قوله في الثانية فانه يجلس في
 متون حكا والتورك ان يعتد على تركه اليأس والتورك اعلا الفخذ ويخرج
 رجله من الجانب الايمن قلالة محدس ويغضب قدمه اليمنى قوله لانه
 من هب بعض لفقهائها شق قوله يستونك في الشهد الاخر واما في الاول

~
 وهو الذي كان يركب
 الاصابع في رقبته
 وكنت وم اسفله
 خلافت

~
 الا انهم يذكرون
 والوجه مستحب

السجدة

التجويد بين كسبه وبين كسبه الهمي ويصف ترش الهمي كقولنا وك يقول يتورك في
التسويد من معا قوله وان الانتفا الى حد هب غير واجب ومثل
هذا حكمي عن ص بالهمز وهذا مخالف لما هب وذلك لانهم نصوا ان مراد
تجويد ما ولا ترايا يصلي على حالته ولم يقولوا بجهتهم بالحجزة مع انه من ذهب
ح وذكر في الشرح في غير هذا احتجاج ان من في جهته جرحه يوي ولا يتجويد على
الافت وهو كذا حكاه في الكافي عن زيد والقسبية وسوف وفجر
وقال الناصب وكسبه على احب جاني للجهته قاله في باب وابد عن النبي
فان لهم يمكن كسبه على ان فن فكلام ابي جعفر مخالف لما هب ولا خلاف
من مسألة التورك لانه لا يثبت له من جلوسه خلاف هذا فقرضه الايمان وكن
الذي ياتي على كسبه ان الانتفا الى حد هب لغير عند تحديده المذهب
مستحب اذا كان يستحب من المنفعة لاحترازا من كمال القليل الذي وثقت
نجاته وهي تجسده على من هب فانه لا يجوز له الاستحباب ولا التسليم
وتترك التيمم بل من قبل في التيمم فيسبوا وهذا يوي احكام الاما وحيث
حبس على محسوس الايمان لا بد نوا من التجسده وفيه نظر قوله في الثالثه فانه يبدل
برفع الميمين وذلك لان اول ما يضع اخر ما يرفع عند التيمم وعند وحيث
يبدأ باليد بين لانها اخر ما يضع لكن من يخرجه بين هذا وبين جلوسه الاستحباب
فاذا جلوسه اعتد على يد يديه فيسبوا وعندنا نألفا فستب لاحتراز ياد وك
وعمل الفصح لا يفسد وقاب ذكر ما يد اعليه في الشرح لانه فلا وادوي
انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس اذا رفع راسه من السجود ثم يقوم فانه
محسوسا انه فعل ذلك للاستراحة قوله في الرابعه والوجه انه فعل كثيرين
قيل وعن ابن داود هو قليل ولا يفسد والعقده تقول ان كان في
السجود فتدبت لانه فعل كثير وان كان بين السجودين مستحب لهذا
ولتركه واجب وهو الافتراش وهذا يتأعلى وجوبه وهو ظاهر قول الامام
في الجمع وعن ابن داود وصلى الله عليه وسلم جعفر انه هب في الكل واشان الله
في الشرح لانه قال في الشرح انه اقصد للتشهاد اخر من فبده الشري قال
هذا مقتضى اصل جيم لانه يحكم هذه الهيئة والجلوس بين السجودتين
فتماء هيئة قايدين الاقفا في الصلوة مكروه منهي عنه عند اكثر
العلماء بيل وحال في العباد ليدو غيرهم وفي تفسيره ملائمة رجوع الاول

لان العبد من الخلق المستحق للعبادة
التي هي فعله لا يمكن منه غير ذلك

من السجود لا يفسد الصلاة

ان تصعب عليك على الارض وتعبك على الجبل فاصبر بعد الصلاة على السجدة
 فما ان يقضي الفصل في الصلاة الشارحة والتمسك على عقبيه كانه قاعد
 عليها هذا في كل صلاة في الصبح والجمعة والاعقاب في كل صلاة في كل صلاة
 واما اهل اللغة والافعال عندهم ان يلقوا الرجل اليه بالارض وينقض سجدة
 ويتكلم الى ظهره وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في صلاة
 الا يصلي فيها من غير ان يركع او يركع او يركع او يركع او يركع او يركع
 بعد الصلاة في الاخرة وقد تمت صلاته وما بعده مسنون وعن جابر
 بن عبد الله وما بعده مسنون قوله فالارض منه شيان وقال في حديث سراق
 بن حريش كذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل يحب
 السلام على الناس وعلى عباده الصالحين اسهل من ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا رسول الله وفي وجوب الصلوة على الال وجهان واما الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم فواجبه **الفصل في اعاشرة الخلاوة وجوبه**
 للناصريين والحنفية كما تقدم قال في الشرح وحكي عن كذا في التفسير واجت
 وهكذا في وجوبه في الاصل كذا عن كذا في التفسير واجت
 على التبيين واجبه وعلى الجسد واجبه وقال في الواجب واجبه ففتى
 وفي الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبه تلقا وجهه واحسن من غيره
 وعن عبد الله بن موسى بن جعفر واجبه تلقا وجهه وعن غيره
 وعن الصادق وكذا واجبه تلقا وجهه وحده لا تنافى ان يرى من خلفه
 بما من جده قوله في الاولى من سائر الوجوه واللام بطلت صلاته اما
 المشرع فقال في شرح الامانة لا خلاف ان هذا هو المشرع واما بطلان
 الصلوة فامك هنا فما تبطل لانه يتغير المعنى من حسن الالف واللام
 للاستغراق ولان ذلك مخالف لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم في كل
 ولا يصح وجهان في البطلان قال في الانتصار لم يترك وجه الله
 لم يضر ويحتمل والله اعلم انها تبطل كما اذا ترك الالف واللام
 ولا في ذلك خلاف نسليهم سوا الله صلى الله عليه وسلم واختلف من
 اذا عكس فما اعلم كذا في السلام والامام يحيى قال يبطل لان ذلك
 سلام الموق قوله في الثانية بنوي به لك الملك بن اخيه فصح
 ان الله الملك بن عيسى واجبه ولكونها مستحبة قال في حديث من يركع
 على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة واجبه واما نية اخوة من الصلوة فلا يجب

وهذا التامر

في الشرح وقد روي
 عن عبد الله بن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله عز وجل يحب
 السلام على الناس

الله

في الشرح وقد روي
 عن عبد الله بن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله عز وجل يحب
 السلام على الناس

في الشرح وقد روي
 عن عبد الله بن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله عز وجل يحب
 السلام على الناس

في الشرح وقد روي
 عن عبد الله بن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله عز وجل يحب
 السلام على الناس

عبد المجدد

في يكون والصلوة
في نطق بآية
مستند

عند الكعب ويكره وقال في قوله القديم واحد قول من طحا في
 الامتنان بنوي لامام في التسليم الاول بلاه اسيا وهي السلام
 على الحفظة ومن على جهة من المؤمنين ونحو وج وفي لسان السلام
 على الحفظة والمؤمنين الذين على سائر وان كان ما موما
 فهو كذلك لكنه يريد هيئة الرد على الامام في التسليم الى جهة
 وان كان محاذ ياله نوي الرد عليه في ايها شا وان كان منفردا
 نوي بالاولي ونحو والسلام على الحفظة وبالثانية على الحفظة وهكذا
 في مصدب س ولعلم قالوا بنوي ونحو بالاولي شا على ان الواجب
 عندهم واحد فقط والله اعلم قوله ومن معه من المسلمين
 في كل يعني الذين معه في الصلوة ولو نوي عين هم فستد من
 في كل وكن الونوي اللاحق من تقدمه في الصلوة بطلت في كل
 الاولى لها لا سطر كما المتأخر في السلام لتمام التشهد وهذا الذي
 ذكره الفقهاء قياس على من شر كفي قراته وقضها اعلام
 الغير وهذه امتثليهم ان لم يبدل دليل على خلافه وفي مصدب دليل
 اليه ان عليا عليه السلام تروي انه صلى لله عليه وسلم كان
 يصلي صل لظهر انما بعد ركعتين ويصلي قبل العصر ركعتين
 بفضل بين كل ركعتين التسليم على الملكة المقربين والنبين
 ومن معه من المؤمنين في كل الاولى ان نوي بسلامه على الملكين
 وعلى من تبعه الله بالسلام عليه قوله في الثالثة على اصل كفي قال
 في جواسي الا فادة قال ص من يد وهكذا عند لا في سمعت ضرب
 حكى عن الاستاد اني القسمر ان ما لم ينقض عليه من الله فمك هيبه
 كمن هيب لها دي قوله هذا اذا قلنا بوجوب الترتيب لشر الى
 قول الله هيبه قوله اعاد التسليم على سائر ونحو صلاته وما ذكره
 ض ريد هو المعنى عليه وعموم كلام ض ريد بمعنى ما ذكره لافرق
 بين ان يكون ذلك عند او شى ولا فرق بين ان نوي ونحو امر لا
 لان التسليم الواحد لا يكون خارجا عن كاشا لاولي ونحو الشا
 في موضعها وهذا محتمل قوله في الرابعة متفق على القبله غير محتمل
 الى اخره ان قبلها الوجه في بطلان الصلوة وهو لم يحدث في في ففلا

عم
 لا لا يفتي في قوله
 المسألة قال سيد القوت
 المتقدم على اللاحق لم يخط
 وقال لانه في الصلوة تمت

بل اتي من ذكرها فهو كن سبع او كبر جواب هذا من وجوه الاول
 ذكره القصة قال هذا مبني على ان المصلي لم يركع للتسليم على النبي
 والبيت ذبل اقتصر على هذا فطلبت صلاة لا تحل له بالتسليم بين الحج
 الثاني ذكره علي جليل فقال ان السلام هو من كلام الناقول ما يخرج عن
 كلامهم باحد من الاول الاخراف حتى يكون خطبا بالملك بين الناس
 انية بالسلام على الملكين واذ لم ينو ولا انحرقت فتدبر لاي ذلك خلا
 وينفي هذا على ان الاخراف هيبة فيكون ذلك في شرح ابي مضر عن النبي
 والاستناد انه هيبة ايضا والمذهب خلاف هذا والجواب الثاني لبعضهم
 انه نوى بهاتين التسليمتين الخروج لانه لا يقصد الامع الا لتفانوا فيه
 الخروج قوله في الفصل اسبغت فليلا من حبه ركوعها ان تصل الجاهل فليلا
 ركعتيها قوله ولم تخافوه من قوله ولضقت بالارض لكونه زيادة
 في البيان قوله ولم ترفع عجبها لافانها تعجز حليها قوله الا في الحضر
 ظاهرها سقط طه بالكلية وقيل ما عجب عليها ان تجوز لكونه
 اقل من جهة الجهل فيمنع المنفردة نفسها والامامة من يليها هكذا ذكر
 في المذهب وهو يقول ان الجهل منه فعل هذا ذكره علي من هب لها يري
 او قل ما فعله قد حصر القية محمدا من جهة الله وجوه المخالفه في كتابه الى مع
 وهي اذان ولا اقامه ويقول حنيفا مسلما قال في النحر على ظاهرها قوله
 وقال محمد بن الحسن من ذكره في الهادي حنيفه مسلمة وتستر جميع
 بدنها الا الوجه والكفين ولا ترفع يديها في التكبير عند لقمة ويرفع
 الرجل عنده وتجمع بين حليها عند القيام والرجل يعرف ذكره في الله
 والعهد كما تقدم وتخص في الركوع وحده بعض الحنفية موصول اطرافها الى
 الى ركعتيها واذ اشدت السجود انصرفت جالسه وغزلت تركليها
 ثم سجدت وكفها في التشهد وبين السجود بين قال ما لله يكون
 وتحتها عند تكليتها واذ رعاها جنب منك بها غير مترفعين الارض
 ويقف امامتهن وشطرا ويقفن صفوا واحدا وصفهن مع الرجال الاخر
 لا تقوم الرجال قال في شرح الاباء ولا يدخل في الجماعة الا ان ينولها
 الامام بخلافه قال ما لله ولا تلتفت عند التسليم كالنساء الرجال
 قال ص وصنن وفتح بالصف وضرب بظهر كفه اليمن باطن كفه

ما لم يركع على النبي
 كبره على النبي
 كبره على النبي
 كبره على النبي

الايتن والرجل المتبوع وهذا خلاف مذهب الهادي الموضع الثاني

الهادي قبل التوجه وصفه اعدوا بالله الهدي لعلمهم من الشيطان
دكروا في التوجه وعند م وش وكبير من الغل اخله قبل الفراء وصفته
اعود بالله من السيطا والرجير والاكثر انه مشروع وقال لا يتن التوجه
والتوجه الا في ميام رمضان ثم اختلف من ثبت التوجه وصفته وحله
وحاصل ذلك انهم اختلفوا على ستة اقوال الاول مذهب الهادي انه
يجتنب بالتوجه ثم يقول وحمت وجهي الى قوله وانما من المسكين ثم يقول
الحمد لله الى قوله ولي من الدل ثم تكبر ثم يقرأ ويكبر وذكره في جعفر
ان الهادي دعا ائمة بعد التكبير لم يفتد صلاة الثاني قول القسري
في رواية السريسي انه يجتنب في بقوله الحمد لله الذي لم يتكبر ولا الى اخره
ثم يكبر ثم يتعوذ ثم يقرأ وله رواية مع الهادي في عدم التوجه القول
الثالث قول طائفة من يدعي بقوله الحمد لله الى اخره ثم يكبر ثم يتعوذ
ثانيا بقوله وحمت وجهي الى قوله وانما من المسكين ثم يقرأ الرابع قول الناصري
انه يلبس بالوجهين كما قال الهادي لكنه يوتر التوجه بعد ما يكبر
ثم يقرأ الخامس قول م وس وي انه يكبر ولا ثم يتوجه بقوله وحمت
وجهي الى قوله وانما من المسكين ثم يتعوذ ثم يقرأ السادس قول م انه يكبر
اولا ثم يتوجه بقوله سبحانك الله محمد كذا وتبارك اسمك وتعالى
حبيز ولا اله غيرك. وامكان في اليدين حال التكبير فتارة الاصا
انه هيبه عند من ثبته فلا يسجد للشهون تركه وقد حثوا فيه
فقال الهادي واحدى الروايتين عن القسري انه لا يتن مشروع وقال
القسري في الرواية الثانية هو مشروع للرجال لا للنساء الى تحمة الاذن او الى
المنكبين وقال في روايه بخير وقال الناصري مروح وصوص هو
قولا اكثر العلماء انه مشروع للرجل والمرأة قوله بكبير النفل هذا قول
الاكثر وقال سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز لم يتن مسنون ولا
تكبير الا لاقتراح وعمر بن عبد العزيز بكبير النفل حكا في الاذكار قال
يحب على الامام ان يجهر به ليعلم النفل الاول وعلى الاول ان يفعل الثاني
قوله قال القسري فيها افضل هذا قول الهادي والقسري وعن الناصري وم القراء

قال في شرح
نصاحته لقسري جعفر
حسن بن زيد

س

باسم

افضل مكان اركناه في الزوايا عن زيد بن علي وحده وهو قول
واختاره من جعفر لمكون احدا بالاجماع لان شروجه الفاتحه والشيخ
يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم قلت قوله تسبيح
الركوع والسجود فيه خلاف من وجوه ثلاثة وهي حكمه وصفته وعدده
اما حكمه فقال الاكثرون انه سنة وقال اخرون واجب واجبات الظاهر واجب
نوى عن الحق في شرح الابانة وهكذا عن الامام احمد بن سليمان والواجب
عند حمزة واحده واما صفته فعند الهادي والقنبر سبحان الله العظيم
وتحريم في الركوع وفي السجود سبحان الله الاعلى حمده وقال زيد ومروان
وشس سبحان زكي لعظيم في الركوع وسبحان زكي لاعلى في السجود وهذا
هو الذي ورد به صريح الاخبار واما عدده فاطلاق في الاحكام بلثا
وفي المختار في الفقه بلثا الى خمس وفي الكافي عن الناصر والصادق والباقر ثلثا
او خمسا او سبعا او تسعا وادنى الكمال ثلاث قال في شرح الابانة وفي
عنه صلى الله عليه وسلم وعن علي عليه السلام اتما كانا سبحان مرة ثلاثا ومرة
خمسا ومن سبعا ومرة تسعا ولا خلاف في جواز ذلك قال وعند زيد والقيمي
وصح الامام علي ثلاث لا يخطئ على الموتمين قوله والثابع في التشهد
الاوسط وفيه خلاف من وجوه ثلاثة الاول انه مستحب عند اكثر العلماء
وقال الحبيب واسحق والليثي سجدة واحدة ثانيا ان صفته عند الهادي
سبحان الله وبالله والحمد لله والاسم الحسن كالحمد لله اسهد ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له واسهد ان محمدا عبده ورسوله وعند حمزة وكذا
الاكثر في قوله وبالله وعند من ينسحب بالتحيات ذكره في مذهبهم الثالث
ان الصلوة على الرسول صلى الله عليه وسلم غير مشروعة وعندنا وجب واحده
قول من قوله الثاني انها مشروعة وسبب فيه التحقير لان صلى الله عليه وسلم
كان اذا قعد له كأنه يقعد على الوقوف والركض بشكون الصادق
الحجامة المحمادة ذكره في الضياء وسبب في ذلك قيل وجد يصح ويصح
الضياء وفي الاستنصاف ما قال في قوله اول التشهد الاخير واخره
مضمحه على قول الاصح كما ان ياتي بالتشهد الاول بقوله اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم واسمه
انك حبيب محمد ثم تستلم في الشخب بخير بين هذا وبين قوله التحيات

الركوع

بسم الله

والله اعلم
الهدى والهدى
لا مروي وقد
على مفهوم كلام المشرح

الله والصلوات والطيبات اسهبا لا اله الا الله الى اخره واختار م ما يند
 الجمع باجل التشهد بين مريد بعد قوله بحيد السلام عليك ايها النبي
 وركته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بنا اثنائي لب نيا خشفة
 والاصل حسنه وقناعا بل لنان والصلوات والطيبات باثبات الراوي
 وعنده نا وعندهش بحله فما ذكره في المذهب قال الطحاوي انفق الفقهاء مع
 اتحنا لا فرم في التشهد ان الرجل يختار لنفسه سهلا يعمل عليه ورواه
 غيره قاله والا فوي ما ذكره القسطنطين ما تشهد به المتشهد كان مقبولا
 قوله وان تركهما في موضع المستنون وحسب سجود السهو وقد تقدم
 ما يتعلق بالقراءة وذلك انكجه في الاولين من المغرب والعشاء وفي
 جميع صلوات النجر والوتر وخافت في الطهر والعصر والثالث من المغرب
 والاخرين من العشاء واصايب الاذكار في الشفاعة عن العادي اذ كان
 الصلوة تنقصر الى مجهور به مطلقا كالتكبير والتسليم وخافت
 مطلقا كالتسليم والتشهد وتخلل حالها كالتقراء اصل لكون
 المجهرا بالتكبير والمخفيا فتبعا للتشهد ونحو ذلك هيبة **المجمع**
الثاني قوله استكنوا في الصلوة سمعته في اصول الاحكام
 نفع الهمة والمعنى استكنوا جواز حكم وسمعته عن شيخ الحديث
 العقبة احمد بن سليمان الاوزاعي رضي الله عنه والمعنى واحد وهو انه اراد
 صلى الله عليه وسلم المستكن من الافعال التي ليست من الصلوة قوله
 تروى ضبطا لاجل اهل الحديث ان تروى بضمها لثا لظن ويرى بضمها للعلم
 فالعنى تظن قوله اما هذا سمعته عن العقبة المحدث نفع الله به بالتشهد
 قوله اول ما يرجع اليهم ايضا وهم معنى بل يختطف وفي هذا
 لغوي من ذلك او يختطفن ايضا وهم قوله يشا بته يعني يشا
 اليهم وتغيا يكون عند قوله وحده ذكره العقبة ومثله في الرواية
 وجعل يحير بين زعمها عند قوله وحده او عند الحلاله هذا عند العادي
 ياها عند م ما منه فعند الحلاله لا لا لعقبة والامام يحيى راوا عن م الله
 يقول في المسند لا يهر وحده لا يشرك له وفي الافادة اثباته وهذا
 كون في التشهد من معاذ كره العقبة يحيى راوا عن م الله في المقصود
 طهرا لا اخلاقا وروى عن شرح طهرا في التشهد الاخير فقط **المجمع**
الاصلي الاصل في الصلوة العليل من الكتاب قوله تعالى فاذا ذكر الله قياما

لان قوله في الاستسكان
هو من الاستسكان

و قعود او على جنوبكم و قسره ابن مسعود بصلوة المريض ومن السنة
 أخبر عن النبي الحسن قال كان النبي الباشون فتا لثا لم صلى الله عليه وسلم عن
 فقال صلى قايما فان لم يستطع فمأعدا فان لم يستطع فعلا جنب والاجام
 ظاهرا واعلم ان للعليل اثر بعد احواله الاول ان يركع ما ياتي من ركعات
 الصلوة لكنه يتاثر لم يسقط عنه كما في الكتاب اذا لم يخش من باده
 عليه ويخو ذلك مطلقا لا لغيره قال يحيى له ترك ما يؤلمه ويؤذي
 للحاله الثاني ان لا يمكنه القيام وممكنه القعود فانه يصلي
 قاعدا واحتملوا في صفة القعود فقال الهادي والقيس وم يالله مترجعا
 و ذلك رواه لاح والزوايه الثانيه بتعدد كيف سا واحد قوي
 شرمعنا والثاني مفترضا كما يقرب للشاهد وروى هذا في المعنى
 عن زيد بن علي والناس وهو قولي ص د ك ر في المذهب قال ابو جعفر
 ذلك خلا في الافضل والا فالكل جابر لانه هيبه واخلتوا في
 التربع فعن م انه مخلص من جليبه ومثله ذكره الفقيه ملك هب الهادي
 قال الامير الحسين وقال طبري بدر الدين انه نصف قلبه نحو القبلة
 وهذا الذي اشار اليه في الشرح لانه قال انما ينيل القيام والقيل قد
 اخذ فيه الاستوى واخلتوا اذا ركع فقال ضريد في الشرح يركع مترجعا
 وقال اذا اراد ان يركع ثانيا وجعله اليسرى فافترشها وفي المجموع
 والكافي وشرح الابانده مثله للحاله الثالث ان يمكنه القيام
 وهي المسله الثالثه وفيها اربعة اقوال الاول انه هيبا وهو ما في الكتاب
 الثاني قول م يالله يوم ليصا من قيام ويقعد للشهادة الثالث
 ومحمد يوم ليصا من قعود ويقوم للقراءة الرابع قول م يالله يسقط القيام
 ويصلي قاعدا وان صلى قايما جاز قال في الاستبصار فان تقوى ظهور
 حق ضا تركه هيبه الرابع صلى على حالته فاذا بلغ حد الركوع اشار عينا
 امكن ليكون فصلا بين القيام والركوع وقال في الياقوتة بقران الكافي
 ثم يركع للركوع للحاله الرابعه ان لا يمكنه القعود فانه يصلي مستلقيا
 على شاة عند الهادي وم اولا وقال ش وم احيرا على جنبه الا يمنحده عمن
 بر حصين رحمه الهادي الله صلى الله عليه وسلم قال في مترجعا ان استطعت
 ان تجلس فاجلسه والا فمجلسه الى القبلة والمستلقى بوجهه بكفه
 القبلة فيل وهذا للحاله كما في القعود الخلف في الافضل لا في الاجزاء قال في

يكون الركوع
 يعني بركعة
 من الصلوة
 بالركعة والتسبيح

هذا كلامه في الصلاة
وإن كان في غير الصلاة

الانتصارات فافهم ان اذا صلى منفردا امكنه القيام ومع الجماعة لا يمكنه
فلا يلزم ان يترك الجماعة ويبقى بالصلوة قائما وان صلى قاعدا مع الجماعة اجزا
قوله في الثانية ويتشبه متونها كاعتني بغيرها لانه ما قيل هذا
ويفعل في شهادته كما يصحله الصحيح قوله في الرابعة ويكون ايماءة للجموع
الخصص انما اعادها لهذه القابض والاكفد بعدت في الثانية او في الثانية
لان كنه السجود وهما يمكنه واذا اوجى قلب في شرح الابانة تحت
بومها ممكن من الاعضا السبعة وفي الشرح لاحب الايام الاكابر لا يزال
اخف من لم يبدل كما التيمم في بعض اعضاء الوضوء في الانتصارات يكون في الركوع
بالاضافة الى لقاعد كما لو ارجع من القيام بالاضافة الى القيام قوله
في الخامسة على قفاه للخلاف وهذه المسئلة وفي حالتها عنه النزوع وامثا
في غيره فعلى جنبه الايمن اتفاق وامثا حالته بعد الموت الى ان يقول صلى
قناه اتفاق قوله في السادسة بالايما يرب بالايما بالاراش لانه لا يفسل
الا في مسائل الاجماع قوله بالطهارة يعني بالماء والتراب قوله
لا خلاف فيه فاكفي الامامان الفقهاء مختلفون فمنهم من يقتضون بصلوة
ومنهم من يقتضون ثنتين ومنهم بثلاث والاجماع على الخمس ويجعل على انه
ان اريد اذا ترك غسلا والفقير في مسائل الخلاف فيه نظر لانه لا يكون الا
ما قطع قوله في الحالة التي لا يجد ما ولا تزاو ذلك لان قوله بترك الصلوة
حتى يجد فالمسئلة خلا فيه قوله وكلام يحجب يقتضي انه يجب
الفتوى كلام ابي نصر هذه فيه نظر وفيه قال في الانتصارات في يقتضي
صريد وانما مضى من افطر في رمضان ذلك من كمالها وليس لها
قوله في السابعة ويدبر ما يمكنه اذا دأبها اعمل انه ان كان لا يحل الا
المائل الاجل الوقت ولا صلوة عليه لان ذلك يشبه الضياع والكافر
يسلمه والحائض تطهر فانه يشترط ان يبقى من الوقت ما يشع الوضوء
وتركها من الصلوة هذا كلام كثير من المتأخرين قال شيخنا في الاول
انه يشبه بالباطل ان يحض لان الحائض والاعضا منقطران فان كان
لا ينبغي من الوقت مقلد الوضوء والصلوة فقد وجبت قبل ذلك
فتنقضا وان كان لا ينبغي من الوقت مقلد الوضوء والصلوة فقد وجبت
قبل ذلك فتقضي وان كان الزمان يحجب في اول وقت الصلوة وان علم

ان كان في غير الصلاة
ويعني وما في انسان عرك ورحم
لا وضئ عليه واما او امره ولا يحرم
ولا تراخي ولا شيء من حرم الارض
عند حلاله من حب على الميراث
في العصر النهر فلا صلاة عليه في الحار
عنده فلا يستند ليجل الحلات
لمستند

وقد بقي من الوقت مقدار الوضوء والصلوة لم يجب عليه كالحائض وأما
 إذا كان الأجل ملازمة المأقفاً يجب لصلوة باليتم لانه غير
 متحرك من استجال الماء وكيف يوضوئانه متحرك مع خشية
 ذهاب عقله وقيل في الوجه الأول أنه يكون كواجب الماتكشي
 باستجاله ذهاب الوقت فلا يجب عليه الصلوة باليتم عند السجدة
 بل تسقط خلافاً لابن العادي وهذا قد ذكره العمدة والعمدة أيضاً
 في بعض تعاليفه فيلكن لا يجب عليه قضاء الصلوة بالوضوء هنا
 عند أحمد بحسب أن الوضوء هنا لم يجب بخلاف ما إذا كان الوقت
 يفوت لأجل الاستعجال بالوضوء قوله في الثامنة والأما للمأقفة أن
 ينظر هذا هنا أيا جله ترك الواجب بخشية المضرة فسل ما يشبه
 لرجوى النفع كان بقوله الأبطال لا يرى من عمله إلا ترك الوضوء
 أو بالصلوة فأعده أو مستلقياً وقيل على القولين في الشرح عن جوه
 قول مراده قال في الاستعداد وهو المختار وهو قول بعض من وقال
 الأكث منهم تركه والأول لا يجوز ذلك واحتجوا بما توى أن ابن
 عباس لما نزل بعينه المأقفة الطبيب أن صبرت سبعة أيام فصل
 مستلقياً أو يتحرك وترجوت لك العافية فأنزل المأقفة وأمر
 سله وأمره بين وغيرهم من الصحابة سألهم فقالوا أتيت إلى
 ما تفعل فصلاً تركه وتركه وكلامهم عندنا محمول على الاحتياط
 وأنهم لم يظنوا العافية قوله أن يترك القيام الضبط الطهارة
 هذا إشارة إلى أن عمله حفظ الطهارة وما ذكره في مسألة المفتحة
 ليس معه طهارة قوله في التاسعة ووجهه أنه يتبين أن صلاح
 الصلوة هذا يدل على أن ما فعله صلاح الصلوة لا يضر ولو كان ترك
 وسياً في الخلاف فيه قوله في الثالثة من صلوة المعتد ورأى العريان
 هو في الصياض العين قوله يؤخذ من الصلوة وقال في وجوب
 يجوز لهم التقديم ولعل المراد إذا لم يجد الأيمن بعلمه ولم يجد العاري
 توباً مستترية قوله فإن علمهم وهو في الصلوة إلى آخره هذا هو
 المنهوب وقال في يجوز لهم البنا ومثله في مذهب مراده قال في يجوز لهم
 البنا سواء أنشغل حالهم من لا بدنا إلى الأعلى والعكس قال العمدة بحسب
 وفي لزومه وهكذا من ذهب م بانه ومثله في ذكره م بانه في

٢٢
 ما لو كان قد سجد
 أو التعلو عند غيبه

المستحاضة

والمستحاض فان دما اذا انقطع في الصلوة استأنفت فيأتي هذا
 مثله ولكن في العهد وبه اذا زال العذر لعبا لصلوة فلا استئنا
 هذه كالمستحاضه وعندهم فتأفف مع بقا الوقت كالمستم
 قوله من لا علا الى الابد فابني عليها ميل وطا هذه لا فرق بين
 اول الوقت واخره للعله التي في الكتاب بخلاف من لم يدخل في
 الصلوة فانه يجوز له كسر هذه اذا كان ايضا من زوال العذر في
 الوقت قبل وعن النحر في هذه اذا كان في اخر الوقت فاما في اوله
 فيبطل لانه يجب عليهم التأخير قوله استأنفها وجب مقدم الخلاف
 وسجده استأنفها وان زاد الركوع والسجود فيل وهذا يستقبر اذا
 اوى لهما من قيام وكان في الركعة الاولى ليلا كثر الافعال
 والسجود الاولى اصح لانها تعني المحدثين قال في الباقية والمراد بوجوب
 الاستئنا فاذا كان الوقت مستقفا فان ضاق صلا الصلوة قوله
 والاى اذا علم الفراء هذا يستقبر اذا كان بعد الركوع الاخر واما
 قبله فلعله يقال بقرى ولا وجه لفناء صلاته اذا الفاظ التنبه
 في القرآن منقردة والله اعلم وقد فرق بين هذه المبتدئين
 الامه يعقوب في الصلوة فقال تقنع وبني فعيل لانه مبتدئ فيل
 انه مبني على اصله ان من نكشت عوته في تركه فبادر منه قد
 الواجب وسطر فيل ان ياحد في تركه كن اخرا جزئه وفي مجموع
 على خليل وحكي السبب في الشرح عن بعض متأخري اصحابنا انه فلفظ
 فيه وقال يجب عليها الاستئنا ف قوله في الرابعة ويحمل ان يقال انه
 لا يلزمه فيل هذا هو الصحيح لان املا منه على القلب ليس بقراءه
 بل ليل انه يجوز التحنن فعله ويحكي معنى قوله يجوز به ما في قلبه
 يعني من النية وقال في الانتصارات يجوز به ما في قلبه من العلم بالوقوف من عظيم
 لما يرى من المخلوقات واما مرات الفراء فلا وجه له فيل وهذا من
 من باب ما من ههنا فيسقط الصلوة لانهم قد قضوا انه اذا عجز عن
 كثر الافعال فلم يمكنه الا بما بالاس سقطت عنه فكذا اذا
 عجز عن الاذكان قال سجدنا وجهه ونظر والصحيح بخلافه وهذا اذا
 اليد في شرح لان الافعال المقصوده والاذكان تتبع لها وقد تقدم
 ما ذكره السبب بان الاخرى الاصل لا صلوة عليه وانه غير مخاطب

على اصله

هو صاحب لوائح هذا
 نقول كلامه في معنى كفى
 بها بعد

يقال الظن بخلافه بالاشتمال لان كلا متعبد بظنه قوله واوقع الاجماع
على انه كثير قيل ولو اختلفوا هل هو مستبد ام لا فلا عين بهذا الخلاف بعد
اجماعهم على كثرته كوضع اليد على اليد وابومض خرج من هذا ان قيل
لحيه لا يفسد عندهم بالله لانهم اختلفوا في ذلك وكلامه فيه نظر لان
حرقها بفعل كثير لوت وود الاثر وهو قوله صلى الله عليه وسلم اقبلوا
الاسودين وان كنتم في الصلوة وجهه قولهم وهو الذي اخبر في
الاشتمال انه وب عقب صلاته على العبد فلا يفسد الا بيقين قوله وذهب
اصحابنا ههنا لحكاية م ووجهها ان الاصل في الصلوة تحريم الانفعال
صلى الله عليه وسلم استكنوا في الصلوة فكما مفسد اما ختمه دليل
قوله في الاول لا يجوز ان تقتل في صلاته حية الى اخرها المراد بقوله لا يجوز
وهو مقتل بل ذلك يفسد واما جواز الفعل الكثير مع الخروج من الصلوة فهو
جابر وعليه عمل اهل البيت فاقبلوا الاستودين وان كنتم في الصلوة
انه اذا جاز الفعل ههنا ايضا مبني على انه لم يمكن بالفعل المستبين
فلو امكن به كان يضع ترجمه حال قيامه عليها ولا يشكك فعلا يفسد
وفي هذه المسئلة اربعة اقوال الاول ما حكاهنا انه مفسد الثاني لا
مفسد وان كثر الثالث قولهم وصوابه انه ان احتاج الى ضربه او
لم يفسد وان احتاج الى ضربا يفسد الرابع حكاه في لزوم لا يفسد
ان في اخر الوقت لا يفسد وان احتاج الى ضربا يفسد واستد بار وفي
اوله كقولهم قوله ولا ان يبرش فالا معني بالقول اما لو اشار به
لم يفسد صلاته ما لم يبلغ فعلا كثيرا وقا في مذهب شق قبله الا
عليه صلى الله عليه وسلم فخرج عليهم في الصلوة بالاشتمال وفي شذوحي
يجوز ان يخرج تركا في الصلوة فينوي في الصلوة وسيرا في المال يخرج
ذكره م بالله وطرح وصر لان عليا عليه السلام تصدق بخاتمه وهو
الصلوة وفي شرح الابانة الاشتمال المفهمه بالفعل الجسدي لا يفسد الصلوة
عندنا لنا ضرر وكونه لان عبد الله بن مسعود قدِم من الحبشة فبشره على الرسول
يا وواليد براسه بزد السلام وعندك لفتنة والحنفية ذلك تبطل الصلوة
ثم كلامه ولعل المراد اذا بلغ فعلا كثيرا والله اعلم والا فطاهر كلامه
انما خلا فيه قوله في الثانية ان يضع يده على سارية هذه المسئلة
بلا في اقوال الاول ان ذلك عين مشر وعرفه م بالله وهو اجماع اهل البيت

وهذه رواية
وقد اختلفوا
في ذلك
في قوله
يا وواليد
براسه بزد
السلام
وعندك
لفتنة
والحنفية
ذلك تبطل
الصلوة

وكذا في الكافي وقوله في شرح الابانة هو قول عامة السادة في قول الشاذلي
 وشأنه مشرووع واليه اشار القسري مستأيداً به من الحسن لكونه مشرووعاً
 عنه الا في قول حنبل لست وقوله في قولها وبجوابها من قول الشاذلي
 انه مشرووع في النفل اذا طاب قوله فان فعل ذلك بطلت صلاته وسئل
 المراد اذا كان يصنع في ركعة في قيام وفي سرح الابانة للناظر اذا رفع ثم
 يسئل ثم رفع فثبتت لان هذه ثلاثة افعاله وامكن اليه من حال التكبير
 اذا قلنا انه غير مشرووع فثبت بل فعل يستبد فثالث مقتضى من ذهب
 المعادي انه يستبد والام انه لا يستبد ففرق بينه وبين وضع اليد على
 اليد ولعل الفرق ان هذا كبر قوله في الثالثة الكبر والشرب
 بعد عدم كلام السيد في المستعطي وسئل عن العقبه انه لا يستبد
 اذا كان فطرا كغيره لا لو كان بين استنائه شي ما زود رده وفي قوله
 بعد الصلوة ما اقتبنا لصوره واليه اشار في شرح لا نه قال
 في الحجة على ان الكلام مفيد ولو كان لا اصلاح الصلوة ولانه مما
 يستبد قلبه وكثيره في حله لا يفرق الحال بين ان يفعل لا اصلاح
 ام لا دليل الا على ان طاب وس حوالا للشرب في النافله قوله والمشي الممتد
 وسئل عنه ثلاث خطوات فما فوق واعلم ان الكثير مفسد كما عدم
 والعليل لا يستبد فان يكن حق بلغ ثلاثة افسد لكن حكمي عن العقبه
 انما لا بد ان يكون متواليه وحده التوالين لا يتخلل بينهما مقدمات تسببه
 واشان اليه في الشرح وذكر صوابه في الحكم وقال السيد طاب التوالين قياسا
 على خروج اليه وفي قوله لا بد ما حصلت ثلاثة افعالا من اول الصلوة الى آخرها
 افسدت واشان ما منه في التوالين اذا حصلت في تركن وهو الاول
 على من هذه الناصر قوله والانتفاضة لطويل فيل وهو ما زاد على قبة الاشياء
 في التسليم قوله فان كان في آخره مضى فيها قيل الا ان يعرف انه يعجب فلا
 يتم كمن منه فان خرج للفقو والتدبثم بقضي الصلوة قوله تكرر على حبل
 وهو باي احتمالا طوحا صل هذا انه اما ان يتم كمن من لورد والقبه
 ام لا ان لم يتم كمن صحت صلاته وان تم كمن فاما ان يحشى فوت المالك
 او لا ان يحشى قلبه ولو في آخر الوقت وان لم يحش قديم الصلوة في آخر الوقت
 ووخترها في اوله فان اذا كان بينه وبين ماله مشافه وقت الصلوة
 فطال له صاحب اليه اول الوقت كان له ان يصلي في الوقت ثم يسير

نفس بري
 عن القسري

ونقل السيد الافندي
 عن الاول يكون صحيحا
 وان كان غير صحيحا

ان كان لا يعود اولا
 لعرفه اذا رجع بطل
 وان كان رجع لمفسد
 بطل

لان يمتد

لان مقدار وقت الصلوة مستثنى له وليس المسبب بمقصود وانما
 المقصود بجعل المال في قلبه عن هذه القبة فاستوى والوقت
 واخره لان بجعل الصلوة لا يوجبها خير القضى والله اعلم قوله فان كان
 مما يمكن فاخير ما الله يعني بان لا يحصل المنكر قوله لم يخرج
 من الصلوة فاما لو لم يحصل فعل يقدم الامر الله سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى
 في فضاء الصلوة وما في ذلك من التردد في قوله كالعقل وسببه يعني
 في المنع لان مزاياه في العظم فانه يجب رتبة المنكر وتأخير الصلوة ولو كان
 اصغر المنكرات ~~هنا ذكره~~ وقد ذكر في الكافي كقول المعتزله وحكي
 خلاف الفقهاء وشبه ذلك بالصلوة والبلات المخطوبة قوله في الكلام
 عمدة وشهوه هذا منه هينا وقال اذا كان شاهيا او عاملا لكنه
 لا صلاحا لم يفسد وقال في كلام السامعي والجاهل بالتخير لا يفسد
 وله في الجاهل قوله الحق انما تبطل قال في التمهيد هذا اذا لم يطل الكلام
 فان طال فوجعان وفي شرح الابافة للناس كقولهم ان كلام السامعي لا يفسد
 والجاهل في شرحه مضى ان كلام الجاهل انما لا يفسد عندنا لانه ضروري
 واعلم ان سببا لافعال العفاهة لانه تنعكس المحتران منه لاسيما
 الكلام لانه يمكن المحتران منه فلو تكلمت شاهيا او جاهلا وخرج الوقت
 فلا قضى عليه لان فتا بد ضلالة مختلف فيه لان ذمته قد مرت بغير
 عند المخالف ولا يجب عليه الاعادة في الوقت عند همر والخطا في مشا
 الاجتهاد بسقط المقتضى مع الجهل والنسيان فيما يتشع وقته كالقبلة
 لان طريقتا اجتهادي مع انه لا يجوز الانحراف عنها عبد الغير عبد
 وسببها من ياديه وبحقيق هذا ان شاء الله تعالى قوله في الاول التامين
 يفسد ها فبلا خيل فواهل هو مشروع ام لا فالتكذيب انه غير مشروع
 قال في الشرح فواجماع اهل البيت غير احمد يعني ثم اذا قلنا انه غير
 مشروع قال من هبته يفسد ذكره ع وهو احد قولنا ضروري وذكره
 م بالله في الزبادات واحد قولنا ضروري غير مفسد ومثله ذكر ابو نصر
 في شرحه عن م بالله وحكا ذكره الاستاذ للمحكا في حواشي الافادة
 قيل ولعل ذلك يخرج من قولهم البعالة يفسد وما في الزبادات بحتم
 انه على من هبته يفسد انما قولنا لا لان الامين ايتم بقرع في
 البعالة هو معنى احب قال احمد بن عيسى وجوش انه مسنون فلا

والوجه كانه كلام عربي في محاطا لسانا من غير ان يكون له في اللغة
 او من غير ان يكون له في اللغة

الانصاف واستحقاقهم ان يفضل بينه وبين الفاعل يستحقه
 وفتره عنده وقال ش هو تبع للقل قال ابو مضر في محاطا لسانا
 ان شيدا او خفف من غير مد لم تستد لان ذلك موجود في القرآن
 ومثله ذكر في باب الله ولكن هذا اذا لم يقتضه علام الغير فان قصد بذلك
 الابهام بالمد على من هب من بحيرة فلا يستد فساد صلاة على صل الصلاة
 وبقي مثله لو قرأ بعض القرى بقراءة لا يعرفها الموقنون فاصلة بغير مد
 احتمال ان يستد صلاة عنده لهادي كما لو رفع بالقله ضوته اعلا من الغير
 بان في الصلوة والله اعلم قوله في الثانية الاين اذا كان من وجع الى غير
 وهو منضمه لسانا لسانا الاول والاين والثانية التاوه اسامته الاين
 ففيها اقوال الاول انه لا تستد مطلقا وهذا قوله الناصري في الحكاية
 وشرح الابان والوجه ان يستد حرف منظومه فاشبه الغطاس والسعال
 القول الثاني من هب لهادي وجع انه لا تستد لانها ضوت متواليه لم يفرها
 في الصلوة فاشبه الكلام الاية اذا كان من خوف النار جات الخبار وهو ضل
 كان يصلي في صلاته ان كان يراها جلت والاين من منته وقال عبيد
 لم يزل كما لم تستد من وجع او غير السبيل في راس النها في عكن قولنا
 فقال لا تستد ان كان من وجع ويقتد من ذكر التاوه والجنه واما المسألة
 الثانية وهي التاوه فمن هب لهادي تستد وهو قولنا ومحمد لا قال
 ان قال له لم تستد وان قال له اختد ومثله في شرح الابان قال والقياس
 انه تستد لكن خرج بالمد لذلك لان الله تعالى مدح ابو هيب عليه السلام
 فقال ان ابني هيب لا واه حليم والاواه ان تقولوا وادابن الاين واظهرت
 حرد فانه كان تأوها عقب ضا لفرق بين الاين والتاوه في الصلوة بصفاء
 الحرف وعلمه والاين اكبر ما يقع من المريض قال في الزمة
 كما ان المريض في علة الوضوء والتاوه اكبر وقوعه من الجنين
 قال الشافعي اذا ما قمت ارحلها بليلا تاوه اهله النخل الحزين
 قوله في الثالثة اذا كان فيه حرفان لان من لفظ حرف واحد لم تستد
 صلاة لانه لا يكون كلاما ذكره قال في الانصاف هذا الكلام فيه
 تشا هلا لانه لا يمكن ان ينطق بحرف لانه لا يد من حرف يوجب مد وحرف
 يوقف عليه ولعله اذا التقى حرفين لم يمكن قال سديد فاولا الامام
 اراد اذا لم يمتد حرف من لفظه من كنه اما لو اتل دان ينطق بالواو

صحة تشاوا
 المختار في جوي
 النسخين
 مكتبة الخزانة

فهو منطبق به متحركا ولا يحتاج الى حرف اخر يقنع عليه اذا ثبت هذا
 ففي التخيخ بلائه اقول الاول انه يفسد وهو المذهب وذكره ماله في
 الاقادة التكاليف يفسد ذكره في شرح الابانة للناسر وروايت عليا كان اذا
 خرج الباب على شئ سوا الله تعالى الله عليه وسلم وهو يصلي يتخخج وهكذا
 في الزيادة انه لا يفسد. الثاني كونه في الكافي للناسر انه ان فعله لا اصلاح
 الصلوة لم يضر ومثله في مذهب سانية قالوا ليت بك كلام لغة ولا تشرعا
 واخترنا في كلام ماله فقبل ان له قولان وهو الظاهر وقيل ما في الروايات
 يعرف طحا في قوله في الرابعة العظام والسباع لا يفسد والتاسعة فان كان
 في فعله كان كالتخخج ففسد وقيل في قوله ايضا في الشرح بالغالب
 قوله ولا يجوز له تسميت العاطش قال في الشرح لا خلاف في ذلك والتسميت
 المحملة والمحملة يقرانها معا فبالجملة مستحق من الله تعالى عاريل عنه
 سماته الاعمال وبالمحملة ما خرد من الله تعالى بما يكون به حسن السمات
 والتسميت هو قوله لم يفسد من ترك الله قوله القهقهة ففسد وقال في
 مذهب سانية ان غلبه الضحك لم يفسد كلام السامع ومن سقته لانه
 وعلى خليل قال لا يجوز ان لا يفسد كالمسألة الغالب قوله ويشغله عن القراءة
 هذا كلام ط وقال في الاقادة الضحك لا يفسد ان يكون معه صور فحمله
 على خليل خلافيه بين السيقين وقيل يمكن التلويح بان مراد ط
 يشغله عن القراءة الواجب ومراد ماله لم يشغله عنه وحاصل هذه المسألة
 انه اما ان يبدل وصوته ام لا فلا ولا اما ان يختار ذلك او يختار سمية ام لا
 الاول مفسد جمعا والثاني مفسد على ظاهر المذهب ككلام السامع خلا
 لشر وان لم يكن في الضحكة صوت فان كان تسميتا لم يفسد بالاجماع
 وان ملافاة فلا خلاف بين السيقين قوله جوابا للغير واعلاما بان يفسد
 في هذه المسألة ثلاثة اقوال الاول من حيث انه يفسد شوي ففسد الاعلام
 فقط او الاعلام والقراءة وهو قول محمد الثاني قول شريف وروايت الكافي
 عن الناسر لا يفسد مطلقا الثالث قوله ماله وذكره في مذهب سانية ان يفسد
 الا من معناه يفسد وان فسد الاعلام فقط ففسد قوله لفتح على الابام
 المعنى في عين ذلك الاية وسنأتي في شرحه قوله فان اسمعير حرنا منضما
 اليه نيا قال في الانتصارات هذا اذا لم يكن مع النبي نضح وصياح قال في مجموع
 على خليل فان اسمعير من وجع يفسد بالاجماع وجعله كالناين اذا ثبت

فلا يخلوا البكاء ما لم تبين معه الحجة فاما لان ما نبت اشد حكا الناد
 ولون ذكر الناد وان لم تبين لم يثبت الا اذا كان من وجع حكا من وفي كلام
 القسمة في الشرع لا يضره الا ان تشغله عما هو فيه قلنا ما في هذه الحجة
 والنظم لا يثبت ما لم يصرح بالحركات وعلاوة في النظم فيه نظر والله اعلم
 لانه قد قاله الا ان من الواجب لثبت قوله من ذكر الجنبه والناد اجماعا فلا
 يحدح خلافه فيمن انتهى ما حدث قوله فان كان من وجع فاذا اجماعا واد
 به انه لثبت ودعواه للاجماع ضعيفه فلا لنا ضرر وسر قوله والتاوه
 لثبتها بالاجماع ودعواه للاجماع ضعيفه لان ضوابطها جعفر فضلا بينه واد
 قوله وان كان لا ما وفي جعل العمل المذكور لاني والضمير كالتأمل
 قوله على طريق الاستشقة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان لصديقه
 اذن في صلته كان نزل الرجل قوله ومنها المحرك فابعد فان في حقيقة
 اللحن قسمته اما حقيقته وفي اللغة اللحن لفظه مستركه بين معانيها
 اللحن الذي هو معناه الكلام قال تعالى وتعلمون ان اللحن في قوله والاحمر
 من الاصواب واللحن في اللغة ومنه قوله عز وجل تعلموا الله والقرآن كما
 تعلموا القرآن واللحن هو الخطا في عرابي الكلام وهذا هو المراد هنا وسفي
 اصطلاح الفقهاء هو تغيير الكلام عن وجهه بزيادة او نقصان او تحريك
 او ببدل كساقته اللحن فاحصل الكلام ان اللحن على ضربين الاول في الحركات
 والحروف والثاني في الادوات والرابطة على ذلك نحو اظهار التنوين في غير موضع
 واشباع الحركات وعدم نصفه بحروف ونحو ذلك فان كان الثاني لم يثبت
 الضلوع ولا يقع في الامامة ذكر ذلك كما هو مقرر واشتراطه في الزيادة
 وان كان الاول فاما ان يكون ذلك لفساد اللسان او لترك النعامة كان
 الثاني فاما ان يترك النعامة في الوقت ام لا ان لم يكن كان كفساد اللسان
 وان امكن وجب عليه ذلك فالحق فاما ان يوجب مثل ما في في الزك
 او في اذكار الصلوة ام لا ان لم يوجب فتثبت صلته مطلقا ودك في ان
 يقول سبحانه الله برفع النون ومثل ان يقول يا صبي بكرا لبا ومثل ان يرفع
 برفع النون وما اشبه ذلك وان وجب مثلك فلا يخلوا اما ان يغير المعنى
 ام لا اشغيرة فاما ان يصير بتغييره كذا قرا او فاسقا ام لا ارضا
 كاذرا او فاسقا فبطلت طهارته وصلاته ولكن انما يصير كذا
 بشرط الا وان يعرف معنى الخطا والثاني ان يتعبد به والثالث ان يعتق

على ما ذكر في الكتاب وان لم يضر كك لك فان كان في الزايد او في الواجب
 واعادة صحت والابطال وان لم يغير المعنى فاما ان يكون فيه زيادة
 او نقصان او لا ان لم يكن فيه زيادة ولا نقصان لم يفسد مثلا
 ومثاله اثبات الثوبين وحذفه وطالة المد ونحو ذلك وان كان
 فيه زيادة فان كان حرفا واحدا عني عنه وان كان اكثر فستة
 وان كان فيه نقصان مثل ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم فان كان
 في الزايد او في الواجب واعادة صحت والافساد واما اذا كان لفتاد
 اللسان ولم يمتدح من ان تعلم في الوقت فقال ص يدي عليه ترك
 اللفظة التي يلحق فيها وقواء المعية بحسب واحد وقال ابو نصر يكون مع
 يتركها فان انا لم يفسد صلاته وقال اذا ترك اللفظة ظنا انه
 يجوز له تركها لم يجب عليه اعادة الصلوة فهو مده انه يحسب
 الانسان بها كمن خرج على خيل من هذا ان الجاهل كالمجنون
 لم يحصل المسئلة ويعود الى معجم الفاظ الكتاب قوله من غير ان ينطق
 بالالف واللام الى اخره هذا الكلام دل عليه قول في الزايدات ووجهه
 ان الالف واللام ليست من اصل الكلمة بل اضلها رجم وقد نظر هذا الملا
 بان في ذلك تغيب عن المعنى لان اللام للتعظيم ولا بد له من ان يفتد
 بالواحد بد وان بدلهما من غير تشديد بل كان فيه نقصان حرفي
 على ان هذا في الزايد على الواجب ذكره في كثير من المنكرين وقال القتيبي
 ان صلاته تبطل بخلافه لتعريف ميل وهو لا يتم على اصله ولو اعادة
 لانه اذا تلفظه لا يوجب مثلها في القرآن قوله ويحوان يترك الثوبين
 وفارق التشديد بل لانه اعراب والتشديد بد حرف من نفس الكلمة يأتي
 مثل الثوبين لو قطع الحركه حال الوصل او ينطق بها حال الوقف قوله
 وهو مما لا ينتكر وذلك كالكاف من قوله فمكت واليا من ياك
 قوله حرفين فصاعدا فلا يفسد لان بعده لان الزايد المشددة من حرفين
 هذا كلام علي خليل وقد نظر وميل بل يفسد بحرف واحد لان
 زيادة الحركه اذا اخرجت اللفظة الى غير ما في القرآن افسدت نحو قوله
 بن فزع الرا فاولى زيادة الحرف ويلزم على هذا ان لو قال الحمد د زيادة
 د ال لا يفسد وهو بعيد ومعنى قوله ان زيادة الحرف الواحد
 لا يفسد اذا كان غير متصل باللفظة قوله نحو اليا واليا فيل

المدد على الالف على الماء وجعل كلام م مائه نظا هره لان
 الالف مفتحة هاء بده قوله حبه فلهذا يعني بحصل المحاورته
 الحرفان واما بعد يراد به بعد قدره بعض القراء بان الاقل قدر الف
 والمتوسط قدر الفين والاكثربلانه قوله في موضع لا يتغير به
 المعنى قال في الانتصار مثل ان يترك التشديد من قوله بكم
 وزيد ابايكم الاولين وفيه مثل ان يحذف من قوله المضروبة
 فوما قوله وان كان الحرف في غير الفتحه يعني وفي غير اللام
 الايامت قوله حرفا اخر الى قوله بطريقين فبالضاد من الضمة
 التي هي الخلل وبالنظا من الظن التي هي المهملة ذكر المعنيين في الكفا
 ا ما لو قرأ وجوه يومئذ ناظر الى ان لها ناضرة وجعل الاول بالنظا والثاني
 بالضاد لم يفسد ان كان ذلك في الراء قوله لا يكون خا رجعا عن
 اللغة العربية ومثال هذا الضا بالتحديد انه خطأ في القرآن لا في
 اللغة كما استعمل السند ولا معنى لادخال اللغة بل العبرة بالنظر ان
 قوله اوفتقا مثل ما للحن الذي يفسق به لم يترق قوله واعتقد
 ذلك في سترابط الاعتقاد نظر لان م بالله قاب نص على ان من
 بكلمة الكفة عامدا غير معتقد فبقية كذا ان لم يكن مكرها
 ولعله يقال هذا حال اللفظ الضريح في الكفة فلم يشرط فيه الاعتقاد
 بخلاف هذا قوله لا نه كذب على الله في كل في التعليق نظر لان
 ليس كل كذب على الله يكون كفرا ولكن انما كذب يكون كفرا
 من الذين ضروهم ولو قيل لا نه كذب بل الله تعالى كان ذلك كفرا
 بلا شك كقولنا لو قرأ ونادى نوحا الى اخيه ان كان ذلك شفهوا
 تحت صلاته قولا واحدا للبر وان كان عمدا فلهذا قوله لا ذكرها
 في الزيارات اذ اجمع بين لفظ افرادها في القرآن لا تركيبها مثل
 يا عيسى بن مريم ونحو ذلك الصريح منها ان ذلك لا يفسد في كل وفي
 هذا الكلام اشار الى ان الموالاة بين القدرين واجب من الايمان وفي
 مهدي صوابه لا يجب قبا وله في حواشيه على الموالاة بين السور لا بين
 والمحق به لك **باب ثان** الاول لو قرأ بالشواذ في التوضيع حتى اتم
 من التبرؤم وقاضي القضاء ان صلاته يفسد وقال الحنفية لا يفسد
 وهكذا عن الامام محبي وصاحب الحشاف والثاني في لقطع النظر

مدد عليه قوله
 يا مأميلا غلانا شدة كذا
 من هاهنا كل الضا والشره

ولعله قال هذا حال اللفظ
 الضريح في الله لم يشرط فيه
 الاعتقاد بخلاف هذا

قال السند ولا بعد بها
 قوله كما لو كانت
 العامة

ثم اعلم

ثم اعادها فان كان لا تقطع نفسه او يوجد مثل المقطوع في القرآن
كالذي بدل الله الدين صحت وان لم يكن كالجزم ثم نقول للهدب والسلام
نقول السلام فقال من يذهب في المذهب الفاضل وهو كذا من ابي مضر
وعن الحقيبي انها فسد وفي هذا تنبيه وهو ان يقال ان قيل ما
حكم صلوة العوام الذين يلحنون في صلاتهم لاجل لا يجب مثله
في القرآن ولا في اذكار الصلوة ولما ورد صارت والمخلفين بالقرآن وفي
ذلك خلاف بغاة الاذكار وصارت وامتد كل من في الصلوة جاهلين
للفساد وفي ذلك خلاف حد قولي شر فغيرهم الاعادة في الوقت واما
بعد فان قلنا ان خلاف بغاة الافكار معتد به فلا اعادة
وان قلنا انه عيّن معتد به فغيرهم الاعادة لكن لا بد ان يكون
الصلوة التي وقع فيها الكلام وسقطت منها القراءة بحيث هاتين العمل
فيظن هل بغاة الاذكار يجبرون الكلام في الصلوة وينظر ايضا
في اصلاح لا بد جواز القرآن بالفارسية وقد قيل لانه يجوز التوايه
بالمعنى **الموضع الثاني قوله** احب لها حب معلوم هذه الموضع
شدة ولما يكرهه وادخل فيه غيره على جهة التبعيته قولي بفعل
قليل هذا كلام ضريب ومثله لاني جعته ان الكبير بعد ولو كان
لاصلاح الصلوة وكذا هو كلام القسمة ويجوز ان ما فعل الاصلاح
الصلوة لا يفسد وان كان كذا في هذا قول من يذهب ايضا قال في
حواشي المذهب ومثله ذكر الحقيبي وابومضر وكلام القسمة في الافعال
اوسع من كلام الهادي فعلى هذا اذا خشي ان يفسد لغو وجب ستره
الفعل الثالث للقسمة يفسد على كلام المكاب وان كان واجبا
وان ستر ما يتقرب ستره كالأظفار فالاول يحسب والثاني مكروه
غير مفسد ذكره في الكافي في تسوية الحياء والثالث مفسد واما
لو ستر ما سجد ستره فالاول والثاني مكروهان والثالث مفسد
ويجوز فلو امتنع رداه تحت ابطنه كان ذلك فعلا كثيرا اذا ستره
مفسد قوله في الاولى ولا ياتر ان تسوي رداه قبل المحسن في العبادة
ان يقول ويستحب ان تسوي رداه وكذا في الثانية لان لفظه لا ياتر
للبياح قوله في الثانية او بعد لاي وكذا يحول حاقه من اصبغ الى اصبح
وقب قال القسمة في مطلق حسن وعون على الصلوة قوله في الثالثة ان

اي طهر من غير

اعتمد على جانب والوجه في هذا انه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 عود في الجانب اعتمد عليه حين كبر قيل فعلى هذا يكون الاعتماد
 واجبا وان لم يكن ان يقوم الامتثال وجب عليه استحسانا وذكر في
 الكافي ان ذلك لا يجب بالاجماع وقال ان هذه المسئلة مسئلة على انه
 ممكن القيام بغير اعتماد فلو لم يكن الا به لم يجب قيل فاضل
 جان قوله في الرابع لا بأس ان يصلي وقد شد وسطه بخيط وهذا الحديث
 الروايتين عن ج والرواية الثانية ان ذلك مكروه وكذا في الكافي
 عن شاذان من صحيح المحقق قوله ويعتزم هذا بنا على ان ما فعله الاصلاح
 الضلوع لم يفتد ولو كثر قوله في الخامسة ولا بأس ان يفتح على الامام
 هذه العبارة بقوله لا بأس ان يخطو ذلك ذلك ولو كان واجبا
 وفي هذه المسئلة **قوله الثاني** الاول في حكم الفتح والثانية في شرطه
 اما حكمه ففيه ثلاثة اقوال الاول ما ذكره الفقيه محيى احمد في كتابه
 الجامع ان ذلك يستحب على ظاهر قولنا الثاني للشيخ بالله انه واجب
 الثالث واجبه لاح وقد بين على ان ذلك مكروه . واما شرط الفتح
 فهي ان يفتح على امامه بالقراءة القرآنية الواجبة للعبادة بتلك الآية ما لم
 يعمل ولنا على ما مره فالفتح على غيره غير مشروع بالاجماع فان فعل بطلت
 صلاة عند القسبة وح ولا يبطل عند النافذ وس هذه في شرح الباب
 والكافي واما قولنا بالقراءة فهذا قول ط وعندهم وجوه في ان يفتح
 بغير القراءة كالمكبرين والفتيح والتخفيف في جميع الامكان واما
 قولنا الواجب فهذا حكماء الفقهاء عن ائمة كبريين في كل الفقيه
 محيى احمد هذا فيه نظر لان الاخبار لم تفرق واما قولنا بالجهز فلا
 ذلك لا ينافي في الترتيب واما قولنا بتلك الآية فهذا ذكر بعض المذاهب واشت
 اليه في الكتاب بقوله واما يفتح على امامه بان يقرئ تلك الآية وقال
 في الانتصارات لا خلاف انه ان يفتح بتلك الآية او بغيرها واما قولنا
 ما لم يعمل فلا ينافي اذا انفصل وقتا مستغنى صل ولا ينافي على اعتقاد
 ما يبدل الامام قوله ولا يجوز ان يستحب او يصفو وقال في شرح بحر
 وحكاية ابو جعفر عن النضر قوله صلى الله عليه وسلم التبتح للرجال
 والتصديق للنساء قال في الانتصارات والتضعيق ان تضرب المرأة بطن
 كفها الا من على ظهر كفها الا يضر وخيل يضرب بالمشجحة والوسط

عصرا

لا طهر لها

على ظهر كفها الا بتر ومسل لضرب بالمنجحة والوسيط على ظهر كفها
 الا بتر فقولنا لا يجوز التسبيح فلو فعله فستدبت صلاة لانه منكم
 واما المصنف في هذا اشار الى ما حكاه في شرح الابانة على التفتية
 ان الاشارة باليد مفتدة التمسك لان تناول على ان مرادة المصنف
 الكثير فقولنا فع بالقاء يعني بغير اليد او على غير ما عده قوله
 بالحك البسيرة وهو دون ثلاث حركات وهي مفتدة اذا اتضلت
 كما تقدم قوله على وجه لا يد منه ميل هو بغير اليد عنه من الادب
 ولا يد منه لان اليد ينقض ولا يد منه اي لا يستغنى عنه قوله
 بها يقع فيه يا دة شحابة ثالثة يا دة السجدة واقع على كل حال
 اذا جزم بهته الى مكان اخر فلا يقال بها قوله كوضع يده
 على فيه عند الثعاب ودل ذلك لانه في السكون وفي شرح الابانة عن
 زيد والفقهاء حوازه يعني من غير كراهة وهكذا اذ كرا بوضعا
 خارج الصلوة فتشعب قوله في الاولى هذا في غير السجدة قيل
 وحكي في الوافي عن العسرو ان الله يجوز ان كان في السجدة رمل
 ويد منه قوله في الثالثة بكرة له يعني بالفعول البسيرة اما
 بالقول الفاعل الكثير مفتدة قوله او بغير كراهة في امور الدنيا
 واما في امور الآخرة فتشعب فاصلا بالله واذا فعل هذا المكروه لم
 يسجد سجود السهو وقوله وعنه حجة لانه في الحديث اذا قام
 احبكم الى الصلوة فان الرحمة بواحدة فلا يصح الحضاوي ولا
 يصح الحضا الا مرة واحدة ولا ان يصبر عنه خير لك من مائة ناقة كلها
 سود بحق قوله او يفرق هو بالفاشما القاف قال في الصحاح والفرقة
 تغيب عن الاضاح بمعنى تويحها وقد يراد به التقريب وقد يقال يفرق
 بالفاشين قوله او يفرق احدي رحله على الاخرى اعلم انه اصاب
 يفرق احدي ومنه او لا يفرق لكن يعتمد على الاخرى ان كان الثاني لم يقصد الصلوة
 ذكره في الفتاوى عن الرضى قال في الفضل وان يفرق على المصنوع لا يصح ان كان المصنوع
 اقل من الوضع قوله في الترابية بكرة ان بعض فقهاء المذهب كما ذكر الكرخ
 ومثله حكى في حواشي المذهب عن جعفر الصادق وعلى وعلى الله ثلاثة اقوال بخلاف
 قوله الاخر بعد ان عمض في جميعها حكاه عنه في البيان واطلق في المذهب انه اذا
 عمض في صلوة بطلت قوله في الخامسة ان الحال بالنسب فيه هرا فيه نظر من

هذا المصنف ياتي على المذهب
 المعلن ان كراهة التسبيح